الإنشقاق السياسي والخيارات الصعبة في
أزمة الصحراء الغربية

(رؤية مستقبلية)

دراسة تحليلية في إطار العلاقات السياسية الإقتصادية الدولية

دكتور

عادل عبد الرازق



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسـم الكتاب : **الانشقاق السياسى والخيارات الصعبة**

المـــــؤلف : د. عادل بد الرازق

رقـم الإيداع :

الطبعة الأولى 2017

مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميـدان حليـــم خلـــف بنــك فيصـــل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

المقدمة

البرتغاليون هم أول من وصل من سواحل الصحراء إبان الكشوف الجغرافية فى القرن الخامس عشر ميلادى/ حينما كانو يزحفون نحو الجنوب حتى توصلوا الى الصحراء عام 1436م وأطلقوا على المنطقه اسم وادى الذهب ، وهذا وقد ثبت وجود عدة مراكز برتغالية منتشرة أقامها البرتغاليون وإتخذوا فيها نقاط وثوب للتغلغل فى الداخل من أجل تجارة الرقيق حيث نقل البرتغاليون أعداد كثير من رقيق منهاجه فقد شارك الأسباق البرتغاليون فيها بعد فى إنشاء وبعض المراكز الساحلية غير أن هذه المراكز إندثرت عندما ظهرت مواقع أخرى أكثر ولذلك لم تجتذب هذه المنطقة إنتباه الأوربيين الإ فى نهاية القرن التاسع عشر أثناء التكالب للسيطرة على القارة الأفريقية .

- هذا وينبغى التنويه إلى أن الصحراء الغربية كانت عبر قرون طويلة كما مهملاً فقد ان تحدث عنها المؤرخ الغريقى «هيرودوت» ثم المؤرخ العربى الرحالة «ابن بطوطة» ولم يتردد أسما كثيراَ فى التاريخ إلا عندما قام بفتحها «عقبه بن نافع» الذى وصل إلى مدينة «الساقية الحمراء» وظلت المنطقة عربية المسكن والسلطة وذلك قيام لأسبان بالسيطرة

- ومما هو جدير بالذكر أنه فى غضون عام 1884م قامت أسبانيا باحتلال وادى الذهب وأقامت فيه فيما بعد «مدينه فيلاشيسنيروس»

- وإتخذت منها عاصمه للمنطقة ، ويشير البعض فى إطار الذهب لا تحمل رواسب من أى نوع ولكن يمكن القول أن إحتفاظ اسبانيا بالتنمية البرتغالية فاصلة تمثل الفتات الذى تركة الاستعمار إلا انه من منطقه وادى من الذهب تطلعت اسبانيا إلى ضم المنطقة الواقعة فيما بين رأس «بوجادور» حتى الرأس الأبيض وهى تشمل على الساقية الحمراء التى نسبت إلى خور صغير ينتهى إلى المحيط الاطلنطى .

- وهذا وأثناء إنعقاد مؤتمر برلين 1884م – 1885م لتقسيم القارة الأفريقية بين الدول الاوربية قد اكدت اسبانيا للدول الأوربية المجتمعة فى هذا المؤتمر أنها قد إقتطفت لنفسها منطقه من ساحل المحيط تقع بين خط عرض 51/20° – 18/26° شمالاً وان كان الإمقدار الداخلى لهذه المنطقة لم يحدد تماماً مما أحدث صراعاً بين التوقعين الأستعمارتين الفرنسية والأسبانيه حول هذه المنطقة ولم يهدأ هذا الصراع الإبعد سلسلة من الاتفاقيات الفرنسية الأسبانية تم فيها تحديد المنطة الأسبانية من الصحراء الكبرى [1].

- وقد بدأت هذه الاتفاقية تمت بين فرنسا وأسبانيا فى 27 يونية 1900م وتم فيها تجديد المستعمرات الفرنسية والأسبانية فى أفريقيا الغربية وتضمنت هذه الاتفاقية تحديداً خاصاً لإقليم الصحراء اذا تم الاتفاق على ان يكون الحد الجنوبى للأراضى الاسبانية مسايراً لكيب بلانكو (الرأس البيضاء) بحيث يقسمها إلى قسمين ويسير مع خط عرض 20/21° حتى تقاطع هذا الخط مع خط طول 13° غربا بحيث تدخل مناجم الملح المعروفة بمناجم عجيل فى الاراضى الفرنسية بالصحراء

(1) د.جلال يحيى وآخرون ، مسألة الحدود المغربية والجزائرية والمشكلة الصحراوية (دار المعارف : القاهرة،1981)ص511–513

- وفى عام 1902م ضمت منطقة أخرى إلى الأراضى الأسبانية تقع بين رأس «بوجادور» ورأس «جوير» وتمتد فى الداخل حتى تقاطع خط طول 12 غرباً مع خط عرض 26 شمالاً لكى تدخل فى الأراضى الأسبانية الجديدة .كل المنطقة الواقعة جنوب غرب مراكش ، هذا وتعد اتفاقية عام1902م اخر مدى وصت إليه مناطق النفوذ الأسبانى .

- وفى أكتوبر عام 1904م وقعت اتفاقية ثانية بين فرنسا واسبانيا إإعيد بمقتضاها التقيم لصالح فرنسا فى تدعيم مركزها فى الاتفاقية الجديدة نتيجة عقدها الاتفاق الودى بينهما وبين بريطانيا هذا وقد حددت اتفاقية عام 1904م وضع الأسبان فى ممتلكاتهم المغربية اذ فى هذه الاتفاقية تعهدت كل من أسبانيا وفرنسا بالأنضمام إلى التصريح العلن الإنجليزى الفرنسى الخاص بمراكش كما تضمن التصريح العلن الخاص بذلك الاتفاقية وعد الحكومتين الفرنسية والأسبانية بأن تحترما وتحافظا على وحدة الأراضى المغربية فى ظل سيادة السلطان .

- وعلى الرغم مما نص علية اتفاق 1904م من الأحتفاظ بوحدة المغرب إلا أن المواد السرية من الاتفاق كانت تطلق على يد كل من أسبانيا وفرنسا فى نطاق الأراضى التى تحددت لمنطقة نفوذهما ، وفى عام 1912م [2]جرت مفاوضات جديده بين فرنسا وأسبانيا أسفرت عن عقد اتفاقيه بين الدولتين ، جعلت بمقتضاها حدود الصحراء الأسبانية الشمالية منسقة دراع ، كما أصبحت الحدود الشرقية متمشية مع خط طول 40و58 غرباً بحيث تتقاطع مع الركن الشمالى الشرقى من المستعمرة مع وادى دراع .

(2)د. جمال زكريا قاسم د. صلاح العقاد مسالة الصحراء (الصحراء لأسبانية) فى الدراسات الخاصة رقم (1) إصدار معهد البحوث والدراسات العربية – جامعة القاهرة 1976ص361 – 384

- هذا وقد سيطرت أسبانيا مقاطعة « سمارة » ومنذ ذلك الوقت بدات إسـبانيا تعمـل عـلى تنظيم إدارة تجمع بين مناطق نفوذها / ثم فى الفترة من 1934و1958م كونت كل مـن السـاقيه الحمراء وريودى أورو وطرفاية وإيفتى – إداره واحدة تحت قيادة حاكم عسكرى إسبانى يكـون مركزة فى سيدى إيفنى وينوب عنه ثلاثة ممثلين من كل الساقية الحمراء وريودى أورو وطرفاية .

- الإ أنه فى عام 1958م أدخلت بعض التعديلات الأداريـة بسـبب تقلـص منطقـة النفـوذ الأسبانيه التى اقتصرت على إيفن والصحراء «الأسبانية » بقسميها السـاقية الحمـراء ووادى الـذهب (ريودى أورو) وذلك بسبب تنازل إسبانيا للمغـرب بعـد إسـتقلاله فى مـارس 1956م عـد منطقـة «طرفاية» التى ضمت للمغرب .

- كما انه فى عام 1969م تنازلت إسبانيا للمغرب عن منطقة «سيدى ايفنى ، التى تقع عـلى ساحل المحيط الأطلنطى وعلى شكل جيب يحاط من الداخل بالأراضى المغربية وهـى تشـكل مقاطعة لا تزيد مساحتها عن الف ميل مربع ولا يتعدى سكانها ثلاثون الفاً وكانت مقاطعة ايفنى قد ضمت إلى أسبانيا بمقتضى اتفاقية إسبانية مراكشية وقعت عام 1860م كان هدفها اقامة مركز لصيد الأسماك على اساحل ثم أدخلت مقاطعة «ايفنى» ضمن المساحة الكبيرة التى اضـيفت إلى الصحراء الاسبانية فى عام 1902م وهى التى تمتد من رأس «بوجادو» حتى رأس جوير .

- وهكذا تقلصت مناطق النفوذ الأسبانية جنوب المغرب بعد عام 1969م وصارة مقصورة على إقليم الصحراء الذى فرضت علية اسبانيا إدارة عسكرية وقسمته ادارياً إلى الساقية الحمراء ووادى الذهب كما خضعت المنطقة فى مجموعها للحاكم العام للمقاطعات الأفريقية ومركزة فى مدريد بينما تخضع المنطقة عسكرياً للقائد العسكرى العام لجزر كناريا الذى يعين له ممثلاً او حاكماً عسكرياًفى العاصمة «العيون» وتعاونه جمعية من السكان المحلين (الأسباب الوطنين) لإدارة شئون الصحراء [3]

- ومما هو جدير بالذكر إن أسبانيا كانت تدير المنطقة باعتبارها جزء من الأراضى الأسبانية من حيث تطبيق القوانين والتنظيمات الأدارية والاقتصادية التى كانت سائدة فى الاراضى الأسبانية ذاتها بعد أن قسمت أسبانيا بالاتفاق مع مشايخ قبائل الصحراء

الصحراء إلى اقسام ثلاثة هى :-

- محمية طرفاية .
- مستعمرة ساقية الحمراء .
- وادى الذهب.

(3)انظر :- د. جلال يحى واخرون / المرجع السابق ص 516 - 517

وهكذا دخلت منطقة الصحراء المغربية فى إطار الصراع بـين حركـة السـيطرة الأسـتعمارية الأسبانية الفرنسية وبين حركة التحرير الوطنى المغربية حسب الرؤية المغربيـة ، كمـا أصـبحت الصحراء المترامية الأطراف (66) الف كم والمعدمة بين يوم وليلة محط انظار القوى الإقليمية والدولية على السـواء بالنسـبة لأسـبانيا والتـى غـادرت فى الصـحراء فى عـام 1976 أو بالنسـبة للاطراف الإقليمية الأخرى وهى المغرب - الجزائـر – موريتانيـا وبالإضـافة إلى هـذه الاهميـة الاقتصادية فإن الإقليم الصحراء أهمية جيوبولسيتلية متميزة ترتبط أساساً بانها تعتبر بمثابة مدخل أمن لثلاثة دول تحيط بها هى موريتانيا ،فإذا كانت تمثل امتداداً طبيعيا للمغرب وموريتانيـا فهـى تمثل للجزائر واجهة على المحيط الأطلسى غرباً تريد ان تطل عبرها عـلى المحـيط وتنتقـل اليـه حديد «تندوف» الشهير وكذلك غازها الطبيعى وبترولها الذى يباع إلى لأوربا وأميركا

- ومن ثم دخلت قضية الصحراء الغربيه فى إطار الصراع البـارد أحيانـاً والمسـلح أحيانـاً حيث فرضت المغرب حفاظاً على التـراب الـوطنى المغـرب الأمـر الواقـع بمشـاركة موريتانيـا حكمها بينما الجزائر حاولت هى الأخرى تحت شعار حق تقرير المصـير ، ولكـن مـن خلـف ستار جبهة البوليساريو التى أعلنت من الجزائـر العاصـمة قيـام الجمهوريـة الصـحراوية فى 27 فبراير 1976م والولأيات المتحده الأمريكية وفرنسا وأسبانيا من المعسكر الغـرى نظـرت هـى الأخرى بغزل شديد إلى ثروات الإقليم الصحراوى فهـى تشـترى فوسـفات المغـرب (تمتلـك المغرب 75٪ من فسفات العالم) والولايات المتحده 15٪فقط

- وتشترى غاز وبترول الجزائر وتسلح المغرب وتساندها سياسياً ، اما روسيا وهى القوى العظمة الأخرى التى تساند الجزائر سياسياً وتسلح الجزائر وبالرغم من ذلك فان السوفيت عقدو خلال عام 1978م صفقة القرن مع المغرب لشراء الفوسفات ببلايين الدولارات وعلى مدى عشرين عاماً مقابل صفقة الغاز الطبيعى من الجزائر إلى الولايات المتحدة الأمريكيه على مدى خمسة وعشرين عاماً [(4)]

- هذا وتعتبر مشكلة الصحراء الغربية من المشكلات والقضايا المهمة والحيويه التى شغلت عدداٍ من الدول الإقليمية فى منطقة المغرب العربى وإحتلت مكانتها فى الحياة السياسية لدولة المغرب على الرسمى والشعبى بكل معطياتها المحلية والإقليمية والدولية .

- وتظهر أهمية المشكلة من كون المغرب يعتبر الإقليم الصحراوى جزاً من تربه الوطن كما أن المشكله توشكل بؤرة للصراع الإقليمى وعدم الاستقرار فى منطقة المغرب العربى بالإضافة إلى محاولات القوى الدولية الرامية إلى تجزائة وتفتيت وحدة المنطقة وبشكل خاص عن طريق السيطرة الاستعمارية الفرنسية أو الأسبانية المباشرة عنفاً او عن طريق المعاهدات والمواثيق التى فرضها الدول الأستعمارية على المنطقة حينا آخر

(٠)د. جلال يحى واخرون، مرجع سبق ذكرة ص517-519

- هذا ويشير الباحثين إلى نظرة سريعة على تاريخ المغرب العربى بعد سقوط الدولة العربية الإسلامية فى الأندلس والتيكان المغرب العربى السند القوى لها منذ بداية تأسيسها عام 714م وحتى سقوطها عام 1492م تظهر لنا ان الدول الأوربية كنت تخشى قوة المغرب ووحدته ولهذا السبب فان هذه الدول تبنت إستراتيجيه خلق التنافس والتوتر والصراع لدولة المغرب مع الدول المجاورة جيرانها [5]

- ومنذ المسيرة الخضراء التى نظمها الملك حسن الثانى للإقليم الصحراوى فى 16 أكتوبر 1981م استعداده الإجراء إستفتاء فى الصحراء الغربية يقر فيه شعب الصحراء مصيره.

- منذ تلك الاحداث التاريخية الثلاثة ومشكلة الإقليم الصحراوى تشهد محاولات متعددة من جانب اطرافها ومعارك متداخلة عجزت خلالها منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك (الاتحاد الافريقى) الأن وايضاً منظمة الأمم المتحدة عن الوصول إلى جانب يرضى جميع أطراف المشكلة حتى أنها استنفذت جهود عمل اربعة من سكرتيرى العموم للأمم المتحدة بدأ من (بيريزدى كويلار ومروراً ببطرس غالى وكوفى عنان – وانتهاً بالامين العام الحالى «بان كي مون » دون ان يستطيعا تخطى العقبات التى يثيرها أطراف المشكلة أو يحسمها من خلا مجلس الامن ويضعو خطة الأمم المتحدة التى وافق عليها جميع الاطراف موضع التنفيذ حسبها تقضى بة قيم وقواعد ومعايير العدالة وروح القانون التى يمليها ميثاق الأمم المتحدة وكلما لاح امل خافت لايلبث ان يزول ويتبدد على نحو ما حدث فى الرابع عشر من ديسمبر عام 1990م

(٥) شبكة المعلومات الأليكترونية الدولية (الانترنت) مايو 2014م.

- حين بشر الملك الحسن الثانى فى خطابة بمناسبة احداث مدينة «فاس» بان مشكلة الصحراء ستشهد حلاً خلال الستة اشهر القادمة (أى فى شهر يونية 1991م) هذا وقد ذهب الملك الحسن الثانى فى تفاؤله إلى حد أنه قرر تاجيل الأنتخابات التشريعية لمدة عامين ليتمكن المجلس الجديد من أن يضم بين اعضائه أبناء الصحراء الغربية ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث .(6)

- والواقع أن قضية الصحراء الغربية هى القضية المحورية التى تشكل بؤرة توتر تهدد الامن والاستقرار فى منطقة المغرب العربى ، وقد حظت باهتمام كبير على المستويين الدولى والإقليمى للوصول إلى تسوية لها ، كان من أبرزها الخطة الدولية الخاصة باجراء استفتاء يحدد مصير الإقليم الصحراوى إما بالاستقلال او الاندماج مع دولة المغرب ،كما أن دولة المغرب لم تطرح قضية الإقليم الصحراوى على مستوى الاتحاد المغربى أو الجامعة العربية أو منظمة الوحدة الأفريقية أو الاتحاد الافريقى مؤكدة أن ذلك انطلاقا من ايمانها بأنها ذهبت إلى ابعد من ذلك عندما وافقت على الأستفتا تحت إشراف المنظمة الدولية ، وقد توالت المباحثات والمفاوضات فى محاوله لايجاد تسوية مناسبة لهذا النزاع ، فما أن تظهر بادره أمل من الوصول إلى حل ملائم الا وتقابلها معارضة أحد اطراف النزاع ، هذا وقد تحدد اكثر من موعد جرى تحديدة عام 1991م ،كما يمكن التنويه إلى أنه فى عام 1997م

- قد عهدة الأمم المتحدة إلى «بيمى بيكر» ليكون المبعوث الشخصى للامين العام فى الصحراء الغربية وكان من اهم الانجازات التى حسبت له هو الاتفاق الذى تم توقيعه فى « هيوستن» عام 1997م وطرحت الأمم المتحدة اربعة إختيارات للحلول لم تخظى بموافقة أطراف النزاع الرئيسية (المغرب – البوليباريو – الجزائر) .

وتشمل :-

1 – إستئناف جهود الأمم المتحدة لتنفيذ خطة تسوية النزاع (حطة دى كويار) بما يعنى العودة إلى انقطة الصفر .

2 – إما الأتحاد الفيدالى أو الكونفيدرالى .

3 – الحكم الذاتى الموسع لإقليم الصحراء .

4 – تقسيم السياده على الإقليم بين المغرب والبوليباريو .

- ومازلت حتى الان تمر مشكلة الصحراء الغربية بمنعطفى خطير على طريق البحث عن حل نهائى لها بعد تفجيرها منذ الربع الاخير من القرن الفائت ، ففى السابع والعشرين من ابريل من عام 2002م تقدمت الايات المتحدة الأمريكية باقتراح جديد يقضى بفرض مشروع «اتفاق إطارى» الذى وافق علية مجلس الامن فى يونية 2001م

- ويقضى باقامة منطقة «حكم ذاتى» فى الإقليم الصحراوى لمدة خمس سنوات على ان يتم بعد ذلك إستفتاء فى الإقليم لتحديد مصير الإقليم اما بالأستقلال او الانضمام لدولة المغرب، والذى كانت المغرب قد رحبت به من حين رفضتة كل من الجزائر وجبهة البوليساريو، هذا وقد جاء الاقتراح الأمريكى فى إطار ما يعرف بمجموعة أصدقاء الامين العام فى الإقليم الصحراوى والتى تضم فرنسا وروسيا يكتنف كثير من الغموض .

- هذا ويشير البعض إلى أن هذا الاقتراح قد أثار ردود فعل متباينه خاصة لدى الجزائر التى سارعت إلى رفضة إذ صرح ممثل الجزائر فى الأمم المتحدة أن هذا الأقتراح الأميريكى مرفوض وغير مقبول على الأطلاق لأنه يتجاهل المواقف والخيارات التى سبق ان طرحتها الجزائر وحركة البوليساريو – موضحا خيار تقسيم السيادة حول الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البولسياريو بالانسحاب من المفاوضات فى حال الاعتماد الاقتراح الأمريكى .

- لما عرض اقتراح من الملك محمد السادس بالحكم الذاتى لإقليم الصحراء عام 2007م طراف النزاع خاصة وربما يطرح حلول اخرى

- فهذا وارد كما أن هناك اقتراحاً بانها عمل بعثة الأمم المتحدة بعد أن استمرت اكثر من اربعة عقود مضت وبعد أن انفقت ملايين الدولارات دون جدوى .

- هذا وتهدف الدراسة إلى بيان الأثر الذى تتركة هذه المشكلة التى لازالت قائمة منذ فترة تزيد على اربعة عقود مضت على منطقة المغر العربى والأمن القومى العربى ودور القوى اللإقليمية والدولية فى زيادة حدة التوتر والخلافات خدمة لمصالحها الحيوية فى هذه المنطقة من العالم وقد كانت منهجيت البحث متعددة من خلال المنهج التاريخى والتحليلى لأبعاد الأزمة وتفاعلاتها وتاثيرها على اطراف النزاع من خلال التفاعلات الإقليمية والدولية لهذه الأزمة .

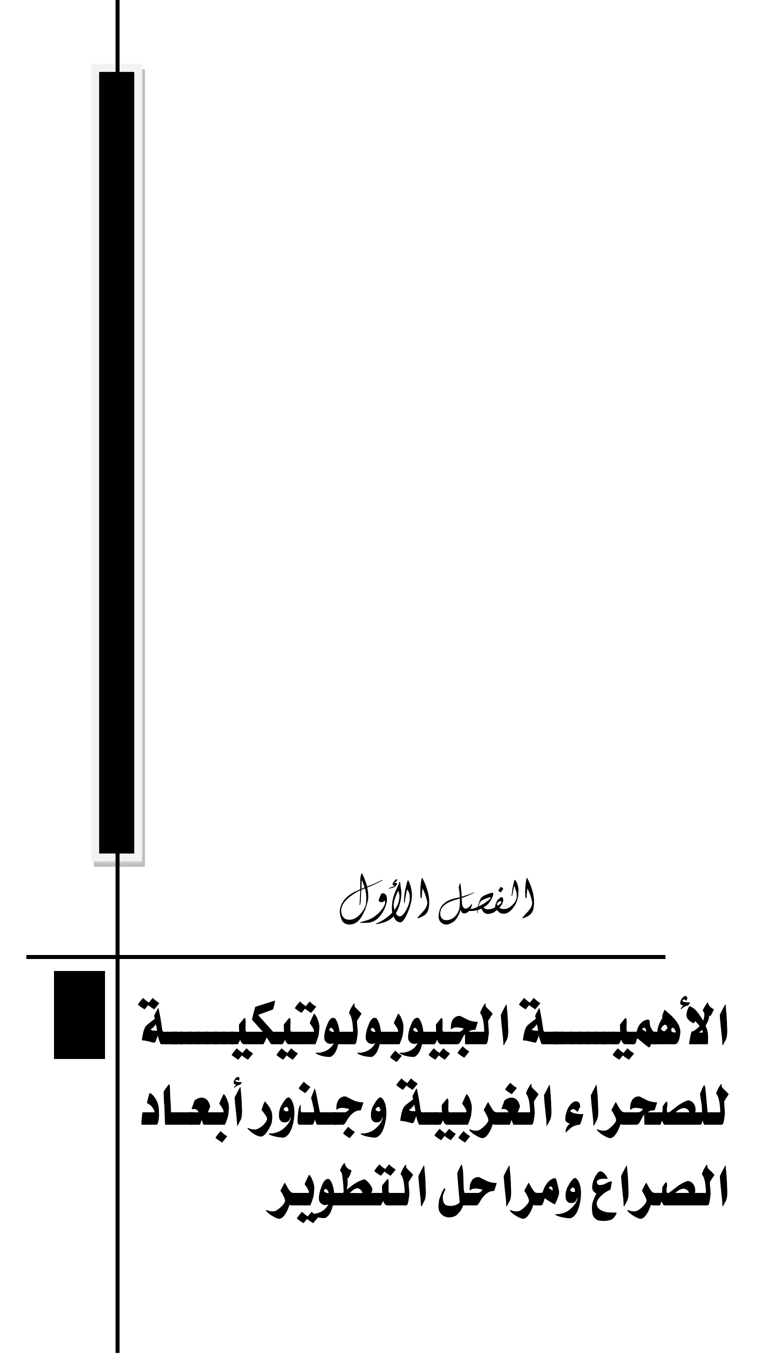
- **وسوف نتناول الدراسة فى الفصل الأول :**

– الأهمية الجيوبولوتيكية للصحراء الغربية وجزور وابعاد وأسباب الصراع ومراحل تطوره .

المبحث الأول :– الأهمية الجيوبولوتيكية

جذور وابعاد وأسباب الصراع حول الصحراء الغربية

المبحث الثانى :– مراحل الصراع وتطورة حول الصحراء الغربية



الفصل الأول

الأهميـــة الجيوبولوتيكيـــة للصحراء الغربية وجذور أبعاد الصراع ومراحل التطوير

المبحث الأول
الأهمية الجيوبولوتيكية وجذور وأبعاد الصراع حول الصحراء المغربية

أولاً : الأهمية الجيوبولوتكية للصحراء الغربية :

1 – بالنسبة لجغرافيا موقع الصحراء الغربية فانها تقع فى الشمال الغربى للقارة الأفريقية إذ يحدها من الشمال المملكة المغربية ومن الغرب المحيط الأطلسى ومن الجنوب موريتانيا ومن الشرق الجزائر وأن مساحتها تبلغ تقريباً حوالى 226ألف كم² كما يبلغ طول سواحلها 1062كم وحدودها البرية تصل إلى 2045كم منها مع موريتانيا و1570كم ومع الجزائر والمغرب 475كم هذا ويشير الباحثين إلى انه تم أقرار هذه الحدود فى إطار سلسلة من المعاهدات الموقعة بين الدول الأستعمارية ، كما تحدد منطقة الإقليم الصحراوى بخطى الطول 8و20 وبخطى العرض 28 و20 ويمر خط الطول 16 وبذلك تكون الحدود الطبيعية للإقليم الصحراوى من الشمال المغرب ومن الجنوب رأس كانادور – الكويرة ومن الغرب المحيط الاطلسى ومن الشرق صحراء «تندوف » فى الجزائر .

2- والصحراء الغربية تتكون طبقاً للتقسيم الأدارى والجغرافى إلى ثلاثة أقاليم إدارية هى:-

أ- منطقة سمارة وتبلغ مساحتها حوالى 56 الف كم²

ب- منطعنقة العيون وتبلغ مساحتها حوالى 26 الف كم²

ت- منطقة الداخلة وتبلغ مساحتها حوالى 184الف كم²

أما بالنسبه للتقسيم الجغرافى فانها تنقسم إلى جزئين هما :-

أ – الساقية الحمراء وهى عبارة عن وأدى ذو أهمية لأنة يمتد من اقصى الطرف الشمالى من حدود الإقليم وينودر إلى ساحل المحيط لاطلسى ويشمل المنطقة الممتدة من رأس جوبى حتى رأس بوجادور حيث تبلغ مساحتها حوالى 82ألف كم² .

ب – وادى الذهب ، ويشمل المنطقة الممتدة من جنوب الساقية الحمراء من رأس بوجادور وحتى بلانكو وتبلغ مساحتها حوالى 184 ألف كم²

- وأهم مدن الصحراء العيون (العاصمة) ودخلة اسمارة والقويرة ، بير الحلو ومحبس وقلتة وأم غالا وبو كراع وهو إقليم صحراوى لكن يتاثر الساحل المطل على المحيط بمرور تيار كناريا البارد ، هذا وللصحراء الغربيه أهمية استراتيجية فهو مواجه لجزر كناريا التى كانت تسيطر عليها أسبانيا وموقعها بالنسبة للبحر المتوسط والمحيط الاطلسى جعل له أهمية خاصة بالنسبة للدول الكبرى التى تهتم بالملاحة فى هذه البحار الهامة .

- هذا وتمثل الصحراء الغربية عمقاً للمغرب نحو الجنوب بينما تمثل عمقاً لموريتانيا نحو الشمال ،كما أن الجزائر تنظر للصحراء الغربية تنظر للصحراء الغربية على انه يعتبر أقصر طريق يصلها بالمحيط الاطلسى وبالعالم الخارجى عبر هذا المحيط .

3 – وبالنسة لطبيعة الارض من الإقليم الصحراوى فهى جردا مرتفعة نحو الشرق والشمال الشرقى إذ تتكون من سهول ساحلية ترتفع تدريجيا كلما اتجنا للداخل حتى تشكل هضاب يصل متوسط إرتفعها إلى الف قدم فوق سطح البحر ويزداد ارتفاعا ليشكل سلسلة جبلية يصل ارتفاعها إلى 600 متر عند الحدود المورتانية ولا يوجد فى إقليم الصحراء انهار دائمة الجريان كما أن معدل هطول الامطار حوالى 6ر0 ملم سنويا أى أن إقليم الصحراء يتكون من سهول ساحلية مرتفعة تدريجياً كلما توغلنا فى الداخل إلى هضاب يصل متوسط ارتفاعها ألف قدم فوق سطح البحر ويزداد الارتفاع إلى سلالسل جباليه يصل ارتفعها كما يؤكد أيضاً إلى الفى قدم فوق سطح البحر ويزداد الارتفاع إلى سلاسل جبلية يصل ارتفاعها إلى الفى قدم عند الحدود المورتانيه .

- ومن ثم يرى بعض الباحثين أن محدودية الموارد المائية للصحراء الغربية[7] قد جعلت الزراعه فى الإقليم من النوع الذى يفى باحتياجات السكان فقط على الرغم مـن اكتشـاف بعـض مصادر المياه عام 1964م وعلى الرغم مـن أن المنـاخ الصـحراوى يسـود الإقلـيم ، إلى أن تيـار كناريا البارد الذى يهب صيفاً من الشمال يساعد عـلى تلطيـف درجـة حـرارة الصـحراء الغربيـه خاصه أن تأثيرها يمتد إلى الناطق الداخلية ، ومع زيادة الجفاف قد ادى ذلك إلى تناقص تدريجى وبمعدلات مرتفعة فى تعدد السكان الذين اتجهو إلى رعى الماشية ولاتزال البداوة أساس الحيـاة فى الصحراء الغربية أما فى المناطق الساحلية فيوجد بعض الواحات التى يمارس اهلها الزراعة .

4 – كما تؤكد كثير من البحوث العملية أن مناخ الصحراء الغربيـة يتسـم بدرجـة حـرارة العالية وبالجفاف ، ففى الصيف تتراوح درجات الحرارة ما بين 40 إلى 46 مئوية اما الشتاء فـإن درجة الحرارة ما بين 10 ° إلى 15 ° مئوية كما يتسم برياح عنيفة وعواصـف رمليـة تسـبب زحفـا مستمراً للرمال وتصحر متفاقم وطبقات مائية جوفية محـدودة المخـزون والتجديـد تحاصـرها الاملاح إذ أن نسبة الملوحة ما بين 2 إلى 9 جرام وشبكة هيدوجرافيـة محـدودة الميـاه باسـتثناء وادى الساقية الحمراء الذى انشاء علية سد بارتفاع 15 متر ويعد مصدرا أساسيا لتـوفير الميـاه ، هذا والصحراء الغربية ذات غطاء نباتى فقير ولايوفر النظام البيئى الهشى سـوى مجـال محـدود من المحاصيل الزراعيـة وخاصـة فى المنخفضـات وأهمهـا الكـرارة ومجـارى الميـاه ومنـاطق الوحات ونطاقات الصدوع [8]

---

(٧)انظر شبكة المعلومات الدولية نت مايو 2014 الأهمية الجيوبولوتيكية للصحراء الغربية.

(٨)د.شوقى عطا الله الجمل ،مشكلة الصحراء الغربية ، الجـذور التاريخيـة للمشـكلة وتطورهـا بحـث منشـور فى مصـر وافريقيا فى اعمال ندوة لجنة التاريخ والاثار بالمجلس الأعـلى للثقافـة الأشـتراك مـع معهـد البحـوث الافريقيـة – جامعة القاهرة ص49

5 – وفى إطار تناول أهم المدن والموانى فى الصحراء الغربية فانه يمكن القول بعد أن زاد النشاط الاستعمارى الأسبانى فى الصحراء الغربية فى بداية الخمسينيات من القرن الفائت فقد إهتم الأسباب بانشاء المرافق التى كانت سبباً فى جذب سكان الصحراء الغربية بسبب ما يوفره من ماديات وبهذا تمكن الاستعمار من تغير نمط الحياه إما من المدنية أو من خلال الضغط على التجمعات القبلية ، ولذلك زادت هجرة السكان من المناطق الصحراوية إلى مراكز التجمعات الحضارية وترتب على هجرة السكان إلى المراكز الحضارية واكتشاف المعادن فى الستينيات من القرن الماضى وضع اجتماعى جديد تمثل فى ظهور المدن الكبيرة وكذلك نشأت بعض القرى والمدن فى مناطق التعدين وبالقرمن المناطق الاستراتيجية والعسكرية ، هذا او بعد ان كانت مدينه «سمارة» هى الوحيدة فى الصحراء الغربية أصبح هناك العديد من المدن والمراكز الحضارية فى الصحراء الغربية .

- كما يجب التويه إلى أن مدينة العيون تعد وتعتبر من أهم مدن ألإقليم الصحراوى وهى كانت تمثل العاصمة الادارية للاستعمار الأسبانى انداك وهى عاصمة الإقليم الشمالى ثم الساقية الحمراء وهى وادى هام فى اقصى الطرق الشمالى من حدود الإقليم الصحراوى وينحدر إلى ساحل الاطلنى حتى شمال رأس «برمبادور» وتبلغ مساحتها 82000كم مربع أما القسم الاخر فهو وادى الذهب مساحته 184000 كم مربع ،

- اما مدينة الدخلة فهى أول ميناء يقام فى الإقليم الصحراوى ويوجد بها مناطق مهمة لصيد الاسماك واكتسبت أهميتها بسبب هجرة الاسماك اليها من شمال وغرب المحيط الاطلسى ، أما مدينة «سمارة» فتقع فى قلب الصحراء وتكتسب صبغة بدوية لوجودها فى مناطق البدو وكذلك لاهميتها إستراتيجية لموقعها وسط الصحرا، كما يوجد العديد من المدن المهمة فى الصحراء الغربية منها القوير وبير الحلو ومحبس وقلقة وأم غالا وبوكراع[9].

6- هذا ويمكن القول أن العناصر المكونة لسكان الصحراء الغربية من نفس وتزاوج واضع فيما بينهما إلى جانب نسة بسيطة من العناصر الزنجية التى كانت تسكن حوض السنغال ويجمع بين هذه العناصر الدين الاسلامى كما تسود اللغة العربية بلهجة الحسانية وهى احدى اللهجات المحلية الشائعة فى شمال أفريقياء وإن كانت المدارس التى أنشاتها اسبانيا ومعظمها لم تتجاوز المرحلة الابتدائية قد نشرت اللغة الاسبانية وهو ما ترك تاثير على ثقافة بعض القيادات السياسية التى تستخدم اللغة الإسبانية فى علاقتها الخارجية .

(٩)المزيد من التفاصيل انظر :- د. جلال يحى المغرب العربى الحديث والمعاصر (الهيئة المصرية العامة للكتاب :الاسكندرية) الجزاء الاول الثامن 1982-1983)

- هذا ويبلغ عدد سكان الصحراء الغربية إلى حوالى 76 ألف نسمةوهو التقدير الذى تعترف به المملكة المغربية ، أما جبهة البوليساريو فتقدر عدد سكان الصحراء الغربية بحوالى 375 الف نسمة إضافة على مايزيد عن مائتين الف نسمة من مواطن الدول المجاورة وجزر الكنارى التى تبعد حوالى 150 كم من شاصى الصحراء فى مياة المحيط الاطلسى وتزعم البوليساريو أنه يوجد حوالى سبعمائة ألف نسمة من اللأجين الصحراويين فى كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا وعدد من الدول الأفريقية المجاورة هذا ويرجع السبب فى عدم القدرة على تحديدعدد السكان فى الصحراء الغربية واختلاف تباين التقديرات المعلنة إلى نمط الحياة الرعوية التى يعيشها اغلب سكان الصحراء الغربية بل يزداد الامر صعوبة تنقلهم المستمر بين المراعى المختلفة إضافة إلى تعهد أطراف النزاع إلى الأعلان عن العدد الذى يمكن من خلالة تحقيق سياستها وأهدفها .

- وبالنسبة للحالة الصحيةلسكان الصحراء الغربية فإنه منذ الثلاثينات من القرن الماضى ويعانى سكان الصحراء من كثرة الاوبئة وإستيطانها بسبب عدم التوعية الصحية وسؤ التغذية وتصل نسبة الوفيات بين الاطفال إلى 6٪ وتنخفض نسبة النمو السكانى ومستوى المعيشة ويصل متوسط عمر السكان إلى أربعون عام تقريباً كما نسبة الوفيات بين الكبار إلى 40٪ وهناك إختلاف كبير حول أصول السكان حيث يسود إعتقاد بانهم من الجنس الأرى ورأى أخر يؤكد بأنهم من الغاليين والرمان والوندال النازحين من الشمال

- وإعتقاد ثالث بانهم نزحوا بعد إنفجار «سد مأرب» فى اليمن وعقب هزيمة الكنعانيين فى معركة طالوت وجالوت بفلسطين ولكن الدلائل المؤكدة تثبت ان اول سكان بلاد البربر (الإقليم الصحراوى) كانو خمسة قبائل من السبئيين ومازالوا يحملون أسماؤهم وهم (صنهاجة – معموده – زناقة – غمارة – حوارة) ومنهم خرجت العديد من سلالات البرابرة التى امتزجت وكونت البنية الأساسية لسكان الصحراء الغربية الحاليين ورغم ذلك لا يجب إغفال التعريف الموضوعى بعروبتهم نظراً لتعاظم الارث البيولوجى العربى فيهم ولهيمنة التراث العربى الأسلامى وتقاليدة وطقوسه ونظمه عليهم .

- هذا وكما أوضحنا أ، طبيعة السكان وحياتهم الرعوية وتنقلاتهم الموسمية من منطقة إلى أخرى إضافة إلى قلة عددهم فى إماكن تنظيم حركات سياسية شعبية إذ لم تظهر هذه الحركات إلى الوجود الا فى فترة متاخرة ،أما قبل ذلك فكان الأمر يقتصر على تعبير ورغبة بعض الشخصيات القبيلية عن رغبتهم فى الأنضمام إلى المملكة المغربية ،بينما كانت بعض القبائل الأخرى ترغب بالانضمام إلى موريتانيا حيث يتكون سكان الصحراء من قبائل تنتمى إلى البلدين كما يرى البعض ان هناك نسبة تنتمى إلى العرق الزنجى الخالص التى تسكن حوض السنغال ويدين الجميع بالاسلام وتسود اللغة العربية بلهجة الحسانية وهى احدى اللهجات المحلية الشائعة فى شمال أفريقيا[10].

[10] د . محمد عبد الغنى سعودى (مشكلة الصحراء الغربية) دراسة فى خلفية الصراع وتطوره بحث منشور فى مجلة نشرة البحوث الافريقية – بمعهد البحوث والدرسات الأفريقية جامعة القاهرة ابريل 1983م ص 5–9

وانظر أيضاً:–

- د.شوقى عطاالله الجمل (المغرب العربى الكبير فى العصر الحديث) القاهرة 1977م ص1 ومابعدها
- شبكة المعلومات الدولية (نت) مايو 2014 .

-

7 – وفيما يتعلق بالوضع الاجتماعى والقبلى فى الصحراء الغربية فأنه يمكن القول أن النسق الأجتماعى بالصحراء الغربية يعتمد أساساً على نظام قبلى حاد تنعزل فيل كل قبيلة عن الأخرى وتخضع كلا منها لرئيس يختاره كبراؤها وذلك بغية إستشارته ويحتكمون اليه لحل خلافاتهم كما تعتمد معيشتهم كثيراً على اللحوم والفواكه المجففة التى تستورد من الشمال ويمتاز زيهم بكونه لونيبن أساسين الأبيض والأزرق الأبيض للشرفاء والأزرق للعامة والثام اللذان إشتهرو بها فهما عادة عربية إستقدمها المهاجرون الأوئل معهم من الجزيرة العربية ، ولكن الوضع الاجتماعى للسكان الصحراء الغربية اخذ فى التغير بصفه عامة بعد جهود التطوير والنهضة العمرانية والثقافية التى اثرت على العادات والتقاليد والأشراف القديمة وإقحام الإقليم الصحراوية فى أجوا العصر الحديث .

هذا وتتكون القبائل الصحراوية مثل مختلف القبائل المغربية من عصرين اساسين هما عرب وبربر أما من حيث الاصل والنسب منقسمون إلى ثلاث طبقات قديمة منحدرة من المرابطين من ضهاجة وطبقة منحدرة من الأفراد القادمين مع الفتوحات الاسلامية وطبقة ثالثة منحدرة من بنى حسان – عرب معقل الذين دخلو الصحراء الغربية فى نهاية القرن الثامن الهجرى ومن هذه الطبقات تتكون ثلاث اقسام اجتماعية هى:-

أ – الزويا:– وهم مكلفون بالوظيفة الدينية فى المجتمع من حيث التعليم والتعلم والقضاء والفتوى إضافة إلى ذلك فلهم دور اقتصادى حيوى حيث يعملون بالزراعة وتربية الماشية والتجارة وحفر الابار ولهم دور سياسى مهم داخل المجتمع الصحراوى.

ب – مجموعة المحاربين :– وهى مجموعة تحتكر استخدام السلام وتفرض سيطرتها ونفوذها داخل المجتمع بقوة السلاح وهم « بنو حسان» ويعملون أساساً بالصيد وحماية المجموعات المستضعفة التى تخضع لهم وكذلك فهم يشكلون السلطة السياسية والعسكرية .

ج – مجموعات الفئات التابعة :– وهم يعملون بالصناعة والأعمال الحرفية كما يقومون بالرعى وتشكيل المجموعتان الاولى والثانية جاحسين لمجموعة اجتماعية واحدة هى المجموعة الأرستقراطية أصحاب القلم والسيف والعلاقة بين هذه الطبقة والطبقة المستضعفة علاقة أستغلال مفروض بواسطة العنف الذى يمارسة المحاربون ، ويعد الشمال المغربى منطقة اغلب المهاجرين إلى المناطق الصحراوية ، ولذلك تاثرت الحياة الاجتماعية فى الصحراء الغربية بالحياة الاجتماعية فى الشمال (المغرب) ولا تعد الاسرة هى الوحدة الاجتماعية الأساسية فى مجتمع الصحراء الغربية بل تتكون الأسرة من مجموعه اجتماعية يطلق عليها (أفخاذ) ومجموعة هذه الأفخاذ تسمى «عشيرة» وقد تمتد إلى مسافات تعبر الحاجز الجغرافى فى الإقليم الصحراء الغربية من المغرب والجزائر وموريتانيا .

- ولذلك يرتبط سكان الصحراء الغربية بصلات قرابى مع سكان الـدول الثلاثـة ويشـكل المجتمع الصحراوى ثلاث قبائل كبرى .

- وتبقى قبائل البربر ذات الأصل الدهاجى هى أول من سكن الصحراء الغربية وإضافة إلى البربر فإن عرب بنى معقل قد استقرو بالساقية الحمراء كما اختلط عرب بنى حسان بالضـهاجين وأيضاً بقبيلة أولاد بنى السبع واختلطت هذه القبائـل مـع بعضـها الـبعض ممـا أدى إلى صـعوبة تصنيفها من حيث الاحوال البشريه والتاريخية إلا انه يمكن تقسيم هـذه القبائـل الصـحراوية إلى مجموعات أربع على الوجه التالى :-

أ- قبيلة الرقيبات :- ويبلغ عدد سكنها حوالى 35 الف نسمة ويوجد منهم حوالى عشرون الف نسمة فى الساقية الحمراء وحوالى خمسة عش الـف نسـمة رحـل يسـكنون فى وادى الـذهب الأوسط والشرق وشرق منطقة « تندوف » ومنطقة شمال غرب موريتانيا .

هذا وتنقسم قبيلة الرقيبات بالصحراء الغربية إلى جزئين رئيسين هما :-

أ- رقيبات الساحل ويتفرع منها الافخاذ الأتية :-

- أولاد موسى ويتميزون بغلبة التاثير العربى على البربر .
- السواعد واولاد داود .

-

- الؤذنيين وينحدرون مباشرة من الولى سيدى أحمد الرقيبى .

- أولاد الشيخ وهم القبيلة الرئيسية فى صحراء تيرسى وأدارار .

- أولاد طالب وأولاد التهالات وهما ينحدرون من ذرية سيدى أحمد الرقيبى .

2- رقيبات الشرق أو القاسم وتشمل الافخاذ الاتية :-

- البيهات وهم رحال يتنقلون بين الساقية الحمراء وأقصى جنوب وادى الذهب ووادى درعة .

- أهل ابراهيم وداود الفقيرة .

ومما هو جدير بالذكر أن قبائل الرقيبات تعمل بالزراعة والتجارة وتمتلك قطعان كبيرة من الأبل يتنقلون ها نحو الشمال ونحو السودان ، ويتركز إنتشارها قبيلة الرقيبات فى الساقية الحمراء وجبال زمور ، كما يوجد أفرع منها فى موريتانيا وقد وصل انتشارها حتى بلاد النيجر .

<u>ب - قبائل تكنه:-</u> وتتكون من اثنتى عشرة قبيلة يمكن تقسيمهم إلى جدعين رئيسين هما:-

1- <u>جدع برب :-</u> وهو مكون من أيت عثمان - وأيت بلال - وتعود أصولهم إلى البربر القدماء الذين سكنو الصحراء الأفريقية .

2-

3- جدع عربى :- وهو أيت الجمال وتعود جذورهم إلى عرب معتقل الذين وصلوا الصحراء الغربية فى القرن الثالث عشر الميلادى هذا وقبائل تكنه كثيرة الترحال ، وينتقلون بصفة مستمرة بين الداخلة حتى تاكوينت وهى مسافه تصل إلى حوالى الف كم ، وتعمل قبائل تكنه بالتجارة والرعى وهم يمتلكون قطعان كبيرة من الماشية .

ومن أهم قبائل تكنه الزرقيون وأيت الحسن .

ج - القبائل الصغرى :- وهذه القبائل لاتنتسب إلى الرقيبات أو تكنه ، ولا يعرف تحديداً تاريخ إستقرارها فى الإقليم الصحراوى إلا أنه يغلب عليها طابع الأصل العربى ويص تعداد هذه القبائل إلى حوالى سبعة ألاف نسمة ويسكن معظمهم فى وادى الذهب .

1- أولاد دليم :-ويقطنون فى المناطق الساحلية الجنوبية خاصة حول والمناحيير وتعمل هذه القبيلة أساساً بالصيد البحرى وتربية الماشية .

2- العروسيون :- وتقطن هذه القبيلة جنوب مدينة العيون خاصة فى المناطق الفاصلة بين الساقيه الحمراء ووادى الذهب ،ويعود اصل هذه القبيلة إلى الشيخ أحمد العمروسى الذى عاش فى مراكش وكان كثير الترحال بين مراكش والساقية الحمراء ، هذا وتشتغل هذه القبيلة بالزرعه بالأصافة إلى الرعى وتربية الماشية .

3 -

4 - أولاد تدرارين :- ويرجع نسب هذه القبيلة إلى أحد الصحابة الذين قدموا مع عقبة بن نافع أثناء فتحة للمغرب وهم يقطنون منطقة «بوجادو»، ويعمل افراد هذه القبيلة بالزراعة أساساً.

5 - قبيلة فيلاله :-وهى من قبائل الإقليم الصحراوى ومشهورة بالعلم والصلاح وتسكن منطقة الساقية الحمراء ويشتغل افراد هذه القبيلة بالزراعة وتربية الماشية .

6 - ال الشيخ ماء العينين :- وهى من اكثر القبائل بالصحراء الغربية عراقة فى النسب والاصالة فى العلم . وأنها حملت راية الجهاد فى الصحراء الغربية ، ويرجع نسب هذه القبيلة إلى الأمام على بن أبى طالب (كم الله وجهه) ويتفرع عن هذه القبيلة فرعان أحداهما فى إدارار والثانى فى موريتانيا .

هـ - الحواطيون :- هم لا يشكلون قبيلة بل طبقة تدخل فى تبعيات قبائل الرقيبات وتكنه وباقى قبائل الإقليم الصحراوى الأخرى ويشتغل أفراد هذه القبيلة بالصناعة والرعى وتربية الماشية .

- هذا ويمكن الأشارة والتنوية إلى الظروف الاجتماعية فى الصحراء الغربية فى محدودية الخدمات التعليمية الصحية والاجتماعية للغاية بل ومعظم خطط التنمية تدور حول حفر أبار جديدة أو شق بعض الطرق أو بنا المدارس والتى لا تتعدى إثنين وسبعون مدرسة إبتدائية إلى جانب مدرستين سنويتان يقوم عليهما نحو مائة مدرس ولا يتجاوز عدد تلاميذها الثلاثة الف فى المرحلة الأبتدائية وسبعمائة فى المرحلة الثانوية طبقا لتعداد السبعينيات من القرن الماضى .

-

- هذا ولم يزد ما انفقتة إسبانيا فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى سبعنيات القرن الماضى على خمس مائة مليون باريتا سنوياً وهو مبلغ ضئيل إذا ما قورن بالعائدات المالية الضخمة التى حصلت عليها إسبانيا من الصحراء الغربية انذاك من الثروات المعدنية وغيرها ومما هو جدير بالذكر أن العامل الاقتصادى كان هو حافذ أسبانيا إلى التشبث بإقليم الصحراء الغربية بينما يستند إدعاء المغرب للمطالبة بالصحراء الغربية إلى عدة عوامل تاريخية وجغرافية وبشرية .[11]

ثانياً : جذور وأبعاد وأسباب الصراع حول الصحراء الغربية

أ – جذور النزاع حول الصحراء الغربية .

- أصبح النزاع الدائر بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو (الممثل الشرعى للشعب الصحراوى) للسيطرة على إقليم الصحراء الغربية «المستعمرة الإسبانية السابقة »إلى الحقبة الاستعمارية ، ولا تزال تنظر الحل النهائى من قبل الأمم المتحدة ، وكان ابرز ما حققتة المنظمة الأمميةفى مسعاها السلمى بالصحراء الغربية ، تمكنها فى العام 1991م من أقناع الطرفين المتحاربين البوليساريو والمملكة المغربية بوقف إطلاق النار واستمر التزامهما به قائما حتى الان .

---

[11] إنظر :-

شبكة المعلومات الدولية نت مايو 2014م

ملف المعلومات حول الحالة الأجتماعية والتقسيم القبلى للصحراء الغربية والأهمية الأستراتيجية والأقتصادية للصحراء

- هذا وكانت حرب التنازع بين الاثنين قد انـدلعت فى العـام 1975م عـلى اثـر انسـحاب المستعمرين الأسبان من الصحراء الغربية ... تلك البقعه من الأرض يعتبرها المغـرب جـزاء لا يتجزاء من ترابه الوطنى ، بينما تتمسك البوليساريو حركة التحريـر الـوطنى والممثـل الشـرعى والوحيد عن الشعب الصحراوى بملكيتها لها وتطالب باسم سكنها الأصليين (الصـحراويين) بالاستقلال وتقرير المصير ، طبقا للقرار الأممـى 1514 الصـادر عـن الجمعيـة العامـة للأمـم المتحدة فى الرابع عشر من كانون الأول ديسمبر 1960م ، والقاضى بمـنح الاسـتقلال للبلـدان والشعوب المستعمرة .

- ومن مفارقات القضية ، أن المغـرب نفسـة يطالـب بتطبيـق ذات القـرار لصـالحه عـلى الصحراء الغربية معتمدا علية من بين حججه التاريخيـة فى تأكيـد أحقيتـه باسـترجاع المنطقـة ، حيث يتضمن القرار المذكور بندأ ينص على أن المستعمرة التى كانت قبل فترة استعمارها تشكل جزاء من دولة أأخرى لا يطبق عليها مبدا تقرير المصير ، إذ تلحـق مباشـرة بالدولـة الأم ويريـد المغرب تطبيق هذا البند على الصحراء الغربية .

- وحول هذه النقطة يعلق السيد جوفى مدير الدرسات فى المعهد الملكى للشئون الدوليـة بلندن فى بحث قدمة إلى كلية (سانت انطونى) فى الرابع عش من اذار مارس1997م تحت عنوان (البوليساريو والصحراء الغربية)حيث قال « إن اعتماد المغرب على القرار الأممـى رقـم1514 لتبرير سيطرته على الصحراء الغربية يعنى تجاهل المضمون الحقيقـى لـنص القـرار المـذكور .. حيث كان الهدف منه أن يطبق فقط على أجزاء صغيرة من الأراضى وليس عـلى منطقـة فى حجـم الصحراء الغربية ، وأن نظام الحكم الملكى المغربى

- قبل الاستعمار كان يعتمد فى ممارسة نفونه على فرض السيادة على الشعب ولـيس عـلى الأرض ، ومسألة ما اذا كان الفرد مصنفا باعتباره مغربيا فى إطار هـذا النظـام كانـت تعتمـد عـلى الولاء للسلطة المغربية وليس بالضرورة على المكان الموجود فية وهـذا يتعـارض مـع القـانون الدولى الحديث الذى تعتمد السيادة فية مبدأ السيطرة على الأرض .

- وهناك قضية أخرى تجرد المطالب المغربية من قيمتها فى نظر القانون الدولى الذى يربط تصفية الاستعمار بمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار ، ففى قضايا تصفية الاستعمار ، ياخذ القانون الدولى دائما بالحدود الترابية المورثة عن الاستعمار ويرفض مبدأ المساس بها .

- ومن سؤ حظ المملكة المغربية أن لإقليم الصحراء الغربية حدوده المرسمة اسـتعماريا والمعترف بها دوليا ، وكانت اتفاقية 1912م الموقعة بين فرنسا وأسبانيا رسمت حـدود الإقلـيم الصحراوى – الصحراء الغربية – مع المملكة المغربية .

- وكانت منظمة الوحدة الأفريقية قد تبنت هذا المبدأ وأقرتة فى المادة الثالثـة مـن ميثاقهـا وذلك لتفادى المشاكل التى كان لها ان تنشاء عقب خروج الاستعمار الغربى من القارة السمراء ..إذ قلما تخلو دولة أفريقيـة مـن مشـاكل حدوديـة مـع جيرنهـا وسـبب ذلـك يعـود إلى القـوى الاستعمارية قد رسمت خريطة البلدان الأفريقية بفعل تقاسم المصالح فيما بينهمـا دون الاخـذ بعين الاعتبار الخصوصيات وحقوق تلك البلدان المستضعفة .

-

- إن ترجيح الحدود التاريخية فى قضية تصفية الاستعمار تقتصر على حالة وحيـدة ، وهـى أن يتوافق مطلب الحق التاريخى مع إرادة السكان المعنيين ورغباتهم ، فالقـانون الـدولى يغلـب الحق الراهن لشعب المستعمرة فى تقرير مصيرة عـلى الحـق التـاريخى ..ورأيـه فى ذلـك هـو أن السكان هم الذين يقرون اليوم مصير إقليم ما وفى ذلك يقول القاضى اللبنـانى فى محمـة العـدل الدولية السيد أمون » أن الحجج المتعلقة بمطالب ترابية مهما كـان وزنهـا التـاريخى ، عليهـا أن تنحنى امام حق الشعوب فى أن تعبر عن نفسها وفق القواعد التى وضعتها الأمم المتحدة . [12]

- وفى هذا السياق عرف العالم العربى ثلاث حالات تمثل نموزجـا واضـحا لهـذه القضـية يمكن مقاربتها والقضية الصحراوية ، الحالة الأولى كانت انفصال السـودان عـن مصـر والثانيـة انفصال جزر القمر عن مدغشقر وأما الثالثة فهى انسلاخ دولة الإمـارات العربيـة المتحـدة عـن سلطنة عمان [13] ففى الحالة الاولى كان السودان يشكل بجميع أقاليمه جزاء من الدولة المصرية منذ عام 1520م ودامت الفترة هذه التبعية طوال فترة الحكم الاستعمارى بحق مصر فى ملكيتها لأقاليم السودان وهو ما عبر عنة فى اتفاقية (كرومر) الموقعتين بين السلطة المصـرية وسـلطات الاستعمار البريطانى وكا دليل على السيادة المزدوجة المصرية – الإنجليزية كان العلـم الـوطنى المصرى مرفوع فوق جميع انحا الإقليم السودان إلى جانب العلم البريطانى

---

(12)العالم العربى

(13)

- لكن عندما أعلن عن انتها فترة الحماية البريطانية على مصر، ترك شأن السيادة فى السودان بيد سكانه ولم يستطع المصريون فعل أى شيء سوى أستنكار النيل من وحدتهم الترابية .. فقد غلب مبدأ تقرير المصير على حجج مصر القانونية الحاسمة والغير قابلة لاى جدال .

- وفى عهد الجمهورى اعترفت الدولة المصرية بحق المصير للسودان فى اتفاقية القاهرة الموقعة بين الحكومتين المصرية والبرطانية فى الثانى عشر من شباط 1953م .

- وما حدث لمصر والسودان ينطبق حالة جزر القمر ومدغشقر .. فقد كانت جزر القمر قبل خضوعها تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية إحدى توابع مملكة (الهوغا) مدغشقر خلال القرن التاسع عشر .

- وقد منح الفرنسيون سكان الأرخبيل حق تقرير المصير ، بموجب اتفاقية (باريس) عام 1973م ، وهو ما ادى إلى استقلال جزر القمر فى 22من كانون الأول ديسمبر 1974م وأصبحت ذات سيادة مستقلة .

- ولا يختلف كثيرا أمر سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة عن الحالتين السابقين .. إذكانت الإمارات العربية تشكل جزاء حيا من سلطنة عمان ، إلا أن الاستعمار البريطانى لدى انسحابه من منطقة الخليج العربى عام 1971م فصل ذلك الجزء نهائيا عن الوطن الأم ،ليخلق منه دولة منافسة ، وليضعف بالمقابل الدولة العمانية العريقة ، كى يفسح المجال أيضا أمام تقوية نفوذ المملكة السعودية – حديثة العهد – فى المنطقة الخليجية ، وفى عام 1991 تادلت سلطنة عمان ودولة اتحاد الإمارات العربية السفراء فيما بينهم .

- وضمن هذا السياق نجد أن المملكة المغربية ذاتها قد اعترفت باستقلال موريتانيا وكذل تعترف باستقلال كل من الجزائر ومالى وقال الملك الحسن الثانى فى تصريح له أن الصحراء الغربية إذا نالت استقلالها ستكون المملكة المغربية أول من يعترف بها .

- لقد كان الملك الحسن الثانى من المهارة والذكاء ، ما مكنه من فرض إرادته على مسار تصفية الاستعمار فى الصحراء الغربية ، على حساب شرائع القانون الدولى ، بحيث استطاع تجميد مبدأ تقرير المصير والاستقلال على إقليم الصحراء الغربية ، عبر قيامة من بعض الاجراءات الناجحة ، وكان من بينها إحالة المشكلة الصحراوية إلى محكمة العدل الدولية فى لاهاى للبت بها ، وهو بهذا التصرف قد شتت الجهود القائمة لمنح شعب الإقليم الصحراوى فى متاهات اللعبة القانونية التى يجيد المغاربة التعامل معها ، وقد ذاد من تعقيدات المشكلة وتشعباتها طبيعة الأجوبة الفضفاضة التى أعطتها المحكمة فى رأيها الاستشارى والتى قالت بعد خمسة شهور من المداولات أصدرت بعدها المحكمة رأيها الاستشارى الخاص بالصحراء الغربية والذى أفشل مناورات المغرب ، ففى الإجابة على السؤال الذى مفاده « هل كانت الصحراء الغربية غداة استعمارها من قبل أسبانيا أرضا بدون سيد ؟ » أجابة المحكمة بيما يلى : « إن المعلومات التى قدمت للمحكمة توضح انه غداة استعمارها من طرف أسبانيا كانت الصحراء الغربية مسكونه من طرف سكان ، ورغم انهم كانو بدواً إلا انهم كانوا منظمين سياسيا وإجتماعيا تحت سلطة مسئولين منهم ، لهم صلاحية تمثلهم ،

- وتوضح هذه المعلومات أيضا انه غداة استعمار الصحراء ، فان إسبانيا لم تبسط نفوذها على ارض بدون سيد ، ففى المراسموم الملكى الصادر فى 26 ديسمبر 1984م يؤكد الملك الإسبانى بسط حمايته على وادى الذهب بنا على اتفاقيات مع مسئولين السكان .

- أما السؤال الأخير فكان « ما هى الروابط القانونية لهذا الإقليم مع المملكة المغربية والمجموعة الموريتانية » فأجابت المحكمة بما يلى :« إن الاستنتجات التى خرجت بها المحكمة بالرجوع إلى المعاهدات الداخلية الخاصة بسيادة المملكة المغربية ، وكذا المعاهدات الدولية فإنها كلها بالاتفاق ، لم توضح أوجود أية رابطة قانونية فى تلك المرحلة بين المملكة المغربية ، وفى نفس الوقت فان بعض ما توصلت الية من وثائق يرى أن هناك ما يشبه رابطة بين القليل والقليل من السكان مع السلطان » وبذلك انطلاقا من حكم محكمة لاهاى انحرف الاهتمام عن الجوهر إلى الهامش فى تلك القضية .

- وعلى أساس حكم المحكمة هذا ، نفذ المغرب تظاهرته الشهيرة « المسيرة الخضراء » التى اكتسح من خلالها مئات الآلاف من الموطنين المغاربة غالبيتهم عسكريين فى زى مدنى الحدود بين مملكتهم وإقليم الصحراء الغربية وإجتاحوا العديد من المواقع الصحراوية مطالبين باستعادة الإقليم المحتل إلى وطنهم ـ المغرب ـ وبا الأمر على أنه مطلب شعبى عارم .

- وقد أفضت المسيرة الخضراء إلى توقيع اتفاقية بين الحكومتيت المغربية والإسبانية عرفت باسم اتفاقية مدريد الثلاثية 14 تشرين الثانى 1975م ، ودخلت فيها موريتانيا كشريك مؤقت ، وبمقتضى هذه الاتفاقية تخلت أسبانيا للدولتين عن مستعمرتها الصحراوية .

- ومن الناحية القانونية فان تلك الاتفاقية لا تحمل الصفة الشرعية الوضحة ، باعتبار أن صلاحيات أسبانيا لاتخولها حق التصرف بارض الإقليم على هذأ النحو ولا تملك التفويض بذلك .. إذ تقتصر سلطتها على الإدارة فقط .

- وقد اتخذ المغاربة اتفاقية مدريد الثلاثية كوثيقة رسمية اسسوا عليها المبرر القانونى لدخول جيشهم إلى الصحراء الغربية بقوة السلاح وهذا التصرف من قبل المغرب يعتبر فى نظر القانون الدولى عملا حربيا وهو ما ينص علية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم :3314 التخذ فى 14 ديسمبر 1974 .

- أأما البوليساريو على الطرف الآخر فلم تكن ذلك الخصم السهل الذى يمكن اعتباره خارج نطاق الحسابات ، بل فى مواجهتها للمغرب ظهر كند قوى تصعب هزيمتة ، واستطاعت بآلية تحركها المنظمة أن تقلق جيش المملكة وأن تخرج دبلوماسيتها المتاألقة ، وقد حققت البوليساريو نجاحات ملموسة على صعد عدة . حيث أقدمت فى 27 فبراير 1976 إلى قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية فى توقيت تزامن مع خروج الاستعمار الإسبانى نهائيا من المنطقة وقد أعطى هذا العمل الجبهة صفقة دولية رسمية ،خاصة بعدما حظيت الدولة الوليدة باعتراف عدد كبير من دول العالم فاق أكثر من ثمانيين دولة ، وحصلت على عضوية تامة فى منظمة الوحدة الأفريقية.

- وبعد ذلك أخذت الحرب بين المغرب والبوليساريو بعد تدمير خطيرا إلى أن تم إيقافها من قبل الأمم المتحدة عام 1991م .

- وعلى صعيد حرب السياسة والاعلام بين الطرفين كانت الدبلوماسية المغربية قد عمدت إلى محاولات عزل واحتواء جبة البوليساريو داخل الوسط داخل الوسط العربى فتحركت على محورين أُثنين .. الاول باتجاه الدول المحافظة والثانى نحو الدول القومية – الوحدوية – وتوجهت كل طرف منهما بلغة تخاطب خاصة تعرف انه يرغب بها ويسعى إلى تحقيقها ... فأمام المحافظين ركز المغاربة على إظهار البوليساريو باعتبارها جماعة ثورية يسارية تسعى إلى إقامة دوله لها فى الصحراء الغربية تكون قاعدة ومنطلقا للمد الشيوعى « المكروه » فى المنطقة .

- أما إلى القوميين العرب فقد غلبت لهجة التاثير العاطفى على الخطاب المغربى الموجه اليهم .. حيث صورت جبه البوليساريو على أنها حركة «انفصالية » غايتها الانسلاخ عن المغرب وإنشاء كيان دولة مصطنعة فوق جزء من التراب الوطنى المغربى ويأتى هذا العمل بحسب المنطق المغربى تنفيذ لمخطط استعمارى تخريبى يجرى عبره تفتيت وحدة أقطار الوطن العربى وتجزئتها إلى دويلات صغيرة ومتناحرة .

- وقد حازت سياسة المغرب تلك على دعم ومساندة الدول العربية المحافظه لكنها فشلت مع الدول العربية القومية فى تحقيق غاياتها رغم البراعة التى أدار بها المغاربة حملتهم الاستقطابية الهادفة إلى تشويه صورة خصمهم الصحراوى ، بل إن هذه الدول القومية لم تجد حرجا فى الاعتراف الجمهورية الصحراوية .. وتأييد توجهاتها الاستقلالية

-

- هذا من جة ومن جهة أخرى فجبهة البوليساريو الممث الشرى للشعب الصحراوى ترد على الاتهام المغربى بعدم شرعية دولتها بالقول أن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية إنما تقوم على كافة الاركان القانونية الشرعية التى تقوم عليها بقية دول العالم .. فللدولة الصحراوية دستور حديث ، وبنية سياسية وإدارية تمارس من خلالها سلطاتها كاملة وبمنتهى الاستقلالية من فوق ترابها الوطنى « المناطق المحررة من الصحراء الغربية » وإن تنظيمها الإدارى والسياسى يستقطب الغالبية من أبناء الشعب الصحراوى ، ولها حدود معترف بها دوليا ، وكذلك تخظى الدولة الصحراوية بمكانة دولية محترمه حيث يعترف بها أكثر من ثمانين دولة تنتمى إلى مناطق جيو سياسية مختلفة ولها علاقات جيدة مع العديد من الدول حتى مع التى لا تعترف بها رسميا ، كما وتتمتع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بعضوية كاملة فى منظمة الوحدة الأفريقية ، وهى عضو مؤسس للأتحاد الافريقى ، وتلاقى التقدير والاحترام من كافة المنظمات والهيئات الدولية .

الصحراء الغربية مشكله تصفية استعمار

- طبقا لمؤتمر برلين سنة 1884م والذى على ضوءه عملت القوى الأوربية على تقاسم أفريقيا ، أصبحت الصحراء الغربية من نصيب أسبانيا ، ونشير أنه فى ذلك الزمن لم أية سلطة مغربية على الصحراء المغربية بدأت الحماية الأسبانية فى سنة 1884م ثم سجلت الصحراء الغربية ضمن لأئحة الدول التى لم تتمتع بعد باستقلالها ، بموجب الفقرة السادسة من ميثاق الأمم المتحدة (أ) 1514 ملحق 3 فى تشرين الثانى سنة 1960 أعلن ممثل إسبانيا فى الأمم المتحدة ولأول مرة أمام لجنة المعلومات حول الصحراء الغربية ، وفى 18ايار1961 قام الملحق بالممثل الإسبانى فى الأمم المتحدة ولأول مرة أمام لجنة المعلومات حول الدول التى تتمتع بعد باستقلألها باعطاء معلومات حول الصحراء الغربية ، ومنذ 1961م وبمختلف المجالس المختصة فى الأمم المتحدة تولى اهتماما بملف الصحراء الغربية ، على انه مشكله تصفية استعمار وتعترف بحق الشعب الصحراوى فى تقرير المصير والاستقلال ، بموجب قرار الأمم المتحدة 1514 ومن بعد ذلك واظبت أسبانيا على تقديم تقارير بانتظام حول مستعمرتها الصحراء الغربية ، فلقد اعترفت أسبانيا بمبدا تقرير المصير وحق الشعب الصحراوى فى ممارسته امام الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة 1963 وذلك بقبولها إدراج إقليم «الصحراء الغربية » ضمن قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالاستقلال وهى القائمة التى أعدتها لجنة تصفية الاستعمار ، وبعد ذلك طالبت الجمعية العامة الحكومة الأسبانية بتطبيق حق تقرير المصير للشعب الصحراوى وأصدرت فى ذلك عدة قرارات تحثها على ذلك .

- وفى عام 1965 م طلبت الجمعية العامة من القوة التى تدير الإقليم اتخاذ الإجراءات الضرورية لإنها الاحتلال من الصحراء الاسبانية سابقا أى الصحراء الغربية إجراءات حددت من خلالها القرار 2072 فى تشرين الثانى 1966 و2354 فى 15 كانون الأول 1968 و2591فى 16 كانون الأول 1969 وقرار 2711 فى كانون الأول 1970 قرار 2983 فى 14 كانون الأول 1972 وقرار 3162 فى كانون الأول 1973 وفى قرارها فى 16 نوفمبر/ تشرين الثانى 1966 اللجنة الخاصة للأمم المتحدة » طلبت من القوة الديرة للإقليم «إسبانيا» العمل على خلق وبدون اجل الشروط الملائمة لتقرير مصير الصحراء الإسبانية (الصحراء الغربية) .

- وفى كانون الأول من نفس السنة دعت الجمعية العامة « القوة المديرة إنها الاحتلال فى اقرب وقت » ، وتماشيا مع إرادة ساكنة الإقليم وبالاستشاره مع الحكومة المغربية والموريتانيا بحكم أنهم اطراف معينة ، وتنظيم استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة ، يمكن سكان الإقليم من التعبير وبحرية فى تقرير المصير ولهذا الغرض يجب :

- توافر جو سياسى ملائم للاستفتاء والذى يجرى على أسس حرة وديمقراطية يسمح بعودة المنفيين من الإقليم .
- أخذ جميع التدابير الضرورية لمشاركة ساكنة الإقليم فقط فى الاستفتاء .

- الكف عن اى محاولة لتعطيل تصفية استعمار الصحراء الأسبانية (الصحراء الغربية).
- توفير جميع التسهيلات الممكنة للامم المتحدة من أجل المشاركة بفاعلية فى تنظيم وسير الاستفتاء .

- تجدر الإشارة هنا إلى أن فى هذا القرار لم تكن أية استشارة للدولة المغربية حول الصحراء الغربية ، ويجب الاشارة أيضا أن ممثل المغرب « داى ولد سيدى بابا » قد أعلن أثناء اجتماع اللجنة الخاصة فى 17 يونيو 1966 بأديس أبابا (إثيوبيا) أن « الحكومة المغربية تؤكد على أنة يجب تحرير جميع الأراضى التى تحت هيمنة الاستعمار الإسبانى » ، مضيفا « أن الحكومة المغربية تقترح استقلالها فى أقرب الآجال» [14] وخلال الدورة التى تلتها للجنة الخاصة أكد مفوض المغرب « على أنه منذ 1966 والكغرب يطالب بتقرير مصير سكان الصحراء الغربية وحرية الاستقلال » هذه الاعلانات الصادرة عن الحكومة تكتسى صبغة قانونية ، وكما عبر وزير الخارجية المغربى السيد بو طالب على أن «المغرب وجيرانه قرروا الاتفاق على تسهيل تقرير مصير سكان الصحراء ،

(14)

- وذلك بالتعاون مع المنظومات الدولية والقوة الإدارية ،ولهـذا فـإن أسـبانيا مـدعوة إلى تنظيم إسـتفتاء يمكـن سـكان الصـحراء مـن التعبيـر بكـل حريـة عـن ارادتهـم » مـا بـين سـنة 1967و1968 كررت الجمعيـة العامـة الطلـب إلى القـوة المـديرة للصـحراء وفى سـنة 1969 تأسفت بأن الاستشارة مع القوة المديرة أى إسبانيا لازالت جارية حيث أكدت هذه الأخيرة عـلى عدم توفر الظروف الملائمة لتنظيم الاستفتاء «وكررت الـدعوة لإسـبانيا بتنظـيم اسـتفتاء تقريـر مصير الشعب الصحراوى ، وفى سنة 1970 لاحظت الجمعية العامة عـلى ان الأسـتفتاء لم يـنظم بعد ، ودعت الدول إلى الكف الاستثمارات فى الإقليم والاعتراف بشرعية كفاح الصـحراويين » ومن أجل تنظيم حق تقرير المصير والتعبير بكل حرية فعلى الدول التعاون بكل ما يلزمها لمروره فى ظروف ملائمة » وفى قرارها لسنة 1972 ، حثـت الجمعيـة العامـة عـلى مبـدأ تقريـر المصـير والاستقلال للشعب الصحراوى ، وفى 26 تشرين الثانى 1972 صرح ممثل أسـبانيا أمـام لجنـة تصفية الاستعمار وقال بان حكومتة ستنظم استفتاء فى الصحراء الغربية .. ولابد من العمل عـلى إعداد المناخ المناسب لذلك ، وهو الأمر الذى أكدتة الدول الثلاثة المجاورة للصحراء الغربيـة فى العام المولى 1973 : المغرب، الجزائر ، موريتانيا أكدوا « تمسكهم الغير قابـل للتغيـر بمبـدأ تقرير المصير وأنهم يسهرون على أن يجرى هذا المبدأ فى جو يضمن لسـكان الصـحراء الغربيـة التعبير بكل حرية عن إرادتهم وذلك طبقا لقرارات منظمة الأمم المتحدة ».

- وفى أيلول سبتمبر 1973 صرح « الجنرال فرانكو » أمام الجمعية العامة الصحراوية أى ما كان يعرف « بالجماعة » بأن مبدأ تقرير المصير سيكون تطبيقه عادياً وبارادة إسبانية وعلى هذا الأساس أعلنت الحكومة الاسبانية فى 20 أيار مايو 1974 فى منظمة الأمم المتحدة خلال الفصل الأول من عام 1975 وقد أثار هذا التصريح الأخير ردود فعل لدى المغرب الذى أعلن ملكه الحسن الثانى عن صيغة الاستفتاء التى يجب أن تكون كا التالى « الاختيار ما بين البقاء تحت وصاية الأسبان أو الاندماج فى المغرب » .

- فكان رد فعل الجنرال فرانكو أن ارسل رسالة إلى الجماعة الصحراوية قال فيها « إن الدولة الإسبانية تقرر بان الشعب الصحراوى هو الوحيد الذى يحدد اتجاهه ، ولا يحق لأحد أن يغير إرادته والدولة الإسبانية تدافع عن الحرية والإرادة الحرة لقرار الشعب الصحراوى [15] .

- وفى 18 حزيران يونيو 1974 أرسلت الحكومة الإسبانية وهى المستعمرة السابقة للصحراء الغربية إلى الامين العام لمنظمة الأمم المتحدة رسالة ذكرت فيها بان الشعب الصحراوى هو وحدة الذى يملك الثروات الطبيعية التى توجد فى ارضه وستكون لهذا الشعب جميع الحقوق التى يتمتع بها مواطنو أسبانيا ، كا أنها ستمثل فى العلاقات الدولية – كا مرحلة انتقالية – لحين تطبيق مبدأ تقرير حق المصير المكفول للشعب الصحراوى

(15)

-

- وفى تموز يوليو من نفس العام أبلغت الحكومة الإسبانية عن طريق وزير خارجيتها سفراء كل من المغرب والجزائر وموريتانيا فى مدريد باعتبار أنهم دول مجاورة للصحراء الغربية الجديد الالذى يهدف إلى وضع حق تقرير المصير حيز التطبيق الفعلى .

- وفى أيلول سبتمبر 1974 أعلنت إسبانيا عن فشل الاتصالتت التى أجرتها مع الدول المجاورة للصحراء للصحراء الغربية فى التواصل إلى اتفاق وقالت بأنه فى ضوء الظروف وعلى اساس هذه النتائج فان سكان هه الإقليم هم وحدهم الذين يملكون الحق الشرعى فى تقرير مصيرهم (16)

- وعلى الرغم من كل هذه القرارات التى تثبت احقية الشعب الصحراوى فى تقرير مصيره والاستقلال وبالرغم أيضا من اعتراف المستعمرة السابقة للصحراء الغربية إسبانيا بذلك وتاكيد دعم البلدن المجاورة بما فيها المغرب أيضا كا مستعمرة لاحقه ، لتقرير المصير فضلا عن مناداة الجمعية العامة للأمم المتحدة فى العديد من قرارتها بضرورة الاسراع من اجل تمكين الشعب الصحراوى من تقرير مصيرة ، إلا ان انجاز ذلك اصطدم فيما بعد بجملة من العوائق وحالت دون تنفيذ عدة اسباب

(16)

- ولعل من أهم هذه العوائق أو الموانع التـى حالـت دون تطبيـق مبـدا تقريـر المصـير فى الصحراء الغربية يتمثل فى دور الدوله النوط بهاإدارة الإقليم وهى المسـتعمرة السـابقة هـذا مـن جهه ومن جهة أخرى معارضة المغرب لذلك بالإضافة إلى موريتانيا قبل ان تخرج من النـزاع فى العام 1979 وتعترف بحقوق الشعب الصحراوى ، فاسبانيا قد تشبثت طـويلا بـإقليم الصـحراء الغربية بل كانت تعهدها المقاطعة الإسبانية رقم واحد وخمسين ، ثـم وان اعترفـت بحـق تقريـر المصير للشعب الصحراوى إلا انها لم تعمل على تطبيق ، بل قد نقضت فى أكثر من مـرة بوعودهـا باحترام إرادة الصحراويين وحقهم فى تقرير المصير ، فلقد تبنت إسبانيا اتفاقيـة مدريـد الثلاثيـة عام 1975 وتنكرت لكل وعودهـا ، وسـلمت بـذلك الصـحراء الغربيـة إلى كـل مـن المغـرب وموريتانيا ، وهو ما عطل امكانية تطبيق المبدأ .

- أما المغربوموريتانيا فى الفترة قبل انسحابها فقد عملا عـلى تعطيـل تطبيـق المبـدأ حيـث حالا دون التواصل إلى اتفاق يؤدى إلى لك كما أشارت وأكدت إسـبانيا ذلـك فى العـام 1974 ، وتوجت هذه المعارضة ايضا لمبدا تقرير المصير باستخدام القوى من قبل المغرب ضد الشعب الصحراوى سنة 1975 وتم بذلك احتلال معظم ارضيها من قبـل المملكـة المغربيـة حيـث أن مجلس الامن قد اصدر قرارة رقم (**s380**) بتاريخ 16 تشرين الثـانى نـوفمبر 1975 وكـذلك قراره رقم (**b3458**) بتاريخ 10 كـانون الاول ديسـمبر مـن نفـس العـام يطالـب فيـة المغـرب بسحب فورى للمشاركين فى المسيرة الخضراء التى تم من حلالها احتلال الاراضى الصحراوية بطريقة غير مشروعة ،

- وبالإضافةالى هذه الاسباب يمكن ايضا اعتبار عجز منظمة الأمم المتحدة عن فرض احترام مبدا تصفية الاستعمار فى الصحراء الغربية عائقا اخر ، يتبعة مواقف الدول الكبرى التى لعبت دورا مهما وياديا فى منع تطبيق مبدا تقرير المصير فى الصحراء الغربية ولعل من اول الدول فرنسا التى كانت ولاتزال تؤيد وتدعم الاحتلال المغربى للصحراء الغربية بالإضافة إلى دول عظمى أخرى تكتفى بالتزام الصمت حيال القضية الصحراوية .

- وفى الأخير نشير إلى المفارقة فى الموقف الغربى من الصحراء الغربية حيث انه مابين العامين 1973 و1974 بحسب ما أسلفنا ذكره الفقرات السابقة ومن خلال القرارات والتوصيات الأممية يتضح أن الحكومة المغربية كانت متشبثة علنا ورسميا وتدعم الشعب الصحراوى فى تقرير المصير والاستقلال غير انها غيرت رايها منذ 1974 ، وذلك نظرا لعدة ظروف ومسببات ولعل أهمها الظرف السياسى الداخلى التى كانت تمر به المملكة انذاك حيث أن المملكة كانت فى خطر وبالتالى يجب خلق «عدو فى الخارج» وذلك لحمايتها وتغيير انتباه الشعب عن العرش ، فالحسن الثانى كان حقا ذكيا ، ولكن حسب رأينا من غير الصحيح بل من انعدام الحكمة والذكاء أن نحل مشكل عن طريق اخر ، يصعب حتى اليوم إيجاد طريق لحله وهو ما ظل فعلا مستمر أى « النزاع » منذ ذلك الحين والى حد الساعة والذى ظل الشعبين الصحراوى والمغربى هم وحدهم الذين يدفعون فاتورتة من ويلات وتهجير وقسوة ظروف من اقصاء وتهميش وانعدام الاستقرار والسلام والعيش بكرامة فى أمن واستقرار .

نزاع الصحراء الغربية من منظور القانون الدولى

أقرا القانون الدولى بضرورة تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية سواء سابقا فيما يتعلـق بالمستعمرة السابقة أسبانيا أو لاحقا فيما يخص المملكة المغربية ، فـإقليم الصـحراء الغربيـة لم يشكل حسب محكمة العدل الدولية جزاء من «الوحدة الترابية » للمغرب وأن الصحراء الغربيـة مستعمرة يجب تصفية الاستعمار منها من خلال تنظيم « استفتاء لتقرير المصـير » يشـارك فيـة « السكان » الأصلين الإقليم حسب مخطوط التسوية السابق أى للعام 1991 وهو مـا تـم تعديلـه لاحقا فى خطة بيكر الأخيرة فى عام 2003 حيث يسمح للمشاركة فى الاستفتاء كل من سـكن فى الإقليم بشكل متواصل من العـام 1991 أى انـه يحـق لـه التصـويت وإن لم يكـن مـن السـكان الأصليين للإقليم .

- ومع هذا فلايزال المغرب يأب أن سابقا او لاحقا على محاولة تشوية الحقائق التـى اقـر بها القانون الدولى وحسمت فيها المحكمة الدوليـة حـاول المغـرب الاسـتيلاء عـلى الصـحراء الغربية من خلال طريقتين : الأولى تتجلى فى محاولة الحصول على مبررات قانونية تلغى الحكـم وهى مهمة فاشلة حتماً والثانية وهى بكل بساطة فـرض الأمـر الواقـع بـاللجواء إلى القـوة وقـد استعمل التكتكين فى ان واحد غير ان ذلك ادى إلى تاثير مخالف وغير منتج بشكل كبيـر لصـالح المغرب . وبالتالى فإن المبررات القانونية التى إستخدم لم تضمن لهم تشريع استعمال القوة وهذا ما اعطى امتيازاً سياسيا اكب لجبهة البوليساريو من ذلك الذى كانت تتوفر علية فى بداية الصـراع .

- ولقد تجلى التكتيك المغربى الأول بعد هزيمة لاهـاى فى غـزو الإقلـيم لفـرض سياسـة الأمر الواقع ، وقد تم ذلك لغزو من مكانين وباستعمال طريقتين مختلفتين فى نفس الوقـت [17] احتلال الإقليم عسكريا انطلاقاً من الحـدود الشـرقية وفى نفـس الوقـت عـن طريـق « المسـيرة الخضراء » من الحدود الغربية . وقد تم أصدار مجلس الأمن قرار 6 نوفمبر 1975يشجب هـذه المسيرة ويندد بها ويطالب بايقافها .

- ودفع الفشل الجديد المغرب إلى محاولة ربح مبرر قانونيا لاحتلاله مـن خـلال اتفاقيـة مدريد 14 نوفمبر 1975 .

- غير أن هذا المبرر الضعيف فى أصله يتوفر على ثلاث ميزات مهمة [18]: أولاً لا يحـول « السيادة » على الإقليم بل « الأدارة » فقط ثانيا ، هذا التحويل لا يتم إلى المغرب وحدة بـل بـل إلى كيان ثلاثى إسبانيا والمغرب وموريتانيا ثالثا ، هذا التحويل لأيتم الا لمدة زمنية محددة إلى غايـة 26فبراير 1976 يصبح بعدها هذا الاتفاق لاغيا حتى ولو تحصـل عـلى شـرعية دوليـة محـولاً الوجود المغربى إلى وجود مصطنع ، غير الأمر لم يتوقف عند هذا الحد فحسـب ممارسـة الأمـم المتحدة لم تسمح له بذلك ، فمن جهة فهى لازالت تعتبر ان نـزاع الصـحراء الغربيـة هـو مسـالة تصفية استعمار وفى الواقع فان الإقليم يوجد فى لائحة الإقليم الغير المستقلة ووضعيتة القانونيـة تناقش بصفة دورية من قبل لجنة تصفية الاستعمار ، ومن جهة ثانية وارتباطاً مع النقطـة السـالفة وتماشيا مع البند 73 من ميثاق الأمم المتحدة

(17)

(18)

- فإنه يتوجب على القوة المديرة للإقليم ذات الطابع فبالرغم من انه تم تسليم إدارة الإقليم إلى المغرب وموريتانيا تماشيا مع اتفاقيات مدريد ، فان تقارير الأمين العام للأمم المتحدة (على الأقل ما بين 1976 و1988 تلمح إلى موقف تخلى أسبانيا عن ادارة الإقليم لكنها لم تشي ابداً إلى موريتانيا هذه الأخيرة إلى غاية 1979) كقوتين مديرتين للصحراء الغربية دون أن يعنى ذلك فى اية حاله الاعتراف بالسيادة على ذلك الإقليم مادام يعتبر مؤهلا لتصفية الاستعمار ، ثالثا تحدثت عدت قرارات للأمم المتحدة عن « الاحتلال المستمر » للصحراء الغربية من قبل المغرب وهذا يدل على الاعتراف بان تواجدة لايتوفر على مبررات قانونية بل اساساً عاى الأمر الاقع ، رابعاً يقول بصراحة حكم الامين العام المساعد المكلف بالشئون القانونية فى الأمم المتحدة وهو فى نفس الوقت المستشار القانونى للمنظمة ، السيد هانس كوريل فى حكمه الصادر بتاريخ 29 يناير 2002 ، أن « اتفاق مدريد لم يسلم السيادة على الإقليم ولم يعطى لأى من موقعية صفة القوة المديرة وهو أمر لم يكن بامكان أسبانيا وحدها التصرف فية بصفة انفرادية »، واخيراً فان كل المخططات التى صادقت عليها الأمم المتحدة سواء مخطط السلام لسنة 1990 ، اتفاقية هيوستن المكملة له أو « مخطط بيكر الثانى » لسنة 2003 ، وحتى المتضمنة فى « مخطط بيكر الأول » تتجاهل الأشارة له كلية

- وهذا ما من شانه أن يثبت وجهة قانونية أى من قبل القانونالدولى بان النزاع هـو مشـكل تصفية الاستعمار لم تكتمل فصوله بعد ولازال ينتظر الحل حتى اللحظة وهذا يتوقف برأينا عـلى مدى تعاون الأطراف المعنية والأمم المتحدة وبمـدى ضـغط الأخيـرة عـلى الطـرف المعرقـل والرافض لقراراتها (19) .

ب – أبعاد وأسباب الصراع حول الصحراء الغربية

يرى كثير من المتخصصين فى الدرسات السياسية والاقتصادييية أنه يقف وراء هـذا الصـراع عدداً من الابعاد والأسباب متداخلة سياسية واقتصادية تجعل من امكانية حل النزاع أمـراً غايـة فى الصعوبة هذه الاسباب هى التى جعلت اطراف الصراع تلجا او تقبل بتدويل الازمة من خلال عرضها على منظمة الأمم المتحدة بعيدة عن الجامعة العربية ومنظمـة الوحـدة الأفريقيـة والتـى حل محلها الاتحاد الأفريقى بعد ان عجزت أطراف الأزمة عن حلها فى البيت العربـى او البيـت الافريقى .

ونتعرض لهذه الاسباب التى تؤثر على هذا الصراع وهى كما يؤكد كثير مـن البـاحثين تمثـل أبعاد اساسية فى النزاع الدائر حول الإقليم الصحراوى بتقرير مصيرة واستقلالة الـوطن او خيـار الحكم الذاتى فى إطار المملكة المغربية وهذه الابعاد نتعرض لها ونتناولها على الجه التالى :–

(١٩)إنظر : فى شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015م جذور نزاع الصحراء الغربية

أ – البعد التاريخى للنزاع :- ونتعرض له فى عجالة لحين التعرض فى الفصل الثانى للمرحل التى مر بها مشكلة الصحراء الغربية ، إذ كما هـو معلـوم أن اسـبانيا قـد قـدمت بعـد محـاولات للسيطره على المنطقة الساحلية بعد سقوط الأندلس عام 1492م وحققت فى ذلـك مكاسـب إلا انها فى عام 1900م تمكنت اسبانيا من عقد اتفاقية مع فرنسا وهى القوة الاسـتعمارية المسـيطرة على الجزائر وأجزاء من المغرب وموريتانيا أنذاك وبموجبها تم أنشاء حـدود فاصـلة بـين وادى الذهب والحدود الحالية لموريتانيا الا انه فى عـام 1912م قامـت إسـبانيا مـن جانبهـا بتحديـد منتقطى (طرفاية – وإيفى) لتكون حدود لها فى الجزء الجنوبى من المغرب ولم تـتمكن أسـبانيا من اكتمال سيطرتها على كل الصحراء الا فى منتصف الثلاثينيات من القرن الفائت .

- إلا انه بعد حصول المغرب على أستقلاله عام 1956م قد طالب بحقـة فى المسـتعمرت ألاسبانية فى شمال غرب أفريقيا فى (مليلة وسبته) وأيضا فى حقة فى موريتانيا كا مستعمرة فرنسية أنـذاك ، وفى عـام 1957م أرسـلت الحكومـة المغربيـة أنـذاك فى (طرفيـا والسـاقية الحمـراء وريودوأورو) والجزء الشمالى من موريتانيا بهدف تحرير هذه الأرض من الاحـتلال الأجنبـى ، وبفضل المساعدة التى تلقاها جيش التحرير من القبائل الصحراوية تمكـن مـن الحـاق الهـزائم بالقوات الأسبانية التى اضطرت إلى التراجع ونتيجة لهذه الخسائر قامت إسـبانيا بتوقيـع اتفاقيـة مع فرنسا عام 1958م لتولى حملة مشتركة تقوم فيها أسبانيا بشن عمليتها العسكرية مـن «طرفيـا » بينما تتحرك فرنسا من شمال موريتانيا لتطويق جيش التحرير .

- هذا ويرجع البعض إلى اللجوء إلى اسبانيا أنـذاك إلى عقـد هـذه الاتفاقيـة العسـكرية مـع فرنسا عام 1958م مرجعه عـدة عوامـل لعـل أبرزهـا هـو الخـوف مـن قـوة المغـرب العربـى الاسلامى بالإضافة إلى رغبة اوربا فى جعل المنطقة تعيش حالـة مـن عـدم الاسـتقرار السياسـى لملئ الفراغ وإبقاء سيطرتها على المنطقـة بالإضـافة إلى خسـائر الأسـبان التـى منيـت بهـا بفعـل عمليات جيش التحرير المغربى ومقاومة القبائل المحلية بالصحراء الغربية للأستعمار الأسبانى .

- بحيث يمكن القول أن شعب الصحراء الغربيـة قـد إسـتخدم اسـاليب شـتى متعـددة فى مقاومة الاستعمار والأحتلال الاسـبانى للصـحراء الغربيـة أبتـداء مـن الاسـلوب الدبلوماسـى وصولا للنهج العسكرى الذى تبنتة حركة البوليساريو وجناحها العسكرى والتى عارضـت كـلا من الاستعمار الاسانى ورفضت أدعـاءات المغـرب بحقهـا القـانونى والتـاريخى فـى الإقلـيم الصحراوى واكدت على تحقيق الاسقلال الوطنى لإقليم الصحراء الغربية ، وبعد ان كانـت كـل اطراف النزاع تحارب الأستعمار الأسبانى من أجل تحرير الصحراء الغربية تحولو اطراف النزاع إلى خصوم وأعداء وباتت المغرب فى حالة صراع حول الصحراء الغربيـة مـع كـل مـن الجزائـر وموريتانيا وحركة البوليساريو .

- إن طرح المشكلة أمام الأمم المتحدة بدا من عام 1962م واتفاقية مدريد عام 1975م لم تحقق الحل ولم تحظى الصحراء بالاهتمام اللأزم إلا فى عام 1974م عندما اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الذى نص على حق شعب الصحراء فى تقرير المصيروهو القرار الذى اغضب المغرب واقترحت الجمعية العامة للأمم المتحدة إجراء استفتاء للسكان فى الصحراء الغربية بالإضافة إلى انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك (الاتحاد الأفريقى) الأن لاعترف المنظمة بالجمهورية الصحراوية كعضو كامل العضوية بالمنظمة هذا بالإضافة إلى الجهود المتعددة لمنظمة الأمم المتحدة ومنها تعين وزير الخارجية الأمريكى (جيمس يكر) مبعوث للأمين العام للأشراف على الأستفتاء بالإقليم الصحراوى ، هذا وتستند المغرب فى ادعائها إلى ان منطقة الصحراء الغربية لم تعرف الحكم المنظم والتنظيم السياسى من الناحية التاريخية والتنظيمية الافى إطار الدولة المغربية الأ ان الالستفتام لم يتم حتى الأن بسبب عدم اتفاق اطراف النزاع حول عدد السكان وتبعيتهم (المغرب – حركة البوليساريو) وبذلك ظلت مشكلة الصحراء الغربية احدى المشكلات السياسية فى العالم اليوم التى تنتظر الحل والتى تنفرد بميزة تعدد الأطراف المباشرة فيها (الجزائر – المغرب – حركة البوليساريو) وكل طراف له رؤية خاصة لحل الأزمة وموجهتها ويدعى باحقية المغرب أو البوليساريو فى هذا الإقليم .[20]

(20)انظر :- نبيه الأصفهانى ، محور الصراع فى الصحراء الأسبانية السياسية الدولية يناير 1975 م

-لمزيد من التفاصيل –انظر شبكة المعلومات الدولية نت 2014م بحث منشور حول البعد التاريخى والأستراتيجى والسياسى حول نزاع الصحراء الغربية .

ب – البعد العرقى والديمغرافى والأثنوغرافى:- يؤكد المغاربة ان سكان الصحراء الغربية عند جلاء الأسبان كانو حوالى سته وسبعون الف نسمه بينما يؤكد حركة البوليساريو أنهم الأن اكثر من مليون نسمه وأنهم يشكلون سبعة عشر قبيلة وكلها قبائل عربية تتحدث باللهجة الحسانية وهى أقرب إلى اللغة العربية الفصحى ، هذا ويرى البعض ان السبب فى تقليل عدد السكان من وجهة النظر الأسبانية هو وضع الأسبان العراقيل والعقبات أمام منع شعب الصحراء الغربية الأستقلال الوطنى بحجة قلة عددهم ومن ثم كانت إسبانيا تؤجل البت فى حل النزاع كما يرى البعض أنه يتضح البعد العرقى لسكان الصحراء الغربية من إستعراض أوضاعهم الاكولوجية نظراً لعدم إستقرارسكان الصحراء الغربية وتنقلهم المستمر وراء المراعى بين الصحراء والأقطار المجاورة لها خاصة وأن الحياة الرعوية لا تعترف بالحدود الفاصلة وإنما تعترف بالحدود الواصلة وبالإضافة إلى أن الحياة الاجتماعية فى الصحراء الغربية تقوم على النظام القبلى ومن أهم القبائل كما اوضحت الدراسة هى قبائل الرقيبات وتكنة وأولادليم.

- هذا وتبدو المشكلة فى أنه لا توجد معلومات دقيقة عن عدد السكان فى الصحراء الغربية لإمكانية اجراء الاستفتاء إإذ لا يوجد اتفاق بين اطراف النزاع حول عدد سكان الإقليم الصحراوى . وتختلف اطراف النزاع فى تحديد وتقدير اعداد السكان ومعظمهم من القبائل العربية فتدعى المغرب ان عدد السكان لايزيد عن 76 الف نسمه وتدعى حركة البوليساريو أن السكان اكثر من مليون نسمه فى حين أن السلطات الإسبانية تقلل عدد السكان إلى خمسون الف نسمه منهم 1800 إوربى و22 الف جندى أسبانى

- وهناك أعدد من السكان خارج الصحراء وعدد اخر ياستقر فى (تندوف) الجزائر وفى موريتلنيا ، وهذه الحاله هى السبب فى عدم امكانية اجراء الاستفتاء المذمع ، فالمغرب يطالب بان يشمل الأستفتاء حصر السكان الموجدين فعلا فى الصحراء الغربية بينما تطالب حركة البوليساريو أن يشمل الاستفتاء السكان ذوى الاصل الصحراوى المقيمن خارج الإقليم الصحراوى وتتباين رغبة السكان فى الانضواء تحت كلا من المغرب أوموريتانيا أو الاستقلال الوطنى – الجمهورية العربية الصحراوية).

- واجمالا يمكن القول من خلال هذه الدراسة ان العناصر المكونه لسكان الصحراء الغربية هى نفسها العناصر المكونة لسكان المغرب وموريتانيا وهى فى معظمها من العرب ويشكلون سبعة عشر قبيلة تتكلم اللغة الحسانية وهى لهجة أقرب إلى العربية الفسحى وتمثل احدى اللهجات المحلية السائدة فى الشمال الافريقى كما يوجد البربر باعداد قليلة فى الأجزاء الشرقية من الصحراء إضافة إلى العديد من العناصر الزنجية التى تسكن حوض السنغال ، ويدين اغلبيتة سكان الصحراء الغربية بالدين الاسلامى بالإضافة إلى اقلية الاسبانية تدين بالمسيحية الكاثولكية وجود المدارس التى اقامها الاسبان فان هناك اعداد من السكان من غير الاسبان يتكلمون الاسبانية .

- ومن هذا كلة وقفت قضية الأحصاء السكانى حجر عثر لتحديد من له الحق فى التصويت بمعنى تحديد هوية الناخبين فى الاستفتاء المقترح اجراءة لتقرير مصير الإقليم الصحراوى اما بالاستقلال الوطن وقيام الجمهورية العربية الصحراوية او بالحكم الذاتى فى إطار المملكة المغربية

ج – البعد الاستراتيجى والجغرافى للصحراء الغربية :–هذا البعد يتمثل فى موقع الصحرا الحاكمة لجنوب المغرب والجزائر ولمال غرب موريتانيا والتى تطل بساحل طويل على المحيط الاطلسى ورغبة المغرب والجزائر فى السيطرة للوصول إلى المحيط الاطلسى من اقرب طريق ومن ثم تنبع من صراع السيادة والهيمنة اساساً على بناء القوى الذاتية الكفيلة بالسيطرة على شمال أفريقيا حيث تشكل هذه الصحراء مجالاً حيوياً لكل منهما بدعم العمق الاستراتيجى للمغرب عند الجنوب والجزائر للوصول إلى المحيط الاطلسى من أقرب الطرق .

- وتتعرض الدراسة إلى الأهمية الاستراتيجية للصحراء الغربية وذلك على الوجة الاتى:–

1– اذ تكتسب الاهمية الاستراتيجية من اهمية الوطن العربى بشرقة وغربة خاصة أن المغرب العربى يمس بشقية أهم ممر مائى دولى فى العالم وهو قناة السويس وعلى الطرف الاخر مضيق جبل طارق وكلاهما مدخل حيوى ومهم للبحر المتوسط وإذ كان الوطن العربى يمثل مركز الأتصال الجوى والبحرى والبرى للعالم فإنة المورد الهائلة الموجودة فى معظم صحارى الوطن العربى من أهميته وإذا كانت الصحراء الغربية تمثل البعد الاقصى لها الأ انها فى الوقت ذاتة تعد منطقة الاتصال بين أفريقيا والعرب خاصة وان حدود الصحراء الغربية البرية مع جيرانها تصل إلى الفى كم وبذلك تكون بوابة أفريقيا الغربية وهذا ما ادركتة جيداً الدول الاستعمارية .

2 – بالإضافة إلى ان موقع الصحراء الغربية يشكل أهمية حيوية واستراتيجية للقوى الكبرى فى العالم فموقعها مواجة لجزر كناريا التى تسيطر عليها اسبانيا ولقربة من مضيق جبل طارق والبحر المتوسط للتسهيلات البحرية التى يمكن ان يقدمها للتحركات البحرية فى المنطقة خاصة مع قرب الموقع من الثروات النفطية فى المنطقة واماكن تواجد الفوسفات ولذا تسعى الدول الغربية وعلى قمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى اقامة علاقات متنوعة مع العديد من دول المغرب العربى حتى يتمكن من الاستفادة من الامكانيات والموارد الموجودة بالمنطقه .

3 – كما يرجع اكتساب الصحراء لاهميتها الاستراتيجية من اتصالها المباشر بالمستعمرات الاوربية فى القارة الأفريقية انذاك وذاد من هذه الاهمية التنافسى الاستعمارى الذى سعى إلى السيطرة على مصادر الموارد الاولية وضمان اسواق لتصريف منتجاته كما اكتسبت الصحراء الغربية فى فترة ما بعد الاستقلال اهمية خاصة لدى الولايات المتحدة الأمريكية خاصة الجزاء المواجه مباشر للسواحل الشرقية للأمريكاتين كما ان خروج الصحراء الغربية عن حيز السيطرة والنفوذ الغربى (أسبانيا) ووصول قوى منوئة لها فى السواحل المشاطئة مع المحيط الاطلسى يعد تهديدا مباشراً لأمن الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم يكون الصحراء الغربية أسبقية خاصة فى أولويات العلاقات الدولية سواء فى إطار بعدها الإقليمى العربى أو الافريقى الدولى ولعالمى .

4 – فبالنسبة لاهميتها الأستراتيجية على المستوى الإقليمى يكون من خلال موقعها بين المغرب والجزائر وموريتانيا لانها تمثل عمقاً وامتداداً طبيعياً لكل من المغرب وموريتانيا فهى تشكل عمقاً استراتجيا فى اتجاه الشمال نظرا لما تمثلة الصحراء الغربية من حدود فاصلة وتباعد بين حدودها الأصلية عن حدود المغرب وإدعا المغرب بحقها التاريخى فى موريتانيا وان موريتانيا جزاء من ارضيها ، اما الجزائر فان وجود إقليم «تندوف» الجزائرى الذى يقع فى اقصى جنوب غرب الجزائر بالقرب من إقليم الصحراء الغربية ويوجد به خام الحديد بكميات كبيرة ، ومن ثم تمثل الصحراء الغربية أهمية استراتيجية للجزائر لما تحققة من تكلفة تصدير الحديد عبر المحيط الاطلسى بمسافة قصيرة .

ـ فضلا عن أن الإقليم الصحراوى والصحراء الغربية ، وانما يمثل أمن قومى للدول الثلاثة مجتمعهة .

5 – كما زاد من النشاط الاستعمارى الهادف إلى اخاع الصحراء الغربية لنفوز اكتشاف اليورنيوم فى الطبقات الفوسفاتية ، واذا كان الشمال الافريقى قد ضم العديد من الدول التى تناهض الوجود الاستعمارى وتهدده بالزوال فان عملية المواجهة بين الجانبين قد اكسب إقليم الصحراء الغربية أهمية استراتيجية خاصة من جانب القوى الاستعمارية التى تعمل محاصرة التيار الوطنى ومنع انتشارة حتى تتمكن من الاستحواز على الثروان المعدنية والموارد الاولية من الإقليم الصحراوى ولذلك فان المشاكل الإقليمية التى تثار بين انظمة الحكم فى المنطقة غالباً ما تشغلها القوى الدولية الاستعمارية لتنفيذ اهدافها مما اسهم فى زيادة حدة التوتر وزيادة المشاكل الإقليمية وإضفاء الطابع الدولى عليها .

6 – وإضافة إلى ذلك فان اختلاف دول الجوار الجغرافى للصحراء الغربية فى النواحى الايدولوجية والتوجهات السياسية والمصالح الاقتصادية قد ادى إلى حدوث نوع من التوتر وعدم الاستقرار السياسى كما ان موقع الصحراء البحرى قد زاد من اهميتها ومنحها ميزه كبيرة ورفع من مكانتها فى الخريطة السياسية فالمغرب فى الجغرافيا السياسية أن الإقليم البحرى تحظى بمكانة خاصة ومميزة فى هذا المجال مقارنة بالإقليم القارية وان امتداد الصحراء على ساحل المحيط الاطلسى هذه المسافة قد منحها أهمية جيو – إستراتيجية حيث أن هذه الامتداد يسهل من الاتصال الخارجى للسواحل سواء كان ذلك الأتصال تجارياً أو حضاريا أو اجتماعياً مع دول حوض الاطلسى الأوربى أو الأفريقية الأمريكية .

- هذا ويشير واقع الحال إلى ان هذه الواحل تمتاز بدفئ مياهها وغناها بالثروة السمكية الذى يتيح لها الملاحة طوال العام ، كما ان أعماقها تؤهلها لأن تجوبها سفن مختلفة الاحجام وهى صالحة لانشاء موانى الصيد واقامة القواعد البحرية .

- ومن الناحية التضاريسية فان الصحراء الغربية تتكون من سهول ساحلية تتسع وترتفع تدريجياً كلما توغلنا إلى الداخل حتى تصل هضاب يبلغ ارتفاعها حوالى الف قدم ويزداد إرتفاع أراضيها إلى سلاسل جبلية ليصل إلى الفين قدم عند الحدود الموريتانيا ويسودها نوعين من المناخ الاول داخلى قارى شبة صحراوى يتميز بتقلبات مفاجئه فى درجات الحرارة والثانى داخلى وهو اكثر اعتدالاً ويبلغ متوسط درجات الحرارة 32° وعلى الرغم من ان المناخ الصحراوى هو السائد إلا ان تيار كناريا البارد الذى يهب من الشمال يخفف من حدة ذلك المناخ (21) .

د – البعد الأقتصادى والأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية :-

أ – الفوسفات :-

أديأكتشاف المواد الاولية الإقليم الصحراوى إلى زيادة أهمية مما أدى إلى تمسك وتثبيت الأستعمار به كما بدأت مطالبة دول الجوار به وإدعائها بحقوقها التاريخية فى الإقليم الصحراوى بعد أن كان الإقليم كما مهملاً وخاصة بعد أكتشاف إسبانيا خام الفوسفات فى «بوكراعع » منذ عام 1947م إضافة إلى وجود خام الحديد والزنك والرصاص

(21)انظر :- شبكة المعلومات الأليكترونية الدولية (نت) الأهمية الجغرافية والأستراتيجية للأقليم الصحراوى ديسمبر 2014م

- لمزيد من التفاصيل انظر :-

د. بطرس بطرس غالى وأخرون ، حرب الصحراء فى المغرب العربى (ملف وثائقى) الخلفية التاريخية والسياسية لقضية الصحراء ، مجلة السياسة الدولية العدد44 إبريل 1976 ص 215 – 225

والغاز الطبيعى والبترول ايضا وكذا الثرواة الضخمة التى تتمثل فى شواطئ المحيط الأطلسى التى تعتبر أغنى مناطق بالاسماك . ومن ثم أدى اكتشاف الموارد الاقتصادية إلى زيادة حدة التوتر والنزاع بين اطراف الأزمه حول الإقليم الصحراوى ، فالفوسفات يعتبر المورد الرئيسى للإقليم حتى أن الصحراء الغربية تشتهر فى بعض الدوائر الاقتصادية باسم « كويت الفوسفات » مما يؤكد أن الفوسفات هو العامل الرئيسى فى البعض الأقتصادى للنزاع ، وكانت موارد الفوسفات قد إكتشفت فى عام 1963م ومنذ ذلك العم تطلعت كثير من الشركات الأجنبية لعمليات الأستقلال خاصة وانه ينتج بكميات تجارية ضخمة وبالتالى فان من يسيطر على فوسفات الصحراء الغربية يصبح هو المتحكم فى الانتاج والتصدير العالمى معاً ، فى حالة الأسقلال الوطنى للإقليم الصحراوى فان ذلك يهدد بظهور منافسى قد يتفوق على المملكة المغربية من حيث انتاج وتصدير الفوسفات اذ من المعروف ان المغرب ينتج هى الأخرى كميات كبيرة من الفوسفات ، وقد عانت المغرب من الأثار السيئة للمنافسة على التصدير لهذا المعدن ، الامر الذى ادى إلى تخفيض سعرة فى الاسواق العالمية ، وكانت الحكومة الأسبانية قد منحت أمتيازاً للاستغلال الفوسفات فى عام 1967م إلى «كرنسرتيوم» يتالف من بعض الشركات (الفرنسية والأمريكية والألمانية والأسبانية) بنسبة25٪ للمصالح الأمريكية ،20٪ للمصالح الفرنسية والألمانية ، 55٪للحكومة الأسبانية غير ان الحكومة الأسبانية لم تلبث ان تخلصت من ذلك الأمتياز وبدأت تنفرد بعمليات الأستغلال وحلت مشكلة الشركة العالمية ،

وعمدت إلى أنشاء الشركة العالمية الأسبانية التى تدار حكوميا برائس مال قدرة ثلاثة ونصف مليون دولار ، تقوم بنقل الفوسفات إلى ميناء العيون على شريط متحرك ينقل الفى طن فى الساعة لمسافة 60 كم بين مدينة «بوكراع ومدينة العيون » ولذلك تم بناء ميناء بحرى للتصدير بطاقة نقل ماتين مترى يوميا وبطاقة سنوية تتراوح ما بين 9 – 13 مليون طن وبدا التشغيل عام 1972م غير ان الحكومة الأسبانية قامت بتوقيع عدة عقود مع بعض الشركات الأوربية لمساعدتها فى استخراج وتسويق الفوسفات ، كما قامت بتعبيد بعض الطرق الصحراوية وساعد ذلك على ظهور بعض المراكز العمرانية بسبب التقدم فى عمليات الأستغلال ومن أشد واشهر تلك المراكز « بوكراع » التى تعد وتعتبر المركز الرئيسى لأنتاج الفوسفات ، لكن حركة «البوليساريو»قد قامت ببعض عمليات التدمير لمواقع الشريط المتحرك مما ادى إلى تعثر عمليات الاستخراج حتى امكن التواصل إلى حل سياسى لأسبانيا تخلصت خلأله أسبانيا من الأشراف على عمليات الأستخراجج والنقل ولكنها ضمنت الحفاظ على مصالحها الاقتصادية فى إستغلأل المناجم .

- ومما هو جدير بالذكر أنه يرجع اكتشاف الفوسفات فى الصحراء الغربية إلى باحث اسبانى «مانويل مايبا » فى عام 1947م حيث تم اجراء مع طبوغرافى فى الصحراء الغربية عثر خلاله على طبقات من الفوسفات بنسبة عالية بين خطى عرض 26° – 27° وخط طول 30|13° – 13|00° غرباً اى بين نهرى بوكراع وإيفنى ، هذا ولقد تاجلت عملية استخراجة بسبب اعمال القتال التى كانت قائمة ان ذاك بين الثوار والمستعمرين الالسبان والفرنسى ،

- ومنذ ان تسلمت المغرب إقليم «طرافاية» أمكن البداء فى إستخراجة منذ عام 1958م وتطلعت كثير من الشركات الأجنبية لعمليات الأستغلال خاصة وانة ينتج بكميات تجارية ضخمة بالتالى فإن من يسيطر على مناطق استخراج فوسفات الصحراء الغربية يكةن هو المتكم فى الانتاج والتصدير العالمى خاصة وان الاحتياطى العالمى للفوسفات يقدر بحوالى 38 مليار طن ويشكل الاحتياطى الأفريقى منها حوالى 18 مليار طن ، وفى أسيا 4 مليار طن والولايات المتحدة الأمريكية 10 مليار طن وأميركا الجنوبية حوالى مليار طن أما الالحتياطى الصحراء الغربية فيصل إلى حوالى إثنين مليار طن ويمتد على مسافة 1200كم[2] ولم يستغل منه بعد الا منجم «بوكراع » بمسافة 700 كم[2] ، وهذا ويعتبر خام الفوسفات الموجود فى الصحراء الغربية من أجود الأنواع فى العالم حيث يتواجد بنسبة 65 – 80٪ وتبلغ نسبة نقاوة 31٪ وهى اعلى نسبة فى العالم ويظهر بشكل طبيعى على سطح الأرض ، واستغلت اسبانيا الفوسفات بشكل تجارى عام 1964م والذى يصدر كا مدة خام عن طريق مدينة العيون اكبر مدن الصحراء الغربية الواقعة على ساحل المحيط الاطلسى والتى تبعد عن مدينة «بوكراع» حوالى مائه كم[2] ، هذا ويعد المغرب ثالث منتج للفوسفات فى العالم وأول مصدر له بعد تدخله فى الصحراء الغربية عام 1976م حيث بلغ انتاجة اكثر من 36 مليون طن عام 1977م ، وقد عانت المغرب كثيراً بسبب التنافس على تصديرة .

2 – النفط :- ومما هو جدير بالأشارة إلى اسبانيا قد اصدرت عام 1958م تشريعا يحدد المناطق المسموح فيها للشركات الأوربية بالتنقيب عن البترول فى الصحراء الغربية وبتشجيع أسبانيا اذ عملت على رفع القيود الاقتصادية التى تشجع على الأستثمارات وبالفعل قامت بعض شركات عالمية بعملية استكشاف وتنقيب ، واستطاعت خلالها تغطية نفقات عمليات الكشفية ، ففى عام 1961م قامت تسع شركات أمريكية وثلاث شركات أسبانية باعمال الكشف والتنقيب وساعدها على ذلك تشجيع الحكومة الأسبانية من خلأل الغاء القيود الاقتصادية المفروضة التى كانت تعترض توظيف رؤس الأموال الأجنبية .

- بيد أن نفقات التنقيب الباهظة والتى قدرت بخمسة ألاف مليون «بيزيتا» فضلأ عن أسباب سياسية وأمنية قد ادت إلى انسحاب معظم هذه الشركات ولم يتبقى حتى عام 1963م إلاشركة وأحدة أمريكية وأتحدت مع شركة أسبانية وكونت شركة مشتركة لاستخراج النفط تحت أشراف الحكومة الأسبانية وفى غضون عام 1969م بدأ ظهور النفط من المناطق البحرية على عمق 3446 متراً وأيضا بدا ظهور ه فى مدخل الوادى شمال مدينة العيون .

- هذا ويوجد مخزون كبير من الغاز والنفط فى سواحل الصحراء الغربية ، ولقد قامت المغرب بتوقيع اتفاقية للتنقيب عن النفط مع بعض الشركات من اول اكتوبر 2001م وكان اهم هذه الاتفاقيات مع شركة «توتال فاينال إلف» الفرنسية «كير مالك جى كورب»الأمريكية إلا ان حركة البوليساريو اعترضت على ذلك مما ادى إلى لجؤ المغرب إلى الأمم المتحدة وطلب الماشوره القانونية

- حيث صدرت فتوى قانونية من المستشار القـانونى للأمـم المتحـدة «هـانس كوريـل» حصلت بموجبها المغرب على الحق القانونى فى القيام بعمليات بالتنقيب من النفط فى الصـحراء الغربية بشرط ألا يستغل المغرب النفط تجارياً دون موافقة السكان المحليين .

- وايضا اصدر مجلس الأمن الدولى فى وقت لاحق أن فتـوى المستشـار القـانونى للأمـم المتحدة غير ملزمة لاى جه من الجهات مما يعنى استمرار الجدال حول أحقية اسـتغلال الـنفط مـالم يتضـح الوضـع فى الصـحراء الغربيـة بـين الأطـراف المتنازعـه حاصـة المغـرب وحركـة البوليساريو ولذلك اعلنت شركة «توتـال» انسـحابها مـن الصـحراء الغربيـة بنهايـة ابريـل عـام 2006م بعد تعرضها لضغوط من الراى العام الأمريكى .

- ومازالات الامكانية الهيدروكربونية فى الصـحراء الغربيـة محـل دراسـة وتقيـيم ولكـن وجود ثلاثة أحـواص رسـوبية فى الإقلـيم الصـحراوى جعلهـا تمتلـك المـؤهلأت الجيولجيـة والتركيبة التى تضعها فى مصاف الأحواص البترولية وهى حـوض تنـدوف وحـوض العيـون – طرفاية الساحل وحـوض موريتانيـا – السـنغال (السـاحلى) ورغـم الاتفـاق عـلى الأسـتغلال التجارى للنفط المكتشف ،، الأ انه يوجد إصرار على الأستمرار فى ع8مليات البحـث والتنقيـب فلقد شهدت الأحواض الساحلية مرحلة جديدة غير مسبوقة من النشاط الأستكشـافى مـع بدايـة القرن الحالى وخاصة فى المنطقة البحرية منها وذلك للأسباب الأتية :-

أ- النتائج الأيجابية التى اسفرت عنها العمليات الأستكشافية فى موريتانيا المجاورة.

ب- وضع الأمم المتحدة الملف الصحراء الغربية ضمن اولوياتها رغم التعثر المتكرر لجهودها وضعف الأمال فى وضع حد للحالة الضبابية التى ظلت تكتنف المستقبل السياسى للمنطقة.

ت- الأزمات المتلاحقة فى مناطق انتاج البترول التقليدية (الشرق الأوسط – فنزويلا – نيجيريا).

ث- الأرتفاع المطرد فى أسعار البترول فى السنوات الأخيرة .

ج- قرب سواحل الصحراء الغربية من سوق الأستهلاك الواسع (الولايات المتحدة الأمريكية – الدول الغربية) .

3 – الحديد :- إحتياطى الحديد فى الصحراء الغربية يبلغ حوالى سبعمائة مليون طن حيث اكتشف منجم من « أزميلة وغراشة » وتقدر امكانية رفع كميات الحديد المستخرج من باطن الأرض فى المنطقة إلى حوالى ستمائة مليون طن فى حين تقدر نسبة الحديد فى التربة بحوالى 65٪ وتشير عمليات المسح الجيولجى إلى امكانية التوصل إلى نتائج كبيرة أخرى ، ويعتقد بان هناك امكانية لرفع كمية الحديد المستخرج إلى اكثر من ثمانى مائة مليون طن

4 – اليورانيوم :- اليورانيوم فى الإقليم الصحراوى فى منطقة « سمارة » حيث فرضت علية حراسة مشددة وكانت السلطات الأسبانية قد منعت الأقتراب من منطقة التنقيب .

5 – الثروة السمكية :- تزخر سواحل الإقليم الصحراوى بالثروة السـمكية ويعـد السـاحل الغربى للقارة الأفريقية بصفة عامة منأغنى مصائد الأسماك وأيضا الطبيعية صخورها وأنخفاض الكثافة السكانية بها ، وتوجد أهم مراكز صيد الأسماك فى مدينة العيون كما تعد الثروة السـمكية مصدراً مهماً لعدة شركات أوربية تعتمد عليه حيث أبرمت العديد من الاتفاقيات مع دول اجنبية بممارسة صيد الأسماك فى المنطقة قرابة سواحل الصحراء الغربية [22]

- هذا ونظرا لاهمية المصايد البحرية على سواحل الإقليم الصحراوى فقد دخـل الأتحـاد الأوربى وخاصة اسبانيا فى مفاوضات معقدة مع المغرب لإقناعـة بتجديـد اتفاقيـة الصـيد التـى تسمح لسفن الأتحاد الأوربى بالصيد فى السواحل المغرية وتوجد أهم موانى الصـيد فى العيـون والطنطان وبوجـدور وطرفايـة حيـث تضـم العديـد مـن التجهيـزات المرتبطـة بعمليـة الصـيد والتصنيع والتبريد وتخزين المنتجات البحرية ، ويبلغ انتاج موانى العيـون وطرافايـة وبوجـدور من الأسماك حوالى 309.2 ألف طن سنوياً ، كما يوجد بها حوالى ربعمائة وحدة صـيد وحـوالى سبعة ألاف عامل .

(22)انظر :- شبكة المعلومات الاليكترونية الدولية (نت) – الموقع اون لاين .
الاهمية الأقتصادية والأستراتيجية للصحراء الغربية مايو 2014م.

6 – الزراعه والثروة الحيوانية :- يعد الأستقرار فى إقليم الحراء الغربية محدوداً للغاية فالمنطقة جدباء فى معظمها لاينمو بها الأكميات محدودة من الذرة والشعير ، ولا يتعدى ذلك الأستهلاك المحلى المحدود ولكن فى الوقت ذاتة تعد منطقة الصحراء الغربية ذات ثروة حيوانية ضخمة متعددة فى ذلكعلى الواحات والمناطق السهلية التى تربى فيها الماشية ، وتعد الثروة الحيوانية احدى اهم الثرواتن التى توفر مصدر عيش للسكان الذين ألفوها منذ قرون عديدة رغم شح البيئة وجفافها المتفاقم ، ففى المنطقة الشمالية (إقليم – سمارة)إذ يبلغ الماعز (380 ألف) راس تليها الأبقار (320ألف) رأس ثم الجمال (32.6ألف) رأس حين لا يوجد سوى (1443) رأس من الأبقار ، أما فى المنطقة الوسطى (العيون – الساقية الحمراء) يبلغ عدد الجمال(89.5 ألف) رأس أما الماعز فيبلغ عددها (193ألف) رأس يليها الأغنام (120.3ألف) رأس أما الأبقار فلا يوجد منها سوى (44ألف) رأس فقط .

- وتعد هذه الثروات من اهم المصادر الاقتصادية التى اعتمد عليها سكان الصحراء الغربية منذ قرون عديده رغم شح البيئة وجفافها المتفاقم ، ويزيد من احتياج اللحوم والألبان فى المرحلة الحالية الأنفجار الديمجرافى الذى تشهدة العديد من مدن الإقليم بسبب تنامى نسبة التحضر وزيادة الهجرة الوافدة من الشمال الغربى .

8 – السياحة :- الصحراء الغربية تمتلك امكانيات سياحية هامة ومتنوعة تدعمها المناظر الصحراوية والسواحل الممتدة على مسافة مئات الكيلو مترات والتى تضم مواقع سياحية وإستجمام بحرى بالإضافة إلى الظروف الملائمة لسياحة المغامرة والأستكشاف ، ومن أهم الناطق السياحية ذات الشهرة العالمية فى الإقليم واحة لمسيد وبحيرة نايلة وخليج خنيفيس وشلالات أم بدعة ووادى تافودار ، ورغم هذه الأمكانيات السياحية الهامة الأ أن المنطقة الصحراوية تعانى من نقص فى البنية الأساسية السياحية وخاصة الفنادق وموانى الأستجمام البحرى والمخيمات .

9- التجارة :- يعد قطاع التجارة من اكثر القطاعات جذباً للقوى العاملة ، إذا هو النشاط التقليدى الذى يمارسة سكان الصحراء الغربية ، فلقد كانت المنطقة تشكل معبراً أساسيا للقوافل التجارية من المغرب إلى كل من موريتانيا ومالى والسنغال والنيجر ورغم اختلاف الضروف الحالية عن سابقتها إلا أن الصحراويين لازلو يمارسون النشاط التجارى الموسع ، وتعد مدينة العيون مركزاً تجارياً رئيسياً بتعدد سكانها البالغ حوالى (136.7) ألف نسمة يعمل منهم بالقطاع التجارى مابين 21 إلى 25٪ من أجمالى السكان وخلال بنيتها الأساسية (مطار – مينا – ملتقى شبكة طرق كبيرة) ولذا تقوم المنطقة بدور تجارى رائيسى بين أوروبا وشمال أفريقيا وبين الدول الأفريقية جنوبى الصحراء الغربية .

- ونخلص من هذا العرض التفصيلى إلى أن الموارد الاقتصادية لإقليم الصحراء الغربية تمثل حجر الزاوية من أبعاد وأسباب الصراع حول إقليم الصحراء الغربية بين أطراف النزاع نظراً لاعتبارها متعددة تجعل ميزان القوة فى صالح من يسيطر على إقليم الصحراء الغربية ويحسن أستغلال مواردها وخاصة خام الفوسفات ومما هو جدير بالذكر إن تمسك أسبانيا بالصحراء كان يرجع إلى التنافس الأستعمارى بين الدول الأوربية وخاصة فرنسا حول مخزون الثروات المعدنية والنفطية فى الإقليم الصحراوى بالإضافة إلى ان الإقليم الصحراوى وسواحلة منطقة غنية بالثروات المعدنية مما جعل من موارد الإقليم سببا رائيسياً فى استمرار النزاع والصراع حوله ووصل إلى حد النزاع المسلح

وبعدأن تعرضنا إلى الأهمية الجيويوليتكية للصحراء الغربية وأبعاد وأسباب الصراع حولها نتعرض فى الفصل الثانى القادم إلى المراحل التى مرت بها مشكله الصحراء الغربية وتطورها [23]

المبحث الأول :- مراحل الصراع حول الصحراء الغربية.

المبحث الثانى :- تطور الصراع حول الصحراء الغربية .

(23)انظر :- شبكة المعلومات الاليكترونية الدولية (نت) مايو 2014م

الموارد الأقتصادية لإقليم الصحراء الغربية

وانظر ايضا :- عبد العزيز غريب ، مشكلة الصحراء الغربية (القاهرة : الجمعية الأفريقية 1987م)

المبحث الثاني
مراحل الصراع وتطوره حول الصحراء لغربية

أولاَ : مراحل الصراع حول الصحراء الغربية

1 – بدا الاسبان نشاطهم الأستعمارى فى أفريقيا بالاستيلاء على جزر كناريا فى منتصف القرن الخامس عشر الميلادى عام 1476م لكن الأسبان اضطرو إلى وقف نشاطهم الاستعمارى لفترة حتى تخلصو من الوجود العربى فى بلأدهم نهائيا ، وقد تم لهم ذلك بسقوط «غرناطة » فى عام 1492م ثم استانف الأسبان نشاطهم الاستعمارى فى نهاية القرن الخامس عشر الميلادى واتجه[24] هذا النشاط إلى للثغور المغربية فى المغرب الأقصى وغيرها من ثغور شمال أفريقيا على البحر المتوسط التى لجاء اليهاء الفارون من العرب من أسبانيا ، وقد ادى ذلك الاصطدم الأسباب مع الدولة العثمانية التى كانت قد برزت كا قوة إسلأمية كبرى وانتهى الأمر بالوجود الأسبانى فى «هران» وغيرها من موانى المغرب الأوسط .

- هذا وقد شغل الأسبان باعالم الجديد وبكشوفهم الجغرافية وإستغلالهم للمناطق المكتشفة حديثا خاصة بعد أن ثبت ان هذه البلاد تتيح فرصاً ذهبية للأستغلال بالإضافة إلى ثروتها المعدنية ، لكن بدات اسبانيا تتجه من جديد للمناطق الأفريقية الغربية منها ، فمن جزر الكناريا قفزت للساحل الأفريقى المواجة لها واستولت على مدينة « ايفنى » الواقعة على ساحل المحيط الأطلنطى فى مواجهة جزر كناريا وبنت لها حصناً فى المدينة

(24)انظر شبكة المعلومات الدولية ، نت مايو 2014 ، الجذور التاريخية لمشكلة الصحراء الغربية.
وانظر ايضا .د. شوقى الجمل ، تاريخ كشف افريقيا واستعمارها (القاهرة : 1980) ص320 – 333

- .

- ومن عام 1860م عقدت اتفاق بين المغرب وأسبانيا بخصوص سيادة الأسبان على منطقة «إفتى» لكن حتى عام 1934م كان الوجود الأسبانى فى مدينة « إفتى » إسميا فقط واستطاعت أسبانيا ان تمد نفوذها للمنطقة الساحلية المواجهة لجزر كناريا والتى أطلقت عليها أسم « الصحراء الأسبانية » ولم تكن لهذه المنطقة الصحراوية أية اهمية أنذاك لم يكن مفهوم الحدود وضحاً كما هو الأن ، وقد عقدت اتفاقية بين أسبانيا وكل مما فرنسا والمغرب وموريتانيا لتحديد حدود الإقليم إذ قسمت أسبانيا الإقليم إدارياً إلى قسمين هما:-

أ- القسم الشمالى – اطلق عليه اسم « الساقية الحمراء » ومن اهم مدنة العيون عاصمة الإقليم .

ب- القسم الجنوبى – اطلق علية اسم «نهر الذهب» ومن أهم مدنه «فيلايزيزوس» .

- هذا ولم يلقى الإقليم اهتماما يذكر من الأسباب حتى اواخر الستينيات من القرن الماضى وذلك لقلة موارده من جهة ولأنشغال أسبانيا بالحروب الأهلية فيها عام 1936م من جهة أخرى ، فلم يعد الأمر وجود حاميات عسكرية أسبانية تتركز فى الحصون الهامة بينما كانت القبائل تمارس نشاطها المعتاد .

- ولما اشتدت الحركة الوطنية فى المغرب أقدمت فرنسا على خلع السلطان «محمد الخامس» فى اغسطس عام 1953م الذى ظهر تاييده للحركة الوطنية

- وأحلت محلة «محمد بن عرفة» لكن اضطرت فرنسا بسبب ازدياد الحركة الوطنية لأعادة السلطان «محمد الخامس» وافقت فى الثانى من مارس عام 1956م على منع المغرب من أستقلال وأصبح وضع اسبانيا حرجاً خاصة وان وجودها فى المنطقة الخليفية (منطقة الريف) كان بنا على اتفاق مع فرنسا بعد فرض فرنسا المعاهدة الحماية على المغرب فى عام 1912م – فضطرت اسبانيا للخضوع إلى الامر الواقع ، فعقدت معاهدة مع السلطان «محمد الخامس » فى السابع من ابريل عام 1956م بموجبها انتهت الحماية الأسبانية على المنطقة الشمالية من المغرب كما اتفقت الدول التى كتنت تتولى ادارة منطقة (طنجة) الدولية (بلجيكا – اسبانيا الولأيات المتحدة – فرنسا – ايطاليا – هولندا – البرتغال المملكة المتحدة) على الغاء نظامها الدولى فعادت منذ أول يناير عام 1957م للسيادة المغربية [25]

- ومن ثم ادى هذا إلى ان اصبح وضع اسبانيا فى مدينة (افنى) والصحراء الغربية حرجا حيث لم تكن الأهمية الحقيقية لهذه المنطقة قد ظهرت بعد وحتى عام 1958م كانت «افنى » هى مقر الحاكم العام الأسبانى لافنى والصحراء الأسبانية ، الأ انة منذ أوئل الستينيات من القرن الفائت قد بدا اكتشاف الفوسفات فى الصخور الرسوبية فى (بوكراع) بإقليم الصحراء الغربية على بعد مايقارب 170 كم من مدينة العيون وتكونت شركة لاستغلالة فاصبح لإقليم الصحراء الغربية أهمية اقتصادية بالنسبة لأسبانيا والمغرب ايضاً قبالنسبة لاسبانيا فان انتاج الإقليم من الفوسفات يمكن ان يسد جانبا كبيراً من حاجتها من هذا المعدن ،

(25)انظر :– د. شوقى الجمل ، مشكلة الصحراء الغربية ، الجذور التاريخية للمشكلة وتطورها .مرجع سبق ذكرة ص51

- اما المغرب فهى من الدول المنتجة للفسفات وتاتى فى المرتبة الثالثة فى الأنتاج بعد الولأيات المتحدة وروسيا ، فاذا إضيفت انتاج إقليم الصحراء الغربية إلى انتاجها فانها تصبح المصدر الرئيسى للفوسفات فى العالم وتستطيع بذلك التحكم فى اسعارة .

- هذا ولما استثغرت اسبانيا بالأهمية الاقتصادية لإقليم الصحراء الغربية فصلتة عن «افنى» التى كانت المغرب تطالب بالسيادة عليها ، واضطرت اسبانيا ان تعزز من وجودها العسكرى فى الصحراء الغربية ، فانشائت عدت مراكز عسكرية محصنة به وأهتمت بادخال إصلاحات عديدة فية [26]

- وزاء ضغط المغرب مطالبتها لأسبانيا بالانسحاب من مدينة (افنى) وإقليم الصحراء الغربية ومساندة الدول العربية للمغرب فى موقفها وافقت الأمم المتحدة على بحث مشكلة الصحراء الغربية ، واصدرت فى ديسمب عام 1967م قرار باحقية المغرب فى (افنى) واضطرت اسبانيا فى يناير 1969م لتسليمها للمغرب ، ولعلها رات فى ذلك حلا جزئياً للمشكلة يهدى من ثورة المغاربة ومطالبتهم بالمنطقتين ، وهكذا تركزت المشكلة فى منطقة الصحراء الغربية .

(26)د. شوقى الجمل ، المغرب العربى الكبير فى العصر الحديث (القاهرة : 1977) ص 261 ، 435- 437.
وانظر :- قرارت الأمم المتحدة عام 1967م . القرار رقم 3162 .
وانظر كتاب متغيرات واهداف الذى اصدرتة وزارة الأنباء والسياسة بالمملكة الغربية عام 1967م.

- ومن ثما ادركت اسبانيا انها مقبلة على صراع بخصوص وجودها فى الصحراء الغربية فعهدت إلى تكوين حزب موالى لها من بعض رؤساء القبائل وقدمت لهمالعديد من الوعود ودعتهم إلى زيارة اسبانيا ودعتهم إلى ربط مصيرهم بها ، وكانت اسبانيا تهدف من وراء ذلك إلى ايجاد قوة موالية لها تواجة بها الضغوط المغربية والعربية والأفريقية والدولية وخاصة أن حركة التحرير الأفريقية انذاك كانت فى أوج عفوانها والأستعمار بدا ينحصر تدريجياً فى القارة الأفريقية ، والدولية الأسيوية والأفريقية فى الأمم المتحدة بدأت تضغط لمنح الشعوب لحقها فى تقرير مصيرها .

- ومن ثم حاولت المغرب الوصول إلى اسبانيا لحل المشكلة سلمياً وارسلت وفداً إلى «مدريد » لمحاولة الوصول لحل – ولكن دون جدوى (27) .

- اذا كانت اسبانيا تنظر بحسد إلى نفوذ فرنسا شمال المغرب ابان الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة ، ولكن اسبانيا من ناحية أخرى لم تكن تعارض فى اسقاط حمايتا عن منطقة نفوذها فى هذه المنطقة ، وكانت تنظر فقط أن تسبقها فرنسا باعتبارها الدولة الرئيسية الحامية للمغرب بل أن اسبانيا كانت تشجع سرا الوطنين المغاربة كما اعترضت على خلع فرنسا للسلطان (محمد الخامن) ومع ذلك فان اسبانيا كانت تميز بين امرين ، المحمية التى تستمد وجودها فيما قبل اتفاقية التقسيم مع فرنسا عام 1912م وقد تركتها للمغرب بمجرد اعلأن استقلأله فى مارس 1956م وبين مناطق كانت تستعمرها منذ زمن ابعد وهى (سبتة ومليلة) فى شمال المغرب وسيدى إيفنى وسط الساحل الجنوبى المغربى ثم طرفاية وإقليم الصحراء الغربية فى الجنوب حيث تمسكت أسبانيا بهذه المناطق .

---

(27)

- هذاوقد شهدت السنوات الأولى من عهد الأستقلال تعاون القصر الملكى مع المغـرب مع حزب الأستقلال الذى كان برنامجة يدور حول المغرب التاريخى أو المغرب الكبيـر وكـان هذا الحزب يرى أن المغرب الكبير كان يمتد إلى حوض السنغال وبالتـالى يجـب ان تعـود هـذه المناطق إلى اصحاب السيادة الشرعية ونشر دعوته أصدر الحزب مجلة خاصة اسمها الصـحراء وقد نشرت العديد من البحوث التى تثبت صلات هذه المنـاطق بـالمغرب اجتماعيـاً وتاريخيـا وثقافيا وقد وصلت هذه المطالبات إلى صدام مسلح حينما بدات القوات المغربية غيـر النظاميـة بمهاجمة سيدى ايفنى فى ديسمبر عام 1957م كما قامت بغارات على طرفايـة والسـاقية الحمـراء ووادى الذهب والمناطق الشمالية من موريتانيا وقد انضمت إلى هذه العمليـات قبيلـة الرقيبـات اكبر القبائل قوة فى الصحراء الغربية ومـن اكثـرهم ولاء للمغـرب ، وكانـت قـوات فرنسـية قـد اشتركت مع قوات أسبانيا لقمع الحركات ، وذلك عندما تحركت فى يناير 1958م قوات فرنسية من كل من الجزائر وموريتانيا لمعاونة القوى الأسبانية فى طـرد القـوات المغربيـة الغيـر نظاميـة خارج «ريوديأدور» وغيرها من المقاطعات التى كانت لا تزال تحت الأدارة الأسبانية .

- إلا ان الحكومة الأسبانية قد وجدت ان من الحكمـة عـدم تصـعيد النـزاع بيـنهم وبـين المغرب حرصا على علاقتها مع الدول العربية الأخرى ، ومن ثم ترتيـب عـلى ذلـك أن اضـافت أسبانيا إلى تنازلاتها للمغرب لبعض المناطق جنوب المغرب ، وقـد تـم ذلـك بالفعـل فى ابريـل 1958م حيث تنازلت للمغرب عن منطقة «طرفاية» على اثر المحادثات التى جرت بين المغرب واسبانيا فى البرتغال ، وبقية المنـاطق الاخـرى جنـوب المغـرب فى سـيدى ايفنـى فى الصـحراء الغربية موضوع لطالبات الحكومة المغربية .

3 – هذا وقد كانت اسبانيا تميل إلى التنازل عن المقاطعات الفقيرة من مناطق نفوزها للحكومة المغربية فى مقابل تغاض المغرب عن مطالبتها بالمقاطعات الغنية بالثروات الطبيعية الاخرى ، ومن ناحية اخرى فان المغرب كانت مشغولة فى الستينيات من القرن الماضى بمطالبتها بموريتانيا وكانت وجهة النظر المغربية تتلخص فى انة فى حاله ضم موريتانيا فان ذلك سيمهد الطريق تلقائياً لضم الصحراء الغربية تبعا لذلك .

ومن ثم يرى كثير من الباحثين ان الصراع الذى نشب بين المغرب والجزائر حول الحدود كان يستهدف ايجاد حلقة اتصال جغرافيا بين المغرب وموريتانيا طالما ان إقليم الصحراء الغربية يصل بين حدود الدولتين ، ومما هو جدير بالذكر أن منظمة الوحدة الأفريقية قد وضعت فى مؤتمر المنظمة القاهرة عام 1964م مبدأً هاماً وهو احترام الحدود القائمة منذ الأستعمار أى استمرار اتصال الحدود الجزائرية بالصحراء الغربية.

- هذا ويمكن القول إلى أنه على الرغم من ان اسبانيا كانت قد تخلت للمغرب عن بعض مناطق نفوذها إلأ انها قد عمدت إلى إتخاذ خطوات تدعم فصل الصحراء الغربية عن المغرب وذلك بمنحها شخصية محلية عن طريق تكوين مجلس عمومى للصحراء الغربية يتكون من إثنين وأربعون عضواً ، وعلى الرغم من ان ذلك المجلس

- لم يكن يتمتع بسلطات كافية ، ومع ذلك فقد ابدى بعض اعضاء المجلس اتجاهات معينة ، فتبنى البعض فكرة الاتحاد مع المغرب بينما تبنى البعض الأخر فكرة الأستقلأل ، وفى يوليو عام 1973م توجه هؤلاء بعدة مطالب إلى الحكومة الأسبانية ، جاء فيها ضرورة ايجاد جهاز ادارى من ابناء الصحراء وتهيئة الظروف المناسبة ليتقلد ذلك الجهاز الأدارة الذاتية كا مرحلة أولى نحو الأستقلال .

- هذا وقد كانت خطة اسبانيا فى هذه الفترة ، هى أن تطورنوعاً من الحكم المحلى أن تحتفظ هى بالسيادة العلياء ، وبالفعل أسست مجلس محليا وظلت تعارض حق تقرير المصير حتى صيف عام 1974م ويرجع انه من بين العوامل التى غيرت من سياسة اسبانيا تجاة الصحراء عدم قدرة (فرانكو) رئيس أسبانيا على المجابهة الدولية ، وخاصة بعد تغير البرتغال لسياستها الاستعمارية ، ويمكن ان نضيف إلى ذلك نشاة حركة مقاومة مسلحة حينما اعلنت فى 17 نوفمبر 1975م أثنتا وعشرين شخصية صحراوية فى « نواكشوط » عن ميلاد جبهة لتحرير الصحراء وضمها إلى موريتانيا ، وقد قامت جبهة البوليساريو بعمليات ضد أسبانيا ذاتها من موريتانيا ، وتلى ذلك اعلان الحكومة الأسبانية « حق تقرير المصير فى يوليو 1974م ، حيث وجة الجنرال بياناً إلى سكان الصحراء جاء فية :-

أ- تاكيد ان الشعب الصحراوى هو وحدة الذى يملك إرادتة ولذلك فان اسبانيا ستدافع عن تلك الأرادة .

ب- تضمن أسبانيا وحدة إقليم الصحراء وتنص على تحقيق التطور الأقتصادى والأجتماعى وإذدهار الدين الأسلأمى ، وتعلن أن ثروات الصحراء هى من حق أبنائها .

ت- يتم تطبيق تقرير المصير حينما يكون شعب الصحراء فى وصفية تمكنة من تحمل تبعاتة وإلتزاماتة تمهيداً لذلك ستقيم أسبانيا نظاما خاصاً بالصحراء يضمن مشاركتها تدريجياً فى تسير شئونهم وينص بهم إلى تحمل مسئولياتهم فى نطاق من التكامل[28].

- مع تاكيد هذه الحقوق فقد تضمن البيان ما يفيد استمرار السيادة الأسبانية، ومن ذلك ان اسبانيا هى التى تمثل إقليم الصحراء الغربية فى الشئون الخارجية وتتولى شئون الدفاع ، ومنذ ذلك الوقت بدأ الخلاف يظهر بين الدول الثلأثة الرئيسية أطراف النزاع وهم (المغرب – موريتانيا – الجزائر) والتى عرفت بكونها الدول المعنية حيث سبق لها أن عقدت اتفاقا عام 1970 م ينص على أن تنسق جهودها لتصفية الوجود الأسبانى وكان ذلك فى مؤتمر قمة ثلاثى عقد رؤساء تلك الدول 1970 ثم تلاه مؤتمر قمة أخر بعد ذلك فى يونية 1973م فى «أغادير» وفى هذين المؤتمرين قرر رؤساء الول الثلأثة تقرير تعاونهم من اجل سرعة تحرير هذه المنطقة وكلفت لجنة ثلأثية من وزراء خارجية الدول المعنية منذ مؤتمر «نوازيبو» الذى عقد عام 1970م لمتابعة عملية تحرير الصحراء الغربية سياسيا ودبلوماسياً

(28)إنظر د. جلال يحى وأخرون مسالة الحدود المغربية والمشكلة الصحراوية مرجع سبق ذكرة ص 524 – 527

-

- هذا وقد اظهرت عقبات للتوفقيق فى وجهات النظر ، حتى ان اللجنة لم تستطيع أن تستانف عملها فم تعقد سوى اجتماع واحد فى يناير 1972م ، ويبدو ان الملك حسن الثانى لم يوافق انزاك فى حل نزاع الحدود مع الجزائر ، كما واجه مشكلات بشأن اقتسام الصحراء الغربية مع موريتانيا واستبعاد الجزائر ، ثم تلى ذلك اتفاق موريتانيا والمغرب على تحديد منطقتى نفوذ ، احدهما لموريتانيا والأخرى للمغرب وذلك خلأل انعقاد مؤتمر القمه لمنظمة الوحدة الأفريقية انذاك بالرباط عام 1972م ، هذا وقد اشترك الرئيس الراحل «هوارى بومدين» فى هذا الاتفاق بل وأعرب عن موافقتة عليه وتائيده .[29]

- وقد شهدت هذه الفترة سلسلة من الأفعال وردود الأفعال حول مطالبة الأمم المتحدة لأسبانيا بتطبيق مبدا حق تقرير المصير على سكان الصحراء الغربية وما أثاره وذلك من ردود فعل مختلفة ، حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الخامسة والعشرين فى الرابع عشر من ديسمبر عام 1970م القرار رقم 2711 الذى طالب بتطبيق حق تقرير المصير على سكان الصحراء الأسبانية أنذاك (الصحراء الغربية)

وفقا للقرار رقم 1514 الذى قد صدر فى الثانى عشر من ديسمبر 1970م وكان رد الفعل المناوئ من جانب أسبانيا هو أعلأن السلطات الأسبانية فى السابع من مارس 1972م حالة الطوارئ فى الصحراء الغربية على أثر مظاهرات عنيفة قامت فى «فيلا سنيروس وداخله العيون .

(29)

- ومما هو جدير بالذكر أيضاً أنه على صعيد كل من المغرب والجزائر ، فقد تم فى الرباط من الخامس عشر من يونية عام 1972م توقيع اتفاقية بين الدولتين بمقتضاها تخلى المغرب عن المطالب بالصحراء الجزائرية وخاصة «تندوف» موضوع النزاع المسلح الذى قام بين الدولتين فى اكتوبر عام 1963م ، كما جاء الاتفاق أن « وادى دراع » يشكل الحدود الطبيعية الفاصلة بين الدولتين ، أما الجزائر فقد تعهدت من جانبها باشراك المغرب فى عملية أستغلأل الحديد المستخرج من «كاره جيلات» بتندوف وبالمساندة الدبلوماسية للمغرب فى مطالبة الصحراء الأسبانية ، ومما هو معروف أن هذه الاتفاقيات قد تم التصديق عليها من قبل الجزائر ، على حين أن المغرب لم يصدق عليها وتبع ذلك تكوين الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وساحل الذهب المعروفة بحركة البوليساريو .

- هذا وفى السادس والعشرين من فبراير عام 1973م قام الرئيس الموريتانى أنذاك « المختار ولد دادة » بزيارة للجزائر صدر عنها بيان مشترك جزائرى موريتانى جاء فية ان الدولتين يجددان تضامنهما للقرارات التى اتخذتها منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الحدة الأفريقية انذاك ودول عدم الأنحياز فيما يتعلق بالوضع فى الصحراء المسماة بالأسبانية وقرر الطرفان تنسيق جهودهما للاسراع بحركة اقلأع الأستعمار من هذه الأرض من أجل نصرة تقرير حق المصير .

- وقد شهدت الفترة التالية تعدد اللقاءات والزيارات بينالمسئولين فى كل من المغرب وموريتانيا والجزائر ، ففى الفترة 1 – 4 يوليو عام 1973م قام وزير خارجية الجزائر بزيارة الرباط وصدر عن الزيارة بيان مشترك جزائرى مغربى جاء فية « ان الجانبين المغربى والجزائرى » قد اعربا عن اقتناعهما بضرورة احكام وسائل التنسيق بينهما لوضع حد عاجل للأحتلال الأسبانى ولمحاولأت الحكومة الأسبانية للأبقاء بصورة أو باخرى على نفوذها فى الصحراء الغربية كما جرى لقاء جديد بين رؤساء الجزائر وموريتانيا وملك المغرب فى «اغدير» بالمغرب واتفقا على ضرورة تصفية الأستعمار فى الصحراء الأسبانية وذلك دون ذكر أى شئ عن مستقبل الصحراء الغربية .

4 – هذا وقد انعكس رد فعل الجنرال «فرانكو» فى أسبانيا على هذه الأحداث فى الخطاب الذى وجهه إلى الجمعية العامة للصحراء ، اكد فية ان حكومتة تتعهد بضمان ممارسة شعب الصحراء لحقة فى تقرير مصيره ، كما عرض على سكان الإقليم وضعا جديداٍ يؤدى فى المستقبل إلى إستقلال ذاتى من وجهة نظرة ثم بعدها يتم استفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوى ، وقد أدت هذه التصريحات إلى قيام مظاهرات فى مدينة «العيون » والى عمليات قمع شديدة تجاه سكان الصحراء الغربية من جانب الصحراء الغربية من جانب السلطات الأسبانية،

وترتب على ذلك أن إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحـدة فى الرابـع عشـر مـن ديسـمبر 1973م من دورتها الثامنة والعشـرون قـراراً جـاء بمثابـة محصـلة للقـرارات السـابقة الخاصـة بالصحراء المسماة بالأسبانية أنذاك وأعلن القرار أن الأبقاء على الوضع الأستعمارى فى الإقلـيم الصحراوى يهدد ألأستقرار فى منطقتة شمال غرب أفريقيا ويكرر شـرعية النضـال الـذى تقـودة الشعوب المستعمرة ، كما عبر هذا القـرار عـن تضـامنة التـام مـع سـكان الصـحراء الخاضـعة للسيطرة الأسبانية .

هذا وفى الإطار يمكن القول أنه فى 18 يونيـة 1974م قـد تلقـى أيضـاً الأمـين العـام للأمـم المتحدة تقرير أن الحكومة الأسبانية تناول فى الوضـع الـراهن الصـحراء الغربيـة وجـاء فى هـذا التقريـر أن الشـعب الصـحراوى صـاحب الثـروة التـى تحتـوى عليهـا أرضـة وأنـه سـتكون للصحراويين جميع الحقوق التى يتمتع بها المـواطن الأسـبانى وأن أسـبانيا سـتعمل عـلى تـامين وحدة تراب الصحراء الغربية كما ستمثله فى العلاقات الدولية وأن هذا الوضع الجديد لن يمـس حق تقرير المصير الذى تملكه السكان وأنه لايشكل سوى مرحلة إنتقالية لحـين ممارسـته هـذا الحق ، وقد بادرت أسبانيا بوضع ذلك التقرير موضع التنفيذ فى الثالث من يوليـو 1974م حـين أبلغ وزير الخارجية الأسبانى سفراء المغرب وموريتانيا والجزائر فى مدريد بقرب الأعـلأن عـن الصحراء الأسبانية الجديدة الذى يهدف إلى تحقيق تقرر المصير

.كان أول وأقوى رد فعل التقرير الأسبانى سالف الذكر هـو رد الفعـل المغربـى ففـى اليـوم التالى مباشر رد الملك الحسن الثانى برساله بعث بها إلى الجنرال فرنكو ذكر فيها التدهور الشديد فى العلاقات بين المغرب وأسبانيا نتيجة المبادرة مـن طـرف واحـد التـى قامـت بهـا أسـبانيا فى الإقليم الصحراوى والتى وضعت المغرب أمام الضرورة فى الدفاع عن حقوق الشرعية .

وفى الثامن من يوليو 1974م القى الملك الحسن الثانى خطاباً بمناسـبة أحتفـالات الشـباب فى مدينة (فاس) تناول فية التطورات الجارية فى الصحراء الغربية كما أوضح موقفة من الأستفتاء الذى تريده أسبانيا قائلاً « أن السؤال الذى يجب ان يستفتى علية السـكان هـو : هـل ترغبـون فى البقاء تحت وصايا الدولة التى تحـتلكم أم العـودة إلى الـوطن الأموأضـاف ان مصـالح أسـبانيا الاستراتيجية يمكن أ، يضمنها لها المغرب بمنحة أسبانيا قواعد عسكرية لمدة محـدودة وذلـك مقابل الأعتراف الأسبانى بالسيادة المغربية على الإقلـيم الصـحراوى وأعـرب الملـك الحسـن الثانى عن استعدادة لتوقيع اتفاقية أسبانية مغربية تنص عـلى الأسـتغلال المشـترك بـين البلـدين للثروات المائية والبرية التى تحتوى عليها إقليم الصحراء ، واستتبع ذلـك أيضـا قيـام المغـرب بحملة صحفية تهاجم فيها «نوايا الجزائر» من جراء عدم مساندتها للمطالب المغربية على الإقليم الصحراوى وقد ردت الجزائر هى الأخرى بحملة مضادة عنيفـة تؤكـد فيهـا وقوفهـا إلى جانـب تحرير الصحراء المسماة بالأسبانية .

5 – وفى العشرون من أغسطس 1974م أعلن الملك حسن الثانى ان حكومتة قد شرعت فى حملة دبلوماسية مكثفة لصالح الأعتراف بحقوق المغرب على الصحراء المسماة بالأسبانية ، كما صرح عن عدم ترددة إدارة حرب إذا اقتضى الأمر ذلك لانتزاع هذا الاعتراف ، وفيما نص الأستفتاء الأسبانى ، طالب الملك الحسن الثانى بان يتم الأستفتاء بضمنات داخلية وتحت أشراف دولى بعد انسحاب القوات والأدارة الأسبانية من الإقليم الصحراوى ، اما موريتانيا فجاء رد فعلها فى المذكرة التى سلمتها الحكومة الموريتانية إلى الأمم المتحدة تؤكد فيها ان الصحراء الخاضعة للأدارة الأسبانية جزء لا يتجزاء من موريتانيا ، وان الحكومة الموريتانية لن تكلف أى أحد بمهمة التفاوض نيابة عنها مع الدول التى تدير الإقليم لتقرير مستقبلة ، لهذا طالبت المذكرة الموريتانية بإضافة سؤال اخر فى الأستفتاء الذى سينظم فى الإقليم وهو سؤال يتعلق بضم الإقليم الصحراوى إلى الجمهورية الأسلامية الموريتانية .

- وفى الحادى والعشرين من أغسطس 1974م اى فى اليوم التالى مباشرة أبلغت الحكومة الأسبانبة السكرتير العام للأمم المتحدة عن نيتها فى الشروع فى أجراء إستفتاء لتقرير المصير فى الصحراء خلال النصف الثانى من عام 1975م وذلك بضمان من المنظمة الدولية ومرة أخرى ياتى رد الفعل المغربى مناهضاً لذلك حين ألقى الملك الحسن الثانى خطابة فى مدينة (أغادير) فى الثانى من سبتمبر 1974م أعلن فيه عن شروعة فى تنفيذ خطة عاجلة على الصعيدين الإقليمى والمحلى لتنمية إقليم «طرفاية» نظرا لان هذا الإقليم القيام بدور الرابط الوطن الأم والصحراء بعد أستعادتها وذلك لتمكين سكان الساقية الحمراء ووادى الذهب من كسر العزلة التى تحيط بها والتى فرضت عليهم وأقصدتهم عن إخوانهم ،

- ونتيجة لهذه العوامل مجتمعة (الرفض المغربى ودخول موريتانيا كطرف له مطالب فى الإقليم الصحراوى وتائيد الجزائر لحركة البوليساريو) نتيجة بكل ذلك فقد فشلت الأتصالات التى أجرتها الحكومة الأسبانية مع هذه الدول للوصول إلى اتفاق ، ومن ثم أكدت الأدارة العامة للنهوض بالصحراء فى بيان لها بان السكان الصحراويين هم وحدهم الذين يملكون الحق الشرعى فى تقرير مصيرهم.

- ومن ثم عقد الملك الحسن الثانى أنذاك مؤتمر أكد فية ان الصحراء الأسبانية أرض مغربية وأنها يجب أن تعود إلى المغرب ولكنة أضاف أنه يامل فى أن يتحقق ذلك عن طريق التفاوض كما أن المغرب يطالب رأى محكمة العدل الدولية ستحدد لها إذا كانت معنية بلأمر أيضا ولكن باى حال من الأحوال ، كما أضاف العاهل المغربى أنذاك فان الجزائر لم تكن أبداً معنية بالصحراء الغربية وأنها أعلنت ذلك رسمياً .

- هذا وفى السابع والعشرين من سبتمبر 1974م قد شرعت السلطات الأسبانية فى إجراء تعداد لسكان الإقليم الصحراوى وذلك دون السماح بعودة «المنفيين السياسين » واكتشفت باعتبارها الستون ألفاً من الأعداد الذين بقو فى الإقليم هم الشعب الصحراوى ، وكانت الأمم المتحدة قد عقدت دورتها التاسعة والعشرين حيث طرح الوفد المغربى التساولات الأتية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وهى هل كان وقت أن إحتلت أسبانيا تابع لسيادة وإدارة الحكومة المغربية ، ودع الممثل المغربى الحكومة الموريتانيا الشقيقة إلى المطالبة مع المغرب بالرأى الأستشارى الذى ستدلى به محكمة العدل الدولية ،

- وقد قامت موريتانيا بذلك أما الوفد الأسبانى فقد أبدى أحترامة لقرارات الجمعية العامة وأعرب عن رغبه بلادة فى تطبيق أأخر قرار فى الرابع عشر من ديسمبر 1973م بـاجراء أسـتفتاء يتفق مع ما نص علية هذا القرار وقد وافـق الممثـل الجزائـرى أيضـا عـلى عـرض القضـية عـلى محكمة العدل الدولية لتوضيح الجوانب القانونيـة والتاريخيـة للمشـكلة وأن اضـاف أن « رأى السكان المعنين مباشرة سيشكل دائما العنصر الأساسى الحاسم فى أى تسوية ، وعلى ذلـك فقـد شرعت 35 دولة أفريقية وعربية بما فيها المغرب وموريتانيا فى وضع مشروع قرار يطلب الـرأى الأستشارى من محكمة العدل الدولية. حول السؤالين الأتيين وهما :-

أ- هل كانت الصحراء الغربية ووادى الذهب والساقية الحمراء أرضا دون صاحب عنـدما أحتلتها أسبانيا فإذا كان الرد على ذلك بالنفى ياتى السؤال الثانى الأتى .

ب- ماذا تكون علية العلاقات القانونية القادمة بين هذا الإقليم من جهة والمملكة المغربية وجمهورية موريتانيا من جهة أخرى .

- وعموما فقد حصل المشروع على ثمانون صوتاً ضد لاشئ وإمتنعت ثلاثة وأربعون دولة عن التصويت ، وفى الثالث عشـر مـن ديسـمبر عـام 1974م إعتمـدت الجمعيـة العامـة للأمـم المتحدة القرار رقم 3292 الذى وافقت علية لجنة تصـفية الأسـتعمار باغلبيـة ثمانيـة وثمـانون صوتاً مقابل ثللثة وأربعون صوتاً (دولة) أمتنعت عن التصويت

- وسبعة دول لم تحضر من بينهما الصين ، هذا ومن بين الدول التى أيدت القرار أنذاك الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والأتحاد السوفيتى ومعظم دول اعالم الثالث والكتلة الأشتركية ، أما الدول التى إمتنعت عن التصويت فقد كان بينها أسبانيا والمانيا الأتحادية وبلجيكا وفنلندا وهولندا ومعظم دول أمريكا اللأتينية الناطقة بالأسبانية ، ونظرا لاهمية هذا القرار فسوف نتعرض لة على الوجة التالى :-

- جاء ديباجة القرار إن الجمعية العامة أذ تعتبر ان أستمرار قيام حالة إستعمارية فى الإقليم يعرض الأستقرار والوئام فى أفريقيا الشمالية الغربية للخطر ، وإذ تاخذ بعين الأعتبار البيانات الصادرة أمام الجمعية العامة يومى 30 سبتمبر و2أكتوبر 1974م من قبل وزراء خارجية كل من المملكة المغربية وموريتانيا ، وإذ تسجيل البيانات الصادرة أمام اللجنة الرابعه من قبل مندوبى المغرب وموريتانيا ، والتى بمقتضاها أعترف كل منها بالأهتمام المتبادل بينهما بشان مستقبل الإقليم ، وقد أستمعت إلى بيانات مندوب الجزائر ومندوب أسبانيا واذا تبينت أن خلافاً قانونياً قد برز من خلال المناقشات بشان المكز القانونى للإقليم محل البحث وقت إستعمار أسبانيا وإذ تعتبر الحال هذه أن من المرجو بشدة أن تحصل الجمعية العامة فى دورتها الثلاثين ، من أجل مواصلة دراسة هذه المسائلة وإذ تشير إلى المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة والمادة 65 من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية تقرر :-

- تقديم طلب إلى محكمة العدل الدولية بدون التقيد المسبق بتطبيق المبادئ المتضمنة فى القرار 1514 (الدورة 15) للجمعية العامة لتقديم أيها الأستشارى فى ميعاد قريب بشان السؤالين التالين ، ثم أوردت الجمعية العامة الؤالين السابق الأشارة اليهما

- وأضافت تطلب من أسبانيا بصفاتها الدولة القائمة بالأدارة بصفه خاصة والى المغرب وموريتانيا بصفتهما طرفين معنيين « بان تقدما للمحكمة كل المعلومات والوثائق التى يمكن أن توضع الأجابة عن السؤالين وتدعو الدوله القائمة بالأدارة (أسبانيا) على الفور إلى تاجيل الأستفتاء الذى أزمعتإجراءه فى الصحراء الغربية حتى تقرر الجمعية العامة السياسية الواجب أتباعها من أجل الأسراع بعملية تصفية الأستعمار فى الإقليم وفقا لقرار رقم 1514 فى الدورة (15) وفى ظل أفضل الظروف الممكنة وعلى ضوء الراى الأستشارى المطلوب من محكمة العدل الدولية ، وتقرر الجمعية العامة دعوتها جميع الدول باحترام قرارت الجمعية العامة بشان نشاطات المصالح الأجنبية الاقتصادية والمالية فى الإقليم الصحراوى والأمتناع عن المساعدة على الحفاظ على الحالة الأستعمارية فى الإقليم سوء بالأستثمارات أو بسياسة الهجرة الداخلية إلى الإقليم وترجو عن اللجنة الخاصة المعنية بدراسة الموقف المتعلق بتنفيذ أعلأن منح الأستقلأل إلى البلد أن الشعوب المستعمرة وأن تتابع الحالة فى الإقليم بما فى ذلك أرسال بعثة لزيارة الإقليم وأ، تقدم تقريراً عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة خلال الدورة الثلاثين لها (30)

6 – ومن ثم نخلص إلى أنه إزاء مشكلة الصحراء فقد طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية فى ديسمبر 1974م الأولاء برأسها ومستوتها حول سؤالين هما:-

(30)انظر:- د.جلال يحى واخرون ، مسالة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية مرجع سبق ذكرة ص537 - 545

أ- هل كانت الصحراء الأسبانية أرضاً لا مالك لها قبل الوجود الأسبانى بها .

ب- ماهى العلاقة التى كانت تربط هذا الإقليم مع المغرب وموريتانيا قبل الوجود الأسبانى

- وفى أكتوبر 1975م أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها ، وكان رد المحكمة غير حاسم فقد ذكرت أنه قد يكون لأدعاء المغرب وموريتانيا بعض الصلاحيات فى إدعاء وجود بعض الروابط بينهما وبين الصحراء الغربية ، لكن هذا لا يتعارض مع مبدأ أن يكون للسكان الحق فى التعبير عن رايهم فيما يتعلق بتقرير مصيرهم ، وإستندت المغرب على الشطر الأول من القرار وأعلنت عن المسيرة الخضراء ، فقد أتجه نحو ثلثمائة وخمسون الف مغربى إلى إقليم الصحراء المتنازع عليه وأعلنت المغرب أنهم عزل من السلاح . (وهذا ما ستعرض له تفصيلاً)

- هذا وفى الحادى والعشرين من نوفمبر 1975م وبعد أن أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها المتقدم أعلنت الحكومة الأسبانية أنها قد توصلت مع كل من المغرب وموريتانيا إلى اتفاق (سمى باتفاق مدريد) بموجبة تقتسم المغرب وموريتانيا إقليم الصحراء الغربية المتنازع عليه.

- وبناء على هذا الاتفـاق زحفـت جيـوش المملكـة المغربيـة عـلى الإقلـيم الشـمالى وفى 28/ 12/ 1975م تسلمت المغرب المطار الدولى والقاعدة الجوية فى العيون وأنسحبت أسبانيا منها ووضعت موريتانيا يدها على الجزء الجنوبى فى الإقليم الصحراوى بما فية « فيلايزنيروس » (villa Ciiineras)وفى 14 من ابريل 1976م وقعت المغرب وموريتانيا على اتفاق بشأن حدود كل من الصحراء الغربية وبمقتضى هذا الاتفاق أصـحت حقـول الفوسـفات المكتشـفة داخلـة ضمن حدود المغرب وإن كام ميناء « فيلاسيزندوس» الهام قد أصبح ضمن الحدود الموريتانيـة ، فذكرت مكاسب موريتانيا فى بعض مصائد الأسماك الساحلية والأمل المرتقب فى العثور عـلى البترول فى المنطقة التى الت اليها .

- ويرى البعض أن هناك أسباب قد دعت أسبانيا لقبول هذا الحل بالنسبة لإقليم الصحراء الغربية لعل أهمها مايلى :-

1- زيادة الضغوط الدولية والمغربيـة عـلى أسـبانيا وخاصـة الـدول العربيـة التـى سـاندت المغرب فى مشكلاتها مع أسبانيا وخاصة الجامعة العربية .

2- أن أسبانيا قد خشيت من أستمرار تمسكها بالإقليم الصحراوى فى وقت كانت فيـة الموجـة الأستعمارية فى القارة الأفريقية على وشك الأنتهاء بعد أن سلمت معظم الدول الكبرى الأخرى بحق الشعوب المستعمرة فى تقرير مصيرها .

3- أن إستمرار تمسك أسبانيا بالصحراء الغربية سيفجر قضايا أخرى تسعى أسبانيا لتهدئة مثل قضية (سبتة ومليلة) المستعمرتين والمغتصبتين من المغرب منذ فترة تقرب من خمسمائة عام وأيضاً وضع جزر كنارى التى وضعت أسبانيا يدها عليها منذ بداية نشاط الأستعمار فى القرن الخامس عشر .

4- موافقه المغرب وموريتانيا على أن يكون لأسبانيا من عائد الفوسفات حصة تقدر بـ35٪ من العائد ، هذا بالإضافة إلى موافقة الدولتين (المغرب وموريتانيا) على السماح للأسبانيا بحق الصيد فى المياه الإقليمية المواجهة للصحراء الغربية خاصة وأن الصيد وما قام علية من صناعة تعليب الأسماك وتصديرها كان مصدراً رئيسيا لمواطنى جزر كناريا وللأسبان [31]

- **ونخلص فى هذا المبحث إلى الأتى :-**

- أنه فى 1476م أى فى منتصف القرن الخامس عشر بأ الأسبان نشاطهم الأستعمارى فى القارة الأفريقية ، وإتجه هذا النشاط للثغور المغربية فى المغرب الأقصى واستولت على مدينة (إفنى) فى نهاية القرن الخامس عشر .

- وفى عام 1884م وقع إقليم الصحراء الغربية تحت السيطرة الأسبانية وشملت الأدارة ثلأثة مناطق هى

[31]انظر :- د . شوقى الجمل ، مشكلة الصحراء الغربية . الجذور التاريخية للمشكلة وتطورها ، مرجع سبق ذكرة ص 55-62،58

أ- منطقة فى الشمال تضم (إيفنى وطرفاية) .

ب- منطقة فى الوسط تضم الساقية الحمراء وأهم مدنها العيون .

ت- منطقة فى الجنوب تضم وادى الذهب وأهم مدنه «فيلاسيزنووس).

- وفى عام 1904م تم الاتفاق الوادى بين بريطانيا وفى فرنسا من أجل تقسيم مناطق النفوذ حيث نالت أسبانيا التى كانت من الدول الحليفة لبريطانيا نصيبها وتم عقد عدة صفقات لتقسيم الصحراء بين فرنسا وأسبانيا .

- وفى عام 1934م أصبحت السيادة الأسبانية على مدينة (إيفنى) سيادة أسمية فقط وتم عقد اتفاقية بين فرنسا وأسبانيا فى نفس العام تضمنت أن تكون الصحراء الغربية تحت النفوذ الأسبانى وأطلقت عليها أسم الصحراء الأسبانية ولم يكن لهذا المنطقة أهمية تذكر أنذال ولم يكن مفهوم الحدود واضحا كما هو الأن .

- وفى عام 1956م وبعد منح المغرب إستقلاله وقعت أسبانيا معاهدة مع السلطان محمد الخامس فى السابع من أبريل عام 1956م لتنتهى الحماية الأسبانية على المنطقة من المغرب وهى منطقة (إيفنى وطرفاية).

- وفى عام 1958م أعلنت الحكومة الأسبانية تطبيق نوع من الحكم الذاتى من شأنه إستقلال إقليم الصحراء الغربية .

- وفى السادس عشر من أكتوبر 1964 متصاعدت قضية الصحراء أثر قرار لجنة تصفية الأستعمار بمنح الأستقلأل للشعوب ورفضت المغرب الأستعمار الأسبانى وقدمت الحجج والأدبة القانونية التى تثبت حقها فى الإقليم وأنة جزء لأيتجزاء من التراب المغربى .

- وفى عام 1969م بدا أكتشاف الفوسفات فى (بوكراع) بإقليم الصحراء على بعد ما يقرب من 170كم من مدينة العيون ، وأصبح للإقليم الصحراوى أهمية اقتصادية بعدها رفضت أسبانيا التخلى عن الإقليم وأدركت أنها مقبلة على صراع بخصوص وجودها فى الإقليم الصحراوى فعهدت إلى تكوين حزب من القبائل موال لها وقدمت لهم الوعود ودعتهم إلى زيارة أسبانيا وذلك لأيجاد قوة تواجة بها الضغوط المغربية والغربية والأفريقية والدولية ، خاصة وان حركات التحرير الأفريقية كانت فى أوج عنفونها والأستعمار ينحسر تدريجياً عن القارة الأفريقية .

- وفى عام 1974م أعلنت موريتانيا موافقتها على طلب المغرب بإحالة القضية الصحراوية إلى محكمة العدل الدولية التى أعلنت فى السادس عشر من أكتوبر 1975م أن الصحراء الغربية لم تكن أرضا بلا صاحب حينما أستعمرتها أسبانيا وأن هذا لايمنع حق سكان الصحراء الغربية فى تقرير مصيرهم وكانت لهم وشائج قربى مع المغرب وموريتانيا .

- ومن ثم أعلن الملك الحسن الثانى أنذاك فى السادس عشر من أكتوبر 1975م أن محكمة العدل الدولية قد أعطت الحق لوجة النظر المغربية ،فقرر تنظيم مسيرة حاشدة عرفت باسم (المسيرة الخضراء) وضمت حوالى 350000وثلاث مائة وخمسون ألف مغربى ، صارو إلى منطقة العيون حتى دخلو الصحراء الغربية وقيل أنذاك انهم كانو عزل من السلاح ، إعلان المملكة المغربية الأمر الذى دفع مجلس الأمن إلى أن يطلب من المغرب وقف المسيرة على الفور .

- وفى 14من نوفمبر 1975م تـم توقيـع اتفاقيـة مدريـد الثلاثيـة بـين المغـرب وأسـبانيا وموريتانيا حيث إتفق الأطراف الثلاثة على الأتى:-

أ- إعلان أسبانيا قرارها فى الأمم المتحدة بتصفية الأستعمار وإنهاء إدارتهـا رسـميا لإقلـيم الصحراء .

ب- إقامة إدارة مؤقتة فى الإقليم بمشاركة المغرب وموريتانيـا وتعـين حـاكمين مسـاعدين ليعاونو الحاكم العام للإقليم فى مهامه ، وينتهى الوجـود ألأسـبانى فعليـا ونهائيـاً قبـل يـوم 28 فبراير عام 1976م

ت- يحترم رأى سكان الصحراء المعبر عنه من خلال الجماعة الصحراوية والمقصود بهـا حركة البوليساريو.

- وفى 27 من فبراير 1976م أعلنت حركة البوليساريو قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية فى الصحراء الغربية والى الأعتراف بها حتى بلغ 76 دولة وتم بعد ذلك قبولها عضواٍ فى منظمة الوحده الأفريقية أنذاك (الأتحاد الأفريقى) فى مؤتمر القمة الثامن عشر (قمة نيروبـى) كينيا عام 1981م .

- وهذا ما سنتعرض له تفصيلاً عند تعرضنا لموقف منظمة الوحدة الأفريقية مما أدى إلى انسحاب المغرب من المنظمة كسابقة إولى فى تاريخ الوحدة الأفريقية ثم لم تنضم إلى الأتحاد الأفريقى ،وعلى أثر أعلأن الجمهورية الصحراوية هددت المغرب بقطع العلأقات الدبلوماسية مع كل من يعترف بها وعندما إعترفت الجزائر بها المغرب وموريتانيا قطع علأقاتهما الدبلوماسية مع الجزائر ، كما إتهم المغرب العقيد القذافى الرئيس الليبى السابق بدعمة الدائم لجبهة البوليساريو ، ونتيجة للاتفاق الذى تم بين موريتانيا وجبة البوليساريو فى أغسطس 1979م وإعترفت فية موريتانيا بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وأنسحبت القوات الموريتانية من الصحراء الغربية ، ومن ثم اعتبرت المغرب أن ذلك تهديداً مباشراً لها ولذلك أعلنت الحكومة المغربية أن القطاع الموريتانى فى الصحراء قطاع مغربى واستولت علية القوات المغربية ونتيجة لهذا الأجراء تعرضت المغرب لضغوط دولية وهجوم سياسى على المستوى الإقليمى والدولى .

- وإستمر الملك الحسن الثانى فى تصعيدة للحملة التى تؤكد حق المغرب فى الصحراء الغربية ، فاعلن تصميمة على الاحتفاظ بالصحراء الغربية وأنة سيعمل على مواجة أى احتمال لهجوم عسكرى قد تقوم به الجزائر إلا ان هذه التحذيرات لم تجدى سوى إصرار جبة البوليساريو على موقفها فاعلنت فى 6 مارس 1976م عن تشكيل حكومة صحراوية برائسة « محمد الأمين أحمد» واعترفت الجزائر فى اليوم نفسة بجمهورية الصحراء الغربية أما جامعة الدول العربية فقد أعلنت أن مشكلة الصحراء الغربية معقدة

- وأيجاد مخرج سياسى لايحتاج إلى وقت ولقد أعلن ذلك أمين عام جامعة الدول العربية انذاك بعد حوالى أسبوعين من المساعى التوفيقية بين الجزائر وكل من المغرب وموريتانيا وعلى الرغم من تعدد المساعى العربية لاحتواء الأزمة ، إلا أن جبهة البوليساريو كانت قد بدأت فعلاً بعمليات عسكرية فى كل من المغرب وموريتانيا ضد أهداف عسكرية.

- وشعر المغرب بالثقل الأقتصادى والسياسى والعسكرى نتيجة لهجمات البوليساريو المتزايدة ولذلك اضطرت المغرب إلى تغير استراتيجيتها من الدفاع إلى الهجوم ، فقام بمهاجمة قوات البوليساريو حتى لا تتمكن من مهاجمة القوات المغربية وخلال هذه العمليات دمرت عدة قواعد لقوات البوليساريو كما شكلت منظمة «الأوزاريو» لنقل الهجوم إلى عمق الأراضى الجزائرية بهدف ارباك خطوط أمداد البوليساريو ، وكان النجاح السياسى لمنظمة البوليساريو من خلال لجنة الحكماء الأفارقة فى ديسمبر عام 1979م إعترافها بحق تقرير المصير للشعب الصحراوى وطالبت المغرب بسحب قواتها من الصحراء الغربية المتنازع عليها وطالبت بعد ذلك بتشكيل قوة أفريقية لحفظ النظام فى الصحراء إلى حين تقرير المصير وسبق ذلك قرارات اخرى فى مؤتمر القمة الأفريقية عام 1981م فى نيروبى وقمة عدم الأنحياز وقبل ذلك كلة قرار لجنة تصفية الأستعمار فى الأمم المتحدة ، وفى مواجهة ذلك كله خاصة اعتراف منظمة الوحدة الأفريقية بالجمهورية الصحراوية وقبولها عضواًبهذه المنظمة

- ،أعلن الملك الحسن الثانى أنذاك عن قبول المغرب لمبدا الأستفتاء فى الصحراء الغربية وبذلك اتجهت المغرب سياسة جديدة هدفت إلى تهدئة الصراع فى المنطقة ، وتطور اخر للمشكلة أيدت فية القمة الأفريقية فى أديس أبابا عام 1984م قبول الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عضواً فى منظمة الوحدة الأفريقية وهذا ما دفع المغرب إلى إعلان انسحابها من منظمة الوحدة الأفريقية (32) .

ثانياً : تطور الصراع حول الصحراء الغربية

تمهيد:- يمكن القول أن منطقة المغرب العربى قد شكلت عبر تاريخا السياسى الطويل وحدة سياسية تتسع رقعتها الجغرافية أ تضيق حسب قوة السلطة السياسية أو ضعفها وشكلت المنطقة الصحراوية مصدر الحياة الروحية والثقافية لسكان الصحراء يسكنها البدو الرحال من القبائل ، وقد ظهرت المقاومة الوطنية فى الصحراء لقوات الأحتلال الفرنسى والأسبانى بعد عام واحد من حصول المغرب على أستقلاله عام 1956م تحت قيادة جيش التحرير المغربى الذى أستمد عناصر قوتة من قبائل الصحراء ، ونمت الحركة الوطنية الصحراوية فى أحضان الحركة الوطنية المغربية .

(32)

- وقدمت فرنسا لأسبانيا من خلال قواعدها فى موريتانيا والجزائر مساعدات وإمدادات عسكرية بهدف أيقاف زحف جيش التحرير المغربى نحو تحريرالصحراء والذى أنزل بالقوات المغربية خسائر كبيرة ، وقد تشابكت مشكلة الصحراء الغربية مع مشكلة الحدود الجزائرية المغربية فى منطفة (تندوف) وأصبحت عائدية هذه المنطقة إلى الجزائر وعائدية الصحراء الغربية إلى المغرب تشكل الأساس التاريخى الأزمة بين البلدين خاصة وان المنطقة مهياة للأبتزاز السياسى وتوازن القوى الإقليمية والدولية الذى أخذت أثارة تطفو على السطح فى بداية الستينيات من القرن الماضى وعكست هذه المشكلة تقاطع إستراتيجية البلدين بعد أن حاولت المغرب تحييد موقف الجزائر كاطرف فى النزاع إذ وقعت معها اتفاق أثناء أنعقاد قمة منظمة الوحدة الأفريقية انذاك ومن جانب أخر فان الجزائر أخذت تشكك فى مصداقية النوايا المغربية وتعمل على قيام كيان صحراوى يفصل المغرب عن موريتانيا ، ولقد تخلى الأسبان عن الإقليم بموجب اتفاقية مدريد الموقعة عام 1975م ، وأعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974م بحق شعب الصحراء الغربية فى تقرير المصير وظهور جهة البوليساريو كقوة عسكرية تلقى الدعم من الجزائر كل هذا قد جعل من الصحراء الغربية محوراً مهما من محاور عدم الأستقرار فى العلاقات المغربية عامة والعلاقات المغربية – الجزائرية خاصة إإن إحاطة الصحراء الغربية باقطار لكل منه مشاكله مع الأخر قد عقد المشكلة وزاد الانشقاق السياسى بينهما وجعل منها منطقة تنازع بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو التى تعلن تمثيلها لسكان الصحراء الغربية .

- هذا مايدعونا إلى دراسة تطوير الصراع حول الصحراء الغربية على الوجة التالى

1- تطور الصراع فى لاصحراء الغربية بعد أعلأن الاتفاق الأسبانى المغربى الموريتانى :-

- يرى الكثير من الباحثين أن اتفاق مدريد بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا لم ينهى مشكلة الصحراء الغربية بل على العكس من ذلك فقد فجر النزاع من جديد ، إذ تحرك عدد من سكان الصحراء الغربية فى أتجاة الصحراء الجزائرية ، وقامت الحكومة الجزائرية بايوائهم فى خيام وأعلنو فى السابع والعشرين من فبراير 1976م قيام ما أسموه الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (SADR)[33].

- وعين محمد عبد العزيز عام 1976م رئيسا للجمهورية العربية الصحراوية بعد مقتل أول زعيم للبوليساريو فى القتال مع القوات المغربية [34] ويبدو أن الجزائر على الرغم من التسوية الظاهرية لمشكلتها مع المغرب بسبب النزاع على إقليم «تندوف» الغنى بالحديد والذى ادى فى عام 1963م إلى أشتبكات بين المغرب والجزائر إنتهت باتفاق بينهما عام 1972م وتنازلت بموجبة المغرب عن أدعائها فى إقليم «تندوف» لكن لم الحكومة المغربية على هذا الاتفاق الذى توصل ألية مفاوضو الطرفين وكان هذا موقع قلق وريبة لدى الحكومة الجزائرية من نوايا المغرب وإتجاهاتها بعد أن تتخلص من مشكلة الصحراء الغربية .

(33)اختلفت التقارير التى ذكرت لعدد هؤلاء المهاجرين ،فقد قدرتهم الجزائر بـ خمسون ألف نسمة بينما ذكرت المملكة المغربية أنهم لايزيدون على خمسة ألف مهاجر .

(34)محمد بن عبدالعزيز – ينتمى لقبيلة من البدو الرحل لكنة أنتقل إلى الدار البيضاء وإنضم لحركة البوليساريو منذ بدايتها

إنظر :- د . شوقى الجمل الجذور التاريخية للمشكلة وتطورها مرجع سابق – هامش ص 65 .

- هذا وقد كان إعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية . وإعلان عدد غير قليل من الدول الأفريقية وبعض الدول الأخرى إعترافها بهذه الجمهورية – نقطة تحول خطيرة فى المواجه بين البوليساريو (هى تمثل الجناح العسكرى للدوله الوليدة والمعلنة فى الصحراء الغربية) تدعمهم الجزائر بالمعدات والأسلحة الحربية وبغيرها من وسائل الدعم .

- وفى البداية ركز البوليساريو هجماتهم على موريتانيا باعتبارها القوة الضعيفة فى هذا الصراع بلإضافة إلى محاولتهم ضرب الحزام الناقل لفوسفات «بوكراع» كما ركزو ضرباتهم على مناجم الحديد الموريتانى فى (زوارت) على أساس ان الحديد يمثل عماد الأقتصاد الموريتانى بل تعرضت (نواكشوط) عاصمة موريتانيا لغارات موجعة مما أجبر الحكومة الموريتانية انذاك (حكومة مختار ولد دادة) على دعم قوتهم الدفاعية ، فضاعفت أعداد الجيش وأستعانت بفرنسا لتدريبها وتسليحها وفرضت على مرتبات الموظفين – ضريبة دفاع ، وتضافرت الظروف البيئية المضاعفة أعباء الحكومة الموريتانية ، فقد إجتاحت المنطقة موجة من الجفاف ، أفسدت المحاصيل الزراعية والمراعى مما ترتب عليه إرتباك راضع فى ميزانية الحكومة الموريتانية لارتفاع أسعار المواد الغذائية ، وترتب على ذلك حدوث تذمر بين أفراد الشعب الموريتانى

- ولم يستطيع المغرب وهو يعانى من نفس الأزمات ويحاول دعم قواتة لمواجهة غارات وهجمات حركة البوليساريو – أن يقدم الكثير لمعونة خليفتة موريتانيا بل إن المساعدة العسكرية التى قدمتها المغرب لموريتانيا للدفاع عن المراكز الهامة بها أصبحت موضع ريبة وشك من نوايا المغرب التى كانت فى وقت من الأوقات تنادى بقيام المغرب الكبير الذى يشتهل على الأقاليم الجنوبية ومنها موريتانيا والتى كانت تربطها بالمغرب صلات تاريخية [35]

2- **تطور الصراع فى الصحراء الغربية بعد انسحاب موريتانيا من النزاع والمغرب تواجه البوليساريو بمفردها :-**

- وفقالهذه الظروف الستجدة والتى مرت بها موريتانيا برز تساؤل لدى موريتانيا حكومة وشعبا عما كسبوة من أقتسامهم لإقليم الصحراء الغربية مع المملكة المغربية والسؤال هل هذه الصفقة كانت حصيلتها بالنسبة لموريتانيا إيجابية ام سلبية ، وفى يونية من عام 1978م حدث إنقلاب عسكرى فى موريتانيا تولى بموجبة الرئيس «مصطفى ولد مالك » حكم البلاد ولم تترك جبهة البوليساريو هذه الفرصة تفوت ، فقد اعلنت وقف اطلاق النار بينهما وبين موريتانيا بصفة مؤقتة لأتاحة الفرصة للحكومة الموريتانيا الجديدة لأعادة النظر فى موقفها من الاتفاق المغربى الموريتانى السابق ذكرة ، ومن ثم أعلنت الحكومة الموريتانيا من جانبها موافقتها على إعطاء الصحراويين حقهم فى تقرير مصيرهم .

(35) إنظر :- د . شوقى الجمل الجذور التاريخية للمشكلة وتطورها مرجع سابق – هامش ص 66 فى هذا المرجع (كان عدد الجيش الموريتانى حتى عام 1976م لايتجاوز ثلاثة ألف جندى مسلحين باسلحة غير متطورة وإرتفع العدد فى عام 1977م إلى اكثر من ثلاثة عشر الف وتطورت أسلحتهم لمواجهة خطر البوليساريو ، هذا ويشير المؤلف إلى الصلات التاريخية بين المغرب والأقليم الصحراوى الواقعة جنوبه ص66.

- وهكذا انحصرت المشكلة بين المملكة المغربية وحركة البوليساريو وكان طبيعياً أن تضاعف قوات جبهة البوليساريو من هجمات القوات المغربيةالموجودة فى الصحراء الغربية ، وإضطرت القوات المغربية أمام ضغط قوات البوليساريو أن تركز جهودها على حماية مناجم الفوسفات فى «بوكراع » و«مدينة العيون» وما حولها وأخذت هذه القوات تطوير وسائل دفاعها لمواجهة الأخطار الجديدة ولجات القوات المغربية لبناء ساتر ضخم لحماية المناطق الهامة وبث الألغام أى اضطرت لمضاعفة قواتها وخصصت جزء كبير من ميزانيتها للأنفاق العسكرى ، وتزامن هذا الوضع مع موجات الجفاف المتعاقبة التى إجتاحت المنطقة فزادت من الأعباء على الميزانية المغربية وزادت ديون المغرب بل وعجزت المغرب عن سداد فوائد الديون فى أوقاتها ، وإنعكس كل ذلك على الأوضاع الاقتصادية فى المغرب فارتفعت أسعار المواد الضرورية ، مما ادى إلى انتشار حالة من التذمر وتعددت الأضطرابات الداخلية فى المغرب [36]

3- **تطور الصراع فى الصحراء الغربية بعد قبول المغرب لمبدا الأستفتاء :-**

ظل المغرب لفترة طويلة منذ بداية الصراع يرفض مبدا الأستفتاء على أساس أن حقه فى إقليم الصحراء الغربية ليس موضوع جدل أو مناقشة وأن جهة البوليساريو ليست حركة تحرير وطنية مثل باقى حركات التحرير الوطنية التى ظهرت فى بلدان القارة الأفريقية لتواجة الأستعمارالأوربى ، ولكن بعد أن أصبح موقف المغرب حرجاً بعد أعتراف أكثر من 76 دولةبالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية منها ستة وعشرون دولة فى أفريقيا أعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك (الأتحاد الأفريقى الأن).

(36)لمزيد من التفاصيل انظر مجلة السياسة الدولية العدد 44ابريل 1979م حرب الصحراء فى لمغرب العربى ، ملف وثائقى د. بطرس بطرس غالى وأخرون ص 214-254

- أعلن الملك حسن الثانى – ملك المغرب (أنذاك)فى السادس والعشرون من يونية عـام 1981م قبول المغرب لمبدا الأستفتاء لكن الصراع لم ينتهى بعد فقـط إشـترطت المغـرب بقـاء القوات المغربية وألأدارة المغربية فى الصـحراء الغربيـة حتـى تنتهـى مسـالة الأسـتفتاء أى يـتم الأستفتاء فى وجود هذه القوات ، ومن ثم ظهرت مشكلة أخرى أوقفت إجراء عمليـة الأسـتفتاء هى إحصاء السكان فى الإقليم الصحراوى ومن الذين سيسمع لهم بالأدلاء باصواتهم فكـل مـن طرفى النزاع له وجهة نظر (نتعرض لها تفصيلاً) مخالفـة تمامـاً فى تحديـد مـن لـه حـق الأدلاء بصوتة .

- كما يشير البعض إلى ان المغرب قد استطاعت أن تستقطب بعض قادة البوليسـاريو عـلى أثر أعلان الملك الحسن الثانى ملك المغرب أنذاك العفو عن كل من يعود للمغرب ألأم ، ومن ثم عاد بعضهم وأتاحت لهم الحكومة المغربية العمل فى وظائف هامة بها.

4- **وفى إطار تطور الصراع حول الصحراء الغربية نتعرض للأتى** :-

أ- ففى عام 1979م وقعت موريتانيا معاهدة سلام مع جبهـة البوليسـاريو وإنسـحبت مـن الصحراء الغربية حيث بادرت المغرب بضم الجـزء الـذى كانـت تسـيطر عليـة موريتانيـا وهـو (وادى الذهب) وكنتالمغرب تسيطر على معظم الشريط الساحلى المثلث المكون من العاصمة (العيون) ومناجنم الفوسفات فى «بوكراع» والحزام الذى يربطها بالمحيط الأطلسى ، كما أحكـم المغرب سيطرتة على الصحراء المحيطـة بتلـك المنـاطق تـدريجيا ببنـاء سلسـلة مـن الأسـوار الدفاعية .

ب- ومن ثم لجات جهة البوليساريو إنطلاقاً من قاعدة «تنـدف» فى الجزائـر إلى إسـتخدام تكتيكات عسكرية بهدف إزعاج المغرب ولكنهـا لم تحـدث تغيـراً فى الأجتمـاع القـومى داخـل المغرب على أن الصحراء الغربية تمثل جزاً من التراب الوطنى فى المغرب

ت- وفى مايو 1991م نفذت الأمم المتحدة قرار مجلس الأمن رقم 690 بايغاد بعثة لتنظيم عملية الأستفتاء فى الصحراء الغربية المعروفة باسم (المينورسو) بتكلفة خمسمائة مليون دولار .

ث- وفى السادس من سبتمبر عام 1991م تم إبرام اتفاق بين المغرب وجبهـة البوليسـاريو على وقف إطلاق النار مما اكد عزم الجانبين على قبول التسوية السلمية التى بدأها «بيريزكويـار » السكرتير العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة والذى حدد أسس[37] ومعاييرهويـة النـاخبين فى تقرير وافق علية مجلس الأمن (وسنتعرض له تفصيلاً) ومن ثم بـات واضـحا أن النـزاع حـول الصحراء الغربية يتنازعه طرفين أساسين هما المغرب وجبهة البوليسـاريو بالإضـافة إلى مسـاندة الجزائر لجبهة البوليساريو.

5- تطور الصراع بالمفواضات المباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو :-

أ- هذا وقد صرحت المصادر الغربية على الطابع التقنى للمفاوضات بين المغـرب وجبهـة البوليساريو وعلى تمسك المغرب بخطة الأمم المتحدة للتسـوية التـى وضـعتها لحـل الصـراع والنزاع فى الصحراء الغربية ،كما نسب اليها مصدر من جه البوليساريو أن جولـة لشـبونة خطـوة مهمة على طريق حل المشكلة الصحراوية

(37)انظر :- هناء سيد محمود ، قضية الصحراء الغربية – مراحل التطور 1990 – 2002 ص31 – 33

ب- لكنها لم تكن الأخيرة وستتبعها جولات أخرى لاستكمال جميع جوانب الحل ، والواقع إننا إذا استرجعنا تاريخ المشكلة الصحراوية نجد أن أول انفراجعرفتة كان مؤتمر «نيروبى» عام 1981م حين فاجا الملك الحسن الثانى قادة منظمة الوحدة الأفريقية بأعلان استعداد ة لاجراء أستفتاء فى الصحراء الغربية يتقرر فية مصير الشعب الصحراوى ، وأعقب ذلك تشكيل لجنة تنفيذ من عدد من الرؤساء الأفارقة لوضع الأجراءات التحضيرية لإجراء الأستفتاء وما يقتضية ذلك تحويل هذه اللجنة سلطات مطلقة ثم تعوض عملها على القمة الأفريقية لاقرارها

ت- ولم يكن هناك أى حديث عن مفاوضات مباشرة بين المغرب والبوليساريو بل أن المغرب قد أنسحبت من منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك (الأتحاد الأفريقى الأن) عندما استطاعت الجزائر بضغوطها على سكرتير عام المنظمة الأفريقية أنذاك (أدم كودجو) والعديد من أصدقائها من الدول الأفريقية أن تفرض الجمهورية العربية الصحراوية عضواً فى منظمة الوحدة الأفريقية مما أجبر المغرب على الأنسحاب لأنه يقول أن الجمهورية العربية الصحراوية دوله وهمية بلا أرض وحركة البوليساريو ليست من عداد حركات التحرير الأفريقية المعترف بها وهكذا بدات الأمور تتعقد وتزداد مع الأيام حتى كان لقاء الملك الحسن الثانى أنذاك والرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد أنذاك فى مدينة (وجدة) المغربية فى 26من فبراير 1983م حين أقنع الرئيس الجزائرى الملك حسن الثانى بأن الجزائر ليست طرفاًفى الصراع والنزاع وأنها على أستعداد أن توافق على مايتفق علية أطرفها الحقيقيونأى(المغرب والبوليساريو)

ث- وأن الرئيس الجزائرى يرى أنه مـن المصـلحة ان يلتقـى ممثلـون مـن كـلا الجـانبين المغرب والبوليساريو للحوار المباشـر وكمـا يؤكـد الملـك الحسـن الثـانى أنـذاك فى حـديث الصحيفة (لوموند) فى 7من نوفمبر عام 1984م أن الرئيس الشاذلى مـن جديـد الـح بشـدة عـلى الملك الحسن الثانى أن يقبل اقتراحة وان الملك الحسن الثانى قبل هـذا الأقتـراح عـلى أسـاس تعهد واضح وشخصى من الرئيس الشازلى من جديد بان يحتفظ بسـرية ذلـك الأقتـراح باقصـى قدر ممكن وتم بالفعل ارسال الملـك الحسـن الثـانى لمبعـوثين ثلاثـة مـن كبـار الشخصـيات المغربية هم السيد محمد بوستة رئيس حزب الاستقلال والسيد | أحمد رضـا جـديرة – مستشـار الملك والسيد |أدريس البصرى – وزير الداخلية هـذا ويؤكـد الملـك الحسـن الثـانى لصـحيفة (لوموند) الفرنسية أنه أعطى مبعوثية الثلاثة تعليمات مشددة للتحـدث مـا أمكـن بصـوت عـال ومرتفع لانه كان على يقين بان كلامهم سيسجل وأن ممثلية لم يتحدثو مـع الطـرف المقابـل عـن (تحالف) أم (فية الية) أو (كونفيدرالية) وان حاولو اقناع نظرائهم الصحراويين بـا أحسـن شـئ يمكن أن يفعلوة هو أن يلتحقو بالمغرب وبذلك لم يكن الأمر يعدو أكثر من أنهـا مباحثـات غيـر رسمية .

وأضاف الملك الحسن الثانى انذاك فى حديثة لصحيفة (لوموند) تاكيـدة وسـيبقى صـدرى دائما مفتوح للاتصال مع حركة البوليساريو لأقول لهم أسمعو ياسادة « كفى مزاحا إن المغـرب مستعد ليحتضنكم هيا أرجعو إلى وطنكم ولا ينبغى الإأن نقول بالتفـاوض معهـم فهـو أفتـراض غير وارد لكن قد تاتى الرياح بما لا تشتهى السفن فمن المؤكـد أن البوليسـاريو والجزائـر نقـلا تسجيلاً لهذا اللقاء إلى أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك الأمر الذى أقنع الرؤسـاء الأفارقـة بان المغرب قد أمتنع بالفعل باجراء مفاوضات مباشرة مع جبهة البوليساريو الأمر الـذى لم يجـد معة الرئيس السنغالى انذاك (عبدة ضيوف) أن يصيغ نص قرار مـؤتمر القمـة الأفريقـى التاسـع عشر الذى إنعقد فى أديس أبابا فى عام 1983م الذى يهيب بـالطرفين المغـرب والبوليسـاريو أن يدخلا فى مفاوضات مباشرة للاتفاق على ترتيبات وقف أطلاق النار فى الصحراء الغربيـة لأجـرا الأستفتاء .

ج- ومنذ ذالك اليوم أصبح مطلب المفاوضات المباشـرة هـو المطلـب الأول والرئيسـى الملح لحركة البوليساريو والذى ظل المغرب يرفضة رفضا قاطعا حتى لايكـون ذلـك اعتـراف بان البوليساريو هى الممثل الأصيل والوحيد للشـعب الصـحراوى فى الوقـت الـذى يقـول فيـة المغرب بوجود ثلاثة عشر جمعية منظمة فى الصحراء وأهما (الأوزايو)

- بل لقد حاولت الجزائر أن تعدل صيغة قرار مؤتمر القمة التاسع عشر لمنظمة الوحده الأفريقية أنذاك والسابق الأشارة الية بحيث تتحول كلمة يهيب المؤتمر بالطرفين إجراء مفاوضات مباشرة وبالتدريج وجدت عبارة المفاوضات المباشرة مكاناً لها فى قرارات وتوصيات مجلس الأمن وتقارير السكرتير العام للأمم المتحدة وبعض الدول الكبرى التى لها مصالح فى منطقة المغرب العربى وبذلك دخلت المشكلة فى منعرج جديد وعندما أطمائنت البوليساريو إلى أن طلب المفاوضات المباشرة مع المغرب أصبح أمرا مالوفاً لدى المهتمين بالمشكلة ، خطت خطوة اخرى تبدو فى ظاهرها إجراء عادياً ومنطقيا لكنه يحمل فى طياتة مدلولات اكثر عمقا وابعد أثر ذلك هو موضوع تحقيق الهوية للراغبين فى المشاركة فى الأستفتاء ، وبدات تشير العديد من المشاكل حول هذه المشكلة التى جعلت مهمة لجان تحديد الهوية تتعثر وتصاب بنوع من الشلل جعلها تدور فى حلقة مفرغة .

- ومن ذلك الأحصاء الذى أجرتة أسبانيا فى الصحراء عام 1974م والذى عارضتة البوليساريو من قبل ثم أصبحت تعترف به يكاساس لتحقيق الهوية بصرف النظر عن المعايير والضوابط التى وضعتها خطة الأمم المتحدة لتجديد البطون القبائلية التى لا يجوز لها الأشتراك فى الأستفتاء أما بالنسبة للصحراويين الذين أضطروا لمغادرة الصحراء فرارا من أعمال القمع الأسبانية التى وقعت وبصفه خاصة عام 1958م والذى قدمت المغرب قدمت المغرب قوائم بهم تصل إلى نحو مائة وعشرون ألفا ، وقدمت البوليساريو قوائم تصل نحو سبعون الفاً من الصحراويين الذين غادرو الصحراء الغربية للتحقق عن هويتهم .

- هذا وقد كان السكرتير العام للأمم المتحدة ومخطط الأمم المتحدة انذاك قد وضعا قواعد لتعمل على أساسها لجان تحقيق الهوية وهى على النحو التالى :-

أ- الأشخاص المدرجة أسمائهم فى الأئحة الإحصاء الأسبانى عام 1974م

ب- الأشخاص الذين كانو يقيمون فى الإقليم الصحراوى كافراد قبيلة صحراوية ولم يشملهم الأحصاء الأسبانى عام 1974م .

ت- أفراد العائلة الغريبة من هاتين المجموعتين أى الأب والأم واولأدهما.

ث- الأشخاص المنحدرون من أب صحراوى مولود فى الإقليم .

ج- الأشخاص الذين هم أفراد القبائل الصحراوية المنتمية إلى الإقليم والذين أقامو به ستة سنوات متصلة أو أثنتين عشرة سنة منتظمة من قبل أول ديسمبر 1974م .

- هذا وعلى الرغم من أن عملية تحديد الهوية قد بدات فى كل من مدينة «العيون» ومنطقة «تندوف» نظرا لتواجد البوليساريو منذ أواخر شهر أغسطس 1994م إلا أنها مازلت تمثل العقبة المستعصية التى شلت عمليات التحضير للاستغناء ووصفها مستر «جمس بيكر» مبعوث الأمين العام أنذاك ووزير الخارجية الأميركى السابق بأنها عملية صعبة ومعقدة تحتم علينا «الأ نسرف فى الأمل فى أن يجرى الأستفتاء لأن عملية تحديد الهوية المفروض أنها هى التى ستحدد الجسم الأنتخابى الذى بغيره لايمكن إإجراء الأستفتاء فى تقرير مصير الشعب الصحراوى ،،

- هذا ويرى البعض أن الهدف الخفى من وراء محاولات تعقيد عمل لجان تحديد الهوية هو محاولة البوليساريو ومعها الجزائر وإحتمال أن يتاعطف مع هؤلاء قوى كبرى كـا الولايـات المتحدة تجاوز موضوع الأستفتاء بصـفة كليـة والـدخول مـن خـلال المفاوضـات المباشـرة للوصول إلى حل سياسى ينتهى باحدى الصـور التـى ذكرهـا الملـك الحسـن الثـانى فى حديثـة لصحيفة «لوموند» الفرنسية السابق الأشارة اليه وهو التحالف – الفيدرالية – أو الكونفيدرالية أو الحكم الذاتى الذى أضافه السكرتير العام للأمم المتحدة السابق «كوفى عنان» من خـلال خطـة مستر«جيمس بيكر» والقائد العام لمنطقة الصحراء الغربية والتى دارت حول إمكانيـة الوصـول إلى حلول أخرى ، وتخلى كلا من طـرفى النـزاع (المغـرب – البوليسـاريو) عـن موقفهـا السـاق وقبول حلول توفقية وتشكل حلا وسطاً بين مايطالب به كل طرف .

- ويبدوأن «الحكم الذاتى» اكثـر هـذه الحلـول حظـا لـدى «جـيمس بيكـر» والولايـات المتحدة و«كوفى عنان» وهو حل يجرى الحديث حولـه منـذ وقـت بعيـد وبالتحديـد منـذ عـام 1984م فى حديث الملك الحسن الثانى ملك المغرب انذاك لجريدة «لوموند» السابق الأشـارة اليه حين سئل الملـك الحسـن الثـانى كيـف يمكـن قـراءة فى شـهر أكتـوبر عـام1984م حـول الجمهورية أى ما نسمية فى مصر بالحكم المحلى أو اللامركزية وهل كان الملك الحسـن الثـانى حينما تحدث فى هذا المجال كان يفكر فى تطبيقه فى الصحراء الغربية .

- وكان جواب الملك الحسن الثانى على هذا النحو «لقد قلت دائماً أننى أحلم بـأن أتـرك لخلفى فى الحكم بلداً منظما تنظيماً جوياً (أى حكمـا لامركزيـا) واننـى افكـر بجديـة فى إنشـاء مجلس جمهورية (محلية) تتداول شئونها وفيما تنفرد بـه مـن خصـائص ، فقـد يكـون مـثلاً مـن السخف تطبيق (المحافظة العقارية) أى التقسيم الجغرافى المحلى على الصحراويين الرحل لان لسكان الصحراء أعرفهم وعادتهم كا التنقل مـع مواشـيهم بحثـا عـن المراعـى إلا أن الأسـاس بالنسبة لى هو «ألاتكون مغربية الصحراء موضع مجادلة » ولست شخصـياً بـرافض بشـكل مـن الأشكال الأخذ بعين الأعتبار الخصائص المحلية ويضيف الملك الحسن الثانى قولـه والـدليل على ذلك أننى شكلت مجلساً إستشارياً يضم ممثلين لنحو تسعون قبيلـة ، ولقـد أتخـذت تلـك المبادرة نتيجة تصورى لمستقبل تكون فية إدارة شئونهم بايديهم ،أما الأمر الذى لاجدال فية فهو رسوخ مبدا السيادة الذى لاتشوبة شائبة.

- وبادر مراسل صحيفة (لوموند) نسال العاهل المغربى عما إذا كان ماقالـة الملـك يعـود إلى مقولة شهيرة له قال فيها « أتركو لى طابع البريد والعلم وكل ماعدا ذلك فهو قابل للتفـاوض» وسارع الملك الحسن الثانى بالرد على هذه الملاحظات بقوله للصحفى الفرنسى «من قال لكـم ذلك لعلة رائيس الجزائر الشاذلى بن جديد» ويعنى الملك الحسن الثانى بذلك لقاء «وجـدة» فى 26فبراير 1983م أو السيد الأبراهيمى وزير خاجيتة

- ومهما يكن من الامر فان الطابع البريدى لمنطقة «تندوف» التى تنازل عنها المغرب للجزائر ، عندما ذهبت المنفى مع والدى عام 1933م كان هو طابع المملكة الشريفة ، فيجب ألايكون هناك لبس او غموض لاننى لم احمل ابداً أى مخاطب وخاصة الرئيس الشاذلى بين جديد مايجعله يتصور أننى قد أنظر إلى الصحراء ككيان مستق أو ذى سيادة ، فهذا غير وارد إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وفيما خلا ذلك فإن كل شئ يجوز تصوره وإن القضية وإن القضية قضية أنظمة ، وقد امتد نظامنا منذ الدولة الأدراسة من ألف وأربعمائة وأربعون عاماً وأعتقد أنه سيطول عدة قرون أخرى (وأنتهى حديث الملك الحسن الثانى أنذاك)[38] مراستكمالاً لدراسة تطور النزاع حول الصحراء الغربية سنتعرض الفصول القادمة ، سنتناول فى الفصل الثانى الانشقاق السياسى حول تقرير المصير وتباين موأقف أطراف النزاع

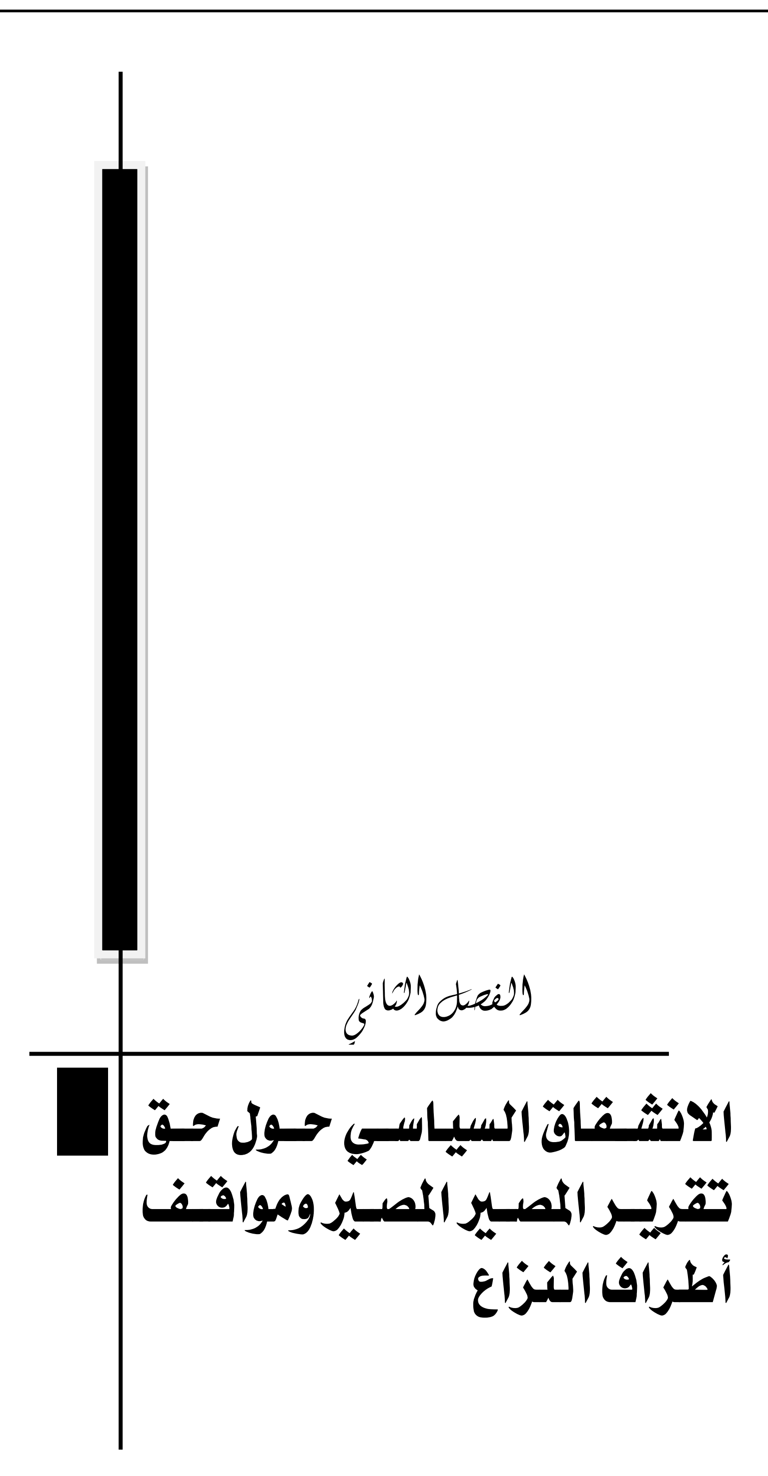
---

(38)إنظر :- مهاية، مشكلة الصحراء الغربية فى غرفة الأنعاش ، مجلة السياسة الدولية العدد130 اكتوبر 1997م ص126-128.

مشكلة الصحراء وباية مرحلة جديدة ، مجلة السياسى الدولية العدد 109 يولية 1992م.

على الشاعى، الصحراء الغربية عقد التجزائة فى العالم العربى (بيروت : 1980م) ص7ومابعدها.

أحمد مهابة ، مشكلة سبتة ومليلة بين المغرب وأسبانيا ، مجلة السياسة الدولية العدد 112 إبريل 1993م.



الفصل الثاني

الانشقاق السياسي حول حق تقرير المصير المصير ومواقف أطراف النزاع

المبحث الأول
الانشقاق السياسي حول حق تقرير المصير وموقف أسبانيا والمغرب وموريتانيا من النزاع

أولاً : الانشقاق السياسى حول حق تقرير المصير

يرى البعض من الباحثين أن أسبانيا قد كيفت موقفها من مبدأ حق تقرير المصير مع تطور الأحداث والمتغيرات التى تطراء على العلأقات بن دول المغرب العربى وذلك على الوجه التالى :

- نفى إحدى المراحل أيدت أسبانيا حق تقرير المصير لشعب الصحراء مؤكده أن أساس إنهاء الأستعمار فى الصحراء الغربية هو قيام السكان الأصليين بممارسه حقهم فى تقرير مصيرهم وفقاً لمبادئ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 الصادر فى الدورة الخامسة عشرة.

- وفى مرحلة أخرى عندما ايدت الأمم المتحدة تطبيق هذا المبدا ، تراجعت أسبانيا بحجة عدم أهلية السكان الأصليين وعدم أستعدادهم ، وأيضا عدم رغبة زعماء قبائل الصحراء فى عدم التعجل بالتنفيذ .

- وعندما تعاونت أسبانيا مع الجماعة الصحراوية وضمنت أن مصالحها ستحقق عد هذه الجماعة الصحراوية عملت على بناء تنظيم سياسى صحراوى فى الإقليم الصحراوى بهدف منحة الأستقلال إستناد إلى قرار الجماعة الصحراوية عام 1974م للنظام الأساسى الذى يقضى باقامة حكم ذاتى .

- وعندما تقدمت كل من المغرب وموريتانيا بطلب الرأى الأستشارى من محكمة العدل الدولية حول إقليم الصحراء الغربية تراجعت أسبانيا عن فكرة ألأستفتاء على أ، تمنح الإقليم حكما ذاتيا لذلك كان الموقف الأسبانى متردداً وكان تمسكها بمبدا حق تقرير المصير والشروع فى بنا دولة صحراوية من خلال التنظيم السياسى للجماعة الصحراوية ما هو الإ عوامل كانت تستغلها للحفاظ على مصالحها فى الإقليم [39].

ثانيا : الانشقاق السياسى حول موقف أسبانيا من النزاع :-

- وكما أوضحنا سلفا فان المغرب لم تتوقف عن التفاوض مع أسبانيا وفرنسا وبالتنسيق بين المغرب وجيش التحرير فى الجنوب المغربى ومن ثم أبدت أسبانيا أستعدادها للتخلى عن الأجزاء الجنوبية وقد تطلب هذا الموقف جيش أيقاف العنل المسلح ، الأ ان أسبانيا ظلت تسعى للحصول على مكاسب بديله مقابل ما تقدمة من تنازلات ، ومن ثم قابل المغرب الموقف الأسبانى بتمسكة بكل إقليمة الجنوبية وهى طرفاية – إيفنى – الساقية الحمراء ووادى الذهب (الصحراء الغربية) .

(39)إنظر المفهوم الأسبانى لحق تقرير المصير فى شبكة المعلومات الدولية الأليكترونية – مايو 2014م.

- لـذا كـان لحـؤ المغـرب إلى المنظمـات الدوليـة بهـدف الضـغط عـلى أسـبانيا لقبـول المفاوضات ،اذا كانت المفاوضات المغربية – الأسبانية قد دخلت مرحلة جديدة انتهيت بتوقيع معاهدة « سنترا» فى الأول من إبريل عام 1958م وخلالها أسترجعت المغـرب إقلـيم «طرفايـة» إلا أن هذه المعاهدة لم تهـدف إلى ترسـيم الحـدود، كمـا ان اسـبانيا أبقـت عـلى أبقـاء سـيطرتها الأستعمارية على الصحراء الغربية حيث عملت على طمائنة الدول الغربية حتـى تغيـر موقفهـا فى الأمم المتحدة وذلك باعلاأنها إستعدادها لأنها وجودها فى هذه المنطقة .

- وفى يولية من عام 1974م بعثت أسبانيا إلى الأمم المتحدة بوثيقة توضح فيها موقفها من النزاع وكيقية أنها تسوية الأحتلال وذلك من خلال الأتى :-

أ- أن السكان الصحراويين سيكونون تحت الحماية الأسبانية وبعد فترة تتراوح بين خمـس وعشر سنوات ، وبعد أن يصل الإقليم إلى مستوى يؤهله إلى أدارة شـئونة يـتم منحـة الأسـتقلال التام

ب- تحتفظ أسبانيا لنفسها بحق التمثيل الخارجى للدولة الصـحراوية وحمايتهـا العسـكرية ووضع البيانات الأدارية الخاصة بها .

ت- ينظم أستفتاء من طرف السلطات ألأسبانية لتكريس هذه السياسة .

- هذا وقد رفض المغرب الموقف الأسبانى من النزاع حول إقليم الصحراء الغربية وأعتبارها سياسة مشوهة لمبدا حق الشعوب فى تقرير مصيرها والذى سيؤدى إلى وضعية إستعمارية جديدة ولمواجهة هذه السياسة الأستعمارية الجديدة التى بدأت أسبانيا فى ممارستها أخذت المغرب فى تغيير موقفها تجاة مشكلة الصحراء الغربية حيث طالبت بعرضها على محكمة العدل الدولية ، ومن ثم تمكن المغرب بهذا الموقف من منتع أسبانيا من أجراء الأستفتاء الذى كانت تعتزم على أجرائة خاصة بعد أن طالب السكرتير العام للأمم المتحدة من السلطات الأسبانية تاجيل هذا الأستفتاء إلى ان تقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة السياسة التى يجب أتباعها حيال إقليم الصحراء الغربية .

- وفى السادس عش من أكتوبر من عام 1975م أودعت محكمة العدل الدولية لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة مذكرات فى شكل رأى إستشارى يؤكد بصفة قاطعة على رفض محكمة العدل الدولية لوجه النظر الأسبانية وعلى وجود علاقات بين الإقليم الصحراوى وكل من المغرب وموريتانيا وهذه العلاقات كانت فى إطار قانونى وعلاقات بيعية ، خاصة وأن هذه البيعة قد تمت بالتراضى بين الشعب الصحراوى والدولة العلوية فى المغرب ولايجوز التنازل عنها .

- هذا وقد ترتب على صدور الراى الأستشارى من محكمة العدل الدولية ردود أفعال مختلفة أقرت على النزاع حول الصحراء الغربية اذ أعلن الملك الحسن الثانى أنذاك فى 16 من أكتوبر عام 1975م من إقليم طرافاية وشارك فية ثلاثمائة وخمسون ألفا من المغاربة وعقب ذلك بدات التصالات بين أسبانيا والمغرب ظهر خلال هذه المفاوضات تغير واضح فى موقف أسبانيا من النزاع حول الصحراء الغربية

- إذ وافقت أسبانيا على توقيع اتفاقية « مدريد » الثلاثية بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا فى الرابع عشر من نوفمبر عام 1975م بمقتضاها قسمت الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا حيث ضمت الساقية الحمراء إلى المغرب ووادى الذهب إلى موريتانيا .

- وقد راى المغرب أن اتفاقية «مدريد» جات مطابقة لوجة النظر المغربية وتطبيقاً للراى الأستشارى لمحكمة العدل الدولية ، وكما ان هذا الاتفاق (اتفاق مدريد) الذى تم التوصل الية ووافق علية سكان الإقليم الصحراوى فى ألإطار الذى كانو ذائما يعبرون به عن أرائهم وكانت الأمم المتحدة تقيدة قانوناً فى كل وثائقها كما أن رؤية المغرب كانت متفقة مع رؤية موريتانيا فى إقتسام الصحراء الغربية بينهما ، ومن ثم فان هذه الموافقة تطبيقا لراى محكمة العدل الدولية لرأيها الخاص ، وطالما أن محكمة العدل الدولية قد أقرت بهذه الحقوق المشتركة للمغرب وموريتانيا فى الصحراء الغربية على إثر أنسحاب أسبانيا من الإقليم ومن ثم فقد وجب أحترام هذه الحقوق والاتفاقيات[40] .

(40)انظر شبكة المعلومات الدولية الأليكترونية – نت مايو 2014
موقف أسبانيا من تقرير المصير ومشكلة الصحراء الغربية .

الانشقاق السياسى للمغرب حول حق تقرير المصير وموقفها من النزاع

أولاً : الانشقاق السياسى للمغرب حول تقرير المصير :-

أ- أكدت المغرب على الدوام أنها صاحبة المبادرة الأولى لادراج مشكلة الصحراء الغربية فى جدول الجمعية العامة للأمم المتحدة ولذلك فهى لاترى تفاوض ين فلسفة الأمم المتحدة فيما يتعلق بانهاء الأستعمار بصورة عامة ، وفى الصحراء الغربية بصورة خاصة وبين السياسة التى دعت اليها المغرب من أجل تحرير الصحراء الغربية من الأستعمار الأسبانى ، ومن ثم ترى الحكومة المغربية أن أقرارها بحق تقرير المصير للصحراء الغربية لايعنى التخلى عن جزاء من أراضيها بل هو أصرار على إسترداد كل أرضيها ، ولذا فإن مساهمتها فى صياغة قرار الأمم المتحدة منذ عام 1965م والخاصة بحق تقرير المصير تعنى دمج الصحراء الغربية فى الأراضى المغربية ، كما لا يوجد شك فى أن أطراف النزاع فى هذه المشكلة هى أسبانيا والمغرب فقط ولذا ترى المغرب أن التطبيق السليم لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 \ 15 والقرارات الأخرى التالية لها ذات الصله بالمشكلة يمكن فى الجميع بين المبداى إنها الأستعمار واحترام وحدة المغرب وسلامتها الإقليمية ولقد حددت المغرب شروط لأجراء الأستفتاء لتحقيق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية وقد تمثلت فى الأتى :-

- إنسحاب القوات المغربية وجهازها الأدارى – وجود قوات الأمم المتحدة فى الإقليم.

- إدارة الأمم المتحدة للإقليم وأضافت المغرب شرطاً أساسيا لصيغة الأستفتاء وهو أن يكون هذا الأستفتاء بهدف تحديد رغبة سكان الصحراء فى البقاء تحت سلطة أسبانيا أو الأتحاد مع المغرب ، وإستندت المغرب فى العديد من الحجج فى مطالبتها بالحراء الغربية ، تمثلت فى التاريخ المشترك والأمتداد الجغرافى لهذا الإقليم ، وكذلك فى الصلاة الدينية والحقوق التاريخية المشتركة ، وإضافة إلى لجؤ بعض الشخصيات الصحراوية إلى المغرب معلنين بيعهم للملك الحسن الثانى أنذاك خاصة بعد أعلأن حركة البوليساريو الحرب عام 1973م على الأسبان ، ولذا كانت موافقة المغرب على إجراء الأستفتاء لظروف خارجية أدت إلى الموافقة على إجراء الأستفتاء وكان من أهم هذه الظروف تاخذ قبول الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عضوا فى منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك (الأتحاد الأفريقى الأن) حيث كانت جميع المؤشرات تؤكد على وجود تائيد أفريقى متزايد لها [41]

- وكان لصدور الراى الأستشارى من محكمة العدل الدولية العديد من ردود الأفعال المختلفة فقد أعلن الملك الحسن الثانى أنذاك فى 16 من أكتوبر عام 1975م عن الأعداد للمسيرة الخضراء ، وفى الخامس من نوفمبر عام 1975م وجه الملك الحسن الثانى من قصر البلدية «باغادير» خطاب للشعب المغربى أعلن فية عن أنطلأق المسيرة الخضراء وبدات المسيرة فى السادس من نوفمبر 1975م من إقليم طرافاية ،

---

(41)انظر :– شبكة المعلومات الدولية بحث حول مفهوم المملكة المغربية لحق تقرير المصير ، مايو 2014م

- وشارك فيها ثلثمائة وخمسون الفاً من المغاربة إضافة إلى مشاركة كل من سفراء المملكة العربية السعودية والأردن وقطر والأمارات وسلطنة عمان والسودان وجابون ووفد من السنغال والأمين العام لمنظمة المؤتمر الأسلامى وأعلنت أن المتطوعين قد تسلحو بالقراءن الكريم ولم يحملو أى سلاح تاكيدا على أنها مسيرة سلمية وإنطلقت المسيرة بقدر كبير من الأنتظام والدقة وعبرت المسيرة الخضراء حدود الصحراء وكان يحيط بها ردود فعل عالمية وإقليمية متباينة فأعلنت الجزائر رفضها للمسيرة وإعتبرتها خرقا للمواثيق والأعراف الدولية ، أما أسبانيا فقد عارضت المسيرة وطلبت عقد أجتماع لمجلس الأمن لمواجهة هذه المسيرة ، كما أعلنت من خلال مندوبها فى مجلس الأمن أن المسيرة الخضراء ليست مسيرة سلمية بل هى زحف عسكرى مسلح ولذلك حركت أسطولها البحرى إلى المياه الإقليمية المغربية لاجبار المغرب عن العدول عن تنفيذ المسيرة ، كما أعلنت أنها قامت باعداد حقول ألغام فى الصحراء الغربية ، وقد أثار هذا التصرف الأسبانى ردود فعل عالمية ولكن أدى تنفيذ المسيرة على المستوى الشعبى والإقليمى والدولى أعادة التوازن فى الموقف الأسبانى تجاة المشكلة الصحراوية فبعد أ، توغلت المسيرة لمسافة خمسة عشرة كم داخل إقليم الصحراء الغربية بدات الأتصالات بين أسبانيا والمغرب وحدث تغير واضح فى الموقف الأسبانى ولذا أصدر العاهل المغربى أوامرة بعودة المتطوعين فى المسيرة إلى « طرفاية » حتى يتم التوصل إلى حل سلمى للمشكلة وفق حق تقرير المصير بضم الصحراء الغربية لدولة الأم دولة المغرب [42]

(42)انظر :– شبكة المعلومات الدولية مايو 2014م

ب- تاثر العلاقات الأسبانية المغربية إلى حد كبير بالعلأقات الأسبانية العربية عامة ، فقد رغبت أسبانيا بعد الحرب العالمية الثانية فى أيجاد تقارب بينها وبين الدول العربية خاصة بعد أنشاء جامعة الدول العربية ، وكان الجنرال « فرانكو » يستهدف من هذا التقارب إخراج أسبانيا من عزلتها السياسية ، اذا ان نظامها فى الحكم المطلق لم يكن من ذلك النوع الذى يقربها من الدول الغربية فبادر فى إبريل عام 1952م إلى إرسال وزير خارجيتة « البير أرتاخو» إلى دول الشرق العربى حيث نجح فى معاه ، لان أسبانيا كنت فى ذلك الوقت لاتزال تتمتع بمنزلة رفيعة فى بلدان أمريكا اللأتينية ، وكان تائيد هذه الدول للحكومات العربية فى الأمم المتحدة مهماً للنزاع العربى الأسرائيلى وتمخضت مهمة «أرتاخو» عن ميلاد عهد جديد من الصداقة العربية – الأسبانية تردد صداها فى تصريح السيد/ عبد الرحمن عزام – أول أمين عام لجامعة الدول العربية الذى جاء فية أن ألأسبان والعرب هم كالأخوة .

- وقد ترك هذات التقارب أثرة فى العلاقات الأسبانية – المغربية إذ أن أسبانيا لم تكن متكة بنفوذها فى شمال المغرب وإنما كانت تنتظر فقط أن تسبقها فرنسا فى الجلاء عن المنطقة لكونها الدولة الرئيسية الحامية للمغرب بل كانت مدريد تشجع الوطنية المغاربة سراً وإعترضت مدريد على خلع فرنسا للسلطان « محمد الخامس » ومع ذلك فقد كانت أسبانيا تميز بين المحمية التى تفرض وجودها فيها قبل اتفاقية التقسيم مع فرنسا عام 1912م وقد تركتها للمغرب عند أستقلاله فى مارس 1956م وبين مناطق كانت تستعمرها منذ زمن أبعد وما تزال تستمسك بها وهى (سبتة ومليلة) فى شمال المغرب وسيدى أفنى وسط الساحل الجنوبى المغرب ثم طرفاية وإقليم الصحراء فى الجنوب

- ومن ثم شهدت السنوات الأولى من عهد الأستقلال المغربى ، تعاون القصر الملكـى فى المغرب مع حزب الأستقلال الذى كان ينادى بالمغرب التاريخى أو « المغـرب الكبيـر » الـذى يمتد إلى حوض السنغال ، وضروره عودة مناطقة السلبية إلى أصحاب السـيادة الشـرعيين ، هـذا ولنشر دعوتة أصدر مجلة خاصة أسماها « الصحراء » تنشـر العديـد مـن البحـوث التـى تثبـت الصلات الاجتماعية والتاريخية والثقافية لتلك المناطق بالمغرب .

- وبدأت قوات مغربية غير نظامية بمهاجمة «سيدى إفنى» فى ديسمبر 1957م وأغارت على طرافاية والساقية الحمـراء ووادى الـذهب والمنـاطق الشـمالية مـن موريتانيـا وسـاندت تلـك العمليات قبيلة الرقيبات أعظم القبائل قوة فى إقليم الصحراء وأكثرهم ولاء للمغـرب، ومـن ثـم سارعت القوات الفرنسية فى الجزائر وموريتانيا إلى مسـاندة القـوات الأسـبانية فى ينـاير 1958م ومعاونتها على قمع تلك الحركات وطرد القوات المغربية غير النظاميـة خـارج « ريـودى أورو» وغيرها من المقاطعات الخاصة للأدارة الأسبانية ، غير أن أسبانيا إرتات عدم تصعيد النزاع بينها وبين المغرب خوفا على علاقاتها بالدول العربية الأخرى ، وأضـافت إلى تنازلهـا للمغـرب عـن مناطق نفوزها الشمالية التى كانت قدضمت اليها بموجب الاتفاق الأسبانى – الفرنسى الموقـع بمدريد فى 27 من نوفمبر عام 1912م تنازلات أخـرى شـملت بعـض منـاطق نفوذهـا جنـوب المغرب ، فتخلت فى أبريل عام 1958م عن منطقة «طرفاية » على أثر المحادثات التى جرت بين المغرب وأسبانيا فى البرتغال .

- هذا وقد دأبت المغرب على المطالبة بالمناطق الأخرى فى «سيدى أفنى والصحراء المسماة أنذاك بالأسبانية » ووافقت أسبانيا إلى التنازل عن المقاطعات الفقيرة فى مقابل تغض المغرب عن مطالبتها بالمقاطعات الغنية الأخرى ، فتنازلت أسبانيا عام 1958م عن «طرفاية» وفى عام 1969م عن «سيدى إفنى» وقابلتها الباط باغفال منطقتى (سبتة ومليلة) الغنيتين بالفوسفات واللتين يكثر فيهما الأسبان مركزة أهتمامها فى الأقسام الجنوبية التى نجحت فى ضمها باستثناء منطقة الصحراء بمقاطعتيها الشهيرتين «ريودى أورو» و«الساقية الحمراء» ثم أنبرت فى الستينيات تطالب بضم موريتانيا اليها المتضمن إسنطراداً ضم تلك الصحراء ، ومما لا شك فية أن المغرب إستهدف فى صراعة مع الجزائر حول الحدود إيجاد حلقة إتصال جغرافية بينها وبين موريتانيا التى يفصلها عنها إقليم الصحراء ، إلا أن النزاع على الحدود سوى على أساس أستمرار الوضع القائم منذ الأستعمار أى أستمرار الحدود الجزائرية بالصحراء الغربية .

- ومماهو لأفت للنظر أن أسبانيا قد عمدت على الرغم من تخليها للمغرب عن بعض مناطق نفوزها إلى أتخاز خطوات تدعم فصل الصحراء عن المغرب وذلك بمنحها شخصية محلية عن طريق تكوين مجلس عمومى قوامة إثنان وأربعون عضواً بعضهم فكرة الأتحاد مع المغرب بينما أرتاى الأخرون فكرة الأستقلال وطالبو الحكومة الأسبانية فى يوليو 1973م بايجاد جهاز أدارى من أبنا الصحراء الغربية وتهيئة الظروف الملائمة ليضطلع ذلك الجهاز بالادارة الذاتية كمرحلة أولى نحو الأستقلال ، وقد وجه الجنرال فرانكو فى يونية 1974م بياناً إلى سكان الصحراء جاء فية الأتى:-

- تاكيد أن الشعب الصحراوى هو وحدة الذى يملك إرادتة ولـذلك فـأن أسـبانيا ستدافع عن تلك الأرادة ، ضـمان أسـبانيا وحـدة إقلـيم الصـحراء وامعانهـا فى تحقيـق التطـور الأقتصادى والأجتماعى وإذدهار الدين الأسلامى ، واعلانها أن ثروات الصحراء هـى مـن حـق أبنائها وتطبيق تقرير حق المصير حينما يكون شعب الصحراء فى وضع يمكنه من تحمـل تبعاتـة وبالتزماته ، وتمهيداً لذلك وضعت أسبانيا نظاماً خاصاً بالصحراء يضمن مشـاركتها تـدريجيا فى تسيير شئونها ويفضى إلى تحمل مسئوليتها فى نطاق من التكامل .

- ومع تاكيد هذه الحقوق تضمن البيانات ما يفيد أستمرار السيادة الأسبانية، ويعنى ذلـك أن أسبانيا هى التى تمثل إقليم الصحراء الغربية فى الشئون الخارجية وتتولى شئون الـدفاع ، وقـد ترتب على الموقف الأسبانى أن توترت العلاقات المغربية – الأسبانية ، وإزاء توتر الموقف بـين موريتانيا والمغرب والجزائر من ناحية وأسبانيا من ناحية أخرى فقد شـكلت مشـكلة الصـحراء وضعاً متزامناً تبناه كثير من المنظمـات الإقليميـة كمنظمـة الوحـدة الأفريقيـة أنـذاك (الاتحـاد الافريقى) والجامعه العربية وكذا المنظمة الدولية العالميـة (منظمـة الأمـم المتحـدة) والتـى أعتمدت فى كثير من القرارات التى أصدرتها فى شائن مسالة الصحراء الغربية عـلى قـرارت تلـك المنظمة .

- هذا وبم تتوقف المغرب عن التفاوض مع أسبانيا وفرنسا وبتنسيق بينهما وبين قيادة جيش التحرير فى الجنوب، وقد أبدت أسبانيا استعدادها للتخلى عن الأجزاء الجنوبية ، وقد تطلب هذا الموقف من جيش التحرير أيقاف العمل المسلح ، ألا أن أسبانيا ظلت تسعى للحصول على مكاسب بديلة مقابل ما تقدمة من تنازلات ، وقابل المغرب الموقف الأسبانى بتمسكة بكل أقاليمة الجنوبية وهى طرفاية وإإيفنى والساقية الحمراء ووادى الذهب ، لذلك كان لجوء المغرب إلى المحافل الدولية بهدف الضغط على أسبانيا لقبول المفاوضات ، وإذا كانت المفاوضات المغربية – الأسبانية قد دخلت مرحلة جديدة إنتهيت بتوقيع معاهدة «سنترا » فى أول إبريل عام 1958م وخلالها إسترجعت المغرب إقليم «طرفاية'ع إلا أن هذه المعاهدة لم تهدف إلى ترسيم الحدود كما أن أسبانيا بدأت تعمل على أبقاء سيطرتها الاستعمارية على الصحراء حيث عملت طمانة الدول الغربية حتى تغير موقفها فى الأمم المتحدة وذلك باعلان إستعدادها لانها وجودها فى هذه المنطقة.

- ثم بعثت أسبانيا للأمم المتحدة فى يوليو 1974م بوثيقة أساسية فى النزاع أوضحت فى هذه الوثيقة كيفية أنها تسوية الأحتلال للإقليم الصحراوى وذلك من خلال الخطوات الأتية :-

أ- سيكون السكان الصحراويون تحت الحماية الأسبانية وبعد فترة بين خمس وعشر سنوات وبعد أن تصل المنطقة إلى مستوى يؤهلها إلى أدارة شئونها يتم منحها الأستقلال التام.

ب- تحتفظ أسبانيا لنفسها بحق التمثيل الخارجى للدولة الصحراوية وحمايتها العسكرية ووضع البنيات الأدارية الخاصة بها .

ت- ينظم إستفتا من طرف السلطات الأسبانية لتكرييس هذه السياسة .

- هذا وقد رفض المغرب هذه السياسة المشوهة لمبدا حق الشعوب فى تقرير مصيرها والذى سيؤدى إلى وضعية أستعمارثية جديدة ، ولمواجهة هذه السياسة الأستعمارية الجديدة التى بدات أسبانيا فى ممارستها أخذت المغرب فى تغيير موقفها تجاة مشكلة الصحراء الغربية حيث طالبت بعرض مشكلة إقليم الصحراء الغربية على محكمة العدل الدولية ، وبدأ طرح هذه المشكلة أمام محكمة العدل الدولية ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة يحق للجمعية العامة أو مجلس الأمن أن تطلب من محكمة العدل الدولية (بلاهاى) تقديم الفتوى بشان المشاكل القانونية بناء على طلبها ، ومن ثم وعلى أثر ذلك أعلن الملك الحسن الثانى فى 17 سبتمبر 1974م قرارة بمطالبه الجمعية العامة للأمم المتحدة برفع النزاع القانونى الأسبانى – المغربى حول إقليم الصحراء الغربية إلى محكمة الدولية ، وعلى الرغم أن هذا الموقف قد واجة كثيراً من الصعوبات فقد تقدمت خمسة وثلاثون دولة عربية وأفريقية بما فيهم المغرب وموريتانيا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بمشروع قرار لطرح النزاع على محكمة العدل الدولية ، ومن ثم أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الثالث عشر من ديسمبر عام 1974م قرارها رقم 3292 تدعو فية محكمة العدل الدولية لتقديم رأسها فى سؤالين محددين هما :-

أ- هل كانت الصحراء الغربية (الساقية الحمراء ووادى الذهب) أرضاً خلاء بدون سكان وقت أن إستعمرها الأسبان .

ب- وإذا كان الجواب على هذا السؤال سلباً فما هى العلاقات القانونية لهذا الإقليم مع المغرب وموريتانيا .

- وتمكن المغرب بهذا الموقف من منع أسبانيا من أجراء الأستفتاء الذى كانت تعتزم على أجرائة خاصة بعد أن طلب الأمين العام للأمم المتحدة أنذاك من السلطات الأسبانية تاجيل هذا الأستفتاء إلى أن تقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة السياسة التى يجب إتباعها حيال إقليم الصحراء الغربية على ضوء الرأى الأستشارى الذى ستصدره محكمة العدل الدولية ،

- هذا وقد بدات مناقشات محكمة العدل الدولية فى 25 من مارس 1975م وإنتهيت فى الثلاثون من يوليو عام 1975م وخلال هذه الفترة التى أستغرقتها إجراءات محكمة العدل الدولية تم الأستماع إلى مرافعات كل من المغرب وموريتانيا وإسبانيا ، كما إطلعت المحكمة على بيانتات ووثائق من دول أخرى .

- هذا وفى السادس عشر من أكتوبر عام 1975م أودعت محكمة العدل الدولية لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة مذكرات فى شكل رأى إستشارى يؤكد بصفة قاطعة النقاط التالية بشان المطلب المغربى

1- رفضت محكمة العدل الدولية وجهة نظر وجهة النظر الأسبانية لأن النظر فى النزاع من أختصاصها مؤكدة بذلك موقف المغرب الذى يؤكد أن النزاع بين أسبانيا والمغرب حيال الصحراء ذو صبغة قانوية .

2- إستناداً من المحكمة إلى مرافعات كل من المغرب وموريتانيا رفضت المحكمة الزعم الأسبانى بان الإقليم الصحراوى كان أرضاً خلاء بدون سكان أثناء الأحتلال ، كما انه لم يكن هناك فراغ من السلطة .

3- اكدتالمحكمة على وجود علاقات بين إقليم الصحراء وكل من المغرب وموريتانيا وهذه العلاقات كانت فى إطار قانونى وعلاقات بيعية أيضاً.

- أعتبر المغرب أن الاحكام التى أصدرتها محكمة العدل الدولية ما هى ألا تاكيد على أن الصحراء الغربية جزء من الإقليم الذى تمارس علية سيادة ملوك المغرب ، وأن سكان هذا الإقليم كانو ومازلو مغاربة ، ومن ثم تاكد المغرب من شرعية مطلبة ، كما أن المعلومات التى أعتمدت عليها محكمة العدل الدولية تؤكد أنه كان يوجد خلال فترة الأستعمار الأسبانى للصحراء روابط قانونية للولاء – البيعة بين سلطان المغرب وبعض القبائل فى إقليم الصحراء الغربية ، وقد أستنتجت المحكمة من المعلومات والوثائق التى حصلت عليها أنه لاتوجد روابط سياسية ترابية بين إقليم الصحراء الغربية من جهة وبين المغرب وموريتانيا من جهة أخرى ، ألا أن محكمة العدل الدولية قد أعترفت ضمنياً بسيادة المغرب على الصحراء الغربية عندما أقرت بوجود روابط الولاء الشخصى بين القبائل الصحراوية والسلطان (وثيقة تجديد البيعة) خاصة أن هذه البيعة قد تمت بالتراضى بين شعب الصحراء والدوله العلوية ولايجوز التنازل عنها ، وأن هذه البيعة لم تنقض من قبل ولاة بل بفعل قوة أستعمارية .

- هذا وقد كان لصدور الرأى الاستشارى من محكمة العـدل الدوليـة مـن ردود الافعـال المختلفة فقد أعلن الملك الحسن الثانى فى 16 اكتوبر 1975م عن الأعداد للمسيرة الخضراء .

- هذا وفى الخامس من نوفمبر عام 1975م كما ذكرنا وجه الملك الحسن الثانى من قصر البلدية «باكدير» خطابا للشعب المغربى أعلن فية عن أنطلاق المسيرة يوم السادس مـن نـوفمبر 1975م من «طرفاية» وشارك فيها ثلثمائة وخمسون ألفاً من المغاربة إضافة إلى مشـاركة كـل مـن سفرا السعودية والاردن وقطر والأمارات وسلطنة عمان والسودان وجابون ووفد مـن السـنغال والأمين العام لمنظمة المؤتمر الأسلامى ، وأكدت المغرب عل أن المتطـوعين فى المسـيرة قـد تسلحو بالقران الكريم ولم يحملو أى سلاح تاكيداً على أنها مسيرة سلمية وأنطلقت المسيرة بقـد كبير من الأنتظام والدقة وعبرت المسيرة الخضراء حدود الصحراء وكان يحـيط بهـا ردود فعـل عالمية وإقليمية متباينة فاعلنت الجزائر رفضـها للمسـيرة وأعتبرتهـا خرقـا للموثيـق والأعـراف الدولية ، أما أسبانيا فقد عارضت المسيرة وطلبت عقد إجتماع لمجلس الأمن لمواجهة المسيرة ، كما أعلنت من خلال مندوبها فى مجلس الأمن أن المسيرة الخضراء ليست مسـيرة سـلمية بـل هى زحف عسكرى مسلح ولذلك فقد حركت أسطولها البحـرى فى الميـاه الإقليميـة المغربيـة لإجبار المغرب على العدول عن تنفيذ المسيرة ، كما أعلنت انها قامـت باعـداد حقـول الغـام فى الصحراء الغربية وقد أثار هذا التصر ردود فعل عالمية .

- وقد أدى نجاح المسيرة الخضراء على المستوى الشعبى والإقليمى والعالمى وأعادة التوازن فى الموقف الأسبانى تجاة النزاع ، فبعد أن توغلت المسيرة لمسافة خمسة عشرة كم داخل إقليم الصحراء الغربية بدات الأتصالات بين أسبانيا والمغرب ظهر خلالها تغير واضح فى الموقف الأسبانى ولذلك وعلى أثر ذلك أصدرالعاهل المغربى تعليماتة بعودة المتطوعين فى المسيرة إلى إقليم «طرفاية» مؤقتا حتى يتم التوصل إلى حل سياسى للنزاع وكان نتيجة ذلك توقيع اتفاقية مدريد الثلاثية .

- ونتيجة للضغوط الدولية التى واجهتها أسبانيا فقد تمت الأتصالات بين المغرب وأسبانيا وفى الحادى عشر من نوفمبر 1975م بدأت المفاوضات بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا ووقعت اتفاقية (مدريد) الثلاثية فى 14 نوفمبر 1975م ومن خلالها قسمت الصحراء بين المغرب وموريتانيا لقد اعتبرت اتفاقية مدريد الثلاثية أنتصار دبلوماساًلكل من المغرب وموريتانيا لانها أدت إلى إسترجاع الصحراء الغربية دون الدخول فى فى صراع عسكرى ضد أسبانيا وكذلك فإن الاتفاقية جات مطابقة لوجهة نظر المغرب ، فنصت على أن الأطراف الموافقة عليها تخطر الأمين العام للأمم المتحدة بما هو مقرر فى الوثيقة ، وكان هذا وفقا للرؤية المغربية أنها النزاع القائم حول الصحراء الغربية ،، وكان هناك أرتياح عام لدى ألاطراف الثلاثة الموقعة على الاتفاقية فقد أمكن تحاشى المواجهة العسكرية بين المغرب وأسبانيا وكذلك تحاشى إجرا أستفتاء فى الصحراء الغربية فى أثناء وجود الأدارة الأسبانية مما كان سيحقق الأحداث الأسبانية وخلق كيان مستقل يرتبط بها عضوياً .

- لقد رأى المغرب أن اتفاقية مدريد الثلاثية كانت تطبيقا للرأى الأستشارى لمحكمة العدل الدولية كما أن هذا الاتفاق الذى توصل اليه ووافق علية سكان الإقليم فى الإطار الذى كانوا دائماً يعبرون عن أرائهم ، وكانت تقيده شرعياً وكل وثائقا.

- وبما أن رؤية المغرب كانت متفقة معرؤية موريتانيا فى أقتسام الصحراء الغربية بينهما فإن هذه الموافقة كانت تطبيقاً لرأى محكمة العدل الدولية لالرأيها الخاص وطالما أ، محكمة العدل الدولية قد أقرت بحقوق مشتركة مغربية موريتانيا فى الصحراء الغربية ، فلقد وجب على المغرب أحترام هذه الحقوق ، وعلى الرغم أن الاتفاق ينهى الوجود العسكرى الأسبانى فى توقيت أقصاة 28 من فبراير 1976م على أن يوضع الإقليم الصحراوى حتى هذا التاريخ تحت أدارة ثلاثية إلا أن القوات المغربية لم تلبث أن دخلت الإقليم الصحراوى وإحتلت مدينة (سمارة) فى 27 نوفمبر 1975م ثم دخلت مدينة العيون فى الحادى عشر من ديسمبر 1975م

- أما القوات الموريتانيا فقد دخلت هى الأخرى مدينتى (داخلة وفلاسينيروس) بعد عدة معارك عنيفة بين القوات الموريتانيا وأعضاء جبهة البوليساريو ، وبدات المظاهرات الشعبية فى مدينة «بير الحلونى أنفاريتى » وسرعان ماعمت كل المناطق المحررة ، وأما الجزائر فقد أدانت سياسة الأمر الواقع بشان الصحراء الغربية ولم تعترف باتفاقية مدريد الثلاثى وقامت بحشد قواتها على الحدود الجزائرية وأعلنت ليبيا تائيدها للموقف الجزائرى.

- هذا وقد ترتب على الأنسحاب الأسبانى من الصحراء الغربية ردود أفعال محلية وإقليمية فبعد أن أتمت أسبانيا أنسحابها من الإقليم الصحراوى ، فى 26من فبراير 1967م وفقا للاتفقاق الثلاثى الذى تم توقيعة بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا فى نوفمبر 1975م وفى ذات التوقيت عقدت الجماعة الصحراوية أجتماعاً أستثنائيا بمدينة العيون فى 26 فبراير 1976م وافقت خلاله الجماعة الصحراوية بالأجماع على الاتفاق الثلاثى الذى وضع حدا للوجود الأسبانى فى الإقليم الصحراوى ووجهت الجماعة الصحراوية مصادقتها على الاتفاقية إلى كل من المغرب والرئيس الموريتانى وملك أسبانيا وأيضا إلى المنظمات الدولية ، ولكن فى تطور سريع أعلنت جبهة البوليساريو فى 27 فبراير 1976م عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية على الأرض التى سيطرت عليها ، وعلى أثر ذلك هددت المغرب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع كل من يعترف بها ، وعندما إعترفت الجزائر بها أعلنت المغرب وموريتانيا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الجزائر ، كما أتهم المغرب الرئيس الليبى السابق معمر القذافى – بدعمة الدائم لحركة البوليساريو ، ونتيجة للاتفاق الذى تم بين موريتانيا وحركة البوليساريو فى أغسطس 1979م وإعترفت فية موريتانيا بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ، إنسحبت القوات الموريتانيا من الصحراء الغربية فاعتبرت المغرب ذلك تهديداً مباشر لها ولذلك أعلنت المغرب أن القطاع الموريتانى فى الصحراء الغربية قطاع مغربى وأستولت علية القوات المغربية ونتيجة لهذا الأجراء تعرضت المغرب لضغوط دولية وهجوم سياسى على المستوى الإقليمى والدولى .

- واستمر الملك الحسن الثانى أنذاك فى تصعيده للحملة التى أكدت حق المغرب فى الصحراء الغربية فاعلن تصميمة على الأحتفاظ بالصحراء الغربية وأنه سيعمل على مواجهة أى إحتمال لهجوم عسكرى تقوم به الجزائر إلا أن هذه التحذيرات لم تجدى سوى إصرار جبهة البوليساريو على موقفها فاعلنت فى السادس من مارس 1976م عن تشكيل حكومة صحراوية برئاسة (محمد الأمين أحمد) وإعترفت الجزائر فى نفس اليوم بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية أما جامعة الدول العربية فقد اعلنت أن مشكلة الصحراء معقدة وإيجاد مخرج سياسى لها يحتاج إلى وقت هذا ولقد أعلن ذلك أمين عام جامعة الدول العربية أنذاك بعد حوالى إسبوعين من المساعى التوفيقيةبين الجزائر وكل من المغرب وموريتانيا ، وعلى الرغم من تعدد المساعى العربية لاحتواء الأزمة إلا أن جبهة البوليساريو كانت قد بدات فعلاً بعمليات عسكرية فى كل من المغرب وموريتانيا ضد أهداف عسكرية .

- هذا وقد شعرت المغرب بالثقل الأقتصادى والسياسى والعسكرى نتيجة لهجمات البوليساريو المتزايدة ولذا إضطر المغرب إلى تغيير إستراتيجيتة من الدفاع إلى الهجوم ، فقام بمهاجمة قوات البوليساريو حتى لاتتمكن من مهاجمة القوات المغربية ، وخلال هذه العمليات دمرت عدة قواعد لقوات البوليساريو حتى لا تتمكن من مهاجمة القوات المغربية ، وخلال هذه العمليات دمرت عدة قواعد قوات البوليساريو ، كما شكلت منظمة « الأوزاريو » لنقل الهجوم إلى عمق الأراضى الجزائرية بهدف أرباك خطوط أمداد البوليساريو ،

- وكان النجاح السياسى لجبهة البوليساريو من خلال أعلان لجنة الحكماء الأفريقين المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك فى ديسمبر 1979م إعترافها بحق تقرير المصير للشعب الصحراوى وطالبت المغرب بسحب قواته من الصحراء الغربية المتنازع عليها وطالبت بعد ذلك بتشكيل قوة أفريقية لحفظ النظام فى الصحراء الغربية إلى حين تقرير المصير وسبق ذلك قرارات أخرى فى مؤتمر القمة الأفريقى وقمة عدم الأنحياز وكذلك فى لجنة تصفية الأستعمار بالأمم المتحدة وفى مواجهة ذلك أعلن الملك الحسن الثانى فى يونية 1981م خلال مؤتمر منظمةالوحدة الأفريقية فى « نيروبى» بكنيا عن قبول المغرب تنظيم إستفتاء فى الصحراء الغربية وبذلك إتجهت المغرب سياسة جديدة هدفت إلى تهدئة الصراع فى المنطقة ، وفى تطور أخر للمشكلة أيدت القمة الأفريقية التى عقدت فى أديس أبابا عام 1984م قبول الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عضواً فى منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك (الأتحاد الأفريقى الأن) وهذا ما دفع المغرب إلى أعلان إنسحابها من منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك ولم تنضم للأتحاد الأفريقى عند قيامه [43].

- وبعد أن أنتهاينا من موقف المغرب من حق تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية نتعرض لموقف المغرب من النزاع حول الصحراء الغربية .

***

[43] انظر شبكة المعلومات الالكترونية الدولية ، مفهوم حق تقرير المصير لأطراف النزاع حول الصحراء الغربية ، مايو 2014م

ثانيا : الانشقاق السياسى حول موقف المغرب من النزاع :-

1- وجهة النظر المغربية :-

- تتكون عبارة (قضية أو مشكلة الصحراء) مـن كلمتـين (قضـية وصـحراء) وكـل مـن الكلمتين حد ذاتة يمثل قضية أو مشكلة مستقلة ، كما تمثل العبارة كلها قضـية الصـحراء قضـية ثالثة ولفظ قضية تعبر عن الأجراء الشكل القانونى الناشئ عن قيـام الـدعوى إنمـا هـى وسـيلة حماية الحق وهى لاحقه عليه ،إذ أن الـدعوى لا تظهـر الحاجـة اليهـا إلا إذا إعتـدى عـلى الحـق وداومت الأمور تسير فى مجراها الطبيعى ، فإن صاحب الحـق لـيس فى حاجـة إلى أن يطرقبـاب المحاكم فاذا لم تقم منازعة الدعوى لاتوجد وأن القبول بدعوى المغـرب أمـام محكمـة العـدل الدولية وإقرار بان المغرب صاحب حق معتدى علية وتلك المفـاهيم الأوليـة مـن وجهـة نظـر المغرب لم تعترف بها أسبانيا ولم تقتنع بها ولهذا فإن أسبانيا رفضت فى الخمسـينيات والسـتينيات من القرن الماضى صلاحية النظر فى القضية من الناحية الشكلية

- لذا ترى وجهة النظـر المغربيـة منـذ بدايـة ظهـور مشـكلة الصـحراء المغربيـة أن لفـظ الصحراء لاخلاف علماً على فهمها طبيعـاً وإنمـا قـام الخـلاف عـلى أسـاس إستبدادالأسـتعمار وتعسفة فى فهمها وتزييف صـفاتها التاريخيـة والاجتماعيـة والبشـرية والسياسـية منـذ تسـلطت أسبانيا بالقهر ومظاهرالغزو على تلك الصحراء .

- وعبارة مشكلة أو قضية الصحراء الغربية تعتبر من وجهة النظر المغربية «قضية» وذلك لامتناع المستعمر منتزع الحق من أصحابة عن الأعتراف بان الصحراء مغربية ، وعندما عرضت قضية الصحراء على محكمة العدل الدولية ، فقد أستندت وجهة النظر المغربية على أن أهل الصحراء قد بايعو الملك محمد الخامس بصفتة « أمير المؤمنين » بان يكون له وحده السيادة السياسية على الصحراء باعتبارأن البيعة عقد سياسى يتم فى الأسلام بالقول والعمل بين الخليفة وبين جماعة المبايعين فيعطى الخليفة العهد على نفسة بأن يحكم بكتاب الله وسنة رسوله وأ، يقيم العدل ويحمى الأسلام مقابل أن ياخذ لنفسة السمع والطاعة من المبايعين وياخذ لنفسة العدل ومباشرة السلطان لأمور الدين وحماية النفس وتامين الحدود ، وقد أشار الملك الحسن الثانى أنذاك فى خطابة إعلان المسيرة الخضراء عام 1975م عندما أوضح الفرق بين روابط السيادة وروابط البيعة فى القانون الأوربى نفسة من أن التعاقد السياسى عند الأغريق وعند الأوربين بين المعاصرين لايخرج عن مضمون البيعة الأسلامية مع بعض الأختلاففى الشكل والأجراء إفقضة طبيعة تطور المجتمعات ، موقد تمسك الملك الحسن الثانى بهذه المفاهيم مستنداً أيضاً إلى أن نظر محكمة العدل الدولية للقضية التى ترجع إلى أوائل القرن الحالى وليس نص السيادة ، وهو فى حد ذاتة وإنما يرجع إلى أن مصطلع البيعة الذى أستعملته المحكمة جاء متمشيا مصطلحات التاريخ الذى إستعمرت فية أسبانيا الصحراء الغربية .

- وقد ذكرت محكمة العدل الدولية بأن العناصر والمعلومات التى أطلعت عليها المحكمة تثبت وجود روابط قانونية للبيعة بين سلطان المغرب وبعض القبائل القاطنة فى الأراضى الصحراوية أثناء إستعمارها من جانب الأسبانوعبارة « بعض القبائل » التى وردة فى نص قرار محكمة العدل الدولية لايتعارض مع وجهة النظر المغربية بل تتماشى مع الظروف التاريخية والطبيعية لنشأة نظام البيعة فى الأسلام التى تطابق ظروف الصحراء كطبيعة ومجتمع وظروف نظام الحكم المتمثل فى وجود أمير المؤمنين يتحمل مسئوليات أمور الدنيا والدين ، ومن هذا تصل وجهة النظر المغربية إلى أن البيعة فى الأسلام مثلها مثل بيعة أهل الصحراء الغربية للأمام .

- أى انها عقد سياسى ترتب علية سيادة وممارسة سياسية لأمير المؤمنين دون غيرة وبهذا أقتنع القاضى السنعالى فى محكمة العدل الدولية عندما أعلن أنه يرى أن العلاقات القانونية وخصوصا علاقة البيعة المنصوص عليها فى الراى الأستشارى تدل على وجود سلطة الدولة وممارسة إدارة شبيهة بعلاقة السيادة تمارس فى منطقة صحراوية وعدة على قبائل بعضها من الرحل وبعضها من المقيمين ، كما أعلن نائب رئيس محكمة العدل الدولية بان بيعة السلطان تكتسى فى حد ذاتها بصبغة سياسية ودستورية ، وأن السلطان كان فى عهد الأستعمار يجمع بين السلطاتين التشريعية والتنفيذية بالأضالفة إلى السلطة الروحية وتلك السلطات أوجدت روابط قانونية بين الصحراء والمغرب بلإضافة إلى وجود بيعة ذات أحكام وأثار ونتائج تدخل فى إطار العقد السياسى .

- وهكذا يرى البعض أن وجه النظر المغربية التى تستند إلى الأسانيد والروابط التاريخية والقانونية والسياسية الممثلة فى البيعة ترى أن مطالبة المغرب بارضيها إنما تمثل قضية وأن القضية بهذا المفهوم تعبرعن الأ جراء الشكلى القانونى الناشئ عن قيام الدعوى ، والدعوى كما سبق توضيحا إنما هى وسيلة حماية الحق وأن قبول محكمة العدل الدولية للنظر فى دعوى المغرب هو أعتراف مسبق بانها صاحبة الحق ، كذلك فان وجهة النظر المغربية ترى أن الصحراء ستظل محل وموضوع مطالبة المغرب الدائمة دون توقف بالحجج والوثائق وعلى المستوى الدولى والصحراء هنا هى إذاً الصحرا المغربية وليست كما تسمى بالصحراء الغربية وأن هناك بالطبع فارق كبير بين مفاهيم كل من المصطلحين وأن الأستيلاء عن طريق وضع اليد يكون بالنسبة لما لا مالك له وأيضا عندما يتخلى صاحب الحق عن ملكيتة وقد تاكدت محكمة العدل الدولية من وجود هذين المبررين لأستعمار أسبانيا للصحراء المغربية .

- ولذلك عندما وصفت أسبانيا المسيرة الخضراء للصحراء بانها عملية غزوة ، ردت عليها المغرب بأن الصحراء قبل أستعمار أسبانيا لها لم تكن كياناً سياسياً مستقلاً بل كانت إقليم يتمتع بالسيادة المغربية وأ، إنتقال المواطنين المسالمين إلى جزء من أراضيهم وكش جميع خطط مراحل هذا الأنتقال ينفى الزعيم الأسبانى ، هذاء ولقد فتح المغرب جميع أرضيه منذ عدة قرون فتحاً كاملاً سياسياً ومعنوياً إمتزجت فية عناصر المجتمع وتوحدت فئاتة وعقيدته ، وأهدافه وكذلك فان وجهة النظر المغربية ترى أن تقرير المصير لأهل الصحراء هو خدعة

- ، وأنها خدعة تخالف مبدأ السيادة الشعبية أذ يهـدف تقريـر المصـير إلى الأنفصـال عـن الوحدة الأصلية وهو هدف بارز من أهاف الأستعمار بينما يحـتم مبـدأ السـيادة الشـعبية حريـة الشعب فى حكم نفسة مستقلا فى نطاق وحدتة القومية غير خاضع لقوميات أجنبية تفرضها قـوى الأستعمار لحماية مصالحها المادية ، ومادامت محكمة العدل الدولية قد أقرت بحـق المغـرب وأن النظرية العامة للحق تكفل بموادها التفصلية إستشارة صاحب الحق بالقدر على ممارسة كل السلطات التى يكفلها له مضمون الحق ، وان ذلك يفسر مشروعية للملك الحسن الثـانى أنـذاك بصفتة أمير المؤمنين تحذير لكل من يتعرض لطريق المسيرة الخضراء

- وأيضا ترى وجهة النظر المغربية أن البيعة هنا هى عقد سياسى يتم بالأجماع وهـى أيضـاً رأى أصحاب الحل والعقد ، وفى قضـية الصـحراء فالعقـد ولـيس رأى مجمـوع سـكان البـدو والحضر عن طريق الأنتخابات العامه لوجـوب مراعـاة ظـروف المكـان الصـحراوى وسـكان المتنقلين وظروف العصر الـذى تمـت فيـة البيعـة قبـل عصـر الأسـتعمار الأسـبانى للصـحراء المغربية ، بل أن الأجماع فى التشريع الأسلامى لازال سارى المفعـول إلى جانـب القـرن والسـنة بصفة ركن الأجتهاد ، فالبيعة على هذا النحو تتمتع بقوة العقد السياسـى لأهـل الصـحراء إنعقـد بهذه البيعة .

- كما تؤكد وجهـة النظـر المغربيـة أن اتفاقيـات بعـض الخـارجين مـع القـوى الأجنبيـة الاستعمارية هو خروج عن الأجماع المنعقد بالبيعة ولا مشروعية ولاسند لها وأخيراً فـإن البيعـة الصادرة عن رغبة وأختيار من سكان الصحراء لملكهم هى أبلغ الدولالة عـلى السـيادة الشـعبية والوحدة السياسية تظل ملزمة لكل من الطرفين المتعاقدين المتعاهدين المتابعين ،

- مما يحدو بالصحراويين والمغاربة إلى فتح الصدور لأستقبال مسيرة « أمير المـؤمنين » الذى لم يتنكر لمسؤليات البيعة التى طوق بها الصـحراويون عنقـة ، وأيضـا تـرى وجهـة النظـر المغربية أن الصحراويون يـرون أن الصـحراء مغربيـة وأن هنـاك زعمـاء صـحراويين لجـاؤ إلى المغرب مجددين على البيعة والطاعة والولاء للملك الحسن الثانى أنذاك بعد أن أعترفت بيعتهم التاريخية أكبر هيئة قضائية فى العالم ' ممثلة فى محكمة العدل الدولية وأقرت البعة دول المـؤتمر الأسلامى التى أنابت أمينها العام ليكون فى مقدمة المسـيرة ، وهـو مـا يؤكـد مـن وجهـة النظـر المغربية – السيادة السياسية لملوك المغرب على مجموع ترابهم الوطنى بيما فية الصحراء .

- هذا وقد تضمنت نـص وثيقـة البيعـة التـى رفعهـا الحـاج « خطـرى الحجـانى الـزعيم الصحراوى » إلى الملك أنذاك فى الثانى من نوفمبر 1975م الأتى :-

الحمد لله – والصلاة والسلام على رسول الله .

مولاى صاحب الجلالة الملك المعظم سيدنا الحسن الثانى .

أدام الله مجدكم وأيدكم بروح منه وأبقاكم حصناً حصيناً للمغرب ووحدته وعزته من أزدهار 000لقد شرفتنى يا مـولاى بخطـابكم السـامى وأذنـتم لشـخص الضـعيف للمثـول بـين يـدى جلالتكم بمراكش عاصمة الجنوب وتجديد البيعة وتاكيد العهود التى كانت تربط بين أجـدادكم المنعمين وبين خدامكم من أبنائنا وأجدادنا وأنة لشرف عظيم منحتمونى أيـاه وأنـى لادعـو الله سبحانة وتعالى أن يجعلنى أهلاً لهذا الشرف

وساعمل كل ما فى وسعى للحضور فوراً إلى القصر العامر بـالله والى ان تصـل سـاعة اللقـاء فانى أعاهد الله وأشهده على الأخلاص لجلالتكم والتفانى فى طاعتكم وإننى أضع يدى الضعيفة فى يدكم الكريمة لاجدد بيعتى واؤكد ولائى وطـاعتى لان مبـايعتكم هـى مبايعـة لله وطـاعتكم طاعة لله قال الله تعالى « أن الذين يبايعونك انما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم » وقال تعـالى « يـا ايها الذين أمنو أطيعو الله وأطيعـو الرسـول وأولى الأمـر مـنكم » وقـال تعـالى « ومـن يقـول الله ورسوله فان حزب الله هم الغالبون » وقـال تعـالى « ومـن أوفى بماعاهـد عليـة الله فنؤتيـه أجـراً عظيماً»

- مولاى أنن أبايعك وأعاهدك كما بايع وعاهد أجدادى أجدادك المنعمين وأنى أدعـو الله سبحانة وتعالى أن يجعله عهداً مستمراً إلى يوم الدين ، حفـظ الله جلالـتكم بمـا حفـظ بـه الـذكر الحكيم وأيدك بالسبع المثانى والقران العظيم وحفظ ولى عهدك الأمير الأسـعد سـيدى محمـد وأخوه الأمير السعيد المحبوب مولاى رشيد وحفـظ الأسـرة الشـريفة كلهـا وحقـق عـلى يـك للصحراء ما تصبو الية من وحدة وعزة وازدهار وجمع بك وعلى يدك كلمة المسلمين فى مشـارق الأرض ومغاربها والله على ما أقول وكيل وكفى بالله شهيداً وكفى به ولياً ونصيراً [44]

والسلام على مقامكم العالى ورحمة الله

وحرر فى لاس باطاس صباح يوم الأحـد 27 شـوال عـام 1395هجريـة الموافـق 2نـوفمبر 1975م

الأمضاء

الحاج خطرى الحجانى

---

(44)إنظر جلال يحى واخرون ، مسالة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية ، الآطـراف الأقليميـة لمشـكلة الصحراء (القاهرة : دار المعارف ، 1981م)ص 549 – 554

وإنظر فى هذا المرجع :– نص البيعة المذكورة أعلاه ص 553– 555

2- التوجية السياسى المغربى :-

- هذا وفى يوم 16 من أكتوبر عام 1975م أودعت محكمة العدل الدولية لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة مذكرة فى شكل رأى أستشارى اكد بصفة قاطعة على النقاط التالية بشان المطلب المغربى وهى :-

أ- رفض المحكمة لوجهة النظر الأسبانية ، وأعترفت المحكمة بان النظر فى النزاع ثم القائم من إختصاصها مؤكدة بذلك موقف المغرب الذى يؤكد أن النزاع بين المغرب وأسبانيا ذو صبغة قانونية .

ب- إستنادا من المحكمة إلى مرافعات كل من المغرب وموريتانيا رفضت المحمة النقطة الثانية من وجهة النظر الأسبانى التى تزعم ان الإقليم الصحراوى كان أرضاً خلاء أثناء الأحتلال كما انه لم يكن فراغ من حيث السلطة .

ج- أكدت محكمة العدل الدولية أنه كانت هناك بين الصحراء والمملكة المغربية علاقات قانونية وعلاقات « بيعية ».

- ومن ثم ترى وجهة النظر المغربية أن حكم المحكمة بشان الصحراء الغربية لايمكن أن يعبر ألا عن شئ واحد هو أن الصحراء المسماة بالغربية هى جزء من الإقليم الذى تمارس علية سيادة ملوك المغرب وأن سكان هذا الإقليم كانو وما يزالون يعتبرون مغاربة ، وان المغرب بعد أن تاكد من شرعية مطلبه من محكمة العدل الدولية الغليا التى أينط بها إقرار الحق فى حالات النزاع وأنها تتالف من قضاة منتخبين بصفة مباشرة من طرف مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة

- ومعنى هذا أن الهيئتين التابعتين للأمم المتحدة واللتين إنتخبتا قضاه هذه المحكمة بطريقة تضمن تمثيل الدول الكبرى الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن كما تضمن التمثيل للمناطق الجغرافيه فى جميع أنحاء العالم حتى تسبغ على أحكامها القوة الضرورية أمام الراى العام الدولى .

- وإنطلاقاً من هذا الأعتبارات يرى المغرب أن النزاع الترابى حول الصحراء الغربية القائم بينة وبين أسبانيا قد سوى بصفة قاطعة لاغموض ولا لبس فيها ، ولهذا يعتبر المغرب أن أى أستنتاج أخر لاى مناقشة تكتسب صبغة سياسية وغير مسببة للآحترام التام للقانون لايمكن أن ياتى مخالفا لروح الأحكام التى وضعتها محكمة العدل الدولية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولذا فلم يتبقى للمغرب سوى أ، ياخذ من الأحكام الصادرة العبرة التى يطرحها الواقع .

- هذا وقد عقدت الجماعة الصحراوية أجتماعا إستثنائيا بمدينة العيون فى 26/ 2/ 1976م على أثر اتفاق مدريد المبرم بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا فى 14 نوفمبر 1975م وذلك بحضور ممثلى الدول الثلاثة وبعد بحث الوضع فى الصحراء صادقت الجماعة الصحراوية بالأجماع على على الاتفاق الثلاثى الذى وضع حداً نهائياً للوجود الأسبانى فى الصحراء الغربية بعد91 عاماً على أستعماره ووجهت الجماعة الصحراوية بعد مصادقها على هذا الاتفاق الثلاثى برقيات إلى ملك المغرب ورئيس موريتانيا والملك خوان كارلوس ملك أسبانيا أنذاك والى باقى المنظمات الدولية .

- هذا وقد إعتبر المغرب هذا الحدث بالغ الأهمية لانه وضع حداً نهائياً للأستعمار الأسبانى فى الإقليم الصحراوى تمشياً مع الرغبة التى أباها والنضال الذى قام ه لتحرير بقية أجزائه وإستكمال وحدته الترابية وبمصادقة الجمعية الصحراوية على إنتهاء الأدارة الأسبانية فى الصحراء وإنضمام هذا الإقليم (الصحراء الغربية) إلى بلدية الأصلين (المغرب – موريتانيا) قد طوى ملف الصحراء نهائيا ومن ثم فالقرارت الذى أتخذته الجماعة الصحراوية مطابقة تماما المطابقة لنص الاتفاق الثلاثى (مدريد) بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا وللمبادئ التى اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة [45].

- ومن ثم يرى المغرب أن موفقه من هذه القضية لا غبار عليها وأنه أذا كان لايقبل أدنى مساومة أسترجاع أرضه بوحدته الترابية فهو يستعد للأسهام فى تخفيف هذا التوتر إيماناً منه بالمحافظة على صيانه الأمن من المنطقة أو المغرب يؤكد على عدم سعية وعدم رغبتة فى مواجهة عسكرية مع أيا ما كان ، غير أن المغرب يصمم على الدفاع عن وحدتة الترابية إذا ما تعرضت لأى إعتداء ،

- ومما هو جدير بالذكر فى هذا الخصوص أن المغرب قد أستند فى تبرير ذرائعة إلى ما جاء فى البرقية التى بعث بها السيد / خطرى ولد سعيد الحجانى رئيس الجماعة الصحراوية إلى اليسد/ محمود رياض الأمين العام الأسبق للجامعة العربية أنذاك فى 26من فبراير عام 1976م بشان مصادقة الإقليم الصحراوى على تصفية الأستعمار بالإقليم الصحراوى

(45)انظر البيان الذى أصدرته سفارة المغرب بالقاهرة بعنوان '' ماذا يعنى رأى محكمة العدل الدولية بلاهاى الصادر فى 16 من أكتوبر 1975م فى وضع الصحراء الغربية ..

- وعودتة للمغرب وموريتانيا الفقرات التى جات بهذا الخصوص أن جماعة الإقليم الصحراوى قد عقدت فى 26من فبراير جلسة أستثنائية بالعيون تنفيذاً للمادة الثالثة من اتفاقية «مدريد» المدمة فى 14 نوفمبر 1975م بين أسبانيا وموريتانيا والمغرب قد صادقت باجماع الأعضاء الحاضرين على تصفية الأستعمار بهذا الإقليم وإنضمامة بعد تحريره إلى كل من المغرب وموريتانيا اعتباراً للواقع التاريخى وإعتماداً على الصلات الوثيقية التى ربتط عبر العصور أبناء الصحراء من البلدين المذكورين (المغرب وموريتانيا) وأن الجماعة الصحراوية إذ تعبر عن أرتياحها وذويها فانها تعبر فى الحقيقه عن راى جميع الفئات الصحراوية وكافة القبائل التى هى الممثلة الحقيقية والشرعية لها .

- هذا وقد كان الاتفاق المشترك بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا بشان الصحراء قد صدر فى 21نوفمبر عام 1975م وقد نص الاتفاق الدولى الثلاثة على المبادئ الآتية :-

- تؤكد أسبانيا على قرارها الذى أعلنته مراراً فى الأمم المتحدة بتصفية الأستعمار فى الصحراء الغربية وذلك بوضع حد للمسؤليات والسلطات التى تتولاها فى هذا الإقليم بوصفها الدولة المتصرفة .

- طبقا للقرار المذكور ووفقا للمفاوضات التى أوصت بها الأمـم المتحـدة مـع الطـرفين تشرع أسبانيا فوراً فى إقامة إدارة مؤقتـة فى الإقلـيم بمشـاركة المغـرب وموريتانيـا وبتعـاون مـع الجماعة الصحراوية وتسلم لهذا الأدارة المسئوليات والسلطات التى تشير اليها الفقـرة السـابقة وبصدد ذلك وقع الاتفاق على تعيين حاكمين مساعدين باقتراح من المغـرب وموريتانيـا وذلـك ليعاونا الحاكم العام للإقليم فى مهامة وينهى الوجود الأسبانى فى الإقليم فعلياً ونهائيـا قبـل يـوم 28فبراير 1976م .

- يحترم رأى سكان الصحراء المعبر عنه من خلال الجماعة الصحراوية.

- كمخير الأقطار الثلاثة الأمين العام للأمم المتحدة بما هو مقـرر فى هـذه الوثيقـة نتيجـة للمفاوضات التى جرت وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين من ميثاق الأمم المتحدة .

- أن الأقطار الثلاثة الموقعة تصرح بانها قد توصلت إلى النتائج المذكورة مدفوعـة بـروح من التفاهم والأخوة وإحترام مبادى ميثاق الأمم المتحدة وذلك كاحسن مساهمة منهـا فى حفـظ السلام والأمن الدوليين .

- تدخل هذه الوثيقة حيز التنفيذ فى نفس اليوم الذى ينشر فيها بالجريـدة الرسـمية للدولـة قانون تصفية الأستعمار فى الصحراء الذى ياذن للحكومة الأسـبانية فى أن تضـع موضـع التنفيـذ الألتزامات التى تتضمنها هذه الوثيقة (46).

---

(46)انظر :- د. جلال يحى وأخرون ، مسالة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية مرجع سبق ذكرة ص 551 -556

3- المذكرات القانونية المغربية التى تدعم حقها فى الصحراء الغربية :-

ومما هو جدير بالذكر أن وزارة الدولة للشئون الخارجية قد أصدرت العديد من المـذكرات القانونية الخاصة بالحق المغربى فى الصحراء الغربية موضحة التطور التاريخى المعاصـر الـذى كان من أبرز سماتة وخصائصة طبقا لوجهة النظر المغربية ما يلى

1- منذ أستقلال المغرب وهى لم تكف عن المطالبة باستعادة جميع المناطق التى ظلت بعيدة عن سيادتها للأعتبارات القانونية التى شملت مناطق سيادة كما هو الحال لمدينتى (سبتة ومليلة) وأيضا ما سمى بمناطق حماية وكذلك المحاولات الأسبانية للتمسك بمنطقتى الساقية الحمراء ووادى الذهب من خلال إقامة دولة فى الصحراء الغربية ترد فى إطارها إستمرار السيطرة على عدة مناطق من المغرب ورأت المغرب أن الأحتلال الأسبانى لهذه المناطق لم يغير مصيرها المشترك طول قرون متعاقبة وإذا كانت فرنسا وأسبانيا قد أعلنتا فى أكتوبر 1904م تصريحاً مشتركاً ، كمـا أبرمتا اتفاقية سرية لم تشارك فيها المغرب لتحديد مناطق نفوذها وتقسيم المغرب ، ألا أن القبائل وسكان هذه المناطق قاوموا التغلغل الأستعمارى .

2- اكـد المغـرب أن السـاقية الحمـراء ووادى الـذهب كانـا يشـكلان جـزاً مـن مجموعـة صحراوية كانت بكاملها جزاءاً من الأراضـى المغربيـة حيـث كانـت العلاقـات بـين الصـحراء وسهول سومى ومراكش تقوم على التعاون فى كافة المجالات ؛ ففى العمل السياسى فـإن عـدداً من القبائل المغربية أنحدرت من الصحراء الغربية خاصة دولة المرابطين التـى تنتمـى إلى قبيلـة ضهاجة الصحراوية

وكان ملوك مراكش يستعينون ببعض رجال هذه القبائل فى شغل المناصب الأدارية والقضائية والسياسية ، وكذا فإن الملوك العلويين قد تدخلوا عدة مرات لحماية القبائل الصحراوية من التغلغل والأستعمار الاسبانى خاصة فى منتقطى الساقية الحمراء ووادى الذهب وأيضاً فى المجال الأقتصادى كان هناك إهتمام واضح بالصحراء الغربية حيث إنشئت مدينة سحارة فى نهاية القرن التاسع عشر تحت إشراف السلطان عبد العزيز شقيق الملك الحسن الثانى وكانت المواد التى إستعملت فى بنائها من خشب ورخام تنتقل بحراً من مدينة طنجة والصويرة إلى الساحل الصحراوى ثم توجه من هناك إلى مدينة «سحارة» على ظهور الجمال

3- إن الحقيقة التاريخية من وجهة نظر المغرب التى تجعل الصحراء الغربية جزاء لا يتجزاء من المغرب هى خصوصية المعاهدات التى أبرمتها الدول الأستعمارية نفسها، كانت تستشهد بها ومنها معاهدة الجزيرة الخضراء التى أبرمت عام 1906م والتى أكدت على إستقلال جلالة السلطان ووحدة ولاياتة والحرية الاقتصادية بها دون هدف ، وعندما أبرمت الاتفاقية الفرنسية الاسبانية فى 27 نوفمبر عام 1912م والتى بموجبها بسطت أسبانيا نفوزها على مناطق التراب الوطنى المغربى كانت أقاليم الساقية الحمراء ووادى الذهب تحكم باسم الخليفة السلطانى المقيم فى «كطوان» وأيضاً التصريح المشترك الأسبانى – المغربى الذى من خلاله إعترفت أسبانيا بأستقلال المغرب وسيادتها التامة ووحدة أراضية التى تضمنتها معاهدات دولية سابقة ، وفى السابع من أبريل عام 1956م تم التوقيع على التصريح المشترك الأسبانى المغربى الذى جاء فية أن الحكومة الأسبانية وصاحب الجلالة الملك محمد الخامس سلطان المغرب رغبة مننهما فى أن يعامل كل منهما الأخر معاملة ودية على أساس المعاملة بالمثل وفى تقوية أو اصر صداقتهما العرقية ودعم السلام بينهما ومن فقد قرر وانتشر التصريح الأتى :-

أ- أن الحكومة الأسبانية وجلالة السلطان محمد الخامس إعتباراً لكون النظام الـذى هـيمن على المغرب منذ عام 1912م لايمكن أن تضبط مستقبل العلاقات الأسبانية المغرية

ب- ولهذا فإن الحكومة الأسبنية تعترف باستقلال المغـرب الـذى أعلنـه السـلطان محمـد الخامس وبسيادتة التامة مع جميع مقومات هذه السيادة بما فى ذلك حق المغرب فى أن تكـون لـه دبلوماسيته الخاصة وجيشه الخاص وتؤكد عزمها على أحترام الوحدة الترابية للأمبراطورية التى تضمنها المعاهدات الدولية وتتعهد باتخاذ جميع التدبير الضرورية لجعلها نافذة المفعول.

هذا وتجدر الأشارة فى هـذا الخصـوص إلى أن وزارة الدولـة المكلفـة بالشـئون الخارجيـة المغربية قد أصدرت فى 29من نوفمبر عام 1975م بياناً يحوى نبذة عن مدينة « السحارة » وقـد دخلتها القوات المسلحة الملكيـة وأن هـذه المدينـة تعتبـر إحـدى المعـالم الرئيسـية للحضـارة المغربية فى الصحراء الغربية عندما عهد سـلطان المغـرب المـولى « عبـد العزيـز » إلى ممثلـة فى الإقليم الصحراوى الشيخ «ماء العين» ببنائها لتكوين مركز نشاط ثقـافى وفكـرى ، وقـد أقـيم فى المدينة المذكورة معهداً للدروس الدينية والبحوث العلمية ، وعندما أحتلت فرنسا المدينة عـام 1913م أشعلت فيها النيران مما أدى إلى إتـلاف المعـالم العمرانيـة للمدينـة ، وعنـدما دخلـت القوات الأسبانية عام 1936م لم يتبقى من المدينة سوى الأنفاس ولدى دخول القوات المسلحة الملكية المغربية عام 1975م عقب المسيرة الخضراء ، فقد ذكر بيان مغربى يفيد تطلـع المدينـة لإستعادة مجدها العمرانى والحضارى بعد أن أسترجعت هويتها المغربية

ولكى تقوم من جديد بدورها فى الأشعاع الثقافى والفكرى كما كانت من قبل ، وتقع مدينة «سحارة» على بعد 230 (مائتين وثلاثون) كيلو متر من مدينة « العيون» وتمتد أيضا فى الساقية الحمراء [47].

4- هذا وإذا كانت الحكومة الأسبانية فى الساع من أبريل عام 1956م تنفيذاً لما سبق قد أعترفت باستقلال المغرب ووحدة ترابة الوطنى وقد أرجعت الية بالفعل المنطقة التى كانت تحتلها فى شمال البلاد باستثناء «سبتة ومليلة» وفى عام 1958م قامت بتسليم إقليم «طرفاية» الواقعة فى الجنوب ، كما قامت فى عام 1969م بتسليم «إيفنى» الواقعه فى الجنوب، كذلك فان طرفاية وايفنى وكلاهما كانا يخضعان لنفس النظام الذى تخضع له الساقية الحمراء ووادى الذهب اللذان كانت أسبانيا ترفض إرجاعهما للمغرب ، وفيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية بوجه خاص فان المغرب وجد 16 من اكتوبر عام 1964م على أول قرار تصدره فى شان الصحراء الغربية وإيفنى وأعربت عن أعتذارها للتاخير الذى تقوم به الدولة الحاكمة فى تحرير تلك الإقليم الواقعة تحت السيطرة الأستعمارية ، وفى ديسمبر عام 1965م طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة أسبانيا الدخول فى مفاوضات لعلاج مشكلة السيادة على الإقليم الصحراوى.

(47)

5 – وبعد أن رفضت الحكومة الأسبانية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة أعلنت المغرب موافقتها على الأقتراح الأسبانى القاضى بتطبيق مبدأ تقرير المصير فى إطار الشروط والضمنات الأتية :-

أ- أنسحاب جميع القوات الأسبانية من الساقية الحمراء ووادى الذهب .

ب- الأبقاء فقط على قوات شرطة تجددها الأمم المتحدة للمحافظه على الأمن العام .

ج- إنسحاب الأدارة الأسبانية من كافة المناطق الموجودة بها.

د- عودة السكان الأجئين والمنفين والمنحدرين من المنطقتين المذكورتين على أن تتم أستشارة السكان فى ظروف تحددها الأمم المتحدة .

- وعلى الرغم من أن أسبانيا قد رفضت فى ديسمبر عام 1969م قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بالسماح لسكان الصحراء الغربية بمباشره حقهم فى تقرير المصير بكامل الحرية تحت إشراف الأمم المتحدة الأ انها فى عام 1967م وافقت على قرار الجمعية العامة ، وفى عام 1969م وخلال أنعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة أعلن مندوب المغرب رفضه الشديد للتدابير العسكرية والسياسية والاقتصادية التى أتخذتها السلطات الأسبانية لتقرير سيطرتها على أقاليم الصحراء الغربية .

6- وخلال أنعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1973م أودعت الحكومة الأسبانية وجود مطالب موجهة من الجمعية الصحراوية وهومارضته المغرب وفى هذه الدورة أيضا صادقت الجمعية العامة على القرارات السابقة ولم تشارك أسبانيا فى التصويت معلنة أنها ستمضى قدما فى تنفيذ سياستها تجاه الصحراء .

7- وعلى الرغم من رفض سياسته الأمر الواقع واتخاذ العديد من الخطوات لدى المنظمات الدولية سواء فى الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية أو الجامعة العربية أو الأمانة العامة للمؤتمر الأسلامى ، ألا أن أسبانيا عملت على تعزيز وجودها وسيطرتها فى الساقية الحمراء ووادى الذهب ، وكان من ذلك تعويض السكان للقمع والضغط الأستعمارى مما أدى إلى هجرة العديد من السكان وازاء هذه التصرفات خاطب المغرب الأدارة الأسبانية فى الرابع من يوليو 1974م مستنكراً الأعمال الأنفرادية التى تقوم بها أسبانيا فى الإقليم .

8- هذا ويكد البعض على انه لايمكن أن يفكر أحد أن المغرب على كافة المستويات الحكومية والوطنية والحزبية قد حرص عندما طرحت مشكلة تحرير الصحراء الغربية من الأستعمار الأسبانى على التوفيق بين مصلحتة الخاصة ومصلحة الدول المجاورة الجزائر وموريتانيا بل ومصلحة جميع سكان المنطقة بما فيهم سكان الصحراء الغربية ، على حين أن حكام الجزائر لم يهتمو الا بسمعة النظام ونفوذه فى أفريقيا والعالم الثالث 0000 وهناك تكمن النقطة الجوهرية وطبقاً لوجهة النظر المغربية التى تميز موقف المغرب من الموقف الجزائرى ،

فالمغرب ورغم الأستفزازات الجزائرية لايتبنى خطا سياسيا مبينا على أعتبار الدولة الجزائرية دولة أجنبية مددة ، كما لو كانت غير عربية فى حين أ، الجزائر تطالب المحافل الدولية منذ عام 1974م أن تعتبر المغرب دولة متمردة على القانون ووضعها موضع جنوب أفريقيا أنذاك وإسرائيل .

9- وترى المغرب أن الموقف الجزائرى من النزاع حول الصحراء الغربية له أبعاد وإنعكاسات سلبية على الموقف العربى كاكل وقد أستندت المغرب فى تكوين هذا الرأى على أهداف مساندة الأحزاب اليسارية الجزائرية المناوئة لكل تكتل عربى فى ضوء أسبانيا سياسية إستراتيجية تربط بين الحزب الشيوعى الفرنسى والجزائرى بهدف أبعادها عن الوطن العربى حتى تكون حلقة الوصل بين فرنسا والعالم الثالث أما التقارب الليبى الجزائرى ، فان الرؤية المغربية ترى أنة تحالف مرحلى بهدف انجاح المخطط الجزائرى الرامى إلى احتكار المواصلات مع أفريقيا الغربية وأذا تحقق ذلك فان دول المغرب الكبير ستتخذ منها أتجاهات بعيدة عن إتجاهات المشرق العربى وربما أثرهذا التغيير فى ليبيا نفسها .

- اذا ا، كل العناصر مقتنعة فى المغرب أن السياسة المتبعة فى مشكلة تحرير الصحراء كانت فى صالح الجميع فى حين أن مصلحة الشعب الجزائرى غير وأضحة فى موقف حكام الجزائر ، هذا وتدعى الجزائر أن المسالة مساله شعب يدافع عن تقرير مصيرة فى مواجهة عنيفة ضد جيش أجنبى محتل لأراضى غير أرضة وأنه لتمكين المواطن العربى من معرفة هذا الراى أو ذاك على الواقع فقد لخص التقرير النقاط الجوهرية التى ينبئى عليها الموقف المغربى والتى تبرز من وجهة النظر المغربية التسلسل المنطقى المستمد من التاريخ والجغرافيا والسياسة وراء سلوك المغاربة حكومة وأحزاباً[48] تجاة مشكلة النزاع حول الصحراء الغربية أى يتبنى الموقف المغربى سياسة عامة تجاة النزاع فى الإقليم الصحراوى تعمل على مراعاة المصالح الحيوية لكافة الدول المعيثة بالنزاع وقد بنى الموقف المغربى على الأسس والأعتبارات الأتية :-

أ- فيما يتعلق بخصوص الأستعمار فى المغرب لم يرث الأستعمار الأوربى السيادة المغربية من دولة سابقة مثل (الأتراك فى الجزائر) أو من رؤساء القبائل وعموم أفريقيا ، ولم تخلق من العدم مثل أستراليا وإنما أستمرات السيادة المغربية رغم تفويض الأدارة لدولة أو مجموعة دول أوربية واكد على هذا التمييز بين السيادة الواحدة والأدارة المفوضية إلى عناصر مختلفة من خلال مؤتمر الجزيرة الخضراء وما تلاها من اتفاقيات ثنائية حيث كان الفرنسيون يسيطرون على الدار البيضاء والأسبان الموجودين فى إقليم طرفاية والبلحيكون فى طنجة إلا أن القوى الآستعمارية كانت تعترف بالسيادة المغربية الممتثلة فى حقوق السلطان .

(48)انظر :- فى المرجع السابق مباشر ص572 وانظر أيضاً فى تفصيل ذلك عبد الله الفردى ، حقوق المغرب الشرعية فى صحراء المسترجعة وذلك فى البيان الذى أصدرتة وزارة الدولة المكلفة بالشئون الخارجية «قسم الصحافة والأنباء» فى 18/ 5/ 1977 – الرباط هذا ويشير البيان إلى توجية اللوم لليسار المصرى وخاصة إلى الأستاذ لطفى الخولى الذى كان قد وقع نداء يتضامن مع الجزائر فى حرب تحرير الشعب الصحراوى ، ويشير البيان أيضا إلى أن لطفى لدى خروجة من السجن 1960م كان يكتب مقالات فى الأهرام عن الجزائر والمغرب وكانت مفاهيم مخطئة .(راجع:- بيان وزارة الدولة المكلفة بالشئونالخارجية)

ب- وفيما يتعلق أيضاً بخصوصية الدولة المغربية فهى ليست دولة إستعمارية نشأت فى حدود خططها المستعمرون وأورثوها لقادة البلاد الجدد بعد الاستقلال بل هى من وجهة النظر المغربية – دولة تاريخية تكونت عبر قرون وبخاصة بعد القرن السادس عشر وتبلور الوطن المغربى أثناء صراع مرير ضد الأسبانشمالاً وضد الأتراك والعثمانين فى الشرق المحافظه على حدود معروفة لدى السلطة والشعب على السواء وكان الشعور بضرورة حماية حدود معروفة لايق رسوخاً عن الوعى بالمحافظة على إستقلال البلاد .

ج- وفيما يخص خصوصية تصفية الأستعمار فى المغرب ، فقد كانت الحماية تفويضاً مؤقتا للدول الأستعمارية ، وفى الوقت ذاتة كان هذا التفويض محدداً فى إطار السلطة الأدارية ، وقد أنتهيت هذه الحماية وإسترجعت كافة السلطات الأدارية ، ولذلك فإن وجهة النظر المغربية ترى أنه باستقلال المغرب لم تنشاء سيادة جديدة بل أسترجعت الدولة المغربية المناطق التى كانت تديرها القوى الأستعمارية من خلال عملية تفاوضية تمت بين المغرب ودول الحماية حيث تم أسترجاع الجزء الأكبر من المنطقة الشمالية التى كانت خاضعة الأستعمار الفرنسى وكذا أسترجعت طنجة التى كانت خاضعة للأدارة الدولية ثم طرفاية وسيدى إيفنى من أسبانيا وقد تم ذلك فى إطار مؤتمر الجزيرة الخضراء .

د – هذا وقد حكمت المطالبة المغربية مبادئ أساسية إعتمدت جميعها على مبدأ ضمان وحدة الأرضى المغربية ، وقد رأى المغرب أن هذا المبدا قد طبق فى العديد من دول العالم ولذا يراى المغرب أن من حقة المطالبة بانها الوجود الأستعمارى فى المناطق الصحراوية التى تعد جزءاً من الأراضى المغربية أستناداً لمبدا وحدة الأراضى الذى تضمنتة كافة المواثيق الدولية وأذا كانت مبادى منظمة الوحدة الأفريقية تحتم المافظة على الحدود المورثة عن الأستعمار وقت الأستقلال وإنها السلطة الاستعمارية من خلال أستفتاء شعبى كا حق لتقرير المصير فإن المغرب يرفض هذين المبدأين حيث يرى المغرب أن الحماية الفرنسية فى المغرب لم تقم برسم حدود دولية سواء كانت مع الجزائر أو مع أسبانيا وأ،ما هى خطوط تقسيم إدارية ، كما تستند المغرب إلى قانون الجنسية الذى أصدرتة إدارة الحماية عام 1921م والذى ينص على عدم فقد الجنسية المغربية ولذا لايجوز إجراء أستفتاء فى مناطق تعد مغربية أساساً .

10 – هذا وقد ضمنت الحركة الوطنية فى المغرب مسالة أسترجاع الصحراء هدفاً من أهم أهدافها إعتمدت الحركة الوطنية المغربية على مقتضيات القانون الدولى لإثبات مشروعية مطالبتها بالأجزاء المغتصبة من الحدود الطبيعية والجغرافية والتاريخية خاصة أن الحركة الوطنية المغربية كان لها وجودها فى الأقاليم الجنوبية التى كانت تحت السيطرة الأسبانية منذ عام 1946م حين بدا حزبا الأصلاح الوطنى والأستقلال يوسعان نشاطهما إلى مدن الجنوب – طرفاية – العيون – الاخلة – سحارة وظهر هذا الوجود كامعارضة علنية باعلان أسبانيا عن مخططاتها لتقسيم هذه الإقليم إلى ثلاث مناطق خلال الفترة من 1947 – 1950م

وبدأت خلال هذه المرحلة العمليات العسكرية فى هـذه المنـاطق وإسـتمرت قرابـة السـت سنوات وبعد أعلان إستقلال المغرب والتوقيع على اتفاقية الأعتراف بهـذا الأسـتقلال منأسـبانيا وفرنسا قد عملت الدولتان سريعاً على إيقاف محاولة أسـترجاع المنـاطق التـى إسـتقطعت مـن المغرب حيث عقدت كل منهما اتفاقاً يتعلق باقرار الحدود بين منطقتى الصـحراء الغربيـة التـى تقع تحت نفوذ كل منهما.

- ومن ثم بدأت كل من فرنسا وأسبانيا فى العمل على فصـل الصـحراء مـن المغـرب ولكـن تصاعد حدة الأحداث فى غضون يناير 1957م والتى تطورت إلى صراع مسـلح بـين الحركـات الوطنية فى إقليم الصحراء والقوات الأسبانية ، وبعد أشتبكات مريرة وعنيفة تم تحرير مسـتعمرة إيفنى وسحارة وصار مطلب إستكمال وحدة الأراضى المغربية ينال تائييد كافة فصائل الحركـة الوطنية والشعب المغربى وإنتقل العمل السياسى المغربى إلى عمل عسكرى شبة منظم ومـدعم من مناطق شمال المغرب حيث تاسس جيش التحرير الجنوبى فى المغرب فى يناير 1957م.

- ولمواجهة هذه التطورات أعلنـت أسـبانيا عـن عزمهـا إقلـيم طرفايـة للمغـرب ، وأعتبـر المغرب أسترجاع طرفاية مكسـبا سياسـيا يمكـن أن تسـتند أليـة عنـد مطالبتهـا ببـاقى الإقلـيم المستعمر من أسبانيا الا أن أسبانيا إشترطت أن يكون تخليها عن طرفاية للمغـرب مقابـل عـدم مطالبتها بمدينتين (سبتة ومليلة) كما منعت دخول ولى العهد أنذاك الملـك الحسـن الثـانى إلى طرفاية ، وأدى ذلك إلى تصعيد الحركة الوطنية ضد أسبانيا وأصـبحت قضـية النضـال والكفـاح ضد الوجود الأسبانى فى الجنوب هى القضية الرئيسية التى لها الأهمية .

– وفى غضون شهر أكتوبر عـام 1957م أثـار الوفـد المغربـى بـالأمم المتحـدة ولأول مـرة مشكلة الصحراء الغربية بما فيها موريتانيا وأيفنـى ووادى الـذهب أمـام لجنـة الوصـاية التابعـة للأمم المتحدة حيث طالب بفتح مفاوضات لإنها الأحتلال الأسبانى خاصة أن المغرب قد قـرر أنذاك رسمياً منذ أيقاف عمليات جيش التحريـر الأعتمـاد عـلى المفاوضـات كوسـيلة أساسـية لاستكمال وحدة الأراضى المغربية ، وفى فبراير عام 1958م أكد ملك المغرب السلطان محمد الخامس أنذاك على مواصلة السعى من أجل إسترجاع الصحراء الغربيـة ولـذا تابعـت الحكومـة المغربية سياستها فى المطالبة استرجاع أرضيها المحتلة وأنشئت قسماً فى وزارة الداخلية لشـئون موريتانيا والصحراء الغربية وكان رد فعـل لأنشـاء وزارة الصـحراء فى الحكومـة الفرنسـية ، وفى سبتمبر 1958م عقد مؤتمر لموريتانيا والصحراء فى الرباط حضره ولى العهـد المغربـى ورئـيس المجلس الأستشارى الوطنى (المهدى بن بركة) ومائتين ممثل عن إقليمى موريتانيا والصحراء أنذاك وكان هدف المؤتمر هو تشكيل وفد مغربى إلى الجمعية العامة للأمم المتحـدة للمشـاركة فى الحملة الدبلوماسية التى كان يقوم بها المغرب فى المحافل الدولية .

– هذا ولم تتوقف المغرب عن التفاوض مع أسبانيا وفرنسا وبتنسيق بينهما وبين قيادة جـيش التحرير فى الجنوب وأبدت أسبانيا إستعددها للـتخلى عـن الأجـزاء الجنوبيـة وقـد تطلـب هـذا الموقف من جيش التحرير أيقاف العمل المسـلح إلا أن أسـبانيا ظلـت تسـعى للحصـول عـلى مكاسب بديلة مقابل ما تقدمة من تنازلات ، وقابل المغـرب الموقـف الأسـبانى بتمسـكة بكـل أقاليمة الجنوبية وهى طرفاية – إيفنى – الساقية الحمراء

ووادى الذهب لذلك كان لجوء المغرب إلى المحافل الدولية بهدف الضغط على أسبانيا لقبول المفاوضات وإإذا كانت المفاوضات المغربية – الأسبانية قد دخلت مرحلة جديدة إنتهيت بتوقيع معاهدة « سنترا» فى أول أبريل 1958م وخلالها إسترجعت المغرب إقليم «طرفاية » إلاأن هذه المعاهدة لم تهدف إلى ترسيم الحدود كما أن أسبانيا قد أبقت على أبقاء سيطرتها الأستعمارية على الصحراء حيث عملت على طمانة الدول الغربية حتى تغير موقفها فى الأمم المتحدة وذلك باعلان إستعدادها لانهاء وجودها فى هذه المنطقة ، هذا وفى يوليو عام 1974م بعثت أسبانيا إلى الأمم المتحدة بوثيقة توضح فيها كيفية إنها تسوية الأحتلال فى الصحراء الغربية وقد تعرضنا لهذه الوثيقة ولرد الفعل للمغرب عليها وإنتهت بصدور الراى الأستشارى لمحكمة العدل الدولية وما ترتب عليه من ردود أفعال مختلفة فقد أعلن الملك الحسن الثانى أنذاك كما نوهنا إلى ذلك عن الأعداد للمسيرة الخضراء والتى بدأت فى السادس من نوفمبر 1975م من إقليم طرفاية وشارك فيها 350000(خمسة وثلاثون الفً) من المغاربة ، ثم بدات الأتصالات بين أسبانيا والمغرب ظهر خلالها تغير واضح فى الموقف الأسبانى ووقعت على أثره اتفاقية مدريد الثلاثية بين المغرب وأسبانياوموريتانيا فى 14 من نوفمبر عام 1975م بمؤداها قسمت الصحراء بين المغرب وموريتانيا إذ حصلت المغرب على إقليم الساقية الحمراء وحصلت موريتانيا على إقليم وادى الذهب ، ولقد راى المغرب أن اتفاقية مدريد جائت مطابقة لوجهة النظر المغربية ووفقا للراى الأستشارى لمحكمة العدل الدولية كما أن هذا الاتفاق الذى تم التوصل الية ووافق علية سكان الإقليم الصحراوى وفى الإطار الذى كانوا دائما يعبرون به عن أراهم وكتنت الأمم المتحدة تقيده قانونياً فى كل وثائقها.

– هذا وبما أن رؤية المغرب كانت متفقة مع رؤية موريتانيا فى إقتسام الصحراء الغربية بينهما ومن ثم هذه الموافقه تعتبر وتعد تطبيقا لراى محكمة العدل الدولية لالرايها الخاص وطالما أن محكمة العدل قد أقرت بحقوق مشتركة مغربية موريتانية فى الصحراء الغربية ومن ثم وجب على المغرب إحترام هذه الحقوق (49).

– ونخلص إلى أن أهم المبادئ التى تبناها المغرب وسارعليها هو مبدا ضمان الوحدة التربية وقد اعتبر المغرب ذلك بمثابة مبدأ أساس لكل نظام دولى ولم يعارض أحد فى ذلك ، وإعتبر المغرب أن هذه المبادى شاذة لانهاء الأستعمار فى منطقة معينة بل أن هذه المبادئ وقد طبقت لضم المستعمرات الفرنسية والبرتغالية إلى الجمهورية الهندية وأريان الغربية إلى أندونسيا والتبت إلى الصين وعلى أساسها أيضا طالبت الصين بتايوان وأسبانيا بجبل طارق وعلى ذلك يعتبر المغرب أن من حقة المطالبة بانهاء الوضعية الأستعمارية فى المناطق الصحراوية التى يعتبرها قسما من التراب الوطنى وإستناداً إلى مبدأ وحدة التراب الوطن الذى تضمنته كل الموثيق الدولية ومع كونة عضواً فى منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك (الأتحاد الأفريقى) فان من حق المغرب طبقاً لهذه الرؤية المغرية أن يرفض فيما يخصه هو تطبيق المبدأيين القائلين الضرورة المحافظة على الحدود الموروثة عن الأستعمار وإنهاء السلطة الأستعمارية عن طريق إستفتاء شعبى كطريق وحيد لتحقيق حق المصير .

(49)إنظر :– شبكة المعلومات الدولية الألكترونية ، إسلام أون لاين نت مايو 2014 حول مشكلة الصحراء الغربية .

– هذا وقد رد المغرب على الحجج القائلة بانهو يمكن لكل دولة التذرع بنفس الخصوصـية ، الأمر الذى قد ينهى منظمة الوحدة الأفريقيـة – أجـاب المغـرب بـان دعـواه مدعمـة بحجـج تاريخية وقانونية لا تتوافر لأى دولة أفريقية أخرى ، وفى هذا الإطار يرى المغرب الأعتمـاد عـلى أعتباراين أساسيين هما :-

أ- أن إدارة الحماية الفرنسية فى المغـرب لم ترسـم أبـداً حـدوداً دوليـه لامـع المقاطعـات الجزائرية ولا مع أسبانية وانما اعتبـرت الخطـوط الفاصـلة بـين الأختصاصـات الأداريـة لهـذا الفريق أو ذاك غير مطابقة لمقتضيات اتفاقية الجزيرة الخضراء وتتسال وجهة النظر المغربية بهذه الخصوص عن كيفية المحافظة على حدود غير موجودة قانونية .

ب- أما الأعتبار الثانى فهو أن قانون الجنسية الذى أصدرته أدارة الحماية عام 1921م ينص على أن الجنسية المغربية لاتفقد أبدا وتتسال وجهة النظر المغربية فى هذا الخصوص عـن كيفيـة تنظيم أستفتاء فى مناطق تعتبر مغربية [50].

– هذا ويستند المغرب أيضا فى دعواة إلى الحقوق التاريخية على إعتبار أن هذه المنطقـة عـلى حد تعبيرهم كانت على طول العثـور التاريخيـة تحـت إشـراف ملـوك المغـرب ، وكـان ملـوك المغرب يعينون لهم القضاة والقادة المدنين وكانت قبائل الصحراء الغربيـة ترسـل منـدوبين إلى البلاط الملكى المغربى ليقدمو الولاء للدولة فى المغرب ، وتتفق جميع الأتجاهـات فى المغـرب من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين على مغربية الصحراء الغربية

---

(٥٠)إنظر :- د 0 جلال يحى وأخرون ، مسالة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية ، مرجع سـبق ذكـره ص 574 – 576

وعلى حد تعبير حكومة المغرب « أنه لما كان التكامل الإقليمى يفوق حق تقرير المصير فى القانون الدولى ، فان الصحراء يجب أن تعود إلى المغرب بدون عمل أستفتاء نظراً للارتباطات البشرية والثقافية إضافة إلى أن حق المغرب على هذا الإقليم إلى البعثة التى قامت فى القرن الثالث عشر والتى أعدها السلطان « أحمد المنصور » أكبر سلاطين السعديين الذى عبر « شنقيط » للأستكشاف وربما لاحتلال مصادر الملح والذهب والتى كانت تتجة إلى المغرب منذ قرون للتجارة وبعد أخضاعة للمالك الزنجية ، ويمكن القول بانه أخضع « شنقيط » ولكن يبدو أن خلافائه فقدوا الأهتمام بالجنوب (51).

– وأخيرا فانه يمكن القول أن اتفاقية «مدريد» الثلاثية التى عقدت بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا فى 14 من نوفمبر 1975م تعتبر مرحلة تغير حقيقى وجذرى للوضع السياسى فى منطقة شمال أفريقيا لكونها قد أعادت ترتيب الخريطة السياسية بع إنسحاب أسبانيا من الإقليم الصحراوى وإقتسامة بين المغرب وموريتانيا وبالتالى أصبحت أطراف النزاعبعد هذه الاتفاقية تنقسم إلى مجموعتين، الأولى وتشمل المغرب وموريتانيا بالإضافة إلى عناصر الجماعة الصحراوية التى أنضمت اليهما والمجموعة الثانية وتشمل الجزائر وحركة الوليساريو اللذين يؤدين حق تقرير المصير وإقامة دولة صحراوية ،

(51)د. محمد عبد الغنى سعودى ، مشكلة الصحراء الغربية ، دراسة فى خليفية الصراع وتطوره نشره البحوث بمعهد البحوث والدرسات الأفريقية جامعة القاهرة ص18

ومن ثم يتضح الموقف المغربى من هـذه المشـكلة منـذ عـام 1955م حـين نشـر الـزعيم المغربى «محمد علال الفاسى» خريطة لما أسماه المغرب الكبير ، وبعد أن حصل المغرب على أستقلاله عام 1956م أذ تم إجراء مفاوضات بينه وبين أسبانيا أصفرت عـن تخـلى أسـبانيا عـن الأراضى المغربية فى المنطقة الشمالية من المغرب بستثناء (سبته – ومليلة) كما رفضت أسبانيا التخلى عن الإقليم الصحراوى الذى يواجه جـزر كناريـا ، وبعـد أن لجـات المغـرب إلى طـرب الرأى الأستشارى من محكمة العدل الدولية وقد أعلنت المحكمة أن هناك روابط قانونية وولاء بيعة ملك المغرب وقبائل الصحراء الغربية لحظة أستعمارها أى أن الأرض لم تكن بـلا صـاحب وقت أستعمارها ، فقرر أثر ذلك الملك الحسن الثانى أنذاك مسيرة سلمية حاشدة عرفـت باسـم المسيرة الخضراء ، أن الموقف المغربى الرسمى ينبع من عبارة الملـك الحسـن الثـانى أتـذاك القائلة « الأمر كلة يتعلق بقدية التراب الوطنى والوحدة الترابية التى تنطلق من تائيد فكرة مغربية الصحراء » [52] .

3- الانشقاق السياسى لموريتانيا حول حق تقرير المصير وموقفها من النزاع:-

أولاً: الانشقاق السياسى لموريتانيا حول حق تقرير المصير :-

- وقت أن طالبت المغرب الرأى الأستشارى حول الصـحراء الغربيـة مـن محكمـة العـدل الدولية ساندت موريتانيا المملكة المغربية فى هذا الطلب إلا أنها إعترضت على أسئلة الأسـتفتاء مطالبت بأن يشمل حق تقرير المصير سؤالاً ثالثاً وهو العودة إلى الوطن الموريتـانى ولـذلك تـم تسجيل مذكرة موريتانيا للأمم المتحدة فى العشرون من أغسطس عام 1974م

[52] إنظر :- هناء سيد محمود ، قضية الصحراء الغربية 00 مراحـل التطـور 1990 – 2002 مجلـة أفـاق أفريقيـا العـدد العاشر 00 صصيف 2002 ص33

اكدت فيها موريتانيا أن الصحراء الغربية الخاضعة للإدارة الأسبانية هى جزء من الأراضى الموريتانية وأنها لم تفوض أحداً بالتفاوض نيابة عنها مع (أسبانيا) الدولة التى تدير الإقليم ، ومع صدور الرأى الأستشارى لمحكمة العدل الدولية .

– قامت أسبانيا بتوقيع اتفاقية «مدريد»الثلاثية فى 24 نوفمبر عام 1975م بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا ، وفى الرابع عشر من إبريل عام 1976م وقعت غتفاقية ثنائية بين المغرب موريتانيا لتقسم الصحراء بينهما ، الا أن تركيز حركة البوليساريو لعملياتها ضد موريتانيا ادى إلى قيام الحكومة الموريتانية بطلب المساعدة العسكرية من المغرب وفرنسا .

– وعلى الرغم من نجاح البوليساريو فى هجماتها وتهديدها للأمن والأستقرار الموريتانى ، فإن موريتانيا لم تعدل عن موقفها وتعاونها مع المغرب إلا أنه مع تزايد الأضطربات الداخلية وتعدد الأنقلابات العسكرية فى موريتانيا فقد وقعت اتفاقية «الجزائر » بين مويتانيا وجبة البوليساريو فى أغسطس عام 1971م والتى أكدت على أنها حالة الحرب بينهما وأنسحاب القوات الموريتانية من وادى الذهب ، وبعد ذلك دخلت الحكومة الموريتانية فى مفاوضات مع المغرب تم الاتفاق على أنسحاب القوات المغربية من الأراضى الموريتانية وفضلت موريتانيا عدم التدخل فى مشكلة الصحراء والأبتعاد عن أى نزاع حيال هذه المشكلة .

– كما اعترفت موريتانيا بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ومن ثم أيدت حق جبهة البوليساريو وسكان الصحراء فى قيام دولة فى الصحراء عام 1979م أى أنها أقرت بحق سكان الصحراء الغربية فى تقرير مصيرهم بالأستقلال الوطنى وقيام دولتهم المستقلة فى الإقليم الصحراوى[53].

ثانيا: الانشقاق السياسى حول موقف موريتانيا من النزاع :–

– يمكن القول أن فرنسا وأسبانيا قد قامت فى نوفمبر عام 1900م بأول ترسيم للحدود بين موريتانيا والصحراء المسماة أنذاك بالصحراء الأسبانية وتم تاكيد ذلك فى معاهدة أكتوبر عام 1904م حين قام الطرفان بتحديد حدود إصطناعية هندسية فى خطوط مستقيمة تتوافق مع خطوط الطول والعرض ، وكان الحد الجنوبى للنفوز الأسبانى موازيا لرأس « ديلانكو » ويقسمه إلى جزئين ويمتد خط الحدود بعد ذلك إلى داخل مناجم الجيل للملح ضمن موريتانيا ثم تمتد الحدود بعد ذلك باتجاه شمال شرقى حتى تقاطع خط طول 12درجة غربا حتى تقاطعه مع خط عرض 27شمالاً ثم تتجة الحدود شمالاً وبخط مستقيم حتى التقاء نقطة الحدود مع الجزائر عند خط طول 45/ 8 درجة غرباً (إنظر خريطة حدود موريتانيا والصحراء الغربية) .

– هذا وبحصول موريتانيا على أستقلالها فى 28 نوفمبر 1960 م فقد شهدت السياسة الخارجية لموريتانيا تغيرات مستمرة بسبب الملابسات والضغوط التى أحاطت بها ، فقد إعتبرت موريتانيا من الدول الدائرة فى فلك الغرب بصفة عامة وفرنسا بصفة خصة ونتج عن ذلك أن معظم الدول العربية أيدت المطالب المغربية فى موريتانيا فى بداية أستقلالها

(53)إنظر :– شبكة المعلومات الدولية الأليكترونية (نت) مايو 2014م مفهوم موريتانيا لحق تقرير المصير فى الأقليم الصحراوى – المشكلة الصحراوية

حيث كانت مشكلة الصحراء الغربية مـن العوامـل التـى أحـدثت تغيـرات هامـة فى سياسـة موريتانيا الخارجية ، ولذا بدات موريتانيا خطوطها الأولى نحو الحكم الذاتى والأستقلال وهـى تواجه الدعوى المغربية باستكمال سيادتة عـلى الأراضـى المغربيـة بـالمفهوم التـاريخى ، هـذا ويضم المغرب لإقليم «طرفاية» عام 1958م فقد أقتربت الحدود المغرية من موريتانيا الأ أنهو لم يكن هناك حدود مشتركة بـل ظلـت الصـحراء الأسـبانية أنـذاك الغربيـة تفصـل بـين المغـرب وموريتانيا .

– هذا ويمكن التنوية إلى أنه قد عقد مؤتمر (موريتانيا والصحراء) فى الرباط خلال الفترة من 3 – 5 سبتمبر عام 1958م أعلـن فيـة الـولاء للملـك محمـد الخـامس وتـم أعتبـار موريتانيـا والصحراء جزء لايتجزأ من المغرب ، وبدات المغرب فى عرض الحجـج القانونيـة والتاريخيـة التى تستند اليها فى مطالبها وأنحصر تفسير موريتانيا للمطالبة المغربية فى المطابع المغربية تجـاة الثروات الموريتانية وإتسمت هذه الفترة بأن المغرب جعل مطالبة على موريتانيا محوراً لسياستة الخارجيـة ورضـت موريتانيـا عـلى الـدعوى المغربيـة بانهـا لم تكـن خاضـعة يومـا للمغـرب ، فالمؤرخون الذين تعرضو لحدود المغرب جغرافيـا وسياسـيا لم يـدخلو موريتانيـا داخـل تلـك الحدود ، كما أن موريتانيا لم تكن يوما تعرف بالمغرب

ولا تدخل تحت أسمة وأنما هى معروفة منذ زمن بعيد باسم بلاد (الشنقيط) بينما كان المغرب الأقصى يعرف باسم (مراكش) ،، كما ان موريتانيا تفصلها عن المغرب صحراء كبيرة فاصلة تمتد إلى الف وخمسمائة كيلو متر مما يصعب معه الأتصال بينهما ، ويعوض هذه المشكلة على الأمم المتحدة قبيل أستقلال موريتانيا أنقسم الراى بين مؤيد للإدعاءات المغربية ومعارض لها ، إلا أن موريتانيا إنضمت كعضوفى الأمم المتحده فى 19إبريل عام 1961م .

– وبذلك إزدادت المشكله تعقيداً بالنسبه للمغرب بعد أن أصبح لموريتانيا كيان سياسى وقانونى ولذلك إعترفت المغرب بموريتانيا عام 1970م .

– هذا وقد إستاثرت مشكلة الصحراء الغربية باهتمام موريتانيا على الرغم من المشاكل التى تعرضت لها منذ أستقلالها ، وما من شك فيأن مستقبل الصحراء يهمها إهتمام بالغاً ، أذا أن الميناء الموريتانى (بورت أتبين) يتاخم الحدود الموريتانية مع الإقليم الصحراوى ، كما أن الخط الحديدى الموريتانى القادم إلى ميناء (بورت أتبين) يجاور الحدود القائمة بين موريتانيا والصحراء وأيضاً كانت موريتانيا من ناحية أخرى تخشى أن تتنازل أسبانيا للمغرب عن الصحراء الغربية مقابل أن يتوقف المغرب عن مطالبته بمدينتى (سبتة ومليلة) الخاضعتين لاسبانيا ، ومن ثم ما تئت السلطات الموريتانية أن تؤكد أن أهالى الصحراء الأسبانية من البدو هم إمتداد للقبائل الموريتانية ،كما ان العلاقات العرقية والثقافية كبيرة بينهم وبين معظم القبائل الموريتانية فى الجنوب ، ومن ثم كانت موريتانيا تطالب بضم جزء منها أن لم تكن كلها أو على الأقل بحق تقرير المصير لسكانها.

– ولكن موريتانيا عـدم مجابهـة أسـبانيا بمطالبهـا فى الصـحراء الغربيـة ، ولـذا ظلـت هـذه المشكلة محل صراع ونزاع بين أسبانيا والمغرب حتى بداية السـتينيات حـين أتخـذت مشـكلة الصحراء إطاراً تنافسيا داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومع أزدياد حدة النـزاع ، طالبـت الأمم المتحدة فى العشرون من ديسمبر عام 1966م السلطات الأسبانية وبالتعاون مـع المغـرب وموريتانيا باتخاذ الأجراءات اللأزمة لتنظيم إستفتاء يـتم تحـت أشـراف الأمـم المتحـدة حتـى يمكن للسكان المحليين ممارسة حقهم فى تقرير المصير ومن ثم تاجل أعـلان الأسـتفتاء حـول تقرير المصير لشعب الصحراء حتى يتم الاتفاق مـع أسـبانيا عـلى تسـليم السـلطة ، ولم تسـتطع المغربفى هذه الظروف تجاهل موريتانيا بشان مطالبها هى الأخرى فى مشكلة الصـحراء الغربيـة لذا ساومت المغرب أسبانيا حتى عـام 1970م عـلى أن تتنـازل أسـبانيا عـن الصـحراء الغربيـة بكاملها للمغر فى مقابل أحتفاظها لأسبانيا بامتيازات اقتصادية وعسكرية .

– إلا أن أسبانيا رات لاتتفرد المغرب بالصحراء الغربية فى حاله خروجها منها بـل تشـاركها موريتانيا فى ذلك بقبول المغرب لمبـدا تقريـر المصـير لشـعب الصـحراء الغربيـة عـلى أسـاس تخييرهم بين البقاء تحت الاحتلال الأسبانى أو العودة إلى الـوطن المغربـى ، ومـن ثـم قـدمت موريتانيا مذكرة للأمم المتحدة فى العشرون من أغسطس عـام 1974م أوضـحت فيهـا أن حـق تقرير المصير ينبغى أن يشمل أختياراً ثالثاً وهو عودة الصحراويين إلى الـوطن الموريتـانى ، وفى الوقت ذاتة أدركت موريتانيا صعوبة موقفها فى مواجهة كل من المغرب والجزائـر ولـذلك رأت ضرورة تنسيق حططها وأهدافها مع المغرب

فوافقت على عرض النزاع على محكمة العدل الدولية وبذلك أستطاع الملك الحسن الثانى أنذاك كسب الوقت اللأزم للقيام بخطوات دبلوماسية وتنسق الجهود بين سكان الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا خلال اتفاق بين الحكومة المغربية والرئيس الموريتانى أنذاك مختار ولد دادة فى ديسمبر عام 1974م .

– لكن العديد من الدول لم تكن تتوقع أن تنتهى مشكلة الصحراء الغربية بتسليم السلطة إلى كل من المغرب وموريتانيا دون إجراء إستفتاء حول حق تقرير المصير ، وقد وضح ذلك من معارضتة معظم دول منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك (الأتحاد الأفريقى الأن) لهذا التقسيم وطالبو بحق تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية ، وكما سبق القول أنه فى أكتوبر 1975م أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها الأستشارى بشان الصحراء الغربية والذى أكد أنه كان يحتوى على منطقتى نفوذ إحداهما موريتانية والأخرى مغربية وكان هذا الراى حجة لكل من المغرب وموريتانيا كى تواصلا جهودهما لتجنب فكرة الأستفتاء والاتفاق مع أسبانيا مباشرة على تسليمهم السلطة ، ومع إقدام أسبانيا على تسليم السلطة فى الصحراء إلى كل من المغرب وموريتانيا فى السابع والعشرون من ونفمبر عام 1976م وقد وافقتا على اتفاقية التقسيم التى بمؤادها تحصل موريتانيا على الثلث الجنوبى للصحراء الغربية (ووادى الذهب) إلا أن هذه المنطقة كانت تضم حوالى 15 – 20 ألف نسمة ، كما أن هذه الاتفاقية قد تعوضت لانتقادات شديدة فى منطقة الوحدة الأفريقية أنذاك (الأتحاد الأفريقى الحالى) .

– هذا ولقد كان واضحاً أن المشكلات التى نجمت عن ضم الصحراء ، قد أثرت على موريتانيا ، فاثارت المشاعر والحماسة الوطنية بتوحيد الأراضى الموريتانية ، كما حققت موريتانيا العديد من المزايالاالاقتصادية إضافة إلى تقليل مسافة السكك الحديدية التى تربط بين مناجم الحديد فى الداخل وحتى «نوازيبو» إلا أن موريتانيا بضمها هذه الجزء واجهت أعباء عسكرية كبيرة ، فخصصت حوالى 25٪ من ميزانيتها العامة لاغراض الدفاع ، وهذا أثر على خطط التنمية فى موريتانيا خاصة وأن الأستعمار الأسبانى قد عمد إلى أغفال النواحى الثقافية والتعليمية والصحية فى هذه المناطق كما لم تكن هناك سياسة الأستثمار ثروات إقليم الصحراء ، ولذلك وجب على موريتانيا بذل الجهودلدمج الصحراء الغربية فى الوطن الموريتانى ، لكن بعد قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وقعت اتفاقية سلام بينها وبين موريتانيا فى أغسطس عام 1979م إعترفت فيها موريتانيا بالحقوق الوطنية لشعب الصحراء الغربية وتعهدت باعادة منطقة « تبريز» وهى القطاع الذى كانت تسيطر علية موريتانيا منذ عام 1975م ،كما أعلنت موريتانيا إلغاء الاتفاقية الخاصة بالصحراء الغربية والتى كانت قد وقعتها مع المغرب ، ومن ثم أعلنت عن تخليها عن المطالبةباى حق فى الإقليم الصحراوى (الصحراء الغربية)(54).

(54)أنظر شبكة المعلومات الدولية (نت) موقف موريتانيا من مشكلة الصحراء الغربية يناير 2015

هذا وفى خطاب القاه .. سيدى المختار أنجاى – الناطق بلسان موريتانيا فى 16/ 9/ 1950م إن التفسير الموريتانى لمطالب المغرب قد إنحصر فى طمع المغرب فى ثروات موريتانيا وأن المغرب يخفى مطامعة تحت شعار معطيات تاريخية مزعومة خاطئة ومن الواضح أن ما يراد تحريرة ليس جمالنا ومالنا حديدنا ونحسنا .

نقلا عن :– د. جلال يحى وأخرون مرجع سابق ص 602

- وحول المطالبة المغربية بموريتانيا يرى بعض الباحثين أنه بعد أن تحقق للمغرب إإستقلاله بدأ فى المطالبة بحقة فى عدة أقاليم وأيضاً بدأ فى محاولة الأعلان عن فكرة المغرب الكبير ، وقد شهدت هذه المطالب متغيرات داخلية وتاثيرات خارجية حدت من قدرة الحكومة المغربية فى تنفيذ هذه المطالب وأن تتخلى عنها كهدف سياسى فى المدى البعيد وأثار المغرب مسالة الصحراء الغربية على أساس أنها تمثل جزء من الكيان الموريتانى ، فالصحراء تمثل جغرافيا الجزء الشمالى الغربى لموريتانيا ، كما تمثل الجزء الجنوبى للمغرب ، وعندما بدأ حرب الأستقلال كفاحة فى المغرب بهدف التحرير من السيطرة الأسبانية والفرنسية كانت أيديولوجيته العسكرية تؤكد على الهدف السياسى الممتثل فى فكرة المغرب العربى الكبير والتى كانت أساساً لمطالبتة الإقليمية ، وتمثلت قمة هذه المطالب فى موريتانيا ، وكان حزب الأستقلال قد أعلن مطالبتة باسترداد موريتانيا فى يوليو عام 1957م إستناداً إلى حجج مختلفة فى معرض مطالبة المغرب بموريتانيا فى مواجهة التهديدات الفرنسية بأنشاء جمهورية صحراوية باقتطاع الجزء الجنوبى من المغرب والجزائر وموريتانيا .

- هذا ونتيجة للضغوط المغربية على فرنسا بالمطالبة بضم موريتانيا فقد إتخذت فرنسا إجرات شكلية دون الخلل بمصالحها فى موريتانيا أو المغرب ، عملت على أتخاذ خطوات جادة نحو أنشاء كيان موريتانى مستقل ، إذ كانت موريتانيا حتى عام 1957م جزء مما يسمى «بالإقليم الجنوبية لفرنسا » وكانت تضم أجزاء من الجزائر ومالى والنيجر

وتشاد ودادلى وإبندى وتبيست ، وقد هددت فرنسا أسس الأنسحاب من مناطق نفوذها الأستعمارى فى أفريقيا ،ولذلك تم إجراء أستفتاء بين شعوب هذه الإقليم التابعة للأتحاد الفرنسى كى يختارو بين البقاء ضمن نظام جديد يتميز بالمرونة ويعرف باسم المجموعة الفرنسية وبين الأستقلال التام عن فرنسا وقد تم هذا الأستفتاء فى أواخر عام 1957ملى وإبندى وتبيست ، وقد هددت فرنسا أسس الأنسحاب من مناطق نفوذها الأستعمارى فى أفريقيا ،ولذلك تم إجراء أستفتاء بين شعوب هذه الإقليم التابعة للأتحاد الفرنسى كى يختارو بين البقاء ضمن نظام جديد يتميز بالمرونة ويعرف باسم المجموعة الفرنسية وبين الأستقلال التام عن فرنسا وقد تم هذا الأستفتاء فى أواخر عام 1958م ومن ثم أختارت موريتانيا مثل جميع أقاليم غرب ووسط أفريقيا البقاء ضمن المجموعة الفرنسية ولكن مع قيام عدة جمهوريات أفريقية جديدة طالب شعب موريتانيا بضرورة الأستقلال التام وترتب على ذلك أن وقع فى 19من أكتوبر عام 1960م اتفاق فرنسى – موريتانى مؤداه نقل السلطات إلى الوطنين عند إلاستقلال الكامل فى 28 من نوفمبر 1960م .

– هذا وقد أعتبرت عدداً من دول القارة الأفريقية أن موريتانيا من الدول التى تـدور فى فلـك الغرب ، مما ترتب على ذلك أن وقفت هذه الدول إلى جانب المغرب وأيدت المغرب فى مطالبها فى موريتانيا ، إلا أن موريتانيا عارضت مطالب المغرب فى موريتانيا وأتهمت المغرب بأنه يخفـى مطامعة فى الثروات الموريتانية خلف الأدعاءات التاريخية وأكـدت موريتانيـا فى أسـبابها أنهـا لم تخضع للمغرب فى أى وقت من الأوقات ولم يدخل أحدمن المؤرخين أو الجغـرافين موريتانيـا ضمن حدود المغرب ، وأيضاً فإن الخرائط المغربية تمتد جنوبا حتى تضم موريتانيا وكـان بـين المغرب وموريتانيا صحراء كبيرة تمتد إلى مسافة الـف وخمسـمائة كيلـو متـر ممـا تزيـد صـعوبة الأتصال بينهما الأ عن طريق القوافل فى الشتاء ، أما عن طلب « الشيخ ماء العين » المساعدة من سلطان المغرب أنذاك تؤكد موريتانيا أنها ليست دليلاً عـلى الخضـوع فضـلاً عـن أن المغـرب لم يرسل قواته لمساعدة موريتانيا وأن معونة المولى « عبد العزيز » لم تزيد عن سـبعين بندقيـة ومـع تزايد حدة النزاع عرض الأمر على الأمم المتحـدة قبيـل أعـلان أسـتقلال موريتانيـا وإنقسـمت الدول العربية على نفسها ،وناشدت بعض الدول الأفريقية المغرب أن يسحبطلبة ويؤيد أستقلال موريتانيا ، وتقدم المغرب بمشروع الأتحاد بين المغرب وموريتانيا إلا أن موريتانيا رفضت هـذه المشروع وقبلت موريتانيا عضواً فى الأمم المتحدة فى 27 أكتوبر عام 1961[55]

(٥٥)إنظر شبكة المعلومات الدولية الأليكترونية نت يناير 2015 المطالـب المغربيـة فى موريتانيـا – الأسـانيد والحجـج التاريخية والقانونية

وأنظر أيضا:– د. محمد عبد الغنى سعودى ، مشكلة الصحراء الغربية دراسة فى خلفية الصراع وتطـورة نشـرة البحـوث الصادرة عن معهد البحوث والدرسات الأفريقية جامعة القاهرة إبريل 1983ص 19–21

وإذا كان الصادر عام 1960 ، أستندت فى المطالبة بالصحراء الغربية على أساس كونها جزءاً من موريتانيا فماها موريتانيا الأسبانية مما أثار إحتجاج أسبانيا أنذاك وإذ كان المغرب يعتمد فى مطالبتة بالصحراء الغربية على الذكريات التاريخية فإن موريتانيا قدمت حجج واقعية مستند إلى الواقع الجيوليتكى والأجتماعى فى الإقليم .

– أما عن موقف موريتانيا من النزاع حول الصحراء الغربية فإن موريتانيا ترى أن الحقوق التاريخية لها فى الإقليم الصحراوى أكثر وضوحاً إستنادا إلى أنه منذ القرن الحادى عشر كانت موريتانيا والصحراء الغربية إقليماً واحداً يعرف أنذاك باسم «شنقيط» وهو من أكبر المراكز الدينية فى المغرب الكبير وسكن فى شنقيط هذه والجزء الجنوبى من المغرب قبيلتان من البربر هما « جدالاولستونة» الذان كانا دعامة لدولة المرابطين التى قامت حوالى عام 1056م والتى أخضعت فى القرن التالى كل دولة المغرب الحالية بل ووصلت جنوب أسبانيا ، وأختلفت موريتانيا عن المغرب فى أنها لم تعارض الأستفتاء رغم أنها تستند أيضاء إلى الأرتباطات البشرية والثقافية ، وأنه من خلال التاريخ الطويل لم تكن الصحراء الغربية فى أول الأمر هنا وظلت موريتانيا تعتمد على الجزائر لمدة تبلغ قرابة عشر سنوات منذ عام 1960م وترتبط بها أرتباطا وثيقاً وأمدتها الجزائر بكثير من المعونة المادية والفنية وكانت تسير فى خطها ومحورها وذلك لحفظ التوازن مع المغرب ولكن الموقف المتغير لموريتانيا يمكن إرجاعة لعدة أسباب لعل من أهمها مايلى :-

1 – إعتراف المغرب بموريتانيا كدولة ذات سيادة .

2 – إشتداد قوة البوليساريو وبها بعض الشخصيات الرئيسية المعارضة أنذاك للرئيس مختار ولد دادة أنذاك مثل بابا ميسكا ، فقد كان هناك تخوف من قيام دولة مجاورة توجهها المعارضة .

3 – رغبة المغرب فى ضم الصحراء الغربية ، وعدم قدرة موريتانيا على الوقوف أمامها ، لذا فضلت موريتانيا أن تشترك بنصيب بدلاً من أن تضمها المغرب بكاملها وأن تكون هناك شقة خلاف بينهما وبين المغرب فضلاً عن عدم إرتياحها للوجود المغربى فى «لاجويرا» المقابلة «لنواديبو» الميناء الرئيسى لموريتانيا .

4 – التفاهم السوفيتى الجزائرى أنذاك مما جعل موريتانيا تنحاز إلى الجانب الأخر .

– وإستطاع الملك الحسن الثانى أنذاك أن يكسب وقتاً ينفذ فية خططه السياسية والدبلوماسية حيث قام قاضى العيون على رأس وفد من الأشراف بزيارة المغرب ليقدم ولائه للملك الحسن الثانى أنذاك كما أستمرت جهود التنسيق مع موريتانيا ووضعت الخطوط العريضة للتقسيم وذلك أثناء زيارة الرئيس الأسبق مختار ولد دادة لمدينة «فاس» بالمغرب فى ديسمبر 1974م حيث إتفق مع ملك المغرب أنذاك على تخطيط الحدود ، طبقا لما كان يسمى فى عام 1972م بمنطقتى النفوذ ، كما تم الاتفاق على أسس التعاون الأقتصادى فى المنطقة منذلك العهد تمت إقامة روابط وثيقة بين البلدين ومما هو جدير بالذكر أن مؤتمر جامعة الدول العربية قد وافق فى أكتوبر 1974م خلال إجتماعه فى الرباط على توصية تجعل من مشكلة الصحراء الغربية مشكلة موريتانية .

– هذا وقد عرض الملك الحسن الثانى أنذاك مشكلة الصحراء الغربية على محكمة العدل الدولية ، وتمكن المغرب بهذا الموقف من منع أسبانيا من أجراء الأستفتاء الذى كان تعزم على إجرائه خاصة بعد أ طلب الأمين العام للأمم المتحدة من السلطات الأسبانية تاجيل الأستفتاء إلى أن تقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة السياسية التى يجب أتباعها حيال الصحراء الغربية وأكدت محكمة العدل الدولية وجود علاقات بين إقليم الصحراء الغربية وكل من المغرب وموريتانيا ، وهذه العلاقات كانت فى إطار قانونى وعلاقات بيعيه ، وإعتبر الملك الحسن الثانى أن هذه الأحكام تاكيد لحق المغرب وموريتانيا فى الإقليم الصحراوى ، إعتباراً من تاريخ هذه الحكم من محكمة العدل الدولية طالبت موريتانيا بحقها فى الإقليم الصحراوى إستناداً إلى رأى محكمة العدل الدولية الذى أثبت حقها التاريخى فى الصحراء الغربية ، كما أكد هذا الحق الرئيس الأسبق لموريتانيا « المختار ولد دادة » فى خطابه فى مدينة « إطار » حيث طالبت بحرية المنطقة وأن الصحراء جزء لايتجزاء من التراب الوطنى الموريتانى وبالفعل تم فى نوفمبر عام1975م إقتسام الصحراء بين المغرب وضمت الساقية الحمراء وموريتانيا وضمت وادى الذهب بموجب اتفاقية مدريد الثلاثى بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا .

– إلا أن بعد تولى القادة العسكريين السلطة الموريتانية بعد الأطاحة بنظام الرئيس الأسبق المختار ولد دادة قامو باخراج موريتانيا من صراع الصحراء الغربيةباتباع سياسية محايدة وتحت ضغوط مليشيات البوليساريو وسوء الأوضاع الداخلية فى موريتانيا تخلت موريتانيا عن أحقيتها فى وادى الذهب (الثلث الجنوبى من الإقليم) عام 1979م

وضمت المغرب بعد ذلك لتؤكد سيطرتها الأدارية الكملة على الصحراء الغربية وظلت موريتانيا على الحياد ولكنه لم يستمر لاكثر من سنتين وحين تولى السلطة فى موريتانيا « محمد ولد خونا ولد هيد الله » فى نهاية الثمانينيات أقدم على الأعتراف بالجمهورية الصحراوية مما أدى إلى قطعية سياستة بين موريتانيا والمغرب ، وفى نهاية عام 1984م تولى الرئيس «سيدى أحمد ولد الطايع» فى موريتانيا وإتسمت فترة رئاسته باتخاذ موقف حيادى تجاه قضية الصحراء بعد عودة العلاقات بين البلدين .

– هذا وقد أحدثت مشكلة الصحراء الغربية تغيرات هامة فى سياسة موريتانيا الخارجية فبعد أن كانت الجزائر هى من أوثق البلدان العربية صله بها باعتبارهما جمهوريتين يتبنان نظام الحزب الواحد ويرفعان شعار الأشتراكية ، إلا أن الأمور إنعكست وصارت المغرب هى أشد صلة بموريتانيا فى حين تاثرت العلاقات الموريتانيا الجزائرية ووصلت إلى منحنى التصاعد من التاذم أدى إلى القطعية الدبلوماسية أحيانا ، كما أن مسالة الصحراء أحدثت بدورها أزمة بين موريتانيا ومنظمة الوحدة الأفريقية (أنذاك) إذ أيد غالبية دول المنظمة مبدأ تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية والأعتراف بها كادولة عضو فى منظمة الوحدة الأفريقية فى مؤتمر (نيروبى) للمنظمة عام 1981م ثم عضواً بالأتحاد الأفريقى الأن [56].

---

(56)إإنظر :– شبكة المعلومات الدولية أون لاين نت – يناير 2015 موقف موريتانيا من النزاع حول الأقليم الصحراوى .

المبحث الثاني
الانشقاق السياسي حول حق تقرير المصير وموقف الجزائر والبوليساريو من النزاع

الانشقاق السياسى للجزائر حوا حق تقرير المصير وموقفها من النزاع:

أولاً:- الانشقاق السياسى للجمهورية الجزائرية حول حق تقرير المصير:-

- يأتى الانشقاق السياسى للجزائر حول حق تقرير المصير للصحراء الغربية إنطلاقاً من العديد من قرارات الأمم المتحدة وخاصة القرار رقم 1514 الصادر فى الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة وهو القرار الذى أكد على حق الشعوب فى تقرير مصيرها والإقرار بحرية الشعوب الكاملة فى إختيار وضعهم السياسى والإقتصادى والإجتماعى فى الأقاليم التى لم تحقق إستقلالها لتحويل السلطات إلى شعوب هذه الأقاليم بدون شروط أو تحفظ فى التعبير وبكل حرية دون النظر إلى المعتقد أو اللون أو الجنس لكى يمكنهم الحصول على الإستقلال التام.

– وكان مما إستندت إليه الجزائر أيضاً هو أن الصحراء الغربية هى أحد الأقاليم التى لا تتمتع بالحكم الذاتى، ومن ثم يتعين على الدولة القائمة بالإدارة وفقاً للفصل الحادى عشر من ميثاق الأمم المتحدة أن تسير بها نحو الإستقلال من خلال ممارسة سكانها لحق تقرير المصير، وأيضاً تأسس المفهوم الجزائرى على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة أرقام 2591 /24، 2711 /25، 2984 /27، 3163 /28 والتى أقرت بوجوب ممارسة سكان الصحراء لحقهم فى تقرير مصيرهم من خلال الإستفتاء، على أن تقوم الدولة القائمة بالإدارة بالتشاور مع المغرب وموريتانيا وأى طرف أخر بتقرير الإجراءات لإجراء هذا الإستفتاء.

هذا وعلى الرغم من أن الجزائر قد أيدت مسعى المغرب فيما طلبته من محكمة العدل الدولية فإنها بعد صدور حكم محكمة العدل الدولية فى 16 من أكتوبر عام 1975م تمسكت الجزائر برؤية المحكمة من حيث عدم ثبوت وجود أى رابطة من روابط السيادة الترابيةبين الصحراء الغربية وبين أى من المغرب أو موريتانيا، وإذا كان تنظيم المغرب للمسيرة الخضراء قد شكل ضغطاً على أسبانيا، فنتج عنه توقيع «اتفاق مدريد الثلاثى» الذى قسم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا، على الرغم من ذلك فإن الموقف الجزائرى كان معارضاً لاتفاق مدريد ووصفه بأنه إنتقاص لقرار مجلس الأمن ولقد سلمت الجزائر أنذاك مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أوضحت فيها عدم إعترافها باتفاقية «مدريد»

وأعلنت أن الإطارالوحيد والمقبول لتصفية الإستعمار فى الصحراء الغربية يجب أن يتم تحت إشراف الأمم المتحدة وعلى أساس مبدأ حق تقرير المصير، وأكدت الجزائر أن المغرب له مطامع بإنشاء إمبراطورية كبرى تمتد من طنجة إلى طامبكتو والى سان لوى فى السنغال، كما تضم جزءاً من الجزائر ومالى إضافة إلى الجمهورية الموريتانية والصحراء الغربية حتى تصل إلى مصب نهر السنغال.

- هذا ويرى البعض من الباحثين أن الجزائر تفسر سياسة المغرب تجاه مشكلة الصحراء الغربية فى الأتى:-

- سياسة التوسع على حساب الشعوب الأخرى.

- إعطاء تفسيرات خاصة لمسألة تصفية الإستعمار وتطبيق مبدأ تقرير المصير.

- عدم الإعتراف بجبهة البوليساريو وإعتبارهها حركة غير شرعية ولا تمثل سكان الصحراء الغربية.

- عدم الإعتراف بالحدود الموروثة عن الإستعمار وقت إستقلال الدول ومخالفة مبدأ مؤتمر القمة الإفريقى الأول الذى عقد بالقاهرة عام 1964م بغية عدم إثارة المنازعات بين دول القارة الأفريقية بالإعتراف بالحدود القائمة للدول الأفريقية وقت الإستقلال.

- إعتماد سياسة التعنت ضد القوى الوطنية المغربية التى تؤيد مبدأ تقرير مصير سكان الصحراء الغربية.

ومن ثم يرى البعض أن السياسة الجزائرية قد ركزت على محورين أساسيين هما:-

المحور الأول:- إقناع المجتمع الدولى بضرورة العدول عن التسوية التى تم التوصل اليها وتطبيق مبدأ حق تقرير على سكان الصحراء الغربية وتكثيف الحملات الدبلوماسية لدى الدول والمنظمات الدولية لدفعها إلى الإعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

المحور الثانى:- التركيز على موريتانيا من خلال تقديم الدعم المادى والعسكرى لحركة البوليساريو لإرغامها على العدول عن موقفها المؤيد للمغرب حيال مشكلة الصحراء[57].

ثانياً: الانشقاق السياسى حول موقف الجزائر من النزاع:-

1- تخلص وجهة النظر الجزائرية فى مشكلة الصحراء الغربية أنها تستند إلى القرارات التى أصدرتها لجنة تصفية الإستعمار التابعة للأمم المتحدة والتى تمثلت فى أن تضمن الجمعية العامة للأمم المتحدة حقوق سكان الصحراء الغربية، وأن السلطات الحاكمة ممثلة فى أسبانيا مسئولة عن توجيه سكان الإقليم إلى الاستقلال وممارسة حقه فى تقرير المصير من خلال إستفتاء تنظمه السلطات الحاكمة (أسبانيا بالتشاور مع المغرب وموريتانيا والجزائر. وعلى أن يتم هذا الاستفتاء تحت مراقبة وإشراف منظمة الأمم المتحدة،

---

(57)انظر:- أحمد دياب، المغرب والجزائر... تداعيات الخلاف حول الصحراء، السياسة الدولية العدد 159 يناير 2005م.

- شبكة المعلومات الإلكترونية الدولية أون لاين نت يناير 2015م مفهوم الجمهورية الجزائرية لحق تقرير المصير فى الصحراء الغربية.

2- وحين أخطرت أسبانيا الجمعية العامة للأمم المتحدة أنها سوف تقرر إجراء إستفتاء تقرير المصير خلال النصف الأول من عام 1975م فى إقليم الصحراء الغربية كان رد فعل كل من المغرب وموريتانيا مطالبتهما بالإقليم الصحراوى باعتباره جزء من أراضيهم، إلا أن الجزائر إعترضت على أى إجراء سيتخذ خارج منظمة الأمم المتحدة وإزاء اتفاق «مدريد» الثلاثى الذى تم توقيعه بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا فى نوفمبر عام 1975م رأت الجزائر أن هذا الإجراء يعد إنكاراً للإلتزامات الرسمية من قبل أسبانيا تجاه سكان الصحراء الغربية، كما يعد هذا الاتفاق الثلاثى خرقاً للاتفاقات التى وقعت عليها من المغرب وموريتانيا والخاصة بموافقتهما على قرارات الأمم المتحدة حيث رأت الجزائر أنهما تجاهلتا وجود شعب الصحراء الغربية.

- هذا وعلى إثر توقيع الاتفاق الثلاثى فى مدريد تغير الموقف الجزائرى تجاه مشكلة الصحراء الغربية، فرأت وجود عواقب خطيرة ستؤثر على مصير سكان الصحراء الغربية ووحدته القومية مما سينعكس بالسلب على الأمن والإستقرار فى المنطقة وكان من أثار هذا الاتفاق أيضاً تخلى أسبانيا عن مسئولياتها وهذا ما اعتبرته الجزائر مخالفاً للقرارات التى أصدرتها منظمة الأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية وكانت مساعى الجزائر تتوافق مع الموقف الدولى المتمثل فى قرارات الأمم المتحدة ومجموعة عدم الإنحياز والموقف الإقليمى من خلال منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك (الإتحاد الأفريقى الآن).

– وعلى الرغم من عدم وجود مطالب إقليمية بالجزائر فى الصحراء الغربية إلا أن الجزائر قد اعترضت على ضمها للمغرب إستناداً الى أن وجود دولة مستقلة صغيرة تقع بينها وبين المحيط الأطلسى يجعل مرور مواردها أكثر سهولة مما لو ألحقت بالمغرب خاصة وأن الخلافات الأيديولوجية بين المغرب والجزائر قد تؤثر سلباً على إمكانيات التعاون بين النظم السياسية القائمة، ولذلك أيدت الجزائر جبهة تحرير الصحراء وتمسكت بتطبيق حق تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية بالإضافة إلى أن الجزائر توفض الموافقة على أى حل لا تشارك فى الإعداد له بصفتها طرفاً من الأطراف المعنية وذات مصلحة، وفى مارس 1975م أجرت الجزائر إتصالات مع المغرب وتوصلنا إلى اتفاق ترسيم الحدود فيما بينهما والموقع عام 1972م وبذلك تكون المغرب قد تخلت عن مطالبها الإقليمية فى الأراضى الجزائرية مقابل أن تعلن الجزائر عن عدم وجود أهداف لها فى الصحراء الغربية، ولكن بعد أن أعلن فى 14 نوفمبر 1975م عن توصل كل من المغرب وموريتانيا وأسبانيا إلى اتفاق مبادىء على تحويل السلطات الأسبانية فى الإقليم الصحراوى إلى كل من المغرب وموريتانيا، إعتبرته الجزائر إنتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ومعيباً للمعطيات والمبادىء الآتية:-

أ- أن مسار تصفية الإستعمار فى الصحراء الغربية، كما حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1965م اكدته محكمة العدل الدولية وتقرير بعثة الأمم المتحدة عن إقليم الصحراء وأثبت ذلك صحته.

ب- بما أن الصحراء الغربية بلد غير مستقل، فإن أسبانيا هى الدولة الحاكمة والمسئولة أمام منظمة الأمم المتحدة عنه، ولا يحق لها أن تحيل مسئولياتها إلى غير شعب الصحراء صاحب السيادة وإن الأمم المتحدة هى التى تتولى الحفاظ على هذه السيادة.

جـ- لا تقر الجزائر شرعية اتفاقية «مدريد» بل تعتبرها باطلة وغير مقبولة لأن حكومات أسبانيا والمغرب وموريتانيا لا يحق لها التصرف إطلاقاً فى التراب الصحراوى وفى مستقبل شعبه.

- هذا وقد أدت الإشتباكات المسلحة بين الجزائر والمغرب فى أوائل عام 1976م والتى تمت بالقرب من الحدود الجزائرية بين وحدة عسكرية مغربية والقوات الجزائرية إلى احتلال القوات المغربية لمدينة (المغلا) وبعد إحتواء حده الصراع، صعدت الجزائر من تأييدها المادى والعسكرى لجبهة البوليساريو خاصة بعد إعلان تقسيم الصحراء الغربية بصورة رسمية بين المغرب وموريتانيا وإلتجاء زعماء حركة البوليساريو ومن بينهم العديد من أعضاء محلس الصحراء المحلى إلى الجزائر حيث أعلنوا إعتراضهم على هذه الاتفاقية فى «حاس البيضاء وتنجوب» بعد إنسحاب القوات المغربية منها.

3- وفى هذا الصدد يمكن الإشارة أيضاً الى مؤتمر «باماكو» يومى 28،29 أكتوبر عام 1963م الذى حضره رؤساء الجزائر والمغرب وإثيوبيا ومالى وأسفر المؤتمر عن إيقاف القتال فى الثانى من نوفمبر عام 1963م وتحديد منطقة منزوعة السلاح وتعيين مراقبين من الدولتين لضمان حياد هذه المنطقة وسلامتها وتشكيل لجنة تحكيم يتولى وزراء خارجية دول المنطقة إختيارها وتكون مهمتها تحديد المسئولية عن بدء العمليات الحربية بين البلدين.

- هذا وترى الحكومة الجزائرية أن المغرب له مطامع بإنشاء إمبراطورية كبـرى مـن خـلال ضمها أجزاء من الجزائر ومالى والصحراء الغربية وموريتانيا حتى تصل إلى مصب نهر السنغال إذ أن الحكومة المغربية تتستر خلف مبدأ السلامة الإقليمية حتى تحقق هدفها ببناء المغرب الكبيـر فى إطار الحدود التى يطالب بها، لذا فإن البعض يرى أن عملية ضم الصحراء مـا هـى إلا خطـوة أولى لتنفيذ هذا المخطط المغربى ومن ثم تفسر وتحلل الجزائر سياسـة المغـرب تجـاه مشـكلة الصحراء الغربية كما أوضحت الدراسة فى مفهوم الجزائر لتقرير المصير على الآتى:-

أ - سياسة التوسع على حساب الشعوب الأخرى.

ب - إعطاء تفسيرات خاصة لمسألة تصفية الإستعمار وتطبيق مبدأ تقرير المصـير، ويتمثـل فى مطالبتها بتطبيق مبدأ الوحدة الإقليمية الذى يترتب عليه إلحـاق سـكان الإقلـيم الصـحراوى بالوطن المغربى الأم.

جـ - عدم الإعتراف بجبهة البوليساريو وإعتبارها حركة غير شرعية لا تمثل سـكان الإقلـيم الصحراوى.

د - عدم الإعتـراف بمبـدأ الحـدود القائمـة وقـت الإسـتقلال والموروثـة عـن الإسـتعمار إعمالاً لمبادىء منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك فى مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية فى القاهرة عـام 1964م.

- هذا وقد نشطت الدبلوماسية الجزائرية وتركزت على محاولة إقناع المجتمع الدولى بضرورة العدول عن التسوية التى تم التوصل اليها وتطبيق مبدأ حق تقرير على سكان الصحراء الغربية ومن خلال تكثيف الحملات الدبلوماسية لدى الدول والمنظمات الدولية الإقليمية والعالمية لدفعها إلى الإعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. وأيضاً التركيز العسكرى على موريتانيا من خلال تكثيف عمليات جبهة البوليساريو فى محاولة لإرغامها على العدول عن موقفها، وإزاء الضغوط الجزائرية وهجمات قوات جبهة البوليساريو وأيضاً بسبب سوء الأوضاع الداخلية فى موريتانيا، مما أضطرت معه موريتانيا إلى توقيع اتفاقية مع جبهة البوليساريو فى الخامس من أغسطس 1979م تنازلت بموجبها موريتانيا عن مطالبها بالإقليم الصحراوى وبإنسحاب القوات الموريتانية من الإقليم الصحراوى، وعقب ذلك قامت القوات المغربية بالدخول إلى الجزء الخاص بموريتانيا وهو «وادى الذهب» وبهذا أصبحت الصحراء الغربية كلها تحت السيطرة المغربية، وهذا ما دفع الجزائر إلى توسيع الحملة الدبلوماسية التى تشنها على المغرب خاصة وأن الحضور الدبلوماسى المغربى فى القارة الأفريقية ضعيف ومن ثم كانت هذه النقطة لصالح الجزائر وحركة البوليساريو معاً لتأييد وجهة نظرهم فى النزاع بقيام دولة فى الصحراء الغربية للصحراويين.

4- هذا وفى تناول العلاقات الجزائرية المغربية وتداعيات الانشقاق السياسى والخلاف حول الصحراء الغربية فإن البعض يرى أن العلاقات الجزائرية المغربية وتطورها كان لها إنعكاساتها المختلفة سواء على مشكلة الصحراء الغربية أو على مستوى العلاقات بين دول المغرب العربى كلها حيث أثر ذلك على عملية الإندماج المغربى

5- والذى توقف منذ فترة كبيرة وأيضا كان لها تداعيات على التفاعل مع السياسات الأوروبية والأمريكية الموجهة للمنطقة، وعلى الرغم من فترات التعاون والهدوء النسبى التى شهدتها العلاقات بين المغرب والجزائر إلا أن السمة الغالبة لها منذ إستقلال الجزائر عام 1962م هى التوتر والصراع بما يوضح تفاقم المشكلات القائمة بينهما حيث شهدت تسعينيات القرن الماضى ما عرف بحرب الرمال التى نشبت بينهما بسبب مشكلة حدودية.

- هذا ويرى كثير من المهتمين بهذا الصراع حول الصحراء الغربية أن الوضع العام للعلاقات بين البلدين (الجزائر والمغرب) يتوقف بصفة عامة والانشقاق والتناقض الحاد بشأن النزاع حول الصحراء الغربية بصفة خاصة على عدة عوامل تاريخية وجغرافية وأيديولوجية ودولية، وقد تشكلت تلك العوامل خلال الأربعة عقود الماضية دون إغفال رواسب الماضى وتضح ذلك من الآتى:-

1. إذ من الواضح أن هناك إختلاف فى التطور التاريخى للدولتين، فالمغرب ذو رصيد تاريخى فى الإستقلال السياسى والهوية الواحدو وذلك لأنه مصدر السلطات والإمبراطوريات، ونقطة تجمع للتاريخ الإسلامى العربى فى شمال القارة الأفريقية، بينما الجزائر بوصفها وحدة سياسية تسعى لإيجاد هوية قومية بدونها تنتهى الثورة الجزائرية إلى مأزق كبير.

2. يوجد تمايز واضح لكلا النظامين السياسيين للبلـدين، نظـام ملكـى فى المغـرب وأخـر جمهورى فى الجزائروأدى ذلك التمـايز إلى تنـامى المخـاوف المغربيـة مـن محـاولات الهيمنـة الجزائرية، ووضح ذلك من خـلال المشـاحنات الإعلاميـة والأيديولوجيـة وخاصـة بعـد عـام 1963م فقد رأت المغرب أن طبيعة النظام الملكى هى التى تقلق الجزائر، بينما رأت الجزائر أن طبيعة نظامها الإشتراكى هى التى تقلق المغرب.

3. الخلاف الحدودى بين الدولتين شكل أحد عوامل توتر العلاقات بين البلدين فـالجزائر تتمسك بحدودها كما تركها الإستعمار الفرنسى، بينما المغرب يطالب بحدوده كما كانـت قبـل الإستعماروالتى تمثل معاهدة (لاله مغنيـة) والتـى وقعـت فى الثـامن مـن مـارس عـام 1845م إطاراً مرجعياً لها وهى المعاهدة التى وقعها المغرب مع فرنسا بعد هزيمة معركة «إيسـلى» فى 14 أغسطس عام 1844م بسبب دعم المغرب لثورة الأمير عبـد القـادر الجزائـرى، ورغـم تحديـد تلك المعاهدة للحدود بين الجزائر والمغرب، إلا أن وضع منطقة الصحراء الشرقية فى الجنـوب (منطقة تندوف) كان غامضاً، ولقد تعاقبت على هـذه الاتفاقيـة اتفاقيـات أخـرى مـن (1901- 1902) كانت كلها تنتقص من الأراضى المغربية ولذا فإنه منذ حصول المغرب عـلى إسـتقلاله ومشكلة الحدود بين المغرب والجزائر إسـتمرت مطروحـة ممـا أدى إلى مواجهـات فى أكتـوبر 1963م بما يسمى بحرب الرمال، ورغم إحتواء الصراع بعد تـدخلات عربيـة وأفريقيـة، إلا أن مشكلة الصحراء الشرقية (صحراء تندوف) إستمرت عالقة فى الأذهان

4. خاصة بعد اكتشاف الحديد بها (فى تندوف) حيث تجدد الصراع المسلح عام 1967م مما أدى لطرح النزاع على الأمم المتحدة وهو ما فرض على الجزائر والمغرب الدخول فى مفاوضات للإستغلال المشترك لمناجم الحديد فى مقابل إعتراف المغرب بحق الجزائر فى منطقة «تندوف»، ودعم الجزائر للحق المغربى فى الصحرء الغربية. على هذا الأساس وقعت معاهدة حول الحدود المغربية الجزائرية فى الخامس عشر من يونية 1972م ولكن مع ظهور إقتراب المغرب من حسم النزاع حول الصحراء الغربية بينه وبين أسبانيا، إضافة إلى ظهور جبهة البوليساريو- تحول الموقف الجزائرى لصالح أطروحة تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية وقيام دولة صحراوية وهو الموقف الذى أيده الجزائر بوضوح بدءاً من عام 1975م.

الانشقاق السياسى لجبهة البوليساريو حول حق تقرير المصير وموقفها من النزاع:

أولاً: الانشقاق السياسى لجبهة البوليساريو حول حق تقرير المصير:-

أ- التنظيمات السياسية السابقة على جبهة البوليساريو:-

- قبل أن نتناول موقف جبهة البوليساريو من حق تقرير المصير فإننا نعرض للحركة الوطنية فى الصحراء الغربية منذ نشأتها وذلك على الوجه التالى:-

- ففى سنوات الإحتلال الأسبانى. التى بدأت منذ أوائل القرن الماضى وإستمرت حتى عام 1976م بعد توقيع الاتفاق الثلاثى فى مدريد بين أسبانيا وموريتانيا والمغرب إذ لم تكن الصحراء دون حركة وطنية بها بل على العكس من ذلك فقد كانت هناك الحركات السياسية والإنتفاضة الوطنية فى الصحراء،

وعلى الرغم من قلة عدد السكان بالنسبة للمساحة الشاسعة للصحراء الغربيـة، وعـلى الـرغم من أنهم فى معظمهم بدو رحل يصعب عليهم التماسك الحضرى فى تنظـيم أو حركـة واحـدة أو سلسلة مترابطة إلا أن الحافز الوطنى كـان دائمـاً يجمـع بيـنهم وكـان مشـتعلاً ضـد الإحـتلال الأسبانى تقوده القبائل الصحراوية الغربية الأصل وعددهم حوالى ألف وسبعمائة قبيلة تتزعمهم قبيلة «الرقيبات» التى تعد أقوى وأكبر القبائل الصحراوية، ومما يذكر أن أهم هذه الثورات التـى قامت بها القبائل الصحراوية هى ثورة 1943م، كما شهد عقد السبعينيات مـن القـرن العشـرين تطوراً كبيراً فى مسار الحركة الوطنية الصحراوية إذ ظهر على السطح بروز حدثين هامين هما:-

- حدثت إنتفاضة شديدة ضد أسبانيا فى مدينة العيون عام 1970م وهى تماثل إنتفاضتى عام 1943م و1957م إن لم تكن أشد منهما وكانت بقيادة صحفى هو «البصير ولـد سـيدة إبـراهيم» وقد إعتقله الأسبان وقتها ثم إستشهد فيما بعد وكان لهذه الثورة أثارها فقد إسـتطاعت أن تبلـور الحركة الوطنية وتجعلها أكثر تنظيماً وأن تمهد لمرحلة أكثر تطوراً.

- ومن ثم أعلن فى نفس العام 1970م عت تشكيل تنظيم سرى جديـد فى الصـحراء الغربيـة لمقاومـة المحتـل الأسـبانى وسـمى هـذا التنظـيم بمنظمـة (موريهـوب) أى الرجـال الـزرق، وعملياً اعتبر البعض أن هذه المنظمة هـى أول منظمـة سياسـية صـحراوية يسـارية حتـى ذلـك الوقت، فلقد تأسست بدعم جزائرى مباشر وإستطاعت أن تمد تعاونهـا إلى قلـب أسـبانيا حيـث وجدت مساندة سياسية من الحزب الشيوعى الأسبانى وأيضاً تعاونت مع حركة إسـتقلال جـزر كناريا، وكان مقر هذه الحركـة فى الجزائـر مثـل مقـر منظمـة (الموريهـوب)، وكانـت الفلسـفة السياسية لمنظمة الموريهوب تقوم على عدة مبادىء أهمها:-

- الإستقلال التام وقطع كل تعاون مهما كان نوعه مع أسبانيا.

- إقامة دولة مستقلة فى الصحراء الغربية ذات حكم ديمقراطى تقدمى شعبى.

- لا تقارب ولا تعاون بأى شكل من الأشكال مع المغرب أو موريتانيا.

- إلا أن تداعى وتطور الأحداث والمستجدات فى مشكلة الصحراء الغربية بعد اتفاق مدريد الثلاثى وإنسحاب أسبانيا من الصحراء وإحتدام الصراع والتنافس على ثروات الإقليم الصحراوى بين الأطراف المعنية بالصراع وهى (المغرب وموريتانيا والجزائر) من جهة ونضوج الحركة الوطنية فى الصحراء الغربية وتعميق مفاهيمها وإستفادتها من التجارب من جهة أخرى قد ساعد على بروز جديد قد قلب موازين القوى فى صراع الصحراء الغربية ألا وهو ظهور الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب (جبهة البوليساريو)[58] فى مايو 1973م.

- ومما هو جدير بالذكر أن التنظيمات السياسية قد تعددت منذ عام 1960م فى الصحراء الغربية وتقتضى الدراسة التعرض لها على الوجه التالى:-

1. مجلس الأربعين:- تم إنشاؤه عام 1960م وكان يتكون من 41 عضواً ويضم جميع شيوخ القبائل وكان يختص بحفظ الأمن وإعلان الحر ضد المعتدين وعقد الصلح مع المتحاربين كما يختص المجلس بتعيين القضاة الذى يتم إختيارهم من كبار العلماء والفقهاء ومهامهم الفصل فى الخصومات والنزاعات بين سكان المنطقة.

---

(58)انظر:- شبكة المعلومات الإلكترونية الدولية نت يناير 2015م
الحركة الوطنية الصحراوية.

2. حزب الإسلام:- وقد تأسس عام 1965م وتحددت مبادئه فى التحرر بالسلاح من أسبانيا والإنضمام إلى المغرب مع الإحتفاظ بحقوق كاملة لسكان الصحراء الغربية وقد أثار هذا المبدأ خلافات حادة داخل الحزب وحسم الخلاف لصالح الإستقلال التام عن الإستعمار الأسبانى على أنه مرحلة أولى.

3. المنظمة الطليعية لتحرير الصحراء:- وقد تأسست عام 1966م بهدف تكوين جبهة ثورية وقد طالبت بتكوين إدارة للصحراء تكون مهمتها تسيير إدارة الإقليم الصحراوى والعمل على تحديد توقيت إنسحاب القوات الأسبانية من الصحراء الغربية، كما طالبت حتى يتم إنسحاب الأسبان من الإقليم الصحراوى بالمساواة بين الأسبان وسكان الصحراء فى الحقوق والمطالب وكان من أهدافها حل الجمعية الصحراوية وإجراء إنتخابات حرة ووقف هجرة الأسبان إلى الإقليم الصحراوى ومن ثم ترتب على ذلك إتخاذ أسبانيا لإجراءات قمعية ضد السكان الصحراويين.

4. حركة المقاومة لتحرير الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الأسبانية:- وقد عرفت هذه الحركة سابقاً بإسم حركة الرجال الزرق التى أنشأتها المغرب عام 1961م وكانت تهدف إلى توحيد الصحراء مع المغرب إلا أنها قد غيرت مقر قيادتها إلى الجزائر ثم بلجيكا ثم إستقر بها الأمر بالمغرب عام 1975م وإصطدمت بالقوات الأسبانية عدة مرات وقد إنفصل عن هذه الحركة مجموعة من أصل مغربى طالبوا بالإندماج مع المغرب فى إطار حزب جبهة التحرير والوحدة.

5. الجماعة الصحراوية:- ومما هو جدير بالذكر فأن الخصوصية الصحراوية بدأت تظهـر وتتضح معالمها فى إطار العلاقات الثنائية الأسبانية- الصحراوية منذ عام 1958م ومن ثم قامت أسبانيا فى عام 1961م باصدار وثيقة تعتبر فيها الساقية الحمراء ووادى الذهب جزءاً من أسـبانيا وفى خطوة تالية قامت الإدارة الأسبانية فى عام 1967م بإنشاء الجماعة الصحراوية لتضم زعماء القبائل الصحراوية فى الساقية الحمراء ووادى الذهب ومدينة العيون والداخلة وزعمـاء البطـون والفـروع الكبـرى لكـل قبيلـة، وبـذلك وصـل عـدد أعضـاء هـذه الجماعـة إلى مائـة وإثنـين عضواً وتحددت مهمة الجماعة الصحراوية فى تمثيل السكان المحليين فى علاقـاتهم مـع الإدارة الأسبانية والإشراف والسيطرة على العلاقات القبلية وكان السبب الأساس لتكوين هذه الجماعة الصحراوية هو توفير التغطية القانونية اللازمة لاستمرار النفـوذ الأسـبانى فى الصـحراء الغربيـة وذلك من خلال إستيعاب جميع الحركات والإتجاهات والأحزاب داخل هذه الجماعـة لتكـون تحت السيطرة الأسبانية.

6. حزب الإتحاد الوطنى الصـحراوى:- تأسـس هـذا الحـزب تحـت إشـراف الحكومـة الأسبانية فى أكتوبر 1974م إذ سعت الإدراة الأسبانية لمد سـيطرتها عـلى كـل أنحـاء الصـحراء الغربية بهدف تحضيرها لتسلم السلطة فى أعقاب الإنسحاب الأسبانى من الصحراء لكى تستطيع هذا الحزب، المحافظة عـلى مصـالحها الاقتصـادية والتجاريـة وإنضـم لهـذا الحـزب أعضـاء الجماعة الصحراوية وبعد حل هذا الحزب إنضم معظم قادته إلى جبهة البوليساريو.

وفى إطار تطور الحركة الوطنية الصحراوية وصولاً الى جبهة البوليساريو، ومن ثم نتناولها على الوجه التالى:-

ب- جبهة البوليساريو:- ومما هو جدير بالذكر أن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب بعد المذابح الأسبانية ضد شعب الصحراء الغربية عام 1970م حيث عقد المؤتمر التأسيسى الأول فى العاشر من مايو عام 1973م على الحدود بين موريتانيا والصحراء الغربية وأعلن فيه ميلاد جبهة البوليساريو على أنقاض كل التنظيمات السياسية القائمة فى ذلك الوقت والتى تم تناولها وسبقت الإشارة إليها إذ إستطاعت الجبهة أن تضم إلى صفوفها جميع المناضلين فى الصحراء الغربية وكذا كل التنظيمات السياسية فيها ولذلك أصبحت جبهة البوليساريو هى التنظيم الوحيد الممثل لشعب الصحراء الغربية.

- هذا ويرى البعض من الباحثين أن جبهة البوليساريو قد قامت على أهداف ومبادىء أكثر تحديداً ووضوحاً وركزت على هدف رئيسى ألا وهو الإستقلال التام للصحراء الأسبانية بعيداً عن أسبانيا والمغرب وموريتانيا وبنت أساليبها على أساس العمل السياسى والعسكرى المنظمين وتحددت الأهداف السياسية للكفاح المسلح فى الأتى:-

1. عروبة الصحراء الغربية بارجاعها إلى أصلها العربى رداً أولياً على الاستعمار الأسبانى الذى حاول بمختلف الأساليب الإستعمارية إلحاق الأراضى الصحراوية تعسفاً بالأراضى الموريتانية.

2. الرد على الإهمال العربى سواء من قبل الأنظمة العربية المجاورة فى شمال أفريقيا أو مـن قبل الأنظمة العربية التى تبتعد مسافات بعيدة عن الإقليم.

وعلى الرغم أن جبهة البوليساريو قد تكونت فى موريتانيا. فإن التطـور الأساسـى فى الحركـة بعد أن حقق زعماء الجبهة إتصالهم وتفاهمهم مع الجزائر باعتبارها دولة تقدمية تناصر حركـات التحرر العربية والأفريقية دفع قيادات الجبهة منذ عام 1974م إلى التوجه إلى الجزائر التى رحبت بهم وتميزت هذه المرحلة بأنها المنطلـق الوحـدوى لشـعب الصـحراء فى مواجهـة الإسـتعمار وإرتكزت إنطلاقة الجبهة خلال هذه المرحلة على الأتى:-

- أن المنطقة الممتدة من جبل طارق إلى نهر السنغال تطل عـلى المحـيط الأطلسـى أى أنهـا حكماً يجب أن تخضع لسياسة الحلف الأطلسى والساقية الحمـراء وادى الـذهب تعتبـر نقطـة التلاقى فى شمال غرب أفريقيا، ومن ثم فهى نقطة التماس بين الوطن العربى والقارة الأفريقية.

- هذا ونظراً للأهمية الإستراتيجية للصحراء الغربية اقتصـادياً وعسـكرياً فـإن بقائهـا تحـت سيطرة الإسـتعمار والإمبرياليـة سيكرسـها مركـزاً لمراقبـة شـعوب المنطقـة وكـل تحركاتهـا، فضلاً عن الناحية الاقتصادية المتمثلة فى وجود الموارد الطبيعية فى الصحراء الغربية.

- فضلاً عن قضية الإنتماء إلى الأمة العربية والإيمان بأن الشعب فى الصحراء الغربية هو جزء من الأمة العربية، وسيظل كما كان قديماً منارة جديدة فى المقاومة والنضـال ضـد الإسـتعمار فى المغرب العربى.

– من ثم فقد اعتبر يوم العشرون من مايو 1973م بداية مرحلة الكفاح المسلح لجبهة البوليساريو خلال هذه المرحلة على التنسيق بين أجهزة التنظيم التى بدأت تسير فى خطها الطبيعى، وعلى الرغم من كل هذه الجهود التى بذلتها جبهة البوليساريو إلا أنه كان هناك نقص ملحوظ فى القدرات والإمكانيات العسكرية بالإضافة إلى المعارضة الإقليمية الشديدة فبدلاً من الدعم والمساندة المنتظرة فى كفاحها، قامت موريتانيا بحرمان شعب الصحراء الغربية من مساعدتها، أما المغرب كما يؤكد البعض فقد ذهبت إلى أبعد من ذلك فمارست كثير من الضغوط على المواطنين الصحراويين اللاجئين إلى المغرب لأسباب سياسية ليكونوا ألة سياسية تخدم أهدافها ويوافق هذا إعلان جبهة البوليساريو أن تدخلات الجيش المغربى ضد الشعب الصحراوى قد تعددت.

– ومما هو جدير بالذكر أنه فور إعلان جبهة البوليساريو عن أهدافها وبيانها السياسى فى أغسطس عام 1974م فقد بدأ الإستعمار الأسبانى فى مقاومتها ومطاردتها داخل الأراضى المغربية والموريتانية وأدى ذلك إلى إنتشار عمليات جبهة البوليساريو التى إنتشرت على طول الأراضى الصحراوية خاصة بعد الدعم والتأييد الذى قدمته الجزائر لجبهة البوليساريو من أراضيها وهو ما مكنها من خوض عمليات متصلة، ومع تزايد حدة المقاومة التى أصبحت الخيار الوحيد لشعب الصحراء الغربية إنضمت إليها كل التنظيمات السياسية، ومع تزايد المقاومة إضطرت أسبانيا إلى إعلان رغبتها فى إجراء الإستفتاء فى الصحراء الغربية خلال عام 1975م تحت إشراف الأمم المتحدة وبالفعل بدأت الإدارة الأسبانية بإجراء تعداد لسكان الصحراء الغربية.

إلا أن جبهة البوليساريو قد إرتأت إلى أنه ليس من الضرورى إجراء الإستفتاء إستناداً الى أن حركتهم تمثل شعب الإقليم إلا أنهم يقبلون إجراء الإستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة بالشروط الأتية:-

أ- الإنسحاب المسبق للإدارة الأسبانية وإحلال إدارة وطنية مؤقتة محلها.

ب- الإنسحاب المسبق لجميع القوات الأسبانية وإضطلاع جيش التحرير التابع لجبهة البوليساريو بالدفاع والأمن فى الإقليم تحت ضمانات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

جـ- عودة المنفيين واللاجئين السياسيين.

د- ضرورة مشاركة جبهة البوليساريو لأى هيئة تقوم بالتحقق من هوية الأشخاص على أن تكون المعايير التى تسود الإحصاء أو الإستفتاء هى كالأتى:-

1. إنتماء الأشخاص لمجموعة عائلية موجودة داخل الإقليم الصحراوى.

2. عزم هؤلاء الأشخاص على العودة والحياة المستمرة فى الإقليم الصحراوى بغض النظر عن نتيجة التصويت.

- هذا ويشير البعض إلى أن تقرير لجنة تقصى الحقائق الذى قدمته للأمم المتحدة فى الخامس عشر من أكتوبر عام 1975م كان قد أوصى باجراء الإستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة،

إلا أن البعثة كانت قد ذكرت فى تقريرها أن غالبية سكان الصحراء الغربية قد عبروا عن رغبتهم فى الإستقلال ومعارضتهم للمطالب الإقليمية المغربية والموريتانية، وأعربوا عن أمالهم فى مساعدة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية أنذاك وجامعة الدول العربية لهم عن نيل إستقلالهم.

– وإستطراداً للوقائع فإنه بعد إعلان محكمة العدل الدولية عن رأيها الإستشارى فى السابع عشر من أكتوبر عام 1975م فقد طلبت الأمم المتحدة من أسبانيا أن تعلن إنسحابها من الصحراء الغربية ونقل إدارتها إلى الأمم المتحدة حتى يتم تحديد رغبات شعب الصحراء الغربية، إلا أن المغرب رفضت ذلك واعلنت عن إنطلاق المسيرة الخضراء ثم وقع بعد ذلك اتفاق مدريد الثلاثى بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا، وعلى أثر ذلك أعلنت جبهة البوليساريو معارضتها لاتفاق مدريد الثلاثى وكان الرد لجهة البوليساريو عليه من خلال إجتماع مدينة «القلقه» الذى عقد فى 28 من نوفمبر عام 1975م والذى حضره 68 عضواً من أعضاء الجمعية العامة الصحراوية وثلاثة أعضاء صحراويين فى البرلمان الصحراوى «الكورتس» وأصدروا وثيقة تضمنت الأتى:-

1. أن الطريق الوحيد لإستشارة الشعب الصحراوى هو تمكينه من تقرير مصيره بنفسه والحصول على إستقلال من غير أى تدخل أجنبى مهما كان نوعه ولكون الجمعية العامة الصحراوية لم تنتخب ديمقراطياً من قبل الشعب الصحراوى فإنها لا تستطيع أن تقرر مصيره.

2. أن الجمعية العامة الصحراوية بإجماع أعضائها تقرر حل نفسها نهائياً حتى لا تستغل أسبانيا هذه المؤسسة لخدمة مصالحها وأهدافها.

3. إن السلطة الشرعية والوحيدة للشعب الصحراوى هى الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب المعترف بها من قبل الأمم المتحدة.

4. وفى إطار حل يقوم على أساس الوحدة الوطنية وخارج على أى تدخل أجنبى أسس مجلس وطنى صحراوى مؤقت.

5. نؤكد نحن الموقعين على وثيقة مدينة (القلقه) من جديد تأييدنا غير المشروط للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب الممثل الشرعى الوحيد لشعب الصحراوى.

6. نؤكد من جديد إصرارنا على إستمرار الكفاح من أجل عز وطننا حتى الإستقلال التام والحفاظ على وحدته الترابية.

هذا ويشير كثير من الشراح إلى أن البوليساريو قد وجدت أحضاناً دافئة فى الجزائر التى منحتها المأوى المؤقت فى صحراء «تندوف» ومنحتها الدعم السياسى والعسكرى والمالى بكل أبعاده منطلقة من موقعين هما:-

أ- هو ما يمليه التوجه الجزائرى من مناصرة حركات التحرر وحق تقرير المصير.

ب- هو موقف الجزائر تجاه المغرب ورغبتها فى حرمانه من ضم الصحراء الغربية حتى لا تكون عمقاً إستراتيجياً ومخزوناً إضافياً للعرش المغربى.

ويرى البعض أنه لا جدال أن حسابات موازين القوى الإقليمية فى شمال أفريقيا تفرض على الجزائر أن تطوق سلطة هذا العرش وتقلص نفوذها لصالحها بحيث تتحول الصحراء الغربية إلى دولة مستقلة تصبح بأى شكل من الأشكال مجالاً حيوياً للجزائر وتسمح لها بمد خط سكك حديدية مباشر يربط الجنوب الجزائرى الغنى بالمعادن والغاز والبترول بشواطىء المحيط الأطلسى ليكون أقصر طريق بين المناجم والحقول البترولية وموانىء التصدير إلى أوروبا وأمريكا.

ويؤكد البعض فى هذا المضمار إن البوليساريو إنطلقت فى مرحلة إنطلاقة العقيد القذافى الرئيس الليبى السابق إلى أفريقيا نظراً لأن ثورة القذافى قد شكلت عامل جذب شديد لعدد كبير من الثواروالمتمردين والساخطين ضد نظم حكم مختلفة ومن ثم جاءت جبهة البوليساريو ليجد فيها العقيد القذافى نموذجاً فريداً من العمل الثورى ولتجد هى فيه نموذجاً للقائد الثورى وسرعان ما تلاقت الأهداف ومن ثم مثل هذا من وجهة نظر البعض حجر عثرة لإتمام الإستفتاء لحل مشكلة الصحراء الغربية[59].

(59)انظر:- شبكة المعلومات الدولية الإلكترونية نت يناير 2015

الحركة الوطنية الصحراوية- والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء- ووادى الذهب جبهة البوليساريو.

وانظر أيضاً:-

مجلة السياسة الدولية- العدد 44 إبريل 1979م

قرارات الأمم المتحدة- وثائق جزائرية -مغربية موريتانية- وثائق جبهة البوليساريو ص ص226- 254

هذا وتستند جبهة البوليساريو فى مطالبها الإستقلالية وحقها فى تقرير المصير على العديد من قرارات الهيئات الدولية والإقليمية والتى تمثلت فى الآتى:-

1. القرار الصادر عن مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك فى يونية عام 1972م والذى عبر عن تضامنه مع سكان الصحراء الخاضعة للنفوذ الأسبانى وطالب أسبانيا بأن توجد مجالاً من الحرية والديمقراطية بما يمكن شعب الصحراء من التمتع بحقه فى تقرير المصير والإستقلال فى أقرب وقت وإعمالاً لمنظمة الوحدة الأفريقية أنذاك.

2. القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 14 من ديسمبر عام 1972م والذى اكد الحق الثابت لسكان الصحراء فى تقرير المصير والإستقلال، كما أكد هذا القرار مشروعية كفاح الشعوب المستعمرة وتضامنها ومساندتها لسكان الصحراء فى كفاحهم من أجل حق التمتع بحق تقرير المصير والإستقلال ومطالبة كل الدول بتقديم العون المادى والمعنوى الضرورى لهذا الكفاح.

3. القرار الذى إتخذه مؤتمر قمة دول عدم الإنحياز والصادر فى سبتمبر 1973م والذى عبر عن تضامن دول عدم الإنحياز مع سكان الصحراء الغربية الخاضعين للنفوذ الأسبانى وتمسك هذه الدول بمبدأ تقرير المصير ورغبتها فى أن يطبق هذا المبدأ فى إطار يضمن لسكان الصحراء الغربية الخاضعة للنفوذ الأسبانى التعبير الحر والحقيقى عن إرادتهم طبقاً للتوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة.

- ومما هو جدير بالذكر أن جبهة البوليساريو قد طالبت الأمم المتحدة منذ عام 1975م بتاكيد الحق الثابت للشعب الصحراوى فى الإستقلال وأن تتحول السيادة والسلطة من الدولة الأسبانية المستعمرة إلى الممثلين الحقيقيين للشعب الصحراوى، كما حذرت جبهة البوليساريو جيران الصحراء الغربية من أية محاولة غير شرعية للتدخل فى الشئون الداخلية لشعب الصحراء الغربية الذى له وحده الحق فى إتخاذ الإجراءات الممكنة لإعادة سيادته والدفاع عن وحدة أراضيه، وفى هذا الإطار فقد ضمت جبهة البوليساريو العديد من التيارات السياسية وأمنت قيادتها بمبادىء مختلفة ومتعددة منها الناصرية والقذافية والجزائرية والماركسية والمادية.

- أما فيما يتعلق بالجمهورية الصحراوية وإستقلالها، فلقد تحدد الهدف السياسى والعسكرى منذ عام 1979م فعلى الصعيد السياسى أعلنت لجنة الحكماء الأفارقة بناء على تكليف من منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك – إعترافها بحق تقرير المصير ل إقليم الصحراوى وطالبت أيضاً بتشكيل قوة أفريقية لحفظ النظام فى الصحراء الغربية حتى يتم تقرير المصير لشعب الصحراء.

- هذا وقد رفضت المغرب هذا القرار ومن خلال المعركة السياسية التى أدارتها جبهة البوليساريو إعترفت كثير من دول القارة الأفريقية بالجمهورية الصحراوية مما مكنها من إعتراف منظمة الوحدة الأفريقية بها كدولة عضو فى منظمة الوحدة الأفريقية بالإضافة إلى العديد من الدول الأخرى نتعرض لها فى الفصل القادم.

أما على الصعيد العسكرى فقد تحولت جبهة البوليساريو إلى أقوى المنظمات المسلحة فى الشمال الأفريقى منذ منتصف الثمانينات حيث أمكنها تجنيد حوالى 20- 25 ألف مقاتل، كما أنها تمكنت من تطوير أساليب القتال والتخطيط وإدراة العمليات وأمكنها إستخدام الأسلحة المتقدمة خاصة الصواريخ أرض، أرض جو والمدفعية المتوسطة وقصيرة المدى، ولقد كان للجزائر وليبيا دور أساس فى هذا الدعم العسكرى بالإضافة لوجود دعم كوبى فيتنامى.

- وفى إطار هذه التطورات المساندة لجبهة البوليساريو سواء كانت إقليمية أو دولية كانت هناك ردود فعل جوهرية لدى الرأى العالمى حيث حصلت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية على عضوية منظمة الوحدة الأفريقية عام 1984م خلال القمة الأفريقية التى عقدت فى أديس أبابا أنذاك وكانت من الدول المؤسسة للإتحاد الأفريقى لاذى حل محل منظمة الوحدة الأفريقية وقد ترتب على ذلك قيام المغرب بتجميد عضويتها فى منظمة الوحدة الأفريقية ولم تنضم للإتحاد الأفريقى حتى الآن.

هذا وقد تركزت رؤية جبهة البوليساريو للسلام مع المغرب فى الشروط التى أعلنتها وهى:-

1. إعتراف المغرب بحق تقرير المصير للصحراويين.

2. تنفيذ القرارات الدولية خاصة تلك التى أصدرتها مؤتمرات القمة الأفريقية ومؤتمرات دول عدم الإنحياز واتلجمعية العامة للأمم المتحدة.

3. إنسحاب الجيش المغربى من كل الصحراء الغربية.

4. وقف عمليات الإعتقال والمطاردة التى تشنها حكومة المغرب.

5. دخول الحكومة المغربية فى مفاوضات مباشرة مع ممثلى البوليساريو لتسوية الخلافات بينهما.

- هذا وقد أعلن الملك الحسن الثانى عام 1981م عن موافقته على إجراء الإستفتاء فى الصحراء الغربية ومن ثم تمثل رد فعل البوليساريو فى إعلانها أن المبادرة المغربية ما هى إلا محاولة لإضفاء الصبغة الشرعية على الإحتلال العسكرى المغربى للصحراء الغربية، وترى جبهة البوليساريو أن تدخلات وحدات الجيش المغربى ضد الشعب الصحراوى، قد تزايدت عبر الحدود، وأن هذه الوحدات تقوم بحملات إبادة موجهة ضد الصحراويين تجاوزت الحدود، وإذا كانت المغرب قد إعتمدت على أسانيد تاريخية فى تبرير تمسكها بالصحراء على أنها جزء من الأراضى المغربية، فإن جبهة البوليساريو تعتمد أيضاً على وقائع تاريخية لتبرير موقفها من حق تقرير المصير وتستند إلى المعاهدة الموقعة بين السلطان محمد بن عبد الله وملك أسبانيا عام 1667م والتى تم فيها وصف سكان الصحراء بالجماعات المتوحشة والمفترسة والتى لا مأوى لها ومن ثم يشعر المغاربة بوجود فوارق بينهم وبين الصحراويين.

- أما فيما يتعلق بأوجه الشبه والإختلاف بين الصحراويين والموريتانيين فترى جبهة البوليساريو وجود فوارق كبيرة حيث أنهم لم يكونوا فى يوم من الأيام تحت السلطة السياسية حيث كانت موريتانيا والمغرب تحكم بالأمراء فيما كان للصحراويين نوع من الديمقراطية القبلية أسموها مجلس الأربعين وهذه العلاقة قد خلقت من وجهة نظر الصحراويين نوعاً من التضامن والإلتقاء وليس حق الإغتصاب، كما رأت جبهة البوليساريو أن الدول المجاورة للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية تفرض على محكمة العدل الدولية مفهوماً خاطئاً تمثل فى أنه توجد علاقات سيادة منهم (المغرب وموريتانيا) على الصحراويين منذ قرن من الزمان، إلا أن الجيران العرب يستغلون ذلك لتبرير مطامعهم التوسعية ومن ثم ترى جبهة البوليساريو أن محكمة العدل الدولية قد اكدت وجهة نظر جبهة البوليساريو وأن الصحراء الغربية لم تكن عليها أى سيادة من طرف أى من الدول العربية المجاورة سواء كانت المغرب أو موريتانيا.

ثانياً: الانشقاق السياسى حول موقف جبهة البوليساريو من النزاع:-

- ومما هو جدير بالذكر أن حركات التحرير قد نشأت فى الصحراء الغربية خلال الفترة الإستعمارية الأسبانية للإقليم الصحراوى فى الفترة من عام 1900م إلى عام 1976م وفى ظل ثورات القبائل الصحراوية الأصل وهم ألف وسبعمائة قبيلة بقيادة أكبر القبائل وهى قبيلة «الرقيبات» وهى أكبر القبائل عدداً وعدة وقوة، وكانت الثورتان المميزاتان لهذه القبائل هى ثورتى عامى 1943م و1957م ومنذ نهاية الخمسينيات من القرن الماضى تحولت الثورة إلى تنظيم محكم فى شكل حزب، هذا وفى خلال عامى 1972م- 1973م أصبح فى الصحراء الغربية عدة منظمات سياسية منها حزب الإتحاد الوطنى الذى أنشىء بتأييد ومؤازرة أسبانيا وجبهة التحرير والوحدة التى أنشئت بتأييد ومؤازرة المغرب، والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب وجبهى البوليساريو التى بدأت أول نشاطاتها العسكرية فى عام 1973م والتى استفادت فى قيامها ونحوها بالمجموعات السياسية المختلفة سواء فى المغرب أو فى الصحراء.

- إلا أن التطور الأساسى فى حركة البوليساريو حدث عندما مد مؤسسوها الأوائل خطوط تفاهمهم وتعاونهم السياسى والعسكرى إلى الجزائر باعتبارها دولة تقدمية تناصر حركات التحرير العربية والأفريقية وتبع ذلك هروب قيادات البوليساريو فى الفترة من 1974م إلى 1975م إلى الجزائر التى رحبت بهم، وقد عمل قادة جبهة البوليساريو على تصعيد حدة الخلاف المغربى الجزائرى، ومن ناحية أخرى فقد وجد فيهم الجزائريون الفرصة لتحقيق أهداف الجزائر فى إضعاف النظام المغربى وفى الوصول إلى المحيط الأطلسى غرباً من جهة أخرى وفى إنعاش العمق الإستراتيجى وتدعيم المجال الحيوى من جهة ثالثة، وفى هذه الظروف تسلحت البوليساريو وتم تدريبها بواسطة الدعم الجزائرى الليبى بالرغم من إختلاف الأهداف بين الأطراف الثلاثة.

- وقد إستفادت البوليساريو على الصعيد العربى والأفريقى العالمى وذلك بعد أن طرحت نفسها كحركة تحرير وطنى تنتمى إلى حركة التحرر العالمى وترتبط بالثورتين العربية والأفريقية.

- وهذه المفاهيم نجدها واضحة فى وثائق جبهة البوليساريو وتعبر إحدى هذه الوثائق عن طموحات جبهة البوليساريو وعدم إرتباط الصحراويين بالمغرب وترد على الإدعاءات المغربية وتفندها[60]. هذا وترى جبهة البوليساريو أنها حركة تحرير الساقية الحمراء

(٦٠)انظر:- مذكرة الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب، البوليساريو إلى الأمم المتحدة فى أكتوبر 1975م-

نقلاً عن د./ جلال يحيى وأخرون- مرجع سابق ص 632

ووادى الذهب وأن الأمم المتحدة قد إعترفت بحق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربيـة بحرية من خلال مطالبة أسبانيا بتطبيق ما جاء فى ميثاق الأمـم المتحـدة وأن الجمعيـة العـامى لم تنقطع عن تاكيد هذا الحق وتوضيح جوهره وشكليات تطبيقه منذ عام 1966م هذا وتلح جبهـة البوليساريو على اجراء إستفتاء يمكن شعب الصحراء من التعبير عن رأيه بحرية فى جو من الأمن والسلام بمراقبة من منظمة الأمم المتحدة، ومن ثم تـرى جبهـة البوليسـاريو فى أسـبانيا عـدوها الإستعمارى الأول وأنها أى أسبانيا حاولت ضم الصحراء الغربية نهائياً اليها مشـجعة بـالأخص هجرة الأأوروبيين إلى الصحراء الغربية والتماذج فيها و«أسـبنة» الصـحراويين الـذين لم يفـرض عليهم اللجوء، غير أن هذه المحاولات قد فشلت بسبب صمود شعب الصـحراء، بمـا فى ذلـك من وضعتهم أسبانيا فى المقدمة من أجـل خلـق كيـان مصـطنع خاضـع لأسـبانيا، وتـرى جبهـة البوليساريو أن الشعب الصحراوى قد عانى كثيراً منذ أواخر الخمسينيات مـن القمـع والتهجيـر الذى تبع الإنتفاضة الكبرى لجماهير الصـحراء عـام 1958م وأوشـكت عـلى طـرد المسـتعمر الأسبانى نهائياً.

– ومنذ عامى 1967م و1968م قد قويت الحركة المناهضـة للإسـتعمار فى الصـحراء، وفى عام 1970م كانت الإنتفاضة الكبرى بالعيون يوم 17 يونية 1970م حيث قام شـعب الصـحراء الغربية بمظاهرات صاخبة وعنيفة وتـدين سياسـة إدمـاج الصـحراء فى التـراب الأسـبانى، وقـد إستنكرت الجمعية العامة للأمـم المتحـدة هـذه العمليـات وأدانتهـا فى قرارهـا الـذى صـدر فى ديسمبر من نفس العام،

وقد قامت الجبهة بأولى عملياتها فى مايو عام 1973م ومنذ ذلك الحين وجبهة البوليساريو كانت تقوم بغاراتها على الأسبان وتؤثر تدريجياً على الرأى العام الأسبانى الذى اكتشف أخطار هذه الحرب غير العادلة، ومنذ السنة الثانية لحرب التحرير بدأت أسبانيا تلتمس القوة الحقيقية لكفاح شعب الصحراء وكان حافزاً من وجهة نظر جبهة البوليساريو لإعلانها الذى صدر فى عام 1974م عن نيتها من تنظيم استفتاء حق تقرير المصير لشعب الصحراء فى النصف الأول من عام 1975م وهو ما لم تحققه أنذاك.

- هذا وقد أكد البعض أن جبهة البوليساريو تعتقد أن ما حدث من الدول العربية المجاورة للصحراء الغربية وهى المغرب وموريتانيا «ضربة صفجر من الخلف» من جانبهم وبدلاً من الدعم والمساندة المتوقعة والمنتظرة منهم، بل كان العكس من جانبهم وأنه اذا كانت موريتانيا قد حرمت شعب الصحراء الغربية من مساندتها ودعمها فإن المغرب قد مارست ضغوطاً على شعب الصحراء الغربية، ومن ثم فقد ردت جبهة البوليساريو على المقولات المغربية بأن الصحراويين من شعبنا ردة أن الصحراويين لم يكونوا فى يوم من الأيام مغاربة ولم يكن لهم أى تطلع أن يصبحوا رعاية أية جلالة، وتضيف جبهة البوليساريو قائلة «أنهم يقولوا أن الصحراء مغربية لأنها عربية ومسلمة بحجة أن بعض القوافل المغربية قد مرت بها سحابة صيف بحثاً عن الذهب السودانى فى عصور غابرة، - والصحراء موريتانية لأن قبائل صحراوية تنتمى إلى نفس العنصر البشرى أو نفس الجنس- إنها قضية إصطلاح كأغلبية الموريتانيين أنها مغربية أو موريتانية لأن سكانها أقل من أن يكونوا دولتهم وحدهم (سكان الصحراء الغربية).

- هذا وتردجبهة البوليساريو على الإدعاءات والأسانيد المستمدة من التاريخ قائلة «أنـه مـن غير الصحيح أن الصحراء الغربية قد إحتلت فى يوم من الأيام من طرف المغرب وهذا مـا اكدتـه محكمة العدل الدولية بأنه لا وجود لأية علاقات سيادة للمغرب على وطننا (الصـحراء الغربيـة) ومن غير الصحيح أيضاً أن الصحراويين عاجزون عن تكوين دولـتهم وحـدهم... وصـحيح أن السكان الصحراويين هم عرب ومسلمون ولكن بيننا وبينهم (المغرب وموريتانيـا) فـوارق هـى أكبـر مـا يمكـن أن تكـون بـين شـعبين عـربيين ومسـلمين... المغاربـة أقـرب إلى الجزائـريين والتونسيين عن الصحراويين الذين هم أقرب إلى الشرق العربى وخصوصاً الجزيرة[61].

- واذا كانت المغرب تعتمد على أسـانيد تاريخيـة فى تبريـر تمسـكها بالصـحراء كجـزء مـن التراب الوطنى المغربى فإن جبهة البوليساريو تعتمد هـى الأخـرى عـلى وقـائع تاريخيـة لتبريـر موقفها من حق تقرير المصير لشعب الصحراء قائلة أن أحـد أجـداد صـاحب الجلالـة الحسـن الثانى كان يسمى بلطف أجـدادنا (المجموعـة المتوحشـة التـى لا مـأوى لهـا) فتـرى كيـف أن المغاربة يشعرون بفوارقهم مع الصحراويين وقد جاءت هذه العبارة فى وثيقة مغربية ولهـا أهميـة أخرى إنها تظهر أن هذا السلطان وهو من أعظم السلاطين العلويين وكان يعرف جيـداً وبشـكل واضح الحدود الحقيقية للمملكة المغربيـة، ويقصـد البوليسـاريو هنـا المعاهـدة الموقعـة بـين السلطان محمد بـن عبـد الله وكـارلوس الثالـث ملـك أسـبانيا بمـراكش المؤرخـة فى 28 مـايو 1767م والتى نص بندها الثامن عشر على ما يلى:-

---

(61)د. جلال يحيى، مرجع سبق ذكره ص 635

انظر فى هذا المرجع:- مذكرة الجبهة الشعبية لتحريـر السـاقية الحمـراء ووادى الـذهب، إلى الأمـم المتحـدة فى أكتـوبر 1975م

«جلالته يكف عن التحدث فى موضوع المؤسسة الذى أراد جلالة الملك بناءهـا فى جنـوب واجى فون، لأنه لا يمكن أن يكون مسئولاً عن الحوادث والألام، التى يمكن أن تقع لأن سيادته لا تمتد إلى هناك لأن المجموعات المتوحشة والمفترسة سكان ذلك البلـد قـد تسـببوا دائمـاً فى الخسائر لسكان جزر كناريا بل إستعبدوهم.

- وتؤكد جبهة البوليساريو على أن محكمة العدل الدولية قد اكدت فى رأيهـا الإستشـارى أن الصحراء الغربية لم تكن عليها أى سـيادة مـن أى طـرف مـن التوسـعين المجـاورون (المغـرب وموريتانيا) للصحراء، كما توجـه جبهـة البوليسـاريو اللـوم للموريتـانيين لأنهـم ينكـرون حـق الصحراويين فى الوجود المستقل علماً بأنهم كانوا هم أنفسهم منذ زمن غير بعيد يطـالبون نفـس المطالب وبنفس العبارات ومن ثم تتسـائل جبهـة البوليسـاريو قائلـة:- كيـف يقـوم إخواننـا فى موريتانيا بتأييد نفس المطالب التوسعية وإنكار نفس الحقوق التى دافعوا عنها بالأمس القريب.

– ومن ثم ترى البوليساريو أن الشعب الصحراوى كغيره له الحق فى الوجود وفى بناء سيادته الوطنية وتنادى البوليساريو بتحقيق أمانى المغرب العربى نحو وحدة أشمل وأن الطريق الوحيد للوصول لهذا الهدف هو التشاور بين الشعوب، وأن الشعب الصحراوى سيسهل بدوره هذه الوحدة الضرورية ما أمكنه ذلك ولكنه إنتصاراً لذلك يريد أن يؤكد حقه فى الوجود وفى ممارسة حقوق ضحى بالكثير من أجل إنتزاعها وأنه مصمم على بناء دولة مؤسسة على أسس ديمقراطية مستقاة من التقاليد العربية والأفريقية، وأن تاكيد حق شعب الصحراء فى تقرير مصيره والحصول على الإستقلال هو حق شعب الصحراء الذى له الحق فى إتخاذ الإجراءات الممكنة لإعادة سيادته والدفاع عن وحدة ترابه.

– هذا وقد ضمت جبهة البوليساريو كما أوضحنا عدة تيارات سياسية وفكرية متعددة وأمنت قيادتها بمبادىء مختلفة مثل الناصرية والقذافية والماركسية والمبادىء الجزائرية وقد أكدت الجمهورية الصحراوية فى أواخر عام 1979م على هدفين هما هدف سياسى وهدف عسكرى، فعلى الصعيد السياسى تحقق للبوليساريو نصر سياسى فى ديسمبر عام 1979م إذ أعلنت لجنة الحكماء الأفارقة المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك عن اعترافها بحق تقرير المصير للشعب الصحراوى ثم طالبت المملكة المغربية بسحب قواتها من الصحراء الغربية المتنازع عليها ثم طالبت بعد ذلك بتشكيل قوة أفريقية لحفظ النظام فى الصحراء الغربية لحين تقرير المصير فى الإقليم الصحراوى.

- هـذا ولم يكـن هـذا القـرار هـو الأول الـذى رفضـه المغـرب وأيدتـه كـل مـن الجزائـر والبوليساريو بل سبقه مسيرة طويلة من العديد من القرارات التى تركـزت كلهـا فى عـام 1979م وكان من أبرز هذه القرارات هى:-

1. قرار صادر عن مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية فى منروفيا.
2. قرار صادر عن قمة عدم الإنحياز فى هافانا.
3. قرار لجنة تصفية الإستعمار من الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى صوت عليه بالتأييـد حوالى ثمانون دولة.

وكل هذه القرارات جاءت لصالح جبهة البوليساريو وتأييـدها وقـد اعترفـت بهـا كثيـر مـن الدول العربية والأفريقية والأجنبية وأول المعترفين أنذاك الجزائر- بنين- مدغشـقر- أنجـولا- بوروندى- غينيا بيساو- توجو- رواندا- كوريا الديمقراطية- عـدن، هـذا وتجـدر الإشـارة إلى إقامة علاقات بين جبهة البوليسـاريو ودول المعسـكر الإشـتراكى واليسـار الأوروبـى وخاصـة الفرنسى والأسبانى والإيطالى وعدد من الدول العربية التقدمية باستثناء العراق أنذاك الـذى كـان مؤيداً للمغرب بل أن البوليساريو

قد حصلت على تأييد دول عربية محافظة مثل الأردن والإمارات العربية وحصلت على تأييد أغلب الدول الأفريقية فى منظمة الوحدة الأفريقية بدءاً من مؤتمر المنظمة الأفريقية الذى عقد فى نيروبى عام 1980م وانتهاءاً بمؤتمر القمة الأفريقية عام 1984م فى أديس أبابا والذى تم التصويت على قبولها عضواً بمنظمة الوحدة الأفريقية أنذاك ثم عضواً بالإتحاد الأفريقى الآن مما جمدت معه المغرب عضويتها فى منظمة الوحدة الأفريقية ولم تنضم عضواً فى الإتحاد الأفريقى حتى الآن.

– أما على الصعيد العسكرى فقد إستطاعت البوليساريو خلال خمس سنوات من تعبئة ما بين عشرون ألف وخمسة وعشرون ألف مقاتل ولكن الأهم هو التطور الحديث فى التدريب فقد وطبقت أساليب حرب العصابات مستخدمة أساليب متقدمة، هذا ويلاحظ أن المساندة الجزائرية الليبية قد لعبت الدور الأساس فى هذا التقدم العسكرى بالإضافة إلى بروز الدور الكوبى والفيتنامى وكل هذه التطورات لمساندة البوليساريو عربياً وأفريقياً ودولياً قد أحدثت ردود فعل جوهرية لدى الرأى العام العالمى وذلك من خلال ما أثارته جبهة البوليساريو لحقها فى تقرير مصيرها فى الصحراء الغربية وما أثاره المراقبين الدوليين من الأهمية الجبوبوليتكية النادرة للإقليم الصحراوى[62].

(62) انظر:– د./ يحيى رجب، موقف جبهة البوليساريو من مشكلة الإقليم الصحراوى– مرجع سبق ذكره ص ص631– 642

هذا ويرى المغرب أن معظم هذه القوات من غير الصحراويين وخاصة من الطوارق وقبائل تندوف الجزائرية وقبائل من موريتانيا وقبائل «البرابيش» من شمال مالى وكلهم متشابهون فى المظهر والشكل والملابس واللهجة الحسانية– انظر المرجع السابق ص 641

- ومن ثم الدراسة إلى أن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب قد ظهـرت بعد المذابح الأسبانية ضد شعب الصحراء الغربية عام 1970م حيث عقـد المـؤتمر التأسيسـى الأول لها بتاريخ العاشر من مايو عام 1973م عـلى الحـدود بـين موريتانيـا والصـحراء الغربيـة وأعلن فى هذا المؤتمر ميلاد جبهة البوليساريو على أنقاض كل التنظيمات السياسية التـى كانـت قائمة أنذاك والتى سـبق التعـرض لهـا تفصـيلاً وإذ اسـتطاعت جبهـة البوليسـاريو أن تضـم إلى صفوفها بعض التنظيمات السياسية فى الصحراء وركزت على هدف رئيس هـو الاسـتقلال التـام للصحراء الغربية بعيداً عـن أسـبانيا وموريتانيـا وبنـت أسـاليبها عـلى أسـاس العمـل السياسـى والعسكرى المنظمين ومن ثم تحددت الأهداف السياسية للكفاح المسلح لها فى الآتى:-

- عروبة الصحراء الغربية بارجاعها إلى أصلها العربـى رداً أوليـاً عـلى الاسـتعمار الأسـبانى الذى حاول بمختلف الأساليب الإستعمارية إلحـاق الأراضـى الصـحراوية تعسـفاً بالأراضـى الأسبانية حتى أنه أطلق على الصحراء الغربية مسمى الصحراء الأسبانية. وأيضاً الرد على الإهمال العربى سواء من قبل الأنظمة العربية المجـاورة فى شـمال أفريقيـا أو مـن قبـل الأنظمـة العربيـة الأخرى، وعلى الرغم من أن البوليساريو قد تكونت فى موريتانيـا إلا أن التطـور الأساسـى لهـذه الحركة قد تحقق باتصال زعماء جبهة البوليساريو وتفاهمهم مع الجزائر باعتبارها دولة يرون أنها تقدمية تناصر حركات التحرر العربية والأفريقيـة ممـا دفـع قيـادات البوليسـاريو إلى التوجـه إلى الجزائر منذ عام 1974م والتى رحبت بهم

وتميزت هذه المرحلة بأنها المنطلق الوحدوى لشعب الصحراء فى مواجهة الاستعمار الأسبانى، كما تميزت بالإنتماء العربى والإيمان بأن الشعب فى الصحراء الغربية هو شعب عربى وسيبقى كما كان قديماً منارة جديدة فى النضال ضد الوجود الاستعمارى فى المغرب العربى.

- هذا وقد رأت البوليساريو أنه ليس من الضرورى إجراء الاستفتاء لأن حركتهم تمثل شعب الإقليم ولكنهم يقبلون إجراء الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة، وبعد إعلان محكمة العدل الدولية لرأيها الاستشارى فى 17 أكتوبر عام 1975م طلبت الأمم المتحدة من أسبانيا أن تعلن إنسحابها من الصحراء الغربية ونقل إدارتها إلى الأمم المتحدة حتى يتم تحديد رغبات شعب الصحراء، إلا أن المغرب رفضت ذلك وإنطلقت المسيرة الخضراء التى أعلن عنها الملك الحسن الثانى أنذاك ثم أعقب ذلك توقيع اتفاق مدريد الثلاثى بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا وتقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا، ومن ثم أعلنت البوليساريو معارضتها لهذا الاتفاق وكان الرد الصحراوى عليه من خلال إجتماع الصحراويين فى «مدينة القلقه» الذى عقد فى يوم 28 من نوفمبر عام 1975م وقد حضره 68 عضواً من أعضاء الجمعية العامة الصحراوية وثلاثة أعضاء صحراويين فى البرلمان الصحراوى –الكورتس– وقد أصدروا وثيقة تضمنت الأتى:-

- أن الطريق الوحيد لاستشارة الشعب الصحراوى هو تمكينه من تقرير مصيره بنفسه والحصول على استقلاله من غير أى تدخل أجنبى مهما كان نوعه ولكون الجمعية لم تنتخب ديمقراطياً من قبل الشعب الصحراوى فإنها لا تستطيع أن تقرر مصيره.

- أن الجمعية الصحراوية باجماع أعضائها تقرر حل نفسها نهائياً- حتى لا تستغل أسبانيا هذه المؤسسة لخدمة مصالحها وأهدافها.

- إن السلطة الشرعية والوحيدة للشعب الصحراوى هى الجبهة الشعبية لتحرير الساقية ووادى الذهب المعترف بها لامن قبل المنظمة الدولية (الأمم المتحدة).

- فى إطار حل يقوم على أساس الوحدة الوطنية وخارج على أى تدخل أجنبى، أسس مجلس وطنى صحراوى.

- نحن الموقعين لوثيقة (القلقه) نؤكد من جديد تأييدنا غير المشروط للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب الممثل الشرعى الوحيد للشعب الصحراوى.

- نؤكد من جديد إصرارنا على إستمرار الكفاح من أجل عز وطننا حتى الاستقلال التام وحفاظ على وحدته الترابية.

ومن ثم يرى البعض أن البوليساريو قد برزت فوق أرضية سياسية محددة وسابقة على نشأتها وأنها قد سارعت خلال سنواتها الأولى إلى التركيز على وضع برنامج سياسى وهدف إستراتيجى واللجوء إلى أساليب الوصول إلى هذا الهدف سواء كان أسلوباً سياسياً أو عسكرياً أو كان مزيجاً بينهما فقد انطلقت البوليساريو فى ظل ظروف محلية وإقليمية ودولية مميزة ساعدت فى بدايتها على إعطائها دفعة قوية إذ انطلقت بينما كانت الجزائر فى عز نشأتها السياسية لا عبر أفريقيا فحسب بل فى ظل مجموعة عدم الإنحياز والعالم الثالث وكان أبرز ملامح هذه السياسة هى تبنى الجزائر لحركات التحرر مدعية أن البوليساريو تمثل حركة من حركات التحرر لتخفى مطامعها فى الصحراء الغربية وتقسمها بينها وبين المغرب وموريتانيا، هذا ويمكن القول أن البوليساريو قد وجدت أحضاناً دافئة فى الجزائر التى منحته المأوى المؤقت فى صحراء «تندوف» ومنحتها الدعم السياسى والمالى والعسكرى بكل ابعاده منطلقة من موقفين هما:-

1. هو ما يمليه التوجه الجزائرى من مناصرة حركات التحرر وحق تقرير المصير.

2. هو موقف الجزائر تجاه المغرب ورغبتها فى حرمانه من ضم الصحراء الغربية حتى لا تكون عمقاً استراتيجيا ومخزوناً اضافياً للعرش المغربى ولا جدال أن حسابات موازين القوى الإقليمية فى شمال أفريقيا، تفرض على الجزائر أن تطوق سلطة هذا العرش وتقلص نفوذه لصالحها بحيث تتحول الصحراء الغربية إلى دولة مستقلة تصبح بشكل من الأشكال مجالاً حيوياً للجزائر وتسمح لها بمد خط سكك حديدية مباشرة يربط الجنوب الجزائرى الغنى بالمعادن والغاز

والبترول بشواطىء المحيط الأطلسى ليكون أقصر طريق بين المناجم والحقول البترولية وموانىء التصدير إلى أوروبا وأمريكا هذا وعلى الرغم من أن حركة البوليساريو قد أصدرت نشرة تنظيمية لها فى أكتوبر 1973م تحت اسم العشرون من مايو وكانت فى بداية اصدارها تنسخ باليد ليتناقلها أعضاء التنظيم الا أن الحركة كان ينقصها الكثير خاصة التنظير الفكرى المتكامل والبرنامج السياسى الواضح المعالم، والأطر التنظيمية المحكمة فضلاً عن قلة التمويل والتسليح ووسائل الإتصال، كما ردود فعل الوطن العربى والعالم فى معظمه كانت سلبية إلى حد كبير على قيام حركة البوليساريو اذ أن التعتيم الاعلامى وضعف النشاط الاعلامى للبوليساريو معاً أن يثير جواً من الحذر والريبة حول هذه الحركة الجديدة المطالبة باستقلال الصحراء فى مواجهة الأسانيد والأدلة القانونية لارتباط سكان الصحراء الغربية بالمغرب وهو إرتباط القبائل والعشائر وهو ما اكدته محكمة العدل الدولية واعترفت به الدولة الاستعمارية للإقليم (أسبانيا)[63].

وفى الختام يمكن القول أن النزاع حول إقليم الصحراء الغربية كان يدور فى البداية فى سبعينيات القرن الماضى بين أسبانيا وسكان الصحراء الغربية من أجل استقلال الإقليم وتقرير مصيره الا أنه بعد رأى محكمة العدل الدولية الاستشارى ودخول الإقليم للمسيرة الخضراء من قبل المغرب ثم توقيع الاتفاق الثلاثى فى مدريد بين أسبانيا- الدولة الاستعمارية للإقليم والدولتين المجاورتين وهما المغرب وموريتانيا- تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب التى ضمت الساقية الحمراء وموريتانيا التى ضمت إقليم وادى الذهب.

(63)انظر:- شبكة المعلومات الدولية (نت)- يناير 2015م.

وعلى إثر اتفاق «مدريد» أعلنت حركة البوليساريو قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عام 1976م وعلى أثر ذلك بدأ النزاع بين جبهة البوليساريو والمغرب وموريتانيا ثم انسحبت موريتانيا من وادى الذهب عام 1979م واعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية ومن ثم ضمت المغرب الجزء الذى كانت قد ضمته موريتانيا وهو وادى الذهب وانحصر النزاع بين حركة البوليساريو والمغرب والجزائر حيث ساندت الجزائر حركة البوليساريو ودعمتهم سياسياً وعسكرياً فى منطقة تندوف بالجزائر وحتى الآن.

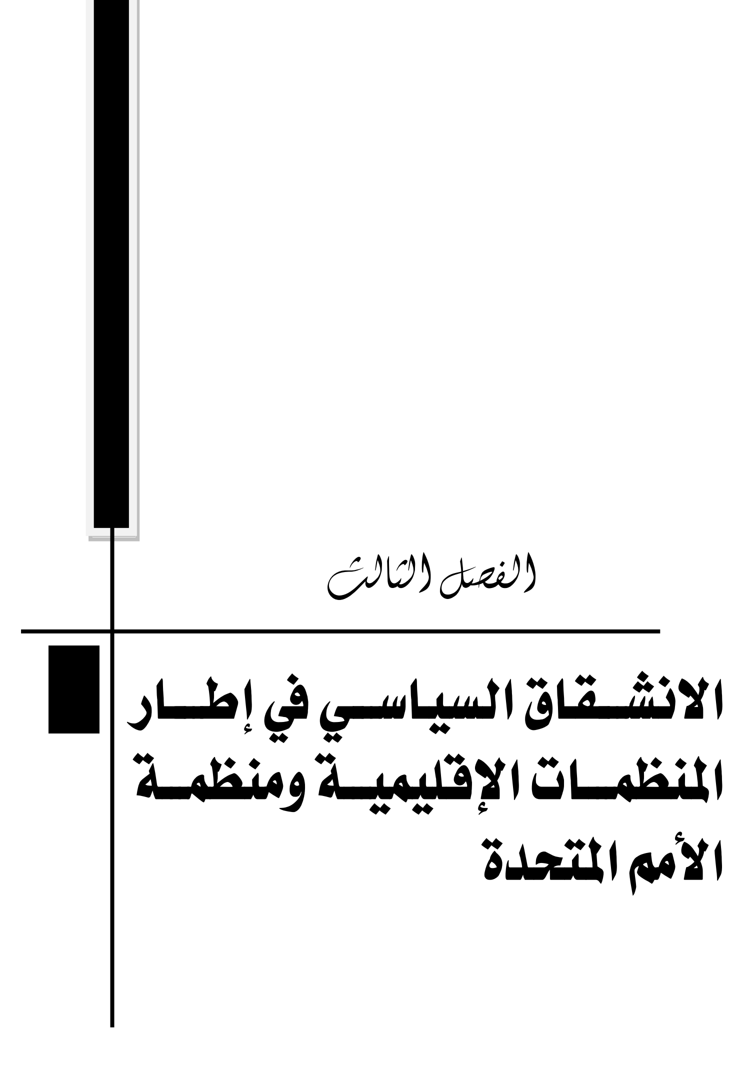
هذه هى الأطراف المباشرة بينما هناك أطراف أخرى غير مباشرة تظهر مواقفها عبر المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بمشكلة الصحراء الغربية وأن لكل طرف من أطراف النزاع سواء المباشرة أو غير المباشرة مصالحها السياسية والاقتصادية فى الإقليم الصحراوى هذا وقد سلطت الدراسة الضوء على الانشقاقات السياسية لأطراف النزاع حول مفهوم تقرير المصير وموقفهم من النزاع.

وبعد نتعرض فى الفصل الثالث إلى :-

الانشقاق السياسى فى إطار المنظمات الإقليمية ومنظمة الأمم المتحدة.

المبحث الأول:- الانشقاق السياسى حول الصحراء الغربية فى إطار المنظمات الإقليمية.

المبحث الثانى:- الانشقاق السياسى حول الصحراء الغربية فى إطار منظمة الأمم المتحدة.



الفصل الثالث

الانشقاق السياسي في إطار المنظمات الإقليمية ومنظمة الأمم المتحدة

المبحث الأول
الانشقاق السياسي حول الصحراء الغربية في إطار المنظمات الإقليمية

تمهيد:-

تعد مشكلة الإقليم الصحراوى من أخطر وأصعب المشـاكل التـى أدت إلى انشـقاق عربـى وأفريقى داخل المنظمات الإقليمية القارية على المستوى الأفريقـى سـواء المسـتوى القـارى أو الافريقى أو على مستوى العلاقات الثنائية بين دول القارة الأفريقية وقد مـرت هـذه المشـكلة فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك بعدة من المراحل المختلفة ففى بداية قيام المنظمـة فى مـايو 1963م كان هدف المنظمة الأول هو تصفية الاستعمار فى كافـة أنحـاء القـارة الأفريقيـة ومنهـا الصحراء الغربية وقد إستبان ذلك من خلال قرارات منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة والمتعلقة بقضية تحرير الصحراء الغربية من الاستعمار الأسبانى، أمـا مـع تطـور مراحـل الصـراع حـول الصحراء الغربيـة ففـى نهايـة عـام 1975م قـد أنهـت أسـبانيا اسـتعمارها فى الصـحراء الغربيـة وبدلاً من أن تقوم الدولة الاستعمارية بـاعلان اسـتعمارها إلا أنهـا طلبـت مـن الأمـم المتحـدة بإجراء استفتاء لشعب الصحراء الغربية مما دعا الملـك الحسـن الثـانى أنـذاك لأسـتطلاع رأى محكمة العدل الدولية فى إرتباط الإقليم الصحراوى بالمغرب وموريتانيا

وأعقب رأى المحكمة بمسيرة خضراء لدعم الصحراء الغربية إلى المغرب وموريتانيا وبالتالى تحولت القضية من إنهاء الاحتلال الأسبانى بالصحراء الغربية إلى نزاع بين سكان الصحراء حول المطالبة بتقرير المصير والانشقاق حوله خاصة بعد مؤتمر مدريد الموقع بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا وتقسيم الصحراء بين المغرب وموريتانيا ومن ثم زادت حدة الصراع وأعلنت جبهة البوليساريو قيام الجمهورية العربية الصحراوية فى عام 1976م ثم بدأت جبهة البوليساريو بحق تقرير المصير وطالبت بالانضمام لمنظمة الوحدة الأفريقية مما أحدث انشقاق سياسى حول قبولها عضواً بالمنظمة وانسحاب المغرب من المنظمة وتجميد عضويتها وعدم انضمام المغرب للاتحاد الأفريقى حتى الآن.

– وعلى مستوى جامعة الدول العربية فقد كانت هذه المشكلة سبباً فى الانشقاق بين أعضاء جامعة الدول العربية ويرجع ذلك لعدم وجود ألية فعالة لتسوية النزاعات بين الدول العربية وأصبح دور جامعة الدول العربية هو إحتواء هذا الصراع، كما يرجع لعدم وجود سياسة عربية أو أفريقية واضحة تجاه حسم المشكلات التى تقوم على مطالب إقليمية بين دول القارة الأفريقية أو الدول العربية ولذلك ظلت مشكلة الصحراء الغربية دون حل حتى الآن نتيجة العجز التنظيمى للمنظمات الإقليمية العربية والأفريقية هذا والهدف من الدراسة هو تسليط الضوء على الانشقاقات السياسية بين الدول أعضاء المنظمات الإقليمية حول هذا النزاع(64).

---

(٦٤)وزارة الخارجية المصرية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية من عام 1963 – 1983م (القاهرة: 1985).

أولاً:- الانشقاق السياسى حول الصحراء الغربية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية:-

- مما هو جدير بالذكر أن الدول المستقلة الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية قد اكدت منذ قيامها عن أن أهدافها هى تصفية الاستعمار فى دول القارة الأفريقية ففى المؤتمر التأسيسى لمنظمة الوحدة الأفريقية الذى عقد فى الفترة من 22- 25 مايو عام 1963م بأديس أبابا أصدر المؤتمر قرار خاص بتصفية الاستعمار والذى جاء فيه الاجماع الأفريقى بالضرورة الملحة والعاجلة للتنسيق وزيادة الجهود للتعجيل بالاستقلال الوطنى وغير المشروط لجميع الأقاليم الأفريقية التى تحت السيطرة الأجنبية وزاد على ذلك أنه من واجب جميع الدول الأفريقية المستقلة أنذاك أن تساعد الشعوب الأفريقية غير المستقلة فى كفاحها من أجل الحرية والاستقلال وأكثر من ذلك أنه أصدر قرار أنه لا تعتبر الدول المستقلة كاملة الاستقلال ما لم تحرر باقى الدول الأفريقية من الاستعمار.

- وعلى الرغم من حضور كل الزعماء والقادة العرب فى أفريقيا أنذاك إلا أن المغرب قد امتنعت عن الحضور بسبب توجيه الدعوة لموريتانيا، لأن المغرب كانت تعتبر موريتانيا جزء من الأراضى المغربية أنذاك إلا أن منظمة الوحدة الأفريقية قد استمرت تطالب باستقلال كل المناطق والأراضى الخاضعة للاستعمار ولكن كان هناك انشقاق سياسى حول مشكلة الصحراء الغربية فى موقف الدول الأفريقية أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية وترتيباً على هذا الانشقاق فقد اقتصرت قرارات المنظمة على المطالبة بإنهاء الاحتلال الأسبانى للصحراء الغربية ومع إنهاء الاحتلال الأسبانى

وبدأ النزاع بين المغرب وموريتانيا من جانب وحركة البوليساريو التى تدعمها الجزائر والتى تطالب باستقلال الصحراء الغربية كان موقف الدول الأفريقية فى البداية يتسم بالتحفظ والضعف إلا أن موقف المنظمة بدأ يتطور مع البوليساريو ومساندة الجزائر وبعض الدول الأفريقية سعت المنظمة إلى إيجاد حل عادل يقبله جميع الأطراف المعنية بالنزاع بحيث يمكن القول بداية أنه فى الدورة العادية الثالثة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية والتى عقد فى أديس أبابا فى الفترة من 27 أغسطس إلى 6 سبتمبر عام 1969م قد أصدر المجلس قراراً تضمن مطالبة أسبانيا بتطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2468 بشأن الصحراء المسماة أنذاك بالصحراء الأسبانية.

– وأعقب هذه الدورة أيضاً صدور قرار لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى الدورة العادية الرابعة عشر التى عقدت فى أديس أبابا فى مارس عام 1970م اكد فيه على مساندته لحركات التحرير فى أفريقيا أما فيما يخص الصحراء الأسبانية أنذاك فقد أكدت المنظمة على تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 2928.

- وفى الدورة العادية الخامسة عشرة لمجلس وزراء المنظمة والتى عقدت فى أديس أبابا فى أغسطس عام 1970م صدر قرار من المجلس يحث أسبانيا على الإلتزام دون تأخير بقرارت الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق المشروعة لسكان ما تسمى بالصحراء الأسبانية فى تقرير مصيرهم وجاء انعقاد هذا المؤتمر بعد التسوية النهائية والحكومات الأفريقية المجتمعة فى الدورة العادية التاسعة عشرة والتى عقدت فى الرباط خلال الفترة من 12 إلى 15 يونية عام 1972م بتقديم تهنئتهم لكل من المغرب والجزائر بتوقيع اتفاقيتان لانهاء النزاع الحدودى بينهما وأيضاً قامت المغرب بالاعتراف بدولة موريتانيا.

- هذا وقد صدر فى الدورة العادية الحادية والعشرين التى عقدت فى مايو 1973م فى أديس أبابا قراراً بشأن مشكلة الصحراء الأسبانية تضمن الآتى:-

1. التنديد بالمراوغات التى تقوم بها الحكومة الأسبانية ونواياها بالنسبة لتصفية استعمار الصحارى.

2. يعرب عن تضامنه الكامل مع شعوب الصحارى الخاضعة للادارة الأسبانية.

3. يطلب من أسبانيا أن تخلق المناخ السياسى للحرية والضرورى للتعبير الحقيقى عن ارادة الشعب.

4. يؤكد من جديد اصراره على اتخاذ خطوات قوية داخل الأمم المتحدة لكى تتولى مسئولياتها التى تم التعبير عنها بوضوح فى القرارات العديدة التة تؤيدها منظمة الوحدة الأفريقية ودول عدم الانحياز.

5. يطلب من الدول المتاخمة والمهتمة مباشرة التشاور وتوحيد جهوتها ودعمها من أجل تطبيق القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وخاصة الأحكام المتعلقة بالقيام فى أقرب وقت بتنظيم استفتاء وفق مبادىء ميثاق الأمم المتحدة وتحت مسئولية المنظمة الدولية وبضمانها بغية السماح للشعب الأصلى بالتعبير عن ارادته بحرية.

6. يطلب بالحاح إلى منظمة الأمم المتحدة أن تقوم فوراً بتحمل مسئولياتها إزاء هذه المشكلة لضمان تطبيق الإجراء المنصوص عليه فى القرارات المتعلقة بتصفية الاستعمار من هذه المنطقة تماماً.

- وأعقب ذلك أن صدر قرار من مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى الدورة العادية الثانية عشرة والتى عقدت فى كمبالا خلال الفترة من 28 يوليو إلى الأول من أغسطس عام 1975م ليؤكد أن الدورة الخامسة والعشرين بمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية لم تستطيع بعد نقاش مستفيض أن تخلص إلى قرار مقبول حول مشكلة الصحراء الغربية الواقعة تحت الاحتلال الأسبانى ونظراً الى أنها مازالت تنظر أمام محمكة العدل الدولية بلاهاى فإن المجلس يقرر اللآتى:-

1. انتظار رأى محمكة العدل الدولية.

2. يطلب من أسبانيا وهى السلطة الادارية وحتى صدور قرار محكمة العدل الدولية أن تمتنع عن كل عمل من شأنه أن يهدد تصفية الاستعمار من ذلك الإقليم.

- هذا وقد صدر قرار فى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية فى دورته العادية الثالثة عشر الذى عقد فى بورت لويس خلال الفترة من 2- 6 يوليو عام 1976م تضمن التأكيد على مبدأ تقرير المصير ودعوة جميع الأطراف المهتمة بمشكلة الصحراء الغربية بما فى ذلك شعب الغربية أن تتعاون فى سبيل ايجاد حل سلمى للنزاع من أجل السلام والعدل وحسن الجوار فى المنطقة وتمشياً مع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة كما قرر المجلس عقد دورة غير عادية على مستوى القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية يشترك فيها شعب الصحراء الغربية بغية إيجاد حل دائم وعادل لمشكلة الصحراء الغربية[65].

- ويلاحظ أن هذا المؤتمر بعد اتمام أسبانيا انسحابها من الصحراء الغربية فى السادس والعشرون من فبراير 1976م وبعد أن أعلنت جبهة البوليساريو قيام العربية الصحراوية الديمقراطية، وبعد دخول القوات المغربية والموريتانية إقليم الصحراء الغربية.

- إلا أنه قد اتضح الانشقاق السياسى لأطراف النزاع فى الدورة العادية الثالثة عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات التى عقدت فى «بورت لويس» خلال الفترة من 2 إلى 6 يوليو عام 1976م هددت كل من المغرب وموريتانيا بالانسحاب من أعمال القمة الأفريقية إذا ما وافقت على القرار الذى أصدره مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك وفى هذه القمة تقدمت جمهورية بنين بمشروع قرار تضمن الآتى:-

---

(٦٥)انظر:- محمود حسن فرغل، منظمة الوحدة الأفريقية وحرب التحرير فى السياسة الدولية العدد 18 أكتوبر 1969 ص ص104- 116

قرارات مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى الدورة العادية الحادية والعشرين (أديس أبابا: مايو 1973)

قرارات مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى الدورة العادية الثانية عشرة فى كمبالا- (أديس أبابا أغسطس 1975)

1. تأييد حق شعب الصحراء الغربية فى تقرير مصيره والاستقلال الوطنى إعمالاً لمواثيق منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة.

2. يطلب من الأمين العام الأدراى منظمة الوحدة الأفريقية إستمرار مساعيه حتى يكون شعب الصحراء الغربية قادراً على إختيار حقوقه فى تقرير مصيره مع الحرية الكاملة.

3. المساندة العادلة لشعب الصحراء الغربية للحصول على الحقوق القومية.

4. دعوة كل الأطراف بما فيهم الجزائر لايجاد الحل لشعب الصحراء فى نطاق منظمة الوحدة الأفريقية بما يحقق ويخدم السلام والعلاقات الودية وحسن الجوار.

وقد حصل مشروع القرار على 29 صوتاً وإمتناع 16 دولة عن التصويت، أما باقى الدول أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك لم يحضروا المؤتمر ومنهم المغرب وموريتانيا بما يشكل جوهر الانشقاق السياسى الأفريقى حول مشكلة الصحراء الغربية.

– ومن ثم يتضح من تحليل قرارات وتوصيات وبيانات المنظمة الأفريقية قبل عام 1976م أنه على الرغم من صدورها باجماع كامل إلا أنها كانت تتسم بعدم الدقة فى تحديد الموقف حيال مشكلة الصحراء الغربية بشكل واضح ودقيق حيث كان بحث المشكلة وعرضها يتم بصورة هامشية، وأن القرارات كانت تصدر بشكل متحفظ وتعقيباً على القرارات والتوصيات التى كانت تصدرها منظمة الأمم المتحدة، إلا أنه يمكن القول أنه فى ذات الوقت كان هناك تعاون

وإصرار بين دول القارة الأفريقية من أجل إنهاء الوجود الاستعمارى فى القارة الأفريقية بما فيه الاستعمار الأسبانى فى الصحراء الغربية وذلك إستناداً الى قرارات ومبادىء الأمم المتحدة، ولكن تغير موقف أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك منذ ظهور حركة البوليساريو وإعلانها الصراع المسلح ومطالبتها باستقلال الصحراء الغربية[66].

- وخاصة منذ أن أعلنت أسبانيا عن رغبتها فى إجراء إستفتاء فى الصحراء الغربية فى النصف الأول من عام 1975م وبدأ الموقف المغربى يتغير، ومنذ أعلنت المغرب رفضها قيام دولة فى الصحراء الغربية تكون تابعة لأسبانيا ومن ثم أعلنت عن إمكانية ضمان المصالح الحيوية والإستراتيجية لأسبانيا من خلال منح أسبانيا قواعد عسكرية لمدة محدودة مقابل إعتراف أسبانيا بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، ومن ثم حددت المغرب موقفها من حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية بأن يتم الاستفتاء فى الإقليم الصحراوى بعد انسحاب القوات والادراة الأسبانية وأيضاً بعد عودة اللاجئين إلى الصحراء الغربية وعلى الجانب الأخر كانت هناك مطالبة من موريتانيا بحقها بالصحراء الغربية وأيضاً كان هناك فى ذات الوقت دعم جزائرى وليبى لحركة البوليساريو، أى أنه فى الوقت الذى كانت فيه الدول الأفريقية والعربية المعنية بالمشكلة من خلال منظمتى الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية تطالب بتصفية الوجود الاستعمارى الأسبانى من الصحراء الغربية واستقلال شعب الصحراء كانت الدول المجاورة وعلى الأخص المغرب وموريتانيا تطالب بضمها اليها مما زاد من تعقيد المشكلة وعدم حلها للانشقاق السياسى بين أطراف المشكلة.

---

(66)انظر: قرارات الدورة العادية الثالثة عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية الذى عقد فى الفترة من2- 6 يوليو 1976م والذى عقد فى بورت لويس/ بنين (أديس أبابا: 1976)

- إذ من الواضح أن الدول المتنازعة على الإقليم الصحراوى لم تكن تنتظر الحل من منظمة الوحدة الأفريقية فلقد سعى كل منها إلى فرض الحل بالقوة، وأدى ذلك إلى قيام الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بمطالبة أمين عام جامعة الدول العربية فى الثانى من فبراير عام 1976م باشتراك جامعة الدول العربية مع منظمة الوحدة الأفريقية بمبادرة مشتركة لضمان تجنب النزاع المسلح بين الأطراف المتنازعة وباعتبار أن كافة أطراف النزاع أعضاء فى الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ولهما الصفة العربية والأفريقية معاً.

- إلا أنه مع زيادة حدة الخلافات والانشقاقات وتوتر العلاقات بين أطراف النزاع حول الإقليم الصحراوى ومن ثم رأت منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك ضرورة ايجاد حل سريع وعادل يقبله أطراف النزاع وترتيباً على ذلك أعلنت منظمة الوحدة الأفريقية عن عقد إجتماع إستثنائى لبحث أزمة الإقليم الصحراوى وتقرر أن يعقد فى «ليبرفيل» عاصمة جابون فى بداية عام 1977م إلا أن هذا الاجتماع لم يعقد لوجود انشقاقات سياسية بين أعضاء المنظمة مما حال دون إتخاذ موقف موحد نهائى للمنظمة الأفريقية.

- ومن ثم أظهرت مشكلة الصحراء الغربية قدرة منظمة الوحدة الأفريقية المحدودة فى إتخاذ قرارات حاسمة ويرجع البعض ذلك إلى وجود عدد من الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية يتمسكون بمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار عند استقلال دول القارة الأفريقية ومن خلال الحفاظ على الوضع الراهن لدول منظمة الوحدة الأفريقية وهذه الدول ترفض مبدأ إعادة تخطيط الحدود أو تقسيم جديد للقارة الأفريقية.

أما على المستوى الخارجى فإن مشكلة الصحراء الغربية قد انتقلت من منظمة الأمم المتحدة إلى منظمة الوحدة الأفريقية بموافقة الأطراف المعنية وموافقة المجموعة الأفريقية فى منظمة الأمم المتحدة، إلا أن المغرب كانت تعمل على حل هذه المشكلة فى إطار مجلس الأمن بسبب ضعف موقفها داخل منظمة الوحدة الأفريقية وإعتراف أغلب أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية بحق شعب الصحراء الغربية فى تقرير مصيره والاستقلال الوطنى.

ب- وتأكيداً لذلك ففى الدورة العادية الخامسة عشرة لقمة منظمة الوحدة الأفريقية التى عقدت فى الخرطوم خلال الفترة من 18 إلى 22 يولية 1978م قد عقدت جلسة خاصة لدراسة مشكلة الصحراء الغربية وقد صدر قرار عن هذه القمة عبر فيه عن قلق المؤتمر الشديد إزاء الموقف الخطير السائد فى الصحراء الغربية والتوتر الذى يسود المنطقة أيضاً إستناداً الى القرار رقم 1514 الصادر عن الجمعية العامة للأمم التحدة، فى دورتها (15) فى 14 من ديسمبر عام 1960م بشأن منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة وإستناداً أيضاً الى الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية الصادر فى 16 أكتوبر عام 1975م فيما يتعلق بمبدأ حق شعب الصحراء الغربية فى تقرير مصيره، هذا ومن أهم ما تضمنه هذا القرار هو البحث عن حل عادل وسلمى وفقاً لمبادىء وميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية

وأيضاً تضمن القرار الدعوة إلى عقد مؤتمر غير عادية يكرس لمسألة الصحراء الغربية ومن ثم قرر المؤتمر تشكيل لجنة خاصة لهذا الغرض تتكون على الأقل من خمسة رؤساء دول أعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية بما فى ذلك رئيس منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك على أن تكلف بدراسة جميع الحقائق الخاصة بمسألة الصحراء الغربية ومن بينها ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه فى تقرير المصير.

– هذا ولقد حظى هذا القرار بتأييد اثنين وثلاثين دولة عضو فى منظمة الوحدة الأفريقية(67)ومن ثم إدراج مشكلة الصحراء الغربية فى جدول أعمال مؤتمر القمة وركز المؤتمر على مشكلة الصحراء الغربية، فعقدت جلسة خاصة لمناقشة مسألة الصحراء الغربية واكد المجتمعون فيها على ضرورة تمكين الشعب الصحراوى من ممارسة حقوقه المشروعة فى الحرية والاستقلال، هذا وقد اكدت المغرب خلال هذه الجلسة أنها تحترم وتؤيد حركات التحرير إلا أن حركة البوليساريو لا تمثل حركة تحرير حقيقية لأنها تأسست فى ظروف مشكوك فى أمرها.

– ومما هو جدير بالذكر أنه خلال إنعقاد هذه الجلسة قد توتر الموقف بسبب وصول وفد يمثل الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية إلى الخرطوم ومن ثم نوقشت المشكلة فى جلسة مغلقة على رؤساء الدول والحكومات أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية، واكد الرئيس الجزائرى أنذاك تأييد حركة البوليساريو

(67)انظر: قرارات الدورة العادية الخامسة عشرة لقمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى الخرطوم فى الفترة من 18– 22 يولية 1978م (أديس أبابا: يولية 1978).

واعترافه بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كما اكد أن الجمهورية الجزائرية ليس لها أية مطامع فى فوسفات منطقة «بوكراع» وأن الجزائر لا تريد طريقاً الى المحيط الأطلسى عبر أراضى الصحراء الغربية وطالب باتخاذ الإجراءات والوسائل لحل مشكلة الصحراء، واكد أنه فى حالة عدم تمكن منظمة الوحدة الأفريقية من حل هذه المشكلة فإنه يجب تحويلها إلى أى ساحة دولية أو إقليمية أخرى، ومن ثم تم إجراء التصويت على عقد اجتماع قمة غير عادية لبحث مشكلة الصحراء الغربية ومن ثم تقرر تكوين اللجنة الخاصة لبحث المشكلة من خمسة رؤساء دول أعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية على أن يرأسها الرئيس السودانى جعفر غيرى أنذاك وسميت بلجنة الحكماء الأفارقة.

– هذا وقد وضعت أمام لجنة الحكماء الأفارقة كافة المعلومات عن المسألة الصحراوية وبدأت اللجنة إجتماعاتها فى الخرطوم خلال شهرى نوفمبر وديسمبر من عام 1978م بعد أن قام كل من رئيس نيجيريا ومالى بزيارات متعددة لكل من المغرب وموريتانيا والجزائر كما إجتمعوا بقادة البوليساريو فى الجزائر ثم تلا ذلك محادثات بين الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ورئيس وزراء أسبانيا أنذاك، وبعد دراسة لجنة الحكماء الأفارقة لأبعاد هذه المشكلة عقدت لجنة خاصة فى الخرطوم فى الثالث والعشرين من يونية عام 1979م وأعلنت خلالها القرارات الآتية:-

– أقرت لجنة الحكماء الأفارقة إعترافها بحق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

– طالبت المغرب بسحب قواته من الصحراء المتنازع عليها.

– تشكيل قوة أفريقية لحفظ النظام فى الصحراء الغربية لحين تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

– وتأسيساً على قرارات لجنة الحكماء الأفارقة فقد عقدت قمة منظمة الوحدة الأفريقية العادية السادسة عشرة فى منروفيا– ليبيريا فى الفترة من 17– 20 يولية عام 1979م وإتخذت هذه القمة(68) قراراً أعلنت فيه أن كافة الأطراف المعنية فى ما عدا المغرب توافق على أن حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية لم يتم تحقيقه وأن اتفاق مدريد الثلاثى بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا قد نقل إلى المغرب وموريتانيا ادراة الإقليم فقط وليس لهما حق السيادة عليه وأن المغرب يدعى أن الشعب الصحراوى ظل يمارس حق تقرير المصير لذلك يقرر المجلس الآتى:–

– العمل على اعداد مناخ ملائم لإحلال السلام فى المنطقة وذلك عن طريق وقف اطلاق النار بصورة عامة وعلى الفور.

– ممارسة شعب الصحراء الغربية لحق تقرير المصير وذلك عن طريق استفتاء عام وحر وهو الشىء الذى سيمكنه من إختيار أحد البدائل الآتية:–

1. الاستقلال التام.
2. الإبقاء على الوضع الراهن.

(68)انظر:– قرارات قمة رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية السادسة عشرة العادية التى عقدت فى منروفيا – ليبيريا فى الفترة من 17– 20 يوليو 1979م (أديس أبابا: يوليو 1979م)

- الدعوة لعقد اجتماع لكافة الأطراف المعنية بما فى ذلك ممثل الصحراء الغربيـة ودعـوتهم للتعاون فى تنفيذ هذا القرار.

- تشكيل لجنة خاصة من خمسة دول أعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقيـة وهـى غينيـا- مـالى- نيجيريا- السودان- تنزانيا لكى تقوم بدراسة كيفية التنفيذ والإشـراف عـلى إجـراءات الاسـتفتاء بالتعاون مع الأمم المتحدة على أساس صوت واحد لكـل شـخص وتتـولى رئاسـة هـذه اللجنـة الخاصة ليبيريا باعتبارها كانت رئيس منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك.

- وقـد تمـت الموافقـة عـلى اقتراحـات لجنـة الحكمـاء الأفارقـة بأغلبيـة ثلاثـة وثلاثـون صوتاً ورفض صوتين وامتناع سـبعة عـن التصـويت بالإضـافة إلى انسـحاب كـل مـن المغـرب والسنغال وجابون قبل بدء التصويت مما شكل انشقاقاً أفريقياً حـول أزمـة الصـحراء الأفريقيـة داخل دول منظمة الوحدة الأفريقية، إلا أنه يمكن القول أن قرارات قمة منروفيا- ليبيريـا كانـت حاسمة بعد أن ظلت مسألة الصحراء الغربية معروضة على منظمة الوحدة الأفريقيـة دون اتخـاذ قرارات طوال ثلاثة سنوات أما دولة المغرب فقد رفضت هذه القرارات وأعلنـت أنهـا مازالـت تعتبر إقليم الصحراء الغربية جزءاً من التـراب الـوطنى المغربـى وقـد تبـين ذلـك جليـاً عنـدما اجتمعت لجنة الحكماء الأفارقة مرة أخرى فى «منروفيا»- ليبيريا خلال يومى 4 و5 من ديسـمبر 1979م لمناقشة تنفيذ وقف اطلاق النار والاستفتاء حضر هـذا الاجتمـاع منـدوب عـن حركـة البوليساريو ووزير خارجية موريتانيا والرئيس الجزائرى أنذاك (الشاذلى بن جديد)

بينما قاطعت المغرب هذا المؤتمر وقد انعكس ذلك على الموقف المغربى إذ تمت الموافقة على القرارات فى غيابه وكان هناك تقديراً أفريقياً لموريتانيا بعد توقيعها معاهدة سلام مع حركة البوليساريو وتنازلت موريتانيا عن دعواها الإقليمية فى الصحراء الغربية تفادياً للصدام المسلح مع حركة البوليساريو وللتكاليف الاقتصادية المترتبة على الصدام المسلح مع حركة البوليساريو والتى تدعمها الجزائر وتؤيدها فى حقها فى تقرير مصيرها بالاستقلال الوطنى وقيام الجمهورية الصحراوية[69].

جـ- هذا وتجدر الإشارة إلى الموقف الموريتانى تجاه أزمة الصحراء الغربية قد بدأ يتغير عقب الانقلاب العسكرى وسقوط حكم الرئيس مختار ولد دادة أنذاك بالإضافة إلى المصاعب الاقتصادية التى واجهتها موريتانيا نتيجة الأعباء العسكرية المترتبة على النزاع مع حركة البوليساريو، وفى البداية حدث تقارب بين موريتانيا والجزائر وعقدت لقاءات بينهما وشاركت فيها حركة البوليساريو ووقعت خلالها معاهدة بين حركة البوليساريو وموريتانيا فى السابع من أغسطس عام 1979م وبمقتضاها اعترفت فيها موريتانيا بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وأدى هذا الموقف لقطع المغرب لعلاقاتها بموريتانيا

(69)انظر:- د. بطرس غالى، العلاقات الدولية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية 1974) ص 25 وما بعدها

د/ عبد الرحمن الصالحى، منظمة الوحدة الأفريقية فى عشرين عاماً (القاهرة: الجمعية الأفريقية 1983)

فض المنازعات سلمياً فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية- رسالة دكتوراه لقسم العلوم السياسية- معهد البحوث الأفريقية جامعة القاهرة 1980

وسيطرة القوات المغربية على وادى الذهب الذى انسحبت منه موريتانيا بالصحراء الغربية فى 14 من أغسطس عام 1979م ومن ثم أدى هذا الموقف من جانب موريتانيا منفرداً الى إضعاف الموقف السياسى للمغرب فى منظمة الوحدة الأفريقية وغيرها من المنظمات الإقليمية والعالمية.

- ومن ثم أعلن الملك الحسن الثانى أنذاك عن رغبته فى أن يضع أفكاره شخصياً أمام اللجنة الخاصة المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية ومن ثم يقترح عقد قمة لرؤساء الدول المحيطة بالصحراء من أجل إيجاد حل سلمى للمشكلة، على أن يشترك فى القمة أعضاء لجنة الحكماء، وكان هذا التغير فى الموقف المغربى هو محاولة من الملك الحسن الثانى للخروج من المأزق ومن ثم تم الإعلان عن رغبة الملك الحسن الثانى فى زيارة منروفيا/ ليبيريا فى أوائل ديسمبر عام 1979م وذلك للاجتماع بلجنة الحكماء الأفارقة وفى اجتماع اللجنة خلال الفترة من 4 إلى 5 ديسمبر عام 1979م لم يحضر الملك الحسن الثانى ولا الوفد المغربى بينما حضر ممثل عن جبهة البوليساريو، كما حضر وزير خارجية موريتانيا وكذلك الرئيس الجزائرى أنذاك وبذلك ازداد الموقف المغربى تعقيداً على عكس موقف موريتانيا التى انسحبت قواتها من الصحراء الغربية وطالبت بوقف إطلاق النا

ر وإجراء الاستفتاء لشعب الصحراء الغربية وأيضاً قامت الجزائر بالتعاون مع بعض الدول بتكثيف جهودهم الدبلوماسية للحصول على أكبر عدد ممكن من اعترافات الدول بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية[70].

– وتأسيساً على ذلك أعلنت ستة وعشرون دولة أفريقية فى منظمة الوحدة الأفريقية اعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية فى قمة منظمة الوحدة الأفريقية العادية السابعة عشرة والتى عقدت فى «فريتاون» عاصمة سيراليون والتى عقدت خلال الفترة من 1 – 4 عام 1980م على حين أعلنت المغرب رفضها للإعتراف بالجمهورية الصحراوية وأنها سوف تنسحب من المنظمة اذا ما تم الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

– هذا وقد تقدمت المغرب بمذكرة لمنظمة الوحدة الأفريقية اكدت فيها عدم استطاعة الجمهورية الصحراوية تحمل أعباء الاستقلال إستناداً الى الآتى:–

1. ضألة عدد سكان الإقليم.
2. انتماء اعداد منهم إلى الدول المجاورة.
3. افتقارهم إلى أفكار واضحة عن الحدود.
4. عدم وجود مؤسسات حكومية.

(70) انظر:– فى شبكة المعلومات الدولية نت يناير 2015– أزمة عضوية الجمهورية العربية الصحراوية فى منظمة الوحدة الأفريقية

د. محمد الحسينى مصلحى، منظمة الوحدة الأفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية (القاهرة: دار النهضة العربية 1976م)

د. عادل عبد الرازق، دور مصر فى منظمة الوحدة الأفريقية. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 2002م)

5. سيطرة المغرب على المراكز الأساسية فى الإقليم الصحراوى.

ثم أعقب ذلك اتساع وازدياد الانشقاق السياسي داخل منظمة الوحدة الأفريقية وذلك أن أعلنت إحدى عشرة دولة عضو فى منظمة الوحدة الأفريقية انسحابها من منظمة الوحدة الأفريقية تضامناً مع المغرب وذلك إذا ما انضمت الجمهورية العربية الصحراوية لمنظمة الوحدة الأفريقية أنذاك.

– هذا وقد تقدمت نيجيريا باقتراح يطالب باستمرار مهمة لجنة الحكماء المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية للتقريب بين وجهات النظر بين أطراف النزاع خوفاً من الانشقاق السياسى الأفريقى والعمل علة إيجاد مناخ مناسب لتسوية سلمية وعادلة لأزمة الحراء الغربية.

– ومن ثم فقد صدر عن القمة الأفريقية لمنظمة الوحدة الأفريقية السابعة عشرة فى الدورة العادية قراراً اكد على أنه بعد استعراض تقرير الدورة الثالثة للجنة الخاصة بالصحراء الغربية فإن القمة الأفريقية توافق على استمرار اللجنة فى أداء مهمتها بهدف الوصول إلى حل سلمى ودائم بين أطراف النزاع، كما رحبت القمة الأفريقية برغبة المغرب فى الدخول فى مباحثات مع أطراف النزاع والاشتراك مع أعمال اللجنة بصورة كاملة، ومن ثم قررت اللجنة الخاصة بالنزاع عقد اجتماع لها بمدينة «فريتاون» خلال الثلاثة أشهر التالية لهذه القمة أنذاك[71].

[71] انظر:– جمهورية مصر العربية– وزارة الخارجية، قرارات وتوجيهات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية من 1963– 1983م (القاهرة: 1985).

– قرارات القمة الأفريقية السابعة عشرة العادية التى عقدت فى فريتاون/ سيراليون فى الفترة من 1– 4 يوليو 1980 (أديس أبابا– يوليو 1980)

- إلا أن الانشقاق السياسى حول النزاع قد ازداد وتصاعد بين الدول الأفريقيـة الأعضـاء فى منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك وكاد يؤدى بحياة منظمة الوحدة الأفريقية وذلـك حينمـا تقـدمت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية فى فبراير 1981 بطلب إلى سكرتارية منظمة الوحـدة الأفريقية لقبولها عضواً فى منظمـة الوحـدة الأفريقيـة، إلا أن السـكرتير العـام لمنظمـة الوحـدة الأفريقية قد أعلن أنه تقرر تأجيل البت فى طلب الجمهورية الصحراوية حتى ينتهى بحث الطعن القانونى الذى قدمته المغرب لوقف إنضمام الجمهورية الصحراوية لمنظمة الوحـدة الأفريقيـة، كما اكد السكرتير العام للمنظمة الأفريقية أنه لن يتخذ قرار حيال طلب الجمهوريـة الصـحراوية قبل أن يصل رأى اللجنة الخاصة (لجنة الحكماء الأفارقة) التى ستقدم تقريرهـا النهـائى خـلال مؤتمر القمة الأفريقية الـذى سـيعقد فى نيروبـى/ كينيـا فى منتصـف عـام 1981م وكانـت كـل التوقعات تشير بما لا يدع مجالاً للشك إلى قبول منظمة الوحدة الأفريقية لإنضـمام الجمهوريـة العربية الصحراوية الديمقراطية عضواً فى منظمـة الوحـدة الأفريقيـة لأن أكثـر مـن نصـف دول المنظمة كانوا قد إعترفوا بها ومن ثم دفعت هذه الحقائق إلى إعلان المغرب عن مبادرة سـلام فى جلسة سرية أمام القمة الأفريقية لرؤساء الدول والحكومات التـى عقـدت فى «نيروبـى»/ كينيـا خلال الفترة من 24- 27 يونية عام 1981م وذلك حين أعلن الملك الحسـن الثـانى أنـذاك فى خطابه أمام هذه القمة الأفريقية عن موافقة المغرب على إستفتاء بشروط شعب الصحراء الغربيـة من أجل إنقاذ منظمة الوحدة الأفريقية وأفريقيا كلها من المخاطر التى تهـددها بالانقسـام، ومـن ثم أفرزت مبادرة الملك الحسن الثانى ردود فعل متباينة من قبـل أطـراف النـزاع، فقـد أعلنـت الجزائر عن أهمية إشتراك منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة فى الرقابة والإشراف الدوليين على إجراء الاستفتاء بينما قدمت موريتانيا عدة مقترحات تمثلت فى الآتى:-

1. أن تعلن كل من المغرب وموريتانيا والجزائر عن إستعدادهم لمبدأ التعاون لتنظيم استفتاء شعبى فى الصحراء الغربية يتم تحت رقابة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

2. التزام جميع أطراف النزاع باحترام الرأى الذى سيعبر عنه سكان الصحراء الغربية واحترام مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسى.

3. تعيين لجنة إنتقالية محايدة من الإقليم الصحراوى تكون مهمتها الاتصال بالمغرب وجبهة البوليساريو للتوصل إلى اتفاق لوقف اطلاق النار وانسحاب القوات العسكرية المتواجدة فى بعض المناطق الصحراوية على أن يتم إحلال قوات محايدة محلها.

- هذا وقد نددت جبهة البوليساريو باقتراح الملك الحسن الثانى ورفضه واعتبرت أنه محاولة لإضفاء الصبغة الشرعية على الاحتلال العسكرى المغربى للصحراء الغربية.

د- ونتيجة لهذا المناخ المتوتر بين أطراف النزاع حول أزمة الصحراء الغربية فقد أصدرت القمة[72] الأفريقية لمنظمة الوحدة الأفريقية الثامنة عشرة قراراً أكدت فيه على أنه بعد بحث ودراسة تقرير السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن الصحراء الغربية والتقارير السابقة وبعد الاستماع إلى البيانات التى أدلى بها كل من الملك الحسن الثانى ورئيس دولتى الجزائر وموريتانيا وكذلك البيانات التى أدلى بها رؤساء وفود أخرون وإذ يلاحظ مع التقريرلما تعهد به الملك الحسن الثانى رسمياً من قبول إجراء إستفتاء فى الصحراء الغربية لإتاحة الفرصة لشعب الصحراء الغربية كى يمارس حقه فى تقرير مصيره ولذلك يؤكد فى قراره الآتى:-

(72) انظر:- قرارات القمة الأفريقية الثامنة عشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية التى عقدت فى الفترة من 24- 27 يونية 1981م فى نيروبى / كينيا (أديس أبابا: 1981م)

د.سلوى محمد لبيب، منظمة الوحدة الأفريقية فى مواجهة تحديات الثمانينيات- السياسة الدولية العدد 93 يوليو 1988 ص ص 64- 65.

1. اعتماد تقرير السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن الصحراء الغربية والتقريرين فى الدورة الخامسة والسادسة للجنة رؤساء الدول لموضوع الصحراء الغربية، كما تهنىء لجنة رؤساء الدول المخصصة بموضوع الصحراء الغربية لما قامت به من جهود للتوصل إلى حل سلمى لمشكلة الصحراء الغربية.

2. يرحب بما تعهد به جلالة الملك الحسن الثانى رسمياً من قبول إستفتاء فى إقليم الصحراء الغربية.

3. يحث أطراف النزاع على وقف إطلاق النار فوراً ويدعو اللجنة التنفيذية إلى ضمان تنفيذ وقف إطلاق النار دون تأخير.

4. يصدر توجيهات بأن تجتمع اللجنة التنفيذية قبل نهاية شهر أغسطس 1981م وأن تقوم بالتعاون مع أطراف النزاع بتحديد الأساليب وجميع التفاصيل المتعلقة بتنفيذ وقف إطلاق النار وبإجراء وإدارة الاستفتاء.

5. يطلب من منظمة الأمم المتحدة أن تعمل بالاشتراك مع منظمة الوحدة الأفريقية على أن ترابط قوة لحفظ السلام فى الصحراء الغربية لضمان السلام والأمن خلال تنظيم وإجراء الاستفتاء والانتخابات اللاحقة.

6. يفوض اللجنة أن تنفذ وتتخذ كل التدابير الضرورية بالاشتراك مع الأمم المتحدة لضمان اجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير العام والمنظم لشعب الصحراء الغربية.

7. يطلب إلى لجنة التنفيذ أن تأخذ فى الاعتبار للوفاء بتفويضها، مداولات الدورة العادية للقمة الثامنة عشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن مسألة الصحراء الغربية.

– ويمكن الاشارة والتنويه إلى أن المبادرة التى تقدم بها الملك الحسن الثانى أذاك بقبول المغرب لاجراء استفتاء فى الصحراء الغربية قد أدت إلى تأجيل قرار منظمة الوحدة الأفريقية للبت فى قبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ونتيجة لذلك أيضاً بدأت اللجنة المكلفة من قبل القمة الأفريقية الثامنة عشرة السابق الاشارة اليها فى عقد اجتماعاتها فى نيروبى عاصمة كينيا فى الفترة من 24– 26 أغسطس عام 1981م وخلالها قررت تنظيم استفتاء عام وحر فى الصحراء الغربية ووقف إطلا ق النار وتنسيقه على النحو الآتى[73]:–

1. يكون الاستفتاء خاصاً بتقرير المصير حتى يتسنى بموجبه لشعب الصحراء الغربية التعبير بحرية وديمقراطية، فيما يتعلق بالوضع المستقبلى للإقليم.

2. يجرى الاستفتاء فى الصحراء الغربية المسماة بالأسبانية سابقاً والمودوعة خرائطها لدى منظمة الأمم المتحدة.

---

(73)انظر:– السفير محمد فؤاد البديوى، ورقة بحثية عن منظمة الوحدة الأفريقية الماضى والحاضر والمستقبل مقدمة إلى الندوة التى نظمتها وزارة الخارجية المصرية فى يناير 1988م بمناسبة الاحتفال بمرور ربع قرن على انشاء منظمة الوحدة الأفريقية.

3. يكون من حق جميع السكان الصحراويين الواردة أسماؤهم فى الإحصاء الذى أجرته السلطات الأسبانية عام 1974م والذين بلغوا سن الثامنة عشرة فأكثر حق التصويت فى الاستفتاء ويرجع فى تحديد عدد اللاجئين الصحراويين المقيمين فى البلدان المجاورة إلى سجلات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين، كما يوضع فى الاعتبار عند تحديد عدد سكان الصحراء الغربية المعدل الدولى المعترف به للنمو الاقتصادى.

4. الاقتراع يكون سراً على أساس صوت واحد للشخص الواحد.

5. ويطرح على شعب الصحراء الغربية خيار الاستقلال الوطنى أو الاندماج مع المغرب.

- الاحتياجات الإدارية:- وتتضمن الآتى:-

1. تقوم لجنة التنفيذ بالتعاون مع الأمم المتحدة بتنظيم وإجراء الاستفتاء.

2. تنشأ إدراة مؤقتة غير متحيزة تساندها عناصر مدنية وعسكرية وعناصر من الشرطة وذلك لضمان عدالة الاستفتاء ونزاهته.

3. تعمل الإدارة المؤقتة بالتعاون مع الأجهزة الإدارية الموجودة بالإقليم الصحراوى.

4. ويقوم بمعاونة الإدراة المؤقتة قوات حفظ السلام التى تشكلها منظمة الوحدة الأفريقية أو منظمة الأمم المتحدة.

- وقف إطلاق النار:- ويشمل الآتى:-

1. تناشد اللجنة الأطراف المتنازعة أن تقوم بالاتفاق على وقف اطلاق النار من خلال مفاوضات تجرى تحت إشراف لجنة التنفيذ.

2. تتعهد كافة الأطراف المعنية باحترام وقف إطلاق النار وتثبيته بعد إعلان الموعد الذى تحدده لجنة التنفيذ.

3. لضمان إجراء الاستفتاء بصورة عادلة والالتزام الكامل بوقف اطلاق النار تقوم القوات التابعة لأطراف النزاع بالالتزام بقواعدها طبقاً لتوصيات الدورة الخامسة للجنة المختصة المنبثقة عن القمة الأفريقية السابعة عشرة التى عقدت فى «فريتاون» / سيراليون خلال الفترة من 9- 11 سبتمبر عام 1980م.

- التمويل المترتب على تنفيذ القرار، إذ يقوم رئيس منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك بالتشاور مع منظمة الأمم المتحدة بهدف تحديد مدى مشاركة الأمم المتحدة فى تنفيذ هذا القرار بما فى ذلك توفير التمويل اللازم لذلك.

- المبادىء العامة: وتشمل الآتى:-

1. تتعهد كافة الأطراف باحترام نتائج الاستفتاء.

2. تتعهد الدول المجاورة باحترام نتائج الاستفتاء وبالامتناع عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى.

3. تقوم لجنة التنفيذ باعلان نتائج الاستفتاء.

هذا ولقد اجتمعت اللجنة التنفيذية فى دورتها العادية الثانية فى «نيروبى» كينيا فى الفترة من 7- 8 فبراير عام 1982م.

- الادارة المؤقتة:- وتشمل الآتى:-

1. تكون الادارة المؤقتة هى السلطة المسئولة عن تنظيم اجراء الاستفتاء والتى ستقيمها اللجنة التنفيذية وستكون لهذه الادراة السلطة التشريعية والادارية اللازمة لسير عملية الاستفتاء.

2. إن الادراة المؤقتة التى ستكون السلطة العليا يجب أن تحظى بالتعاون الكامل من قبل الهياكل الادارية المتواجدة فى الصحراء الغربية وأن يكون بإمكانها بدون أى قيد استعمال البنيات القائمة كالمكاتب ووسائل الاتصال والنقل وغيرها.

3. إن الادارة المؤقتة ستكون تحت إشراف مندوب تعينه اللجنة التنفيذية بموافقة أطراف النزاع.

4. إن قرار منظمة الوحدة الأفريقية فى هذا الشأن قد سبق له أن حدد الأسئلة التى ستطرح على الناخبين وأيضاً القاعدة التى يجب الإرتكاز عليها للتصويت، واكد القرار على أنه نظراً لأن تنفيذ هذه الإجراءات قد يتطلب مزيداً من الوقت لذا أوجب القرار البدء فوراً فى إقامة الادراة المؤقتة ذلك إن الوقت الذى تطلبه عملية التحضير سوف يكون حاسماً بالنسبة لإعداد برنامج الاستفتاء.

- تعيين المندوب:-

تقوم اللجنة التنفيذية بتعيين مندوباً بعد إجراء مشاورات مع أطراف النـزاع. ويجـب أن يـتم التعيين على الأقل خلال شهر قبل دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ حتـى يـتمكن العـاملون والمصالح الادارية من التمركز فى المنطقة ضماناً للأداء التمهيدى لمندوب فى أحسن الظروف.

- إجراءات تنظيم الاستفتاء:- وتتم على الوجه الآتى:-

1. أهلية المشاركة فى التصـويت إذ يجـب أن تحـدد وفقـاً لاتفـاق مبـدئى وسـتكون هـذه الشروط ضمن قرار أو مرسوم يصـدره المنـدوب الـذى سـيتحمل مسـئولية تسـجيل النـاخبين والتقسيم الإنتخابى للمنطقة وإتخاذ الإجراءات التى تمكـن المـوظفين العسـكريين مـن أصـل صحراوى من التصويت بما فيهم الموجودين فى الثكنات ووضـع الأجهـزة الإداريـة المحليـة، وتهيئة اللوائح الإنتخابية وستخول له مهمة تحديد القواعـد التـى سـتطبق لهـذه الغايـة وتحـدد أيضاً القواعد الواجب إتباعها بالنسبة للشكاوى المتعلقة بمـا يجـب إضـافته أو مـا تـم إغفالـه، وستتضمن تفصيلات بجميع المخالفات المتعلقة بالتسجيل فى اللـوائح الإنتخابيـة والعقوبـات التى يمكن إتخاذها.

2. والشرط المسبق لهذا الاستفتاء هو وضع سجل للناخبين، وعند إقامة السجل الإنتخابى يجب الأخذ بعين الإعتبار بنتائج إحصاء عام 1974م وبعد إعداد هذه اللائحة الأولية بهدف بحثها بصورة دقيقة، ويجب وضع الإجراءات اللائمة لمراجعة هذه اللائحة بهدف التقرير بشأن الشكاوى والاحتجاجات المتعلقة بالاستفتاء[74].

3. وستكون عملية التصويت خلال الاستفتاء على شكل قواعد يمليها المندوب، وستحدد القواعد طريقة التصويت الواجب تطبيقها وأن القواعد التى تحكم التصويت تشمل بعض المسائل مثل إختصاصات مديرى الإقتراع ورؤساء مكاتب التصويت ومساعدى مفرزى الأصوات وأيضاً حقوق الأشخاص المنتدبين للإقتراع وكذلك وضحت القواعد التى تحكم الإقتراع موضوع فرز الأصوات وتسليم صناديق الإقتراع من طرف رؤساء مكاتب التصويت إلى مديرى الإقتراع بحضور الملاحظين والأشخاص المنتدبين وتضمنت الإجراءات المتعلقة بالمخالفات التى يمكن أن تقع أثناء عمليات التصويت، كما حددت القواعد التى يجب إتباعها بهدف إبلاغ الناخبين بمفهوم الاستفتاء والأسئلة المطروحة وشملت الإجراءات أن يتم نشر النتائج الرسمية للتصويت فى جريدة خاصة يصدرها مندوب يشهد أن الاستفتاء قد تم بصفة عادلة ونزيهة وأنه يعبر بصدق عن رغبة شعب الصحراء الغربية ويقوم المندوب بإبلاغ النتائج للجنة التنفيذية

(74)انظر:- وزارة الخارجية المصرية، الدبلوماسية المصرية فى إفريقيا خلال خمسة عشرة عاماً من 1977- 1991 (القاهرة:1992).

4. حيث تعتمدها وتصادق عليها بقرار ملائم من قبل مؤتمر القمة الأفريقى والجمعية العامة للأمم المتحدة.- وقد صدر عن اللجنة المذكورة قراراً بوقف إطلاق النار وقد تضمن هذا القرار ما يلى:-

1. وقف كامل لإطلاق النار يدخل حيز التنفيذ فى تاريخ تحدده اللجنة التنفيذية باقتراح من رئيسها وبعد استشارة كل الأطراف المعنية.

2. وضع حد لكل الأعمال والعمليات الخاصة بالاشتباكات فور دخول وقف إطلاق النار إلى حيز التنفيذ.

3. تتمركز قوة حفظ السلام أو مجموعة من الملاحظين العسكريين فى الصحراء الغربية مع تمتعها بالسلطات الكافية للإشراف على مراقبة عملية وقف إطلاق الناروتضم هذه القوة أو مجموعة الملاحظين العسكريين وحدة من الشرطة المدنية.

4. يمكن لوحدات أطراف النزاع تموين قواتها تحت مراقبة قوة حفظ السلام.

5. يجب أن يطلع أطراف النزاع قبل أسبوع من دخول وقف إطلاق النار حيز التطبيق- رئيس اللجنة التنفيذية على مدى قدرة هذه القوات فى الموقع.

6. هذا وفى خلال فترة وقف إطلاق النار سيتم تحديد قوة حفظ السلام أو مجموعة الملاحظين العسكريين مواقع قوات كل طرف.

7. يجب أن تتجمع قوات أطراف النزاع فى قواعد سيتفق على عددها ومواقعها مع اللجنة التنفيذية وهذه القواعد يجب أن تكون فى مناطق معينة بحيث لا يمثل وجودها عقبة نفسية أو غيرها فى سير استفتاء عادل وحر فى الصحراء الغربية.

8. سيتم انسحاب القوات من مواقعها خلال وقف إطلاق النار وتمركزها فى قواعد متفق عليها تحت مراقبة قوة حفظ السلام أو مجموعة الملاحظين العسكريين.

9. وسيتم تبادل أسرى الحرب تحت إشراف ومراقبة القائد الأعلى لقوات حفظ السلام أو رئيس مجموعة الملاحظين العسكريين.

10. هذا ويطلب من أطراف النزاع إما منع مساعدتها التامة لقوة حفظ السلام أو لمجموعة الملاحظين العسكريين أو الإلتزام بالإحترام التام لبنود وقف إطلاق النار والتقيد بها.

11. كما يطلب من أطراف النزاع تأكيد مصداقيتها كتابة على بنود وقف إطلاق النار والتى يجب أن تبعث إلى رئيس اللجنة التنفيذية فى غضون عشرة أيام على الأقل قبل دخول وقف إطلاق النار حيز التطبيق، ويستفيد كل طرف من هذه الفترة لإطلاع قواته بتاريخ وساعة وقف إطلاق النار.

12. تدعو اللجنة الدول المجاورة للتعاون معها من أجل تطبيق هذا القرار[75].

(75)انظر:– أعمال هذه اللجنة فى:– جمهورية مصر العربية، وزارة الخارجية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية عشرون عاماً من 1963– 1983 (القاهرة: 1985).

هـ- ونتيجة للانشقاق السياسى حول قرار منظمة الوحدة الأفريقية الخاص بالاستفتاء وبدء أزمة العضوية وتجددها فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية كان أمام المغرب والبوليساريو إختيارات صعبة بشأن هذه الأزمة نتعرض لها على الوجه الآتى:-

1. إعترضت المغرب على مسألة التفاوض المباشر مع حركة البوليساريو ومسألة انسحاب الجيش المغربى والإدراة المدنية المغربية للإقليم الصحراوى وأيضاً مسألة الادراة المؤقتة واتضح أن هناك إصرار مغربى على أن يقتصر الاستفتاء فقط على عودة الصحراء إلى أرض المغرب وفشلت اللجنة فى تحديد كيفية وقف إطلاق النار وتاريخه، كما لم تتمكن من تحديد توقيت إجراء الاستفتاء ولقد بررت المغرب رفضها فى إجراء مفاوضات مباشرة مع حركة البوليساريو لهذه الأسباب:-

- إن المفاوضات الدولية تتم بين دول ذات سيادة أو بين منظمات دولية.

- إن الاستفتاء الذى تسعى إلى إجرائه منظمة الوحدة الأفريقية هو الذى سيحدد مصير حركة البوليساريو، إما إعطاؤها صفة الدولة قبل أن يتم إجراء الاستفتاء فهذا يعنى إفراغ مفهوم الاستفتاء من مضمونه من ثم فليس هناك حاجة له.

- إن قرار منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة التنفيذية ينص على إجراء الاستفتاء ووقف إطلاق النار ولكنه لم ينص على اجراء تفاوض مباشر بين المغرب وحركة البوليساريو[76].

2. وبشأن أزمة عضوية جبهة البوليساريو وتجددها فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية لاحظت الوفود المشتركة فى الدورة الثامنة والثلاثون لاجتماع مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية التى عقدت فى أديس أبابا خلال الفترة من 22 إلى 28 فبراير 1982م وجود وفد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وفى محاولة لإنقاذ منظمة الوحدة الأفريقية من شبح الانشقاق والإنقسام فقد تم الاتفاق على تشكيل لجنة للاتصال تقوم بالمساعى من أجل عقد مؤتمر القمة التاسعة عشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية وهذه اللجنة تكونت من اثنتى عشرة دولة برئاسة كينيا واتفق أعضاء هذه اللجنة على عقد مؤتمر القمة الأفريقية التاسع عشر فى أديس أبابا خلال شهر يونية عام 1983م ذلك أنه كان هناك توجه عام لدى الدول الأفريقية على ضرورة عقد هذا المؤتمر حفاظاً على منظمة الوحدة الأفريقية وإنقاذها من الانهيار وبالفعل عقدت القمة الأفريقية خلال الفترة من 6 إلى 12 يونو عام 1983م مع ترك أمر حضور الجمهورية العربية الصحراوية مفتوحاً، ونتيجة لذلك حدث انشقاق أفريقى بين دول منظمة الوحدة الأفريقية إذ أعلنت كل من المغرب والسودان عدم الحضور فى حالة حضور وفد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وفور وصول الوفود الأفريقية إلى العاصمة الأثيوبية أديس أبابا بدأت الاتصالات والمشاورات غير الرسمية بغية الوصول إلى حل لأزمة حضور وفد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

(76)انظر:- شبكة المعلومات الدولية (نت) يناير 2015 حول أزمة عضوية البوليساريو وتطور المشاكل وما يتعلق بالاستفتاء وقبول وقف إطلاق النار بين المغرب والبوليساريو وموقف المغرب والبوليساريو.

– وفى السادس من يونية عام 1983م وجهت الدعوة إلى اجتماع موسع غير رسمى لجميع الوفود بما فيها وفد الجمهورية العربية الصحراوية، إلا أن الانشقاق السياسى الأفريقي أدى إلى أن هذا الاجتماع لم يحضره سوى إحدى عشرة دولة، وإزاء هذا الموقف الأفريقى تقرر عقد اجتماع غير رسمى أخر فى اليوم التالى ولم يحضرة سوى تسعة عشرة دولة أفريقية فقط ولم تحضر إحدى وثلاثون ومع إزدياد الانشقاق السياسى بين دول منظمة الوحدة الأفريقية قرر رئيس منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك «أراب موى» ألا يرأس اجتماع غير قانونى ومن ثم أدى الانشقاق بينهما إلى زيادة الضغوط على الوفد الصحراوى لكى ينسحب من المؤتمر، وبعد عدة مشاورات اقتنع وفد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بالانسحاب المؤقت مقابل حصوله على اعتراف من منظمة الوحدة الأفريقية لحق دولته فى العضوية.

– هذا وبعد أن إحتويت أزمة حضور الوفد الصحراوى فى اجتماعات الدورة التاسعة عشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية وقد أصدرت القمة قراراً أكد على الآتى:–

1. حث المغرب وحركة البوليساريو على الدخول فى مفاوضات مباشرة بهدف التوصل إلى وقف إطلاق النار وخلق الظروف المواتية لإجراء استفتاء عادل وسلمى لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية وذلك تحت اشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية أنذاك.

2. يطلب من لجنة التنفيذ أن تستمر بالتعاون مع طرفى النزاع فى العمل على تحديد تدبير تنفيذ وقف إطلاق النار وسائر التفاصيل المتعلقة بذلك بإجراء الاستفتاء العام فى ديسمبر 1983م.

3. يطلب إلى الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية أن تقدم قوة لحفظ السلام ترابط فى الصحراء الغربية لكفالة السلام والأمن خلال تنظيم الاستفتاء وإجرائه.

4. يفوض لجنة التنفيذ أن تتخذ بإشتراك الأمم المتحدة جميع التدابير اللازمة لضمان تنفيذ هذا القرار تنفيذاً سلميا.

5. يطلب إلى لجنة التنفيذ أن ترفع تقريراً عن نتيجة الاستفتاء إلى إجتماع رؤساء الدول والحكومات فى الدورة العشرون لمنظمة الوحدة الأفريقية بهدف تمكين مؤتمر القمة الأفريقية من اتخاذ قرار نهائى بشأن جوانب مسألة الصحراء الغربية.

- هذا وبعد إنتهاء مؤتمر القمة الأفريقية دعى الرئيس الأثيوبى «مانجيستو» أنذاك طرفى النزاع (المغرب والبوليساريو) لبدء مفاوضات مباشرة وبالفعل حضر إلى أديس أبابا- العاصمة الأثيوبية وفود لتمثيل الطرفين إضافة إلى ممثلين عن بعض الدول الأفريقية، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل بسبب إصرار الوفد المغربى على عدم الدخول فى مفاوضات مباشرة مع حركة البوليساريو.

- هذا ومع إستمرار عدم التوصل إلى حل مع طرفى النزاع، استمرت المغرب فى تعاملها مع الأزمة إستناداً الى الأيديولوجية التى حكمتها ومن ثم شهدت الأزمة الصحراوية تصاعداً فى المواجهات العسكرية بين القوات المغربية وقوات جبهة البوليساريو، وبعد أن أتم المغرب بناء الخط الدفاعى الثالث فى الصحراء الغربية خلال شهر أغسطس 1984م

مما جعل البوليساريو يصعد عملياته العسكرية ضد القوات المغربية وإستمرت بعد ذلك مشكلة الصحراء الغربية وكادت تؤدى بحياة منظمة الوحدة الأفريقية وإنهيارها بسبب الانشقاق السياسى الأفريقي حول قبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية وبهذا تمكنت منظمة الوحدة الأفريقية من وضع حد لدورها فى أزمة الصحراء الغربية، كما أنها تمكنت من نجنب الانشقاق داخلها وإذا كان دور منظمة الوحدة الأفريقية محدوداً فى إيجاد تسوية سلمية لأزمة الصحراء الغربية وإنما عملت منظمة الوحدة الأفريقية على تهدئة النزاع فقط ويمكن القول أن السبب فى محدودية دور منظمة الوحدة الأفريقية هو تمسك كل طرف من أطراف النزاع بموقفه وهو ما جعل مهمة المنظمة فى حسم الخلافات والانقسامات والانشقاقات بين أطرافه أمراً بالغ الصعوبة والاختيارات أكثر صعوبة[77].

ومن ثم نخلص إلى أن منظمة الوحدة الأفريقية لم تكن بمنأى عن النزاع حيث تبنى أعضاء هذه المنظمة إثر مؤتمر مينروفيا الذى عقد عام 1979م موقفاً حاسماً يدعو إلى وقف إطلاق النار والى حق الشعب الصحراوى فى تقرير مصيره والى تشكيل لجنة منبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية من خمسة أعضاء تكون مهمتها صيغة إجراء الاستفتاء بالتنسيق مع الأمم المتحدة، ولكن المغرب رفض مبدأ الاستفتاء على أساس أن حقه فى هذه المنطقة ليس موضع مناقشة وإستناداً الى أن حركة البوليساريو ليست حركة تحرير وطنية،

(77) انظر:– قرارات مؤتمر القمة الأفريقية لمنظمة الوحدة الأفريقية التاسعة عشرة فى أديس أبابا– أثيوبيا خلال الفترة من 9– 12 يونية 1983 وأديس أبابا– يونية 1983).

وأيضاً– انظر:– شبكة المعلومات الدولية الالكترونية (نت) يناير 2015

تجدد أزمة عضوية حركة البوليساريو فى منظمة الوحدة الأفريقية.

ثم حدث تطور أخر فى عام 1980م خلال القمة الأفريقية التى عقـدت فى مدينـة «فريتـاون» سيراليون إذ طلب ممثلو الصحراء الغربية أن يجرى قبولهم ككيان سياسى داخل منظمة الوحدة الأفريقية ولكن المغرب احتج على هذا المطلب، ومن ثم ثار جدل حـول تأويـل البنـد المتعلـق بشرعية هذا المطلب كما نص عليه ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية إذ اعترفـت 26 دولـة أفريقيـة أنذاك بالجمهورية العربية الصحراوية، إلا أنه فى عام 1981م حدث أول إنعطاف فى مسار النزاع فى مؤتمر نيروبى/ كينيا حيث أعلن الملك الحسن الثانى موافقته على مبدأ الاستفتاء فى الصحراء الغربية من أجل تقرير مصير الصحراء الغربية تحت اشراف المنظمة الدولية، ومن ثم وبناء عليـه تم تشكيل لجنة ضمت ممثلين عن سبعة دول أفريقيـة بهـدف دراسـة الشـروط الكفيلـة بتنظـيم الاستفتاء بعد وقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء وتضمن الاقتراح أن تقوم إدراة مؤقتـة بتنظـيم الاستفتاء يقودها مفوض عام يحظى بموافقة أطراف النزاع ويبقى على سـكان الصـحراء الغربيـة أن يختاروا بين الاستقلال وبين الإنضمام إلى المغرب.

– إلا أنه فى الثانى والعشرون من فبراير 1982م قد حدث تطور مفـاجىء زاد الأمـر صـعوبة وتعقيداً وذلك حين سمح السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقيـة «آدم كودجـو» أنـذاك لوفـد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بحضـور أعمـال الـدورة الثامنـة والثلاثـون لـوزراء خارجية دول منظمة الوحدة الأفريقية فى أديـس أبابـا/ أثيوبيـا بعـد موافقـة أغلبيـة دول منظمـة الوحدة الأفريقية، وقد ترتب على ذلك إنسحاب تسـعة عشـرة دولـة أعضـاء فى المنظمـة تبنـت الموقف المغربى المعترض على شرعية هذا القرار

ومن ثم تعطلت أعمال الدورة والقمة الأفريقية أيضاً وبعد إتصالات وافق ممثلو الجمهورية العربية الصحراوية على عدم المشاركة فى أعمال القمة الأفريقية حيث تم التوصل إلى حل قبله الجميع يدعو كل من المغرب والبوليساريو إلى إجراء مفاوضات مباشرة من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار وضرورة إجراء استفتاء عاجل يسمح للشعب الصحراوى بتقرير مصيره وقد سجل المغرب تحفظه على بعض عناصر هذا الحل رافضاً التفاوض المباشر مع جبهة البوليساريو.

- إلا أن ممثلو حركة البوليساريو كانوا قد عقدوا العزم على المشاركة فى أعمال مؤتمر القمة الأفريقي لمنظمة الوحدة الأفريقية الذى عقد فى أديس أبابا- أثيوبيا عام 1984م مما ترتب على ذلك أن انسحبت المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك ومن ثم فقد أدى ذلك تقليص دور منظمة الوحدة الأفريقية وإمكانياتها فى معالجة النزاع فى الصحراء الغربية حيث أصبح دورها محدوداً فى مسار أزمة الصحراء الغربية مما جعل المغرب يعترض علانية على مشاركة منظمة الوحدة الأفريقية فى عمليات الاستفتاء هذا وقد أعلن المغرب أكثر من مرة أنه لن ولم يطرح مشكلة الصحراء الغربية على مستوى الإتحاد المغاربى أو جامعة الدول العربية أو منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك (الإتحاد الأفريقى الآن) إنطلاقاً من إيمان المغرب بأنها ذهبت إلى أبعد مدى لحل النزاع بعرض الأزمة الصحراوية على منظمة الأمم المتحدة[78].

(78)انظر:- هناء سيد محمود، قضية الصحراء الغربية- مراحل التطور 1990- 2002- مجلة آفاق أفريقية صادرة عن الهيئة العامة للإستعلامات العدد العاشر صيف 2002 ص ص 35- 36.

وانظر أيضاً:- د./ جهاد عودة، الإطار الدولى والإقليمى لمشكلة الصحراء الغربية (القاهرة: 1987) ص ص 3- 20.

هذا وقد سلطت الدراسة الضوء على الانشقاقات والاختلافات السياسية بين دول منظمة الوحدة الأفريقية بشأن معالجة قضية الصحراء الغربية في ما بين قيام الدولة الصحراوية أو الإندماج الوطنى بالإنضمام لدولة المغرب.

ومن ثم نخلص إلى دور منظمة الوحدة الأفريقية فى مشكلة الصحراء الغربية وقد تمثل فى الآتى:-

على الرغم من أن هيئة الأمم المتحدة كانت سباقة إلى المطالبة بتمكين الشعب الصحراوى من تقرير مصيره إلا أن منظمة الوحدة الأفريقية كانت أكثر حزماً فى موقفها الداعى إلى تصفية الاستعمار والى الوقوف بصرامة أمام العدوان المغربى- الموريتانى الذى مثل خرقاً سافراً لواحد من أهم المبادىء التى نص عليها الميثاق التأسيسى للمنظمة ألا وهو مبدأ «احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار» بالإضافة إلى مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها وضرورة استكمال تصفية الاستعمار من القارة السوداء.

وقد يكون من سخرية الأقدار أن اجتماع مجلس وزراء الخارجية الأفارقة المنعقدة فى الرباط (المغرب) فى 12 يونيو – حزيران 1972 أصدر بياناً جاء فيه «أن المجلس يعرب عن تضامنه مع سكان الصحراء الغربية الواقعة تحت الاحتلال الأسبانى ويدعو إلى إلزام أسبانيا بضرورة إيجاد مناخ حر وديمقراطى يمكن سكان هذا الإقليم من ممارسة حقهم فى تقرير المصير والاستقلال فى أقرب الآجال وفقاً لميثاق الأمم المتحدة».

وفى يناير – كانون الثانى 1976 أوصى اجتماع لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية فى مابوتو (موزمبيق) بالاعتراف بجبهة البوليساريو كحركة تحرير أفريقية وفى مؤتمر ليبروفيل (الغابون) فى شهر يوليو - تموز 1977 شارك وفد من الجبهة فى أشغال مؤتمر الوحدة الأفريقية هو المؤتمر الذى قرر استدعاء مؤتمر طارىء لمناقشة القضية الصحراوية يعقد خلال الفترة ما بين 24- 30 مارس – آذار 1978م فى العاصمة الزامبية لوساكا غير أن هذا المؤتمر تأجل مرتين. ويعتبر مؤتمر القمة المنعقد فى الخرطوم (السودان) فى 17 يوليو- تموز 1978 مرحلة هامة فى تاريخ التعامل الأفريقى مع الملف الصحراوى حيث أكد المؤتمرون ضرورة وقف العمليات العسكرية فى المنطقة من جهة ومن جهة أخرى ضرورة البحث عن حل سياسى للنزاع على ضوء قرارات المنظمة ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ونتج عن المناقشات المعمقة حول المسألة الصحراوية فى هذا المؤتمر إنشاء لجنة حكماء من خمسة رؤساء أفارقة ضمت كل من رؤساء السودان وغينيا ومالى ونيجيريا وتنزانيا لدراسة معطيات الملف الصحرواى بما فى ذلك حق الشعب الصحراوى فى تقرير المصير وذلك بقصد تقديم اقتراحات وتوصيات محددة لمؤتمر القمة الأفريقية اللاحق، وانبثق عن لجنة الحكماء لجنة فرعية ضمت الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ورئيسا مالى ونيجيريا قامت بعقد لقاءات مع المغرب والبوليساريو وموريتانيا والجزائر وأسبانيا للاستماع إلى وجهات النظر المختلفة حول المسألة الصحراوية. وفى نهاية اجتماع لجنة الحكماء الأفارقة فى الخرطوم فى 23 يونيو- حزيران 1979م تبنت اللجنة قراراً يوصى بالوقف الفورى لإطلاق النار

وممارسة الشعب الصحراوى لحقه فى تقرير المصير عبر استفتاء حر وعام كما رفعت إلى مؤتمر القمة ملفاً كاملاً حول القضية الصحراوية. هذا وقد تبنى مؤتمر القمة المنعقد فى منروفيا (ليبيريا) فى الفترة ما بين 17 و20 يوليو- تموز 1979م قرار لجنة الحكماء الأفارقة من خلال قراره المصادق عليه بثلاثة وثلاثين صوتاً ضد صوتين والذى جاء فيه على الخصوص ما يلى «باعتبار أن كل الأطراف المعنية باستثناء المغرب متفقة على أن شعب الصحراء الغربية لم يمارس حقه فى تقرير المصير ولما كان الاتفاق الثلاثى بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا يخص فقط تسليم إدراة الإقليم للمغرب وموريتانيا وهو لا يشكل تسليماً للسيادة فإن اللجنة توصى بما يلى:-

- الإعداد لجو ملائم لتحقيق السلام والمحافظة عليه فى المنطقة باحترام وقف إطلاق نار عام وفورى.

- ممارسة شعب الصحراء الغربية حقه فى تقرير مصيره من خلال استفتاء عام وحر يمكنه من تبنى أحد الإختيارات التالية: أ. الاستقلال التام.

ب. المحافظة على الوضع الراهن.

- اجتماع الأطراف المعنية لطلب تعاونها قصد تطبيق التوصيات.

- تشكيل لجنة من ستة أعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية تكلف بتحديد الإجراءات ومراقبة الاستفتاء بالتعاون الكامل مع هيئة الأمم المتحدة. وقد اجتمعت اللجنة السداسية فى الأسبوع الأول من ديسمبر - كانون الأول 1979م فى العاصمة الليبيرية مع جميع الأطراف والتى حضرت بإستثناء المغرب الذى بدأ يشعر بأنه يسبح عكس التيار خاصة أن هذا الاجتماع جاء بعد توقيع اتفاق السلام بين جبهة البوليساريو والحكومة الموريتانية التى انسحبت من الأراضى الصحراوية التى سبق وأن احتلتها مناصفة مع المغرب. وفى العاصمة السيراليونية فريتاون انعقد اجتماعان فى يوليو - تموز وسبتمبر - أيلول 1980م. وتميزت هذه اللقاءات بمحاولات المغرب التهرب من المساعى الرامية إلى تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمرات السابقة غير أن لقاء فريتاون الثانى أصدر توصيات هامة تركزت على ضرورة الإسراع بتنظيم استفتاء حر لشعب الصحراء الغربية وكذلك توجيه نداء إلى الأطراف المعنية لوقف إطلاق النار بصفة فعلية فى شهر ديسمبر 1980م وإبقاء القوات العسكرية فى ثكناتها وقواعدها وهى التوصيات التى قوبلت برفض مغربى.

وسعياً من المغرب لمنع قبول طلب الجمهورية الصحراوية الانضمام إلى منظمة الوحدة الأفريقية شارك الحسن الثانى ملك المغرب فى أعمال مؤتمر القمة الأفريقية الثامن عشر المنعقد فى نيروبى (كينيا) فى شهر يونيو 1981م وأعلن فى خطابه أمام القمة الأفريقية قبول المغرب اجراء استفتاء مراقب فى الصحراء الغربية

ولكن ملك المغرب ما أن عاد إلى بلده حتى صرح فى ندوة صحفية عقدها يوم 2 يوليو- تموز 1981م أن الاستفتاء - كما يراه – لا ينبغى أن يكون إلا تأكيداً لضم الصحراء الغربية للمغرب.

وكان مؤتمر القمة الأفريقية قد اصدر لائحة أكد فيها على حق الشعب الصحراوى فى تقرير المصير وطالب أطراف النزاع بوقف إطلاق النار كما أنشأ المؤتمر لجنة من سبعة أعضاء لتحضير إجراءات الاستفتاء فى الصحراء الغربية بالتعاون مع الأمم المتحدة.

فى أواخر فبراير – شباط 1982م فى الدورة الثامنة والثلاثون لمجلس وزراء الخارجية الأفارقة المنعقد فى أديس أبابا (أثيوبيا) وبناء على أحكام المادة الثامنة والعشرين من ميثاق المنظمة أعلن عن قبول طلب الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كعضو كامل العضوية فى منظمة الوحدة الأفريقية بعد اعتراف 26 دولة من أعضاء المنظمة به لتصبح بذلك العضو الواحد والخمسين فى منظمة الوحدة الأفريقية وهو ما تبعه انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية والتى لم يعد إليها حتى الآن.

بسبب حالة العداء التى أبدتها الإدارة الأمريكية برئاسة ريجان تجاه الجماهيرية العربية الليبية والتى بلغت ذروتها بالقصف الجوى الأمريكى للمدن الليبية سعت الإدارة الأمريكية لمنع تسلم القائد الليبى معمر القذافى رئاسة المنظمة الأفريقية من خلال دعوتها الدول الأفريقية الموالية لها إلى مقاطعة مؤتمر الوحدة الأفريقية

الذى كان من المقرر أن ينعقد فى طـرابلس فى أغسـطس – آب 1982م واسـتجابت بعـض الدول الأفريقيـة بعـد جولـة نائـب الـرئيس الأمريكـى حينهـا جـورج بـوش (الأب) والممثـل الأمريكـى فى الأمـم المتحـدة كيرباتريـك إلى عـدد مـن تلـك الـدول. (أنظـر صـحيفة لومونـد 10.6.1982:) وقد قاد هذا التوجه الداعى لمقاطعة القمة الأفريقية فى ليبيـا كـل مـن المغـرب وزائير (الكونغو الديمقراطية حاليـاً) والسـنغال والسـودان والصـومال بقصـد منـع القمـة مـن الانعقاد لعدم توفر النصاب القانونى المتمثل فى حضور 34 مـن الـدول الأعضـاء. وكـان مبـرر المقاطعة هو رفضهم المشاركة فى القمة فى حالة حضور الوفـد الصـحراوى لجلسـاتها وهـو مـا حصل بالفعل وأصبحت منظمة الوحـدة الأفريقيـة عـلى شـفا الانقسـام عـلى نفسـها. ولتفويـت الفرصة على أعداء أفريقيا وحفاظاً على وحدة المنظمة قرر الوفـد الصـحراوى الموفـد إلى القمـة الإنسحاب الطوعى والمؤقت من أعمال القمة الأفريقية، وعلى الرغم من المساهمة الصـحراوية فى لم الشمل الأفريقى فإن مؤتمر القمـة لم ينعقـد فى ليبيـا الشـىء الـذى يظهـر أن حضـور الوفـد الصحراوى لم يكن إلا ذريعة من الدول التى أتأمرت بتوجيهات واشنطن وبـاريس لمنـع انعقـاد القمة فى طرابلس وكانت الحجة هـذه المـرة تمثيـل جمهوريـة تشـاد فى القمـة. وعنـدما تبـين أن النصاب القانونى لا يمكن أن يحصل عليه لعقد القمة فى طـرابلس الغـرب عقـد قـادة 30 دولـة عرفت باسم «أفريقيا الحرة» مؤتمراً إعلامياً فى طرابلس نوقش فيه الوضع فى أفريقيـا والمخـاطر التى تتهدد وحدة المنظمة من جراء التدخل الأجنبى وخاصـة الأمريكـى – الفرنسـى فى شـئون القارة السمراء. وأعلن المؤتمرون تضامنهم مع الجمهورية العربية الصـحراوية الديمقراطيـة فى كفاحها العادل من أجـل الاسـتقلال والسـيادة كمـا دعـوا الجمهوريـة الصـحراوية والحكومـة المغربية إلى البحث عن حل سلمى للنزاع بينهما.

فى يونيو – حزيران 1983م التأمت القمة الأفريقية فى مقر المنظمة فى أديس أبابا (أثيوبيا) وهو ما شكل نجاحاً لأفريقيا بتجاوزها طور الانقسام تثميناً من القادة الأفارقة لروح المسؤولية العالية التى أبدتها الجمهورية الصحراوية بهدف إنجاح مؤتمر القمة تبنى المؤتمر بالإجماع اللائحة 104 التى تدعو المغرب وجبهة البوليساريو كطرفى نزاع إلى إجراء مفاوضات مباشرة للوصول إلى وقف إطلاق النار وخلق الظروف الملائمة لإجراء استفتاء حر وعادل من أجل تقرير مصير الشعب الصحراوى دون ضغوط إدارية أو عسكرية وتحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية وهيئة الأمم المتحدة. كما تدعو القمة هيئة الأمم المتحدة لإرسال قوة حفظ سلام إلى الصحراء الغربية قبل إجراء الاستفتاء وهذه اللائحة كانت الأساس الذى بنى عليه مشروع الأمم المتحدة للسلام فى الصحراء الغربية.

لقد وجدت القرارات الأفريقية قبولاً واسعاً من طرف المجتمع الدولى وشكلت بداية العمل المشترك بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة سعياً وراء حل سلمى وعادل لنزاع الصحراء الغربية يقوم على تمكين الشعب الصحراوى من تقرير مصيره بنفسه والتعبير عن اختياراته بحرية وبضمانات دولية وهو ما يشهد بالدور الجبار الذى بذلته الشعوب والحكومات الأفريقية فى مسعاها لحل مشكلة الصحراء الغربية التى تشكل آخر المستعمرات فى القارة التى لم تتم فيها عملية تصفية الاستعمار حتى الآن.

فى السنوات اللاحقة سعى المغرب ما استطاع إلى تقليص دور المنظمة الأفريقية فى حل النزاع وتأكيد ثقته فى الأمم المتحدة فقط ومع ذلك لم تتوقف محاولاته الممنهجة وسعى الحكومات اليمينة والفرنسية إلى جر بعض الدول الأفريقية للتخلى عن دعمها للقضية الصحراوية وأنفق المغرب وفرنسا أموالاً باهظة لشراء الذمم واستعملوا سلاح الغذاء والمساعدات دون جدوى ولم تفلح تلك الجهود مع منظمة الوحدة الأفريقية ولا مع الاتحاد الأفريقى الذى نشأ كبديل عن المنظمة القارية العتيقة بل أعلنت دول[79] الإتحاد الأفريقي اختيارها للرئيس الصحراوى واحداً من النواب الخمس لرئيس الاتحاد الذى كانت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية خامس بلد وقع على ميثاقه فى حين ظل المغرب يمارس سياسة الكرسى الشاغر ليكون بذلك البلد الوحيد فى القارة الأفريقية الذى يقع خارج إطار الاتحاد الأفريقى وهو ما يحرمه من البرنامج التنموى «نيباد» الذى تبنته الأمم المتحدة ومجموعة الدول الصناعية الثمانى الكبرى للنهوض بأفريقيا من جهة ومن جهة أخرى يقف المغرب حجر عثرة أمام التعاون الأفريقى – العربى وهو ما يقطع جسور التواصل بين العرب ومحيطهم الأفريقى التى ظلت قائمة لعدة قرون وما لذلك من آثار بالغة على مصالح العرب ورسالة الإسلام من جراء الانكفاء العربى عن العمق الأفريقى وهو ما يعنى تركه مرتعاً للنشاط الصهيونى وحملات التبشير التى تعتبر أفريقيا الميدان الأول لمعركتها مع الإسلام.

(٧٩)انظر:- شبكة المعلومات الدولية (نت) 2015م.

ثانيا: الانشقاق السياسي حول الصحراء الغربية في إطار جامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز:-

- ومما هو جدير بالذكر أنه من المهام الأساسية لأي منظمة إقليمية هو تسوية ما قد ينشأ من منازعات وصراعات بين الدول الاعضاء بالطرق السلمية ، وعند قيام جامعة الدول العربية عام 1945م كانت الأيديولوجيةالسائدة في العالم العربي هي حكم القانون . ويرجع ذلك إلي تأثر القادة بالمذاهب الدستورية الغربية وبفلسفة عصبة الأمم المتحدة أيضا .ولذا إرتأت هذه القيادات أن الخلافات بين الدول العربية الأعضاءفي جامعة الدول العربية ، لابد أن تتم تسويتها من خلال محكمة العدل الدولية ، إلا أن هذا الاتجاه لقي معارضة من بعض الدول العربية التي كانت مشاركة في مفاوضات إنشاء جامعة الدول العربية ومن ثم يتضح من أساليب وطرق فض المنازعات الدول العربية بالطرق السلمية من خلال تحكم مجلس الجامعة العربية أو وساطته إن القرارات غير ملزمة من دون موافقة أطراف النزاع.

- ونتيجة للقصور القانوني والعملي في مجال صلاحيات جامعة الدول العربية لتسوية المنازعات التي قد تنشب بين أعضائها من الدول ، انشاء مجلس الجامعة العربية جهاز قضائي لتسوية المنازعات ، وفي الثالث عشر من أبريل عام 1950م كون مجلس الجامعة العربية لجنة ثلاثية من الخبراء لإعداد مشروع محكمة عدل عربية ،

- إلا إنه لم يصدر أي مشروع يهدف إلي إقامة محكمة عدل عربية حتي الآن ، ولذا فإن العديد من المنازعات التي ثارت بين الدول العربية لم يفض أي نزاع منها وفقا للتحكيم ، ولكن تمت تسوية معظمها من خلال مفاوضات سياسية يقوم بها مجلس الجامعة الذي يعتبر الهيئة المسئولة عن تسوية المنازعات في إطار جامعة الدول العربية.[80]

- هذا وفي إطار تناول الانشقاق السياسي حول أزمة الصحراء الغربية في إطار جامعة الدول العربية نظرا لأن الأزمة بدأت تتضح خطورة هذه الازمة ، عندما ساند مجلس الجامعة العربية المغرب في دعواها بضم موريتانيا وذلك خلال إنعقاد مجلس الجامعة العربية في مدينة شتورا بلبنان عام 1960م وبهذا لم تتمكن موريتانيا من الإنضمام إلي جامعة الدول العربية إلا في عام 1973م.

- هذا وعلي الرغم من إهتمام جامعة الدول العربية بمشكلة الصحراء الغربية منذ أوائل السبعينات من القرن العشرين ، إلا أن الهدف الأساسي للجامعة العربية كان مركزا في المطالبة بانهاء الاستعمار الاسباني في الصحراء الغربية ، بينما لم تتمكن الجامعة العربية من السعي لإنهاء الأزمة والتعمق فيها وذلك استنادا إلي القيود التي يفرضها ميثاق الجامعة العربية علي وسائل وطرق تسوية المنازعات ، ومع ذلك فقد أصدرت الجامعة العربية العديد من القرارات بشأن أزمة الصحراء الغربية ومنها ما يلي :-

(80)انظر:- في شبكة المعلومات الدولية الإلكترونية (نت) يناير 2015م

الموقف الإقليمي من مشكلة الصحراء الغربية ، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات العربية العربية.

1- إذا أصدر مجلس الجامعة العربية القرار رقم 316 الصادر في السابع من إبريل عام 1973م بشأن العلاقات العربية الأسبانية وأكد علي أهمية قيام الأمانة العامة للجامعة العربية بإعداد الدراسة الخاصة بالعلاقات العربية الأسبانية ووسائل تدعيمها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ، مع ضرورة الأخذ في الإعتبار بما تضمنه رسالة وزير خارجية المغرب والخاصة بهذا الشأن علي أن يتم طرح الموضوع كاملا متكاملا علي مجلس الجامعة العربية .

2- قدم الأمين العام للجامعة العربية تقريرا في الدورة الستون لمجلس الجامعة العربية والتي عقدت في سبتمبر 1973م وقد تضمن هذا التقرير عرضا متكاملا لأزمة الصحراء الغربية مع المذكرة التي أعدتها الأمانة العامة عن العلاقات العربية الأسبانية .

3- تلقت الأمانة العامة للجامعة العربية في 23 مارس 1975م مذكرة من الحكومة المغربية طلبت فيها طرح موضوع (سبته مليلة والجزر الجعفرية) علي مجلس الجامعة العربية في دورته التالية ، وقد تم عرض هذا الموضوع علي الجامعة العربية واتخذ القرار التالي :-

- التأكيد المطلق للمغرب باسترجاع سبته ومليلة والجزر الجعفرية وصخرة الحسيمة وفاليس
- دعم الطلب الذي تقدمت به المغرب إلي لجنة تصفية الاستعمار لتطبيق المبدأ المعمول به من أجل الاسراع في تحرير المدينتين المغربيتين والجيوب المجاورة لهما.

- بذل المساعي لدي الحكومة الاسبانية للدخول في مفاوضات مباشرة لإنهاء الإحتلال لهذه الأراضي المغربية استكمالا لوحدة الأراضي المغربية.

4- هذا وقد صدر عن مؤتمر القمة العربية السابع للجامعة العربية الذي عقد في الرباط / المغرب خلال الفترة من 26-29 أكتوبر 1974م قرارا بشأن قضية الصحراء الغربية يؤيد الاتفاقيات التي توصلت إليها كل من المغرب وموريتانيا واعلن عن مساندته التامة لموقفها المعلن عنه بالجمعية العامة للأمم المتحدة واعتبرت الدول العربية قضية الصحراء الغربية وتصفية الاستعمار قضية جوهرية تهم جميع الدول العربية وطالبت أسبانيا باعتبارها دولة صديقة للعرب أن تسرع إلي قبول طلب المغرب وموريتانيا .

5- كما قررر وزراء الإعلام العرب في دورة إنعقاد مجلسهم الحادية عشر في فبراير عام 1975م دعم المغرب في معركته التي تستهدف تحرير أراضيه المحتلة من جانب أسبانيا في شمال البلاد (سبته ومليلة والجزر الجعفرية) ومساندة الجهود المغربية الموريتانية المشتركة لاستخلاص الإقليم الصحراوي من السيطرة الأسبانية تمشيا مع قرارات القمة العربية السابعة بالرباط/ المغرب. وإعتبار قضية هذه الأراضي من قضايا النضال الذي تخوضه الأمة العربية من أجل تحرير أراضيها .

- ومن ثم يعود أول اتصال للجامعة العربية باسبانية المستعمرة السابقة للصحراء الغربية قبل الاحتلال المغربي لها إلي تاريخ 1946م عندما بادرت الحكومة الاسبانية بارسال رسالة الي الجامعة العربية تقترح فيها عقد اتفاقية معها باسم « مراكش الاسبانية» لكن الجامعة العربية اتخذت موقفا واضحا آنذاك فطالبت اسبانيا بمنح الاستقلال لجميع المناطق العربية التي تحتلها بما في ذلك الساقية الحمراء ووادي الذهب أي (الصحراء الغربية) وهو ما أكده السعي الدائم للجنرال الاسباني آنذاك «فرانكو» من أجل كسب صداقة الجامعة العربية من خلال إعطاء أعوام 1952، 1956.

- هذا بالإضافة إلي محاولة يتيمة قام بها أمين عام الجامعة العربية السيد محمود رياض أجري فيها محادثات مع الأطراف الأخري (الجزائر موريتانيا) ثم مع المملكة المغربية وبعدها التقي بتاريخ 21 شباط 1976م مع قيادة البوليساريو حيث أجري محادثات ونقاشات معها ، أعقب ذالك بتصريح له في اشغال مجلس وزراء الجامعة العربية المنعقد في القاهرة يوم 4 آذار 1976م قال فيه إن التضامن العربي قد هزته تجارب صعبة في لبنان وفي الصحراء الغربية ثم طلب من مجلس الوزراء أن يتحمل المسؤولية المشتركة.

- وللاشارة فإن الجامعة العربية لم تدرج في أي من قممها في جدول أعمالها قضية الصحراء الغربية اللهم إلا ما قام به الأمين العام آنذاك في أول عهدته حيث ادرج في تقريره المقدم الي اول اجتماع يترأسه لمجلس وزراء الخارجية العرب فقرة خاصة بقضية الصحراء الغربية وقبل هذا العمل بالرفض والتنديد من قبل المغرب ودول أخري ، ليبقي موقف الجامعة العربية من قضية الصحراء الغربية والي الآن هو نفسه موقفها التقليدي الذي لا يجرؤ علي مناقشتها أو التطرق لها لأسباب أو لأخري.

- ويظهر هذا من ضعف إن لم يكن إنعدام الدور الذي لعبته أو تلعبه الجامعة العربية في قضية الصحراء الغربية ، بل اتسم الموقف العربي تجاه القضية الصحراوية بالبرودة علي المستويين الشعبي والرسمي ، اذا ما استثنيا من ذالك الدول التي سبق وان اعترفت بالدولة الصحراوية وأقامت معها علاقات كسوريا والجزائر ، ليبيا ، موريتانيا ، اليمن الجنوبي سابقا وتختلف طبعا طبيعة هذه العلاقات من دولة إلي أخري وتختلف أيضا أدوارها ومساعيها من أجل إيجاد حل لنزاع « الأشقاء – الأعداء ».

- ومن هذا يتضح جليا منأي الجامعة من قضية الصحراء الغربية إذا ما اعتبرنا أن النزاع القائم هو نزاع عربي – عربي بالدرجة الأولي مما يلقي علي عاتق الجامعة العربية المسؤولية الكبري بضرورة إيجاد مخرج أو حلا من مقدوره أن يضع نهاية لنزاع عمر أكثر مما ينبغي وجهت إبانه رصاصة العربي إلي صدر أخيه.

- إلا أن ما هو قائم علي صعيد النزاع يكاد يكون العكس من خلال اكتفاء الجامعة العربية برمي كرة نزاع الصحراء الغربية في ملعب الأمم المتحدة دون ما تيني اقتراح أو تقديم مبادرة لعلها تكون أرحم للنزاع «العربي-العربي» من وضعه علي رفوف الأمم المتحدة وبالتالي معالجته من قبلها أي الأمم المتحدة بطريقة أو اسلوب قد لا يرضي الجامعة العربية خاصة إذا ما مثل أمامنا نموذج حل الخلاف الكويتي – العراقي في تسعينيات القرن الماضي فالتاريخ قد لا يعيد ما لا تشتهي الجامعة العربية تكراره.

- ونلخص مما سبق أن دور الجامعة العربية كان يتمثل في طرح مشكلة الصحراء الغربية علي أساس أنها مسألة استعمارية حتي مؤتمر القمة العربية السابقة عام 1974م والذي بدأ من خلاله التدخل الفعلي للجامعة العربية بشأن القضية الصحراوية ، حيث أيد هذا المؤتمر اتفاق المغرب وموريتانيا علي تقسيم الصحراء الغربية فيما بينهم وبذلك لم يعتبر الجزائر معنية بالأمر وبتوقيع الاتفاق الثلاثي في مدريد بشأن الصحراء الغربية والموقع بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا ومن ثم تأزم الموقف في المغرب.

- ومن ثم قام الأمين العام للجامعة العربية آنذاك بمساعي لإحتواء الموقف ، فقام بزيارة كلا من المغرب وموريتانيا والجزائر وحاول خلالها الاعداد لمفاوضات مباشرة بين أطراف النزاع لإنهاء المشكلة بعد إنسحاببالاستعمار الاسباني من الصحراء الغربية ، وأيضا كانت هناك مساعي منفردة من دول عربية متعددة ، بهدف إحتواء الأزمة إلا أن الأمين العام قدم تقريرا الي مجلس الجامعة العربية في 15 مارس 1976م أعلن فيه أن مشكلة الصحراء الغربية معقدة وتستلزم جهدا سياسيا مكثفا علي الصعيد الثنائي والجماعي من أجل تسوية النزاع سلميا.

- ومن ثم فإن موقف الجامعة العربية إزاء أزمة الصحراء الغربية ينحصر في أن الجامعة العربية قد اهتمت بالقضية منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي إلا انها نظرت اليها في إطار إنهاء الاستعمار الاسباني بالصحراء الغربية ولم تتدخل في جذور هذه المشكلة لحلها ، وباستعراض مواقف بعض الدول العربية أعضاء الجامعة العربية

- نجد أن مصر لم تعترف بالجمهورية الصحراوية وحافظت علي العلاقات المتميزة مع المغرب ومع ذلك فقد اعرب القادة الصحراويين عن تقديرهم للدور المصري الؤيد لقرارات الاتحاد الأفريقي المطالب بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وأيضا أيدت مصر كافة قرارات الأمم الكتحدة في هذا الشأن .

- ومما هو جدير بالذكر أن مصر تشارك منذ سبتمبر 1991م في بعثة الأمم المتحدة للاشراف علي الاستفتاء بصفة مراقب ، وفي إطار تناول الموقف الليبي آنذاك فإن ليبيا حاولت موازنة مواقفها مع كل من المغرب والجزائر إذ أعلن الرئيس الليبي معمر القذافي آنذاك مرارا أن مشكلة الصحراء الغربية هي العقبة في استكمال الاتحاد المغاربي ، وقد أدي هذا التصريح الي الاقتراب من وجهات النظر بين ليبيا والمغرب، وعلي الرغم من ذلك فقد ارسل الرئيس القذافي آنذاك رسالة الي الرئيس الجزائري «عبدالعزيز بوتفليقه» اعلن فيها استعداد ليبيا لقبول الجمهورية الصحراوية عضو في الاتحاد الأفريقي وذلك في مرحلة تكوين الاتحاد الأفريقي خلفا لمنظمة الوحدة الأفريقية وذلك في محاولة منه للحصول علي تصديق الجزائر علي قيام الاتحاد الأفريقي للوصول الي النصاب القانوني ، الا أن المغرب فضلت عدم التعليق علي أمل أن تسعي لتغير موقف الرئيس معمر القذافي آنذاك.[81]

[81]انظر:– مقررات مؤتمر القمة العربية السابعة في الرباط في الفترة من 26–29 أكتوبر 1971م

- هذا وقد حاولت السعودية أن تتدخل لحل النزاع منذ عام 1977م وقامت بالوساطة بين المغرب والجزائر وحاولت عدة مرات أن تجمع أطراف المشكلة في مفاوضات مباشرة ولكنها وان نجحت في ذلك الي حد ما إلا أنها لم تصل بالمفاوضات الي نتائج ايجابية ، كما حافظت تونس علي موقفها الحيادي تجاه قضية الصحراء الغربية منذ بداية الازمة ،

- اما موقف الدول الاخري العربية مثل سوريا واليمن والسلطة الفلسطينية فإن دورهم غقتصر علي تائيدهم لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وظل دورهم لا يتجاوز الدعم الدبلوماسي والمعنوي دون تدخل منهم للحل أو الوساطة العربية بين أطراف النزاع مما شكل انشقاقا عربيا حول أزمة الصحراء الغربية.

6- وهذه الدراسة تتطلب دراسة تأثير أزمة الصحراء الغربية علي مستقبل الأمن القومي العربي إذ من الطبيعي إن يكون لأية مشكلة داخلية ذات أبعاد سياسية عديدة أثار هامة علي الأمن القومي العربي لدول النزاع والأمن القومي للأمة العربية . ويظهر ذلك الأثر بشكل خاص لدول الجوار الجغرافي للصحراء الغربية (الجزائر – المغرب – موريتانيا) وهذه الدول تعاني من صراعات أيديولوجية ومشكلات حدودية تركها الاستعمار قبل رحيله بالإضافة الي المصالح المتعارضة والمتضاربة التي تغذيها المؤثرات الخارجية بدوافع مختلفة، وهذا ما ينطبق بالوصف علي مشكلة الصحراء الغربية بكل تأثيراتها السياسية والاقتصادية علي الأمن الوطني والقومي للمغرب في ظل صعوبة بالغة الاهمية في إيجاد الارضية المشتركة التي تكون مدخلا حقيقيا للتقريب بين مواقف الاطراف المباشرة في النزاع

- إن هدف الامن القومي العربي هو حماية الكيان العربي في مواجهة الاخطار والتحـديات التي تواجه ومن ثم يستلزم ذلك تعبئة وتطوير القدرات العربية البشرية والاقتصادية والعسـكرية لتحقيق التكامل القومي والتنمية الشاملة الاقتصادية ، إذ تمثل حالة الاستقرار عنصرا أساسيا من عناصر الأمن الوطني والقومي لأن الاستقرار يجعل منطقة المغرب العربي بعيدة عن التـأثيرات الخارجية وتفاعلاتها ، إن دولة المغرب وامتدادها الجنـوبي وهـي الصـحراء الغربيـة تعـد ذات أهمية جيو-استراتيجية لاطلالهـا بواجهـة عريضـة عـلي المحـيط الاطلسـي والبحـر المتوسـط ومتحكمة بمدخلها الغربي في مضيق جبل طارق ، وهذا في حـد ذاتـه يشـكل أهميـة جيوبولتكيـة نادرة في الحسابات الدولية ومن ثم ارتبط المغرب بروابط اقتصادية وسياسـية وعسـكرية وثيقـة مع دول الجوار الاوروبي ، واذا كان الساحل المغربي هو ألرض العبور التي قفز منها العرب الي الاندلس لنشر الدين الاسلامي والثقافة العربية في اوروبا ، فإنه اليوم نفس المكان الـذي يواجـه فيه المغرب الغرب (الأرو – أمريكي) .

- إذ أن موقع الصحراء الغربية البحري له أهمية كبيرة يمكن توظيفها لتعزيز الأمن القـومي العربي فالعنصر الجيوبولتيكي الذي يمثل كما أوضحنا سلفا في المساحة الجغرافية وما تحتويـه من موارد اقتصادية وتنوع مناخي وتداخل ثقافي وتكامل مكاني يوفر مزايا كثيـرة للأمـن القـومي والعربي سواء كانت اقتصادية أو عسكرية ، وتشكل دول الجوار غيـر العربيـة تهديـدا يسـتهدف المن العربي بشكل عام ودولة المغرب بشكل خاص من خلال اعتمادها علي استراتيجية التوسع والاحتلال بحكم المشاكل الحدودية الموجودة ومنها مشكلة احتلال أسبانيا في (سـبته ومليلـه وحقوق الصيد البحري) ومن ثم انعكست حالة الاختلاف والانشقاق بين اطـراف النـزاع عـلي الموقف العربي الرسمي

- الذي لم يتفق علي آلية مناسبة لحل حالة الاختلاف والانشقاق العربي حول أزمة الصحراء الغربية ، وهذا الانشقاق السياسي والاختلاف قد افسح المجال أمام التجاذبات الدولية الخارجية أن تفعل فعلها في إبقاء حالة عدم الاستقرار الذي هو أحد عوامل تهديد الامن القومي العربي ، ويبرز تهديد ثان يتمثل في ظهور قوميات واعدة تحمل في ثناياها عملية رسم حدود تعسفية وسياسية وأيديولوجية كالبربر والزنوج السنغال لتصفية وحدة المغرب العربي.

- إن أزمة الصحراء الغربية ليست هي عملية استقلال الصحراء الغربية عن دول المغرب بل هي عملية يقصد بها الإبقاء علي حالة الانشقاق والاختلاف والتجزئة وتكريس حالة الخوف علي الكيانات القائمة ، فدولة المغرب تخشي وتخاف علي كيانها وشخصيتها كدولة ملكية ، والجزائر تخشي من تنامي التيار الاسلامي ، وموريتانيا تتخوف من التيار القومي الذي يرفض التطبع مع اسرائيل ، لقد حصلت مجموعة من المتغيرات علي الساحة الدولية تركت آثارها المباشرة ليست علي أزمة الصحراء الغربية فقط بل علي العديد من المشكلات ذات المساس بالامن القومي العربي كالقضية الفلسطينية ومشاكل أخري عالمية مثل مشكلة كشمير والبوسنة وكوسوفا وغيرها ، وابرز هذه المتغيرات هي :-

1) انهيار الاتحاد السوفيتي السابق حيث تـرك هـذا الانهيـار الـذي حـدث في 24 ديسـمبر 1991م وتربع الولايات المتحدة الأمريكية علي زعامة العالم (القطب الواحد) أثاره علي مواقف الأطراف المباشرة للنزاع في الصحراء الغربية وخاصة الجزائر وليبيا – الحليفـان الاسـتراتيجان للاتحاد السوفيتي والذان تربطهما معه اتفاقيات تعاون سياسية واقتصادية ، فقد دفع هذا الانهيار بالبلدين الي تبني سياسة اخري تجاه النزاع في الصحراء الغربية ألا وهي سياسة أقـرب الي الحيـاد والابتعاد عن دعم حركة البوليساريو، وفي ذات الوقت فإن هذه المتغيرات الدولية قد عززت من مواقف المغرب الحليف التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية بالمطالبة بضم الصحراء الغربية الي أراضيها من خلال اللقاءات والمحافل الدولية.

- هذا من جهة ومن جهة أخري فأن الحظر الذي فرضه مجلس الامن عـلي ليبيـا لاتهامهـا باسقاط طائرة بأن أمريكا فوق « لو كربي » الاسكتلندية عام 1988م قد دفع ليبيا الي الابتعاد عن الشعارات الثورية وتبني مواقف معتدلة تجاه أزمة الصحراء الغربية وفك تحالفها مع الجزائـر في دعم حركة البوليساريو المطالبة باستقلال الصحراء الغربية ، وفي الجانب الاخر فان المتغيـرات الداخلية التي حدثت بالجزائر والمتمثلة في تنـامي التيـار الاسـلامي المتطـرف وقيامـه باعمـال تستهدف الامن الوطني الجزائري ، وكذا الازمة الاقتصادية الخانقة بـالجزائر وتزايـد معـدلات البطالة قد أبعدت الجزائر عـن التركيـز عـلي مشـكلة وأزمـة الصـحراء الغربيـة ولم تعـد تحظـي بالاولوية في سلم اهتماماتها الداخلية والخارجيـة ، كمـا كانـت في السـابق أيـام القطبيـة الثنائيـة الدوليـة قبـل سـقوط الاتحـاد السـوفيتي ، وفي محاولـة منهـا لاضـفاء بعـدا إقليميـا لمشـكلة الاضطراب الامني الداخلي الـذي تعـاني منـه ، إذ وجهـت أصـابع الاتهـام الي جارتهـا وعـدوتها التقليدية دولة المغرب واتهمتها بدعم الحركات الاسلامية الاصولية .

2) أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ ايلول 2001م في الولايات المتحدة الأمريكية ، فلقد كان للاعمال الارهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية اثارها وتداعياتها الخطيرة ليس علي الامن القومي العربي فحسب ولكن علي الامن العالمي ايضا ، إذ اكتسب موضوع مكافحة الارهاب صفة شرعية دولية وعالمية وذلك استنادا الي تبني مجلس الامن الدولي قرارا بهذا الخصوص ، وطالبت الولايات المتحدة من دول العالم أن تتبني موقفا واضحا من هذا الموضوع ، فإما تكون مع الارهاب أو ضده وليس هناك موقفا محايدا ولذا سارعت الدول المغاربية وعلي الاخص الجزائر والمغرب الي اتخاذ الاجراءات والمواقف التي ترضي الولايات المتحدة في حملتها لمكافحة الارهاب ، وقد عكست هذه المواقف تناقض وتقاطع مصالحها وتوجهاتها ، فالجزائر ذات التاريخ الطويل في النضال ضد الاستعمار وذات الخط الاقتصادي الاشتراكي قد تبنت مجموعة من الاجراءات الاصلاحية مثل التحول الاقتصادي نحو الخصخصة وتشجيع الاستثمار الاجنبي والقيام بحملة ضد الحركات الاصولية الاسلامية التي عانت من اعمالها الارهابية وسحبت يدها من دعم حركة البوليساريو حتي لا تتهم بدعم الارهاب ، ونفس المواقف اتخذتها المغرب إن لم تكن اكثر وكان هناك تنافسا بين المغرب والجزائر (قطبيا النزاع) لإرضاء الولايات المتحدة الأمريكية ، ونتيجة لهذه الاجراءات والمواقف الداخلية فقد حصلت مجموعة من التفجيرات استهدفت المصالح الأمريكية واليهود في الدار البيضاء بالمغرب وفي « جزيرة جربة » التونسية ومن ثم ردت الولايات المتحدة لدولة المغرب عندما تدخلت

3) وطلبت من أسبانيا سحب قواتها التي احتلت مؤقتا جزيرة « ليلي » في خريف علم 2002م وزادت المغرب من مواقفها المؤيدة للولايات المتحدة عندما استقبلت وزير الخارجية الاسرائيلي في «أب» عام 2003م وهي الدولة الاسلامية التي تترأس ملف لجنة القدس .

- هذا وفي المقابل فإن ليبيا وامام الضغوط الأمريكية والاوروبية واتهامها بدعم الارهاب اضطرت الي تسليم الليبين المتهمين باسقاط الطائرة الأمريكية الي القضاء الاسكتلندي ، وقدمت التعويضات لضحايا الطائرة وقدمت طلبا للانسحاب من الجامعة العربية ، كما أقدمت موريتانيا ورغبة منها في كسبود الولايات المتحدة الأمريكية ومساعدتها علي اقامة علاقات دبلوماسية مع العدو التقليدي للعرب وهي إسرائيل مع إنها ليست دولة من دول المواجهة مع إسرائيل وايضا قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع العراق.

- وإزاء هذه المتغيرات والمواقف الدولية والإقليمية كان لابد لحركة البوليساريو والتي أصبحت في موقف لا تحسد عليه الي التراجع اضطرارا عن مواقفها المبدئية الداعية الي استقلال الصحراء الغربية ولكي لا تشملها قائمة الارهاب فقد قبلت البوليساريو بمبدأ الاستفتاء لسكان الصحراء الغربية وقامت باطلاق مجموعة من الاسري المغاربة كبادرة حسن النية ولابعاد صفة الارهاب عن نشاطاتها وفعاليتها العسكرية والسياسية .

4) وترتيبا علي ما تقدم فإن المتغيرات الدولية قد زادت من تفاقم حدة التنامي والانقسام بين دول المغرب العربي وهي الاطراف المباشرة في النزاع حول الصحراء الغربية وعدم اتفاقها علي ثوابت مشتركة تبعد الإقليم الصحراوي عن الاستقطاب الدولي ، هذا ويمكن تحديد ما تشيره أزمة الصحراء الغربية من مخاطر علي الامن القومي للمغرب العربي بعدة محاور لعل من اهمها محور التمسك الوطني الداخلي والذي يرتبط بموقع دولة المغرب المحلي والإقليمي والدولي وطبيعة العلاقات السائدة بين الدول خصوصا دول الجوار الجغرافي .ومن ثم يري البعض أن المطالبة باستقلال الصحراء الغربية عن دولة المغرب سيعمل علي خرق الامن القومي المغاربي في احدي بواباته والدفع باتجاه التجزئة وتفتييت التراب الوطني المغربي وما لهذا التوجه من اثار سلبية علي الوطن العربي كله ، ذلك ان الابقاء علي الصحراء الغربية كجزء من دولة المغرب انما يمثل القوة الدولية في المنطقة وخاصة اسبانيا علي تكريسها ، ذلك ان قضايا العرب القومية هي قضايا مترابطة مع بعضها البعض سواء كانت في مغرب الوطن العربي أو في مشرقه وأن التوجه نحو الاندماج والتكامل الاقتصادي والتوحد الجغرافي والحضاري أنما يحفظ الاستقرار بكافة أشكاله ويعزه في المنطقة ، وبالتالي إبقاء حالة الامن القومي العربي في موقعها الصحيح وبالشكل الذي يضمن ويعزز تحقيق المصالح العربية العليا.[82]

[82] انظر :- شبكة المعلومات الدولية الالكترونية – نت يناير 2015م بحث منشور عنوانه الصحراء الغربية ومستقبل الامن القومي العربي.

- يتضح مما سبق أن مشكلة الصحراء الغربية استمرت بين المغرب والجزائر حيث قدم الامين العام لجامعة الدول العربية « محمود رياض » آنذاك تقرير في الدورة الستون لمجلس الجامعة العربية في سبتمبر 1973م والذي تضمن عرضا كاملا لمشكلة الصحراء الغربية ، وفي مؤتمر القمة العربية السابعة بالرباط للملوك والرؤساء العرب الذي عقد في الفترة من 26-29 أكتوبر عام 1974م صدر قرارا يؤيد الاتفاقيات التي توصلت اليها كل من المغرب وموريتانيا واعتبرت قضية الصحراء الغربية قضية جوهرية لتصفية الاستعمار ، اي ان دور الجامعة العربية تمثل في طرح المشكلة علي اساس انها مسألة استعمارية حتي بات مؤتمر القمة العربية السابعة عام 1974م بمثابة التدخل الفعلي لجامعة الدول العربية بشان القضية الصحراوية والذي أيد اتفاق المغرب وموريتانيا علي تقسيم الصحراء الغربية فيما بينهما ولم يعتبر الجزائر معنية بالامر ، الا ان هذا الاتفاق لم ينفذ وتحول النزاع في الصحراء الي نزاع عربي – عربي مسلح يهدد أمن وسلامة منطقة المغرب العربي والذي دفع جامعة الدول العربية الي القيام ببعض المحاولات لاحتواء النزاع وقد تركزت هذه المحاولة في الاتي :-

1- مساعي الامين العام لجامعة الدول العربية « محمود رياض » آنذاك لتوقيع الاتفاق الثلاثي في مدريد بتاريخ 21 نوفمبر 1975م حيث أجري مباحثات مع كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو محاولا حث الاطراف المتنازعة علي المفاوضات المباشرة وأعقب ذلك بتصريح له أمام مجلس وزراء جامعة الدول العربية في الرابع من مارس عام 1976م قال فيه « إن التضامن العربي قد هزته تجارب صعبة في لبنان والصحراء الغربية وأن علي مجلس الوزراء العرب تحمل المسئولية المشتركة .

2- محاولة الامين العام للجامعة العربية الاعداد لمفاوضات مباشرة بين الاطراف المتنازعة بعد انسحاب الاستعمار الاسباني الا أن مشكلة الصحراء الغربية معقدة وتستلزم جهدا سياسيا مكثفا علي الصعيد الثنائي والجماعي العربي من أجل تسوية النزاع سلميا .

- وبهذا يمكن القول أن الدور الاساسي لجامعة الدول العربية في حل مشكلة الصحراء الغربية تمركز علي إنهاء الإستعمار الاسباني من الاراضي العربية فقط ، إلا أنه مع إحتدام الصراع بين الاطراف المعنية بالمشكلة ووصوله الي مرحلة الصراع المسلح أصبح دورالجامعة العربية هو إحتواء هذا الصراع مما فتح المجال لتدخل منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية دون تبني أي اقتراح أو التقدم بأي مبادرة عربية لحل النزاع .

- ويري البعض انه اذا نظرنا الي خريطة الصراعات العربية – العربية فسوف يتبين لنا ملمحين خطيرين : أولهما:- أن حل تسوية هذه الصراعات قد خرج من الأيدي العربية والمثال الواضح هنا هو الخلاف المغربي – الجزائري حول مستقبل الصحراء الذي ترك كلية بيد الأمم المتحدة دون أن تجرؤ جامعة الدول العربية علي معالجته .

وثانيهما :- يتمثل في أن النزاعات الاهلية العربية أي داخل كل دولة علي حدة قد خرجت بدورها من إطار النظام العربي وإلا فأين الدور العربي الفاعل في تسوية النزاع الأهلي في السودان أو الصومال أو العراق ، هذا مع العلم بأن الحكومة الصومالية طالبت جامعة الدول العربية بالتدخل العربي ليعود للصومال استقراره ولح دولته وكذلك في رأب الصدع بين سنة العرب وشيعته في أعقاب إحتلاله .

وهنا فإن الدراسة قد سلطت الضـوء عـلي الانشـقاقات السياسـية في إطـار الجامعـة العربيـة ودورها المحدود بشأن مشكلة الصحراء الغربية وموقفها غير الحاسم في إنهاء صـراع الصـحراء الغربية أو طرح بدائل لمعالجة الازمة في إطار عربي بسبب عدم وجود قـوة فعليـة تلـزم أطـراف النزاع بآلية حلول مقترحة وغياب آلية التحكيم بينها وفق ميثاق الجامعة العربية عـلي الـرغم مـن موافقة كلاهمـا في بـادئ الامـر ، إلا أن الجزائـر رغبـت في احالـة المشـكلة الي منظمـة الوحـدة الأفريقية وبذلك خرجت القضية من البيت العربي للبيت الأفريقي بالإضافة لعدم وجـود قناعـة بإمكانية الحل نظرا لحالة الاصطفاف العربي الذي وزع خلف الجزائـر وخلـف المغـرب وفقـا للمصالح المشتركة مما شكل انشقاقا عربيا – عربيا حول أزمة الصحراء الغربية.

- هذا وتري الدراسـة أن دور جامعـة الـدول العربيـة وإدارتهـا لأزمـة الصـحراء الغربيـة محدودا وغير حاسم ولم يكلل بالنجاح في إيجاد حل عربي لها وذلك لانها انتهجت واقعا عمليـا في إعتمادها علي تغليب الدبلوماسية علي حساب القانون بما يضمن محاولات التوفيق والتهدئـة بين الدول المتنازعة اكثر من الحرص علي فض النزاعات وتسويتها نهائيا ومؤدي ذلك أن جامعة الدول العربية بانتهاجها مبدأ الإجمـاع تفتقـر الي اسـتقلال وظيفـي ، بحيـث أصـبحت نشـاطاتها وإنجازاتها تميل حسب التقلبات السياسية التي تعتؤي العلاقات بين الدول الأعضـاء فالجامعـة العربية خلال هذه الأزمات عرفت تطورا لا مثيـل لـه في تاريخهـا ، حيـث تميـزت بالصـراعات والخلافات بين القادة العرب ، وتميزت جلساتها بالتذبذب في المواقـف بـين الـرفض والقبـول والامتناع فمخرجاتها لم تكن بالحد الادني المطلوب

- لإنهاء أو تسوية هذه الازمات ، وباتالي فتح المجال لتدويل بعضها وخروجها من إطار جلمعة الدول العربية وبعضها الاخر تدخلت في إدارته مؤسسات وجهود دولية وإقليمية خارجة عن إطار التنسيق والتعاون العربي المشترك مثل أزمة الصحراء الغربية .

- إن هذا التوصيف لطبيعة وأداء جامعة الدول تجاه أزمات عربية سابقة ، يساهم في فهم طبيعة السلوك والمواقف والانشقاق المتباين لهذه الجامعة تجاه أزمة الصحراء الغربية موضوع الدراسة .

7- وفي هذا الإطار نتناول الانشقاق السياسي والاختلاف في موقف مجموعة عدم الانحياز حول هذه الأزمة فقد وضع هذا الانشقاق والاختلاف في موقف مجموعة عدم الانحياز بشأن الصحراء الغربية منذ عام 1991م وذلك من خلال الاعلان عن الاحالة علي مخطط التسوية الصادر عن الأمم المتحدة ، كما لم يشير البيان الختامي للقمة الرابعة عشر لحركة عدم الانحياز الي وثيقة دوربان عام 2004م ولا لمخطط السلام لممثل الامين العام للامم المتحدة (بيكر) هذا ولقد تبنت حركة عدم الانحياز نفي مواقف مجلس الامن ، وعززت موقف السكرتير العام للامم المتحدة الداعي الي حل سياسي مقبول من جميع أطراف النزاع بما فيها الجزائر ، وهذا الموقف يدحض بصفة نهائية أطروحة حركة البوليساريو التي تدافع عنها الجزائر والمتمثلة في تقرير مصير الصحراء الغربية من خلال الاستفتاء لابناء المنطقة الصحراوية.

- هذا ويؤكد البعض من المهتمين بالشأن الأفريقي أنه إذا كانت حركة عدم الانحياز قد حالت مشكلة الصحراء الغربية الي الإطار الدبلوماسي خاصة أنها مدرجة منذ سنوات عديدة في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة بصفتها المنتدي المؤهل لبحث قضايا السلام والامن الدوليين ، فإن ذلك يرجع لتفادي الازدواجية في معالجة المشكلة وخاصة مع وضوح المواقف المتعنتة لبعض أطراف النزاع بالإضافة الي ثبوت إستحالة تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتنظيم إستفتاء قانوني لسكان الصحراء الغربية بشأن تقرير مصير المنطقة بسبب الانشقاق السياسي والاختيارات الصعبة لهذه الأزمة.[83]

- هذا وقد سلطت الدراسة الضوء علي الانشقاقات والاختلافات السياسية لدول مجموعة عدم الانحياز بشأن حل ومعالجة قضية الصحراء الغربية ما بين الاستقلال الوطني وقيام الدولة الصحراوية في الصحراء الغربية أو الاندماج الوطني للمغرب في إطار وحدة التراب الوطني المغربي وقد كان لهذا الانشقاق أثاره حيث إرتأت لدول مجموعة عدم الإنحياز حل مشكلة الصحراء من خلال الإستفتاء لابناء المنطقة الصحراوية في إطار الأمم المتحدة ولم هناك اتفاق مرارادة والية لحل أزمة الصحراء في إطار مجموعة دول عدم الإنحياز مثل الانشقاق الذي حدث في إطار منظمة الوحدة الأفريقية وفي جامعة الدول العربية.

(83)انظر:- حركة عدم الانحياز ومشكلة الصحراء الغربية في شبكة المعلومات الدولية نت يناير 2015م.

المبحث الثاني
الانشقاق السياسي حول الصحراء الغربية في إطار منظمة الأمم المتحدة

تهدف الدراسة الي إيضاح الانشقاقات السياسية حول مشكلة الصحراء الغربية في إطار منظمة الأمم المتحدة ما بين أعضاء الأسرة الدولية في قيام الجمهورية الصحراوية أو في الإندماج الإقليمي لدولة المغرب ، إذ تعد أزمة الصحراء الغربية من أكثر المشاكل الدولية التي واجهت منظمة الأمم المتحدة ومحاولة حلها منذ أكثر من أربعة عقود مضت دون جدوي في ظل التدخلات الإقليمية والدولية ومن ثم إتسمت بتزايد حدة الصراع حول المصالح الحيوية للعديد من الاطراف الخارجية والتي عملت علي إهدار فرص الحل والتلاعب بنن الوقت لاخفاء أهداف حقيقية تتفق مع مصالحها المادية والاستراتيجية ، وذلك منذ أن خضعت المنطقة للاستعمار الاسباني وأصدرت الأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية العديد من القرارات الدولية بغية التوصل الي حل بشأن هذه الأزمة ونتعرض لأهم هذه القرارات علي الوجه التالي :-

أولا : إرهاصات الانشقاق السياسي حول النزاع في إطار الأمم المتحدة :

1- منذ الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للامم المتحدة فقد أصدرت قرارها رقم 1514/ 15 في الرابع عشر من ديسمبر عام 1960م والذي أكد علي حق الشعوب في تقرير مصيرها وهذا القرار ينطبق علي كل الاقاليم الخاضعة للاستعمار الاجنبي ومن ثم فإنه يشكل الركن الأساسي الذي تستند عليه الحركة الوطنية لشعب الصحراء الغربية والذي تدعيه وتستند اليه حركة البوليساريو في مطالبتها بحق تقرير مصير شعب الصحراء ومن ثم المطالبة بالاستقلال الوطني وحقها في قيام الدولة المستقلة عن دولة المغرب وإليه تستند في قيام دولتهم تحت مسمي الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

2- وتلي هذا القرار القرار رقم 2072/ 20 الصادر في السادس عشر من ديسمبر عام 1965م الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة وقد دعا هذا القرار أسبانيا بوصفها الدولة القائمة بالادارة الي القيام بجميع التدابير اللازمة لتحرير إقليمي (إيفني والصحراء الغربية) من السيطرة الاستعمارية والدخول في مفاوضات بشأن مشاكل السيادة التي يثيرها هذان الإقليمان [84].

(84) انظر:- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، القرار رقم 1514 الصادر في الدورة الخامسة عشر بتاريخ 14/ 12/ 1960 والقرار رقم 2072 الصادر في الدورة العشرين بتاريخ 16/ 12/ 1965 .(نيويورك : 14/ 12/ 1960، 16/ 12/ 1965)

3- كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والعشرين القرار رقم 2229 في العشرين من فبراير عام 1966م وتضمن هذا القرار تأكيده لحق سكان إيفني والصحراء الاسبانية آنذاك في تقرير المصير وفقا لقرار رقم 1514 الصادر في الدورة الخامسة عشرة ، وطلبت الجمعية العامة من الدولة القائمة بالإدارة (أسبانيا) أن تتخذ الخطوات اللازمة للتعجيل بانهاء الاستعمار في «إيفني» وأن تقرر مع المغرب إتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل السلطات وفقا للقرارات السابقة بشأن هذه المشكلة كما أكد القرار نفسه دعوة الدولة القائمة بالادارة «أسبانيا» الي الاضطلاع في أقرب وقت ممكن ووفقا لأماني سكان الصحراء الاسبانية الأهليين وبالتشاور مع حكومتي المغرب وموريتانيا وأي طرف آخر معني بتقرير الاجراءات اللازمة لعقد استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة بغرض تمكين سكان الصحراء الغربية من إستعمال حقهم في تقرير المصير بحرية ، ومن ثم يتضح من هذا القرار السابق أن الأمم المتحدة قد فصلت بين إقليمي إيفني والصحراء الغربية حيث قررت إنهاء الاستعمار في «إيفني» ونقل السلطات الي الحكومة المغربية ، بينما قررت إجراء إستفتاء في الصحراء الغربية لتمكين مكانها الاهليين من تقرير مصيرهم. واستمر موقف الأمم المتحدة خلال اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة متمسكا بحق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية وقد وضح ذلك في قراراتها أرقام 2428/ 1968م ، 2590/ 1969م، 2711/ 1970م، 2983/ 1972م.

4- الي أن أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة القرار رقم 3292 في دورتها التاسعة والعشرين عام 1974م والذي تضمن بعد الاستماع الي تقارير وبيانات مندوبي المغرب وموريتانيا والجزائر وأسبانيا اكدت علي وجود انشقاق سياسي وخلافات بشأن المركز القانوني لإقليم الصحراء الغربية ، ومن ثم رأت الجمعية العامة للامم المتحدة أن يتوافر لديها في الدورة الثلاثون «رأي استشاري لمحكمة العدل الدولية » حول الجوانب القانونية للمشكلة ، حيث تمثل رأي المحكمة الاستشاري في الاتي :-

أ- الصحراء الغربية لم تكن أرضا بلا صاحب وقت استعمار أسبانيا لها .

ب- وجود روابط قانونية بين إقليم الصحراء وكا من المغرب وموريتانيا .[85]

- هذا وقد أصدر مجلس الامن القرار رقم 379 في الثاني من نوفمبر عام 1975م تضمن ان الموقف في المنطقة لا يزال خطيرا ونظرا الي ان مسألة الصحراء الغربية سيتم عرضها علي الدورة الثلاثون للجمعية العامة للامم المتحدة ولذا يؤكد المجلس في قراره علي الاتي :

أ- حث جميع الاطراف المعنية والمهتمة علي تجنب القيام بأي عمل منفرد أو إجراء آخر قد يؤدي الي مزيد من التصعيد للتوتر في المنطقة .

(85)انظر:- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، قرارات الجمعية العامة أرقام 2229، 2428، 2590، 2711، 2983، 3292 ، (نيويورك :- 1966، 1968، 1969، 1970، 1972، 1974)

ب- المجلس يطالب الامين العام بالاستمرار في مشاوراته وتكثيفها مع الأطراف المعنية والمهتمة وأن يقدم تقريرا الي مجلس الامن في أقرب وقت حول نتائج تلك المشاورات لتمكين المجلس من اتخاذ أي إجراءات أخري يراها ضرورية .[86]

- ثم صدر القرار رقم 380 الصادر في نوفمبر عام 1975م عن مجلس الامن بتوجيه نداء من رئيس مجلس الامن الي ملك المغرب الحسن الثاني آنذاك متضمنا طلبا عاجلا بإنهاء المسيرة نحو الصحراء الغربية وأن المسيرة قد تمت ولذلك فإن مجلس الأمن يستنكر إقامة المسيرة وينادي المغرب بأن تسحب كل المشتركين في المسيرة من إقليم الصحراء الغربية وناشد كل الاطراف المعنية والمهتمة لكي تتعاون بشكل كامل مع الامين العام ، ومن ثم صدر القرار رقم 3458 الصادر في العاشر من ديسمبر 1975م من الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الثلاثون وتضمن أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تحيط علما بالاتفاق الثلاثي الذي عقد في مدريد بتاريخ 14/ 11/ 1975م بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا وتؤكد من جديد أن لجميع السكان الصحراويين المنتمين للإقليم حقا غير قابل للتصرف في تقرير المصير وفقا لقرار الجمعية العامة السابق الإشارة إليه رقم 1514 والصادر في الدورة الخامسة عشر ة وترجو الادارة المؤقتة إتخاذ جميع التدابير اللازمة لتمكين جميع السكان الصحراويين المنتمين للإقليم عن طريق إستشارة حرة تنظم بمساعدة ممثل الأمم المتحدة يعينه الامين العام للأمم المتحدة.

---

[86] انظر:- قرار مجلس الامن رقم 379 الصادر في نوفمبر 1975م.

- هذا وقد صدر عن الدورة التاسعة والثلاثون عن الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 39/ 41 في الخامس من ديسمبر عام 1984م والخاص بمشكلة الصحراء الغربية وتضمن الآتي :-

أن حل مشكلة الصحراء الغربية يكمن في تنفيذ القرار الصادر عن القمة التاسعة عشر لمنظمة الوحدة الأفريقية نيروبي / كينيا ومن ثم يتضح من هذا القرار أن دور الأمم المتحدة قد أصبح مكملا للجهود التي تقوم بها منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك (الإتحاد الأفريقي الحالي) وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة موقفها من قضية الصحراء في دورتها التالية، حيث أصدرت في الدورة الأربعين قراراها رقم 40/ 50 في الثالث من ديسمبر عام 1985م وتضمن نفس مضمون القرارات السابقة بينما أصدرت الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعون قرارها رقم 41 والذي أكدت فيه الأمم المتحدة أن قرار منظمة الوحدة الأفريقية في نيروبي/ كينيا هو الأساس لحل قضية الصحراء الغربية ، هذا وخلال الفترة من 1-10 من ديسمبر عام 1987م زارت بعثة تقنية مشكلة من قبل منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة المنطقة بهدف دراسة وتحديد الوسائل التي يمكن من خلالها إجراء الإستفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي وأعلنت جبهة البوليساريو وقف إطلاق النار حتي تتمكن البعثة من تنفيذ مهمتها ، كما رأت المغرب أن مهمة البعثة تقتصر فقط علي جمع المعلومات ذات الطابع التقني ، بينما أكدت حركة البوليساريو أن توجه البعثة إلي الصحراء الغربية يعتبر دعما للسياسة المغربية ،

حيث اتهمت البوليساريو الحكومة المغربية بأنها قامت بإدخال المواطنين المغاربة للأراضي الصحراوية بهدف التأثير علي عمل البعثة ، كما أن المغرب كانت علي إطلاع ببرنامج عمل البعثة ، كذلك ساهمت في عملية اختيار المناطق وتوقيتات وجود البعثة فيها ولذلك فإن جبهة البوليساريو اعتقدت أن البعثة لن تحقق نتائج حاسمة ، وفي إطار هذا الانشقاق السياسي والتباين في المواقف لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة من تحقيق أهدافها لعدد من الأسباب تمثلت في الآتي:-

أ- إشتراط قيادة جبهة البوليساريو إنسحاب القوات المغربية من الأراضي الصحراوية قبل إجراء الاستفتاء لأن وجودها أثناء الاستفتاء يشكل عائقا معنويا يؤثر علي حرية الاختيار لدي سكان الإقليم.

ب- رفض الحكومة المغربية سحب قواتها من الصحراء الغربية إستنادا إلي سابقة تاريخية تمثلت في إستفتاء تقرير المصير في الجزائر مع وجود القوات الفرنسية فيها .

ت- التفوق العسكري المغربي داخل الاراضي الصحراوية خاصة بعد توسيع الحزام الأمني ليشمل الحدود الموريتانية والجزائرية، ولقد أدي ذلك إلي رفض المغرب لتقديم أي نوع من التنازلات .

ث- إن قرارات الأمم المتحدة التي استندت الي قرارات القمة الأفريقية الثامنة عشرة والتاسعة عشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك قد جعلت من مهمة بعثة الأمم المتحدة أمرا بالغ الصعوبة ، فهذه القرارات لم توضح تقنيات إجراء الاستفتاء خاصة تحديد من يحق لهم التصويت في الاستفتاء .

ج- علي الرغم من أن المهمة الأساسية لبعثة الأمم المتحدة كانت الاتفاق علي وقف إطلاق النار فإن المغرب أصرت علي أن وقف إطلاق النار يجب أن يكون من جانب واحد وهو جبهة البوليساريو.

ح- لقد أدي اللاأي المسبق لجبهة البوليساريو حول البعثة أنها ستكون دعما للسياسة المغربية تجاه الصحراء الغربية الي تمسك الجبهة بشروط يصعب تحقيقها.[87]

(87)انظر:- الأمم المتحدة- الجمعية العامة القرار رقم 42/ 72 الصادر في الدورة الثانية والاربعون والصادر بتاريخ 4/ 12/ 1987م المتضمن زيارة البعثة التقنية للاقليم الصحراوي (نيويورك:ديسمبر1987م)

- هذا وفي الفترة من 4-5 فبراير 1989م تم لقاء مباشر بين وفدي جبهة البوليساريو والمغرب في مراكش وعلي الرغم أنه كان هناك إعتقاد سائد عن إحتمال تسوية مشكلة الصحراء الغربية ، فإن المناقشات التي تمت بين الوفدين قد تركزت حول كيفية التوصل إلي اتفاق سياسي بين الوفدين خاصة فيما يتعلق بالشروط التي تتضمن إستفتاء تقرير مصير شعب الصحراء الغربية وأيضا نوع العلاقات المستقبلية بين الطرفين ، إلا أن المغرب رفض إجراء لقاء آخر مع وفد جبهة البوليساريو ولذا أعلنت جبهة البوليساريو عن إنهاء وقف إطلاق النار الذي كانت قد أعلنته خلال شهر فبراير 1989م.

- هذا وقد حفزت تطورات حل مشكلة الصحراء الغربية والتي بدأت في منتصف يونية 1990م العاهل المغربي الملك الحسن الثاني آنذاك أن يبشر شعبه بأن مشكلة الصحراء الغربية سيتم حلها خلال ستة أشهر حين أعلن عن قبول الاحصاء السكاني أساسا لتحديد الهوية للاشخاص الذين يحق لهم المشاركة في هذا الاستفتاء علي الرغم من إقراره بوجود بعض الثغرات وذلك في خطاب ألقاه عقب أحداث مدينة« فاس » في 14 ديسمبر 1990م ولعل هذا التفاؤل هو الذي جعل الملك الحسن الثاني يقرر تأجيل الانتخابات البرلمانية لمدة عامين ، بحيث تمتد فترة المجلس حتي يمكن إقرار ما يستجد من تطورات في مشكلة الصحراء الغربية .

ثانيا : خطة التسوية المقترحة من الأمم المتحدة إزاء الانشقاق السياسي لطرفي النزاع (المغرب وجبهة البوليساريو)

6- وفي 18 من يونية عان 1990م قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا إلي مجلس الأمن يتعلق بخطة التسوية المقترحة في الصحراء الغربية وقد اشتمل هذا التقرير علي جزأين هما :

الأول : تضمن إقتراحات الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية والرامية الي تسوية مشكلة الصحراء الغربية وقد قبل هذه الخطة كلا الطرفين المتنازعين.

الثاني : تضمن مقترحات خطة التنفيذ وكان الهدف الرئيسي من إقتراحات الأمين العام للامم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك هو تمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه المشروع في تقرير مصيره ، وقد تضمنت المقترحات ما يلي :-[88]

أ – مقترحات خطة التسوية بشأن وقف إطلاق النار وأهمها ما يلي :-

1- بعد أن يقوم مجلس الامن بالموافقة علي تعيين الامين العام للامم المتحدة لممثل خاص له بالتشاور مع رئيس منظمة الوحدة الأفريقية وموافقة طرفي النزاع يتخذ مجلس الامن التدابير بشأن تحديد واختيار فريق المراقبين الذين سيتم تكليفهم بالمهام المحدودة في خطة التسوية .

(88)شبكة المعلومات الدولية (نت) يناير 2015م
تقرير الامين العام الي مجلس الامن حول خطة التسوية المقترحة في الصحراء الغربية في 18/ 6/ 1990م.

2- يكون الممثل الخاص بامين العام للامم المتحدة خلال الفترة الانتخابية التي تمتد مـن وقف اطلاق النار حتي الاعلان عن نتائج الاستفتاء هو السلطة الوحيـدة والخاصـة فيمـا يتعلـق بجميع المسائل المتعلقة بالاستفتاء وتنظيم وسير عملياته .

3- يجب أن يتعهد طرفي النزاع بوقف جميع الأعمال العدائية والتنفيذ الصادق لوقف إطلاق النار وفور تلقي الأمين العام للأمم المتحدة موافقة الطرفين علي مقترحـات خطـة التسـوية يـتم توجيه رسالة لكل من المغرب وجبهة البوليساريو يتجدد خلالها توقيت وقف إطلاق النـار عـلي أن تكون موافقة كلا من الطرفين كتابيا علي شروط وقف إطلاق النار قبـل وقـف التنفيـذ الفعـلي بمدة أربعة أسابيع حتي يمكن لكلا الجانبين إصدار التعليمـات اللازمـة لقواتهـا وكـذلك حتـي يمكن توزيع فريق المراقبين التابع للامم المتحدة.

4- يقوم طرفي النزاع فور الاعلان عن وقف إطلاق النار بإيقاف كل العمليات العسكرية بما فيها تحركات القوات علي أن يقدم كلا الطرفين قبل اسبوع من بـدء تنفيـذ ووقـف إطـلاق النـار للمثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة البانات الكاملة عن حجم قواتها الموجودة في إقلـيم الصحراء الغربية .

5- حتي يمكن إجراء الاستفتاء بدون ضغط عسكري ، يجـب أن تلتـزم المغـرب بخفـض قواتها الموجودة في الصحراء الغربية بصورة تدريجية علي أن يتم حصـر بـاقي القـوات المغربيـة بحيث لا يتجاوز خمسو وعشرون ألف حندي في أماكن يحددها الممثـل الخـاص للأمـين العـام للأمم المتحدة علي أن تكون تحت مراقبة فريق المراقبين التابع للأمم المتحدة

6-

7- تلتزم جبهة البوليساريو بأن تحصر جميع قواتها تحت مراقبة فريق المراقبين التابع للأمم المتحدة وفي الأماكن التي يحددها الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة ، علي أن يتم حصر القوات المغربية وقوات جبهة البوليساريو في توقيت متزامن ويتضمن هذا الحصر القوات والسلاح والعتاد.

8- يلتزم أطراف النزاع بالأمتثال الكامل لوقف جميع الاعمال العدائية حتي يمكن إجراء عملية الاستفتاء بعيدا عن أي تدخل أو تهديد لذلك يجب أن يقوم الممثل الخاص للأمين العام للامم المتحدة بتنفيذ الاجراءات الآتية:-

- التنفيذ الدقيق لوقف الاعمال العدائية من كلا الطرفين وحصر كل قواتهما العسكرية.
- التخفيض تدريجيا للقوات المغربية الموجودة في الصحراء الغربية طبقا لمل سيحدد خلال إثني عشرة أسبوعا وقبل بدء حملة الاستفتاء علي أن يتم الحد من حرية حركة القوات المغربية في الأماكن التي تم حصرها فيها مسبقا ، كما يتم سحب هذه القوات من إقليم الصحراء خلال أربع وعشرين ساعة بعد إعلان نتائج الاستفتاء إذا أقرت ذلك نتيجته.
- يتم تحديد حرية حركة قوات البوليساريو وحصرها في الاماكن التي تم تحديدها ، علي أن تحل هلال أربع وعشرين ساعة بعد إقرار نتائج الاستفتاء إذا أقرت ذلك نتيجته .

- تحييد القوات شبه العسكرية المغربية من قبل فريق المراقبين الدوليين التابع للأمم المتحدة مع إتخاذ كا الترتيبات التي يمكن أعضاء جبهة البوليساريو الموجودين خارج الإقليم من الدخول من دون قيود علي ذلك علي أن يكون دخولهم سلميا وبدون سلاح الي الصحراء الغربية ومن نقاط سيتم تحديدها بواسطة الممثل الخاص وذلك حتي يمكنهم المشاركة في الاستفتاء .

- يجب أن تحرص الوحدة العسكرية التابعة لفريق الدعم علي أن يمتثل الطرفين للترتيبات الناتجة عن الاستفتاء .

9- يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بعد التشاور مع مجلس الامن يتعيين فريق مراقبي الأمم المتحدة ويكون مقره في الصحراء الغربية ، ويكون إنشاء فريق المراقبين وإسلوب عمله وفقا للمبادئ العامة لعمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم ، كما يجب أن يكون حجم الفريق وتكوينه يمكنه من تنفيذ المهام المضطلع بها وتتحدد مسئوليات الفريق في الاشراف علي وقف أعمال القتال وتطبيق وقف إطلاق النار وتبادل الأسري وتحديد مواقع قوات كلا من الطرفين ووقت بدء وقف إطلاق النار .

10- يجب أن تلتزم كا من المغرب وجبهة البوليساريو بالتعاون التام مع فريق لمراقبين وإحترام الترتيبات المتعلقة بوقف إطلاق النار ، كما يجب أن تلتزم كل من الجزائر وموريتانيا بالتعاون التام مع فريق المراقبين وإحترام ترتيبات وقف إطلاق النار .[89]

---

(89)انظر :- الأمم المتحدة – مجلس الأمن ، مقترحات خطة التسوية بشأن وقف إطلاق النار في يونية 1990م (نيويورك : 1990)

ب – مقترحات خطة التسوية بشأن الإعداد لإجراء الاستفتاء علي الوجه الآتي :

1- يتم تنظيم الاستفتاء واجراؤه وفقا لقرار منظمة الوحدة الأفريقية في هذا الشأن وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514/ 15 والقرار رقم 40/ 50 علي أن يتم تنظيم الاستفتاء واجراؤه بواسطة الأمم المتحدة وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية خلال فترة انتقالية.

2- يكون لجميع سكان الصحراء المسجلين في التعداد الذي نظمته السلطات الاسبانية عام 1974م والذين تجاوزت أعمارهم ثمانية عشرة عاما الحق في الادلاء باصواتهم في الاستفتاء ويتم ذلك بمساعدة مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين للقيام بحصر أعداد اللاجئين الصحراويين الموجودين خارج الإقليم في المناطق التي يحددها الممثل الخاص .

3- لتسير عملية تعداد سكان الصحراء يقوم الامين العام للأمم المتحدة وبالتشاور مع رئيس منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك بتكوين لجنة لتحديد الهوية مع الأخذ في الاعتبار تعداد عام 1974م واستكماله عاي أن تتسم عملية التعداد خلال الفترة الانتقالية وتحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة علي أن تنتهي من تنفيذ أعمالها قبل بدء عملية الاستفتاء .

4- يتم تشكيل لجنة لتحديد الهوية من خبير ديموجرافي له دراية بمشاكل المجتمع الصحراوي – علي أن يساعده من 3 إلي 5 خبراء متخصصين في الدراسات الديموجرافية للبلدان التي تسود فيها البداوة علي أن تكون هذه اللجنة من تكوين فريق الدعم التابع للمثل الخاص للامين العام ، ويتضمن دور لجنة تحديد الهوية الآني :- [90]

---

[90] انظر :- الامم المتحدة – الامانة العامة ، مقترحات خطة التسوية بشأن الأعداد لإجراء الاستفتاء بمعرفة لجنة تحديد الهوية وفقا لقرارات الجمعية العامة رقم 1514/ 15 ، 40/ 50 ، وقرار قمة منظمة الوحدة الافريقية في تيروبي / كينيا عام 1990م .

- دراسة وتحليل التعداد الذي تم تنفيذه بواسطة السلكات الاسبانية في إقليم الصحراء الغربية عام 1974م واستكماله .

- إجراء حسابات الزيادة الطبيعية للسكان الصحراويين خلال الفترة بين تعداد عام 1974م وتوقيت تنظيم الاستفتاء مع مراعاة معدلات المواليد والوفيات وعمليات نزوح سكان الصحراء ايضا.

- علي ضوء المعلومات التي تم الوصول اليها تحدد لجنة تحديد الهوية بدقة عدد الصحراويين الموجودين في إقليم الصحراء الغربية وأيضا عدد الصحراويين اللاجئين وغير المقيمين والذين يحق لهم الاشتراك في الاستفتاء .

- تقدم لجنة تحديد الهوية تقريرها الي الممثل الخاص الذي يقوم بعرضه لي الامين العام للنظر فيها بالتشاور مع رئيس منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك .

ج – مقترحات خطة التسوية بشأن التنفيذ الفعلي للاستفتاء وتشمل الاجراءات الاتية:–

1– يختار شعب الصحراء الغربية بحريو وبطريقة ديموقراطية بين الاستقلال أو الاندماج مع المغرب .

2– يتم التصويت بالاقتراع السري وتتخذ تدابير لصالح الاميين الذين يجهلون القراءة والكتابة.

3- يجب أن يتأكد الممثل الخاص للأمين العان للأمم المتحدة من استيفاء الشروط التالية قبل إجراء عملية الاستفتاء وهي :-

أ- إتمام تعليق القوانين والتدابير التي تعيق عملية الاستفتاء .

ب- قيام طرفي النزاع بالافراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسين الصحراويين حتي يمكنهم الإشتراك في الاستفتاء بحرية ودون قيود .

ت- يمكن لجميع اللاجئين الصحراويين الذين تم إحصاؤهم العودة بحرية إلي إقليم الصحراء والاشترام من دون قيود في الاستفتاء ومن دون التعرض لمخاطر الاعتقال أو الاحتجاز أو التهديد .

ث- يجب أن يتأكد الممثل الخاص بمساعدة مفوض الأمم المتحدة السابق لشئون اللاجئيين من أن سكان الصحراء المقيمين خارج الإقليم لهم إمكانية الإختيار بحرية وعن طواعية بين العودة الي الوطن أو البقاء خارجه .

ج- لا تبدأ عملية الاستفتاء إلا عندما يتأكد الممثل الخاص من نزاهة الإجراءات المنظمة للإستفتاء وصلاحيته للتطبيق .

4- يقوم الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بتحديد توقيت بداية عملية الاستفتاء وإعداد القوائم الانتخابية ، علي أن يكون هناك إمكانية المشاركة الكاملة لجميع الصحراويين ومن دون قيود وفي إطار من الإنصاف التام ، مع كفالة الحرية التامة للتعبير والاجتماع والتنقل للصحافة.

5- تقع مسئولية الحفاظ علي النظام العام في الصحراء الغربية في أثناء الفترة الانتقالية علي عاتق الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة .

6- يدعو الممثل الخاص ممثل منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك إلي مراقبة تنظيم الاستفتاء وخطوات تنفيذه من دون التدخل في مهامه إلا أنه يمكن تقديم ملاحظات مباشرة الي الممثل الخاص.

7- يجب أن يتعهد طرفا النزاع بالتعاون التام مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ممارسته لمهام وظيفته ، كما يجب أن يتعهدا أيضا بقبول نتائج الاستفتاء وإحترامها .

8- يقوم الأمين العام للأمم المتحدة فور إعتماد الممثل الخاص لنتائج الاستفتاء بابلاغها إلي رئيس منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك ومجلس الأمن وكذا إتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قرار شعب الصحراء علي النحو الذي وضح في الاستفتاء .

9- يجب أن تبذل كل من الجزائر وموريتانيا كل ما في وسعها من أجل إحترام التدريبات الإنتقالية ونتائج الاستفتاء ويقدمان الدعم المادي اللازم للمثل الخاص وفريق الدعم والسماح لهما بالاضطلاع بمهمتهما وتيسير تنفيذ التدابير المتعلقة بالامس والاستقرار في مناطق الحدود.[91]

(91)انظر:- الأمم المتحدة – الأمانة العامة ، مقترحات خطة التسوية بشأن التنفيذ الفعلي للاستفتاء في الصحراء الغربية (نيويورك : ديسمبر 1990م).

ومن ثم نخلص إلي الآتي:-

أثار المغرب عام 1957م قضية الصحراء الغربية « والتي كانت تعرف بالصحراء الاسبانية » أمام اللجنة الأممية الخاصة بتقصي الحقائق عن الأراضي غير المستقلة ، كما عرض مسألة إقليمي «إيفني »والصحراء الغربية علي هيئة الأمم المتحدة عام 1962 مطالبا أن يطبق عليهما قرار تصفية الاستعمار الأممي رقم 1514(15).

وكانت الأمم المتحدة قد وضعت عام 1963 اسم الصحراء الغربية علي قائمة المناطق الواجب تصفية الاستعمار منها.

وفي السادس عشر من كانون الأول ديسمبر 1965 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 2072(20).. وفيه ((طلب بصفة عاجلة إلي الحكومة الاسبانية بوصفها الدولة الحاكمة أن تتخذ وعلي الفور كافة الاجراءات الضرورية لتحرير أقاليم ايفني والصحراء الاسبانية من السيطرة الاستعمارية ، وأن تدخل تنفيذا لهذه الغاية في مفاوضات حول المشاكل المتعلقة بالسيادة التي يثيرها هذان الإقليمان)) ، وتعليقا علي هذا القرار ، أبدت الحكومة الاسبانية استعدادا لمعالجة قضية إقليم ايفني المغربي ، لكنها رفضت البحث في موضوع الصحراء الغربية .

وبعد ضغوط مغربية ودولية مورست ضد أسبانيا لإجبارها علي تنفيذ مضمون القرار الدولي السالف الذكر ، قبلت هذه الأخيرة التخلي عن إقليم ايفني .. فوقعت مع الحكومة المغربية معاهدة « فاس » في الرابع من كانون الثاني يناير 1969 أعادت بمقتضاها الإقليم المذكور إلي المغرب.

وكانت الأمم المتحدة قد أكدت عام 1969 علي حق شعب الصحراء الغربية (غير القابل للتصرف) في تقرير مصيره استنادا إلي القرار الأممي 1514 .

وفي الرابع عشر من كانون الأول ديسمبر 1972 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 2982(27).. وفيه تؤكد علي الحق الثابت لسكان الصحراء الغربية في تقرير مصيرهم بأنفسهم طبقا للقرار الأممي 1514 ، وتعترف بشرعية كفاحهم ضد الاستعمار وتعرب عن تضامنها وتأييدها للسكان الصحراويين ولكفاحهم المشروع في سبيل ممارسة حقهم في تقرير المصير ونيل الاستقلال ، وتعلن إن استمرار الحالة الاستعمارية في الصحراء الغربية ، إنما يهدد بالخطر الامني وعدم الاستقرار في منطقة شمال غرب أفريقيا .

وتطالب الحكومة الاسبانية بوصفها القائمة بالإدارة علي الإقليم باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لخلق جو ملائم يسمح بممارسة حق تقرير المصير والاستقلال علي أسس حرة ونزيهة ، كما وتدعو الدولة الحاكمة إلي التشاور مع حكومتي المغرب وموريتانيا وأي طرف معني آخر بهدف تحديد آلية لتنظيم الاستفتاء تحت رعاية الأمم المتحدة ، مع وضع الضوابط اللازمة لمنع غير السكان الأصليين من المشاركة باستفتاء تقرير المصير ، وتطلب إلي اسبانيا استقبال بعثة أممية وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لها بما يمكنها بفاعلية في تطبيق إجراءات وضع حالة للحالة الاستعمارية في الإقليم ، كما تطالب جميع دول العالم بالامتناع عن القيام بأي نشاط اقتصادي واستثماري في المنطقة من شأنه المساعدة علي إبقاء الحالة الاستعمارية في الصحراء الغربية.(12)

ثم أصبحت قضية الصحراء الغربية موضوع سلسلة من القرارات الدولية المتلاحقة دون أن يغير ذالك من وضعها بشئ علي صعيد إنهاء المشكلة .

وفي الثاني عشر من أيار مايو 1975 شكلت لجنة الاستعمار التابعة للأمم المتحدة بعثة تقصي حقائق ضمت ممثلين من عدة دول وكلفت بمهمة وضع دراسة تفصيلية عن مشكلة الصحراء الغربية .. حيث زارت البعثة كلا من الصحراء الغربية والمغرب والجزائر وموريتانيا إضافة إلي اسبانيا والتقت بالسكان الصحراويين في أماكن تواجدهم وبعد خمسة أسابيع من التقصي والبحث المتواصل قدمت البعثة تقريرها الذي جاء فيه(13)

أن البعثة وجدت لدي السكان الصحراويين الذين التقتهم رغبة واضحة في الاستقلال ورفض مبدأ استرداد إقليم الصحراء الغربية من المغرب وموريتانيا وقد اظهر هؤلاء الصحراويين عبر التظاهرات والبيانات عن تأييدهم لجبهة « البوليساريو » التي تحظي بقبول كبير من قبلهم ، والتي هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي والمعترف بها من قبل الأمم المتحدة .

وأكدت البعثة الأممية في تقريرها أن إنهاء حالة الاستعمار في الصحراء الغربية يجب أن يأخذ بالاعتبار إرادة جميع الاهالي الصحراويين المقيمين فوق أرض الإقليم أو الموجودين منهم خارجه كلاجئين ، واقترحت البعثة علي الجمعية العامة للأمم المتحدة السعي من خلال اتخاذ التدابير الضرورية اللازمة لإجراء استفتاء حر في الصحراء الغربية ترعاه الأمم المتحدة ويقرر من خلاله شعب الإقليم مستقبله بنفسه ، وفي الرابع عشر من تشرين الأول أكتوبر 1975 .. عادت الأمم المتحدة للمطالبة بإجراء استفتاء حر تحت إشرافها في الصحراء الغربية .

ثم شهدت الساحة الصحراوية أحداثا وتطورات متسارعة .. تمثلت بالمسيرة الخضراء المغربية التي اكتسحت فيها الجنود المغاربة وبعض المواطنين الحدود الصحراوية في الواحد والثلاثين من تشرين الأول أكتوبر 1975 وكان هذا التاريخ هو بداية الاحتلال المغربي للصحراء الغربية ، وشهد أيضا توقيع اتفاقية مدريد الثلاثية في 14 تشرين الثاني 1975 التي بموجبها تتخلي اسبانيا المستعمرة السابقة عن الصحراء الغربية

وتتقاسمها كل من المملكة المغربية وموريتانيا .. ونتجت عن ذالـك وضـعية جديـدة عـلي الأرض حيث أصبحت موريتانيا والمغرب تمثلان الطرف البديل عن اسبانيا في مواجهة المقامـة الشعبية الصحراوية .

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخامس مـن آب أغسـطس 1979 قراراهـا رقم 3437 .. وفيه أدانت الاحتلال المغربي للصحراء الغربية.

وفي تشرين الثاني نوفمبر 1979 صدر عن الأمم المتحدة تصريح يؤكد أن لشـعب الصـحراء الغربية حقا لا يقبل المساومة في الاستقلال وتقرير المصير ودعا المغرب الي وضع حد لإحتلاله الإقليم الصحراوي والاعتراف بجبهة البوليساريو كممثل عن شعب الصحراء الغربية .. لها حق المساهمة بأي عمل يجري إعـداده ضـمن إطـار البحـث عـن حـل سياسـي منصـف للمشـكلة الصحراوية .

وكانت الأمم المتحدة قد تقدمت في تشرين الثاني نوفمبر 1980 بطلب إلي المغـرب وجبهـة البوليساريو حثتها فيه علي الدخول في مفاوضات مباشرة للتوصل إلي اتفاق تسوية نهائية بينهمـا ، كما تبنت أساسيات قرارات منظمة الوحدة الأفريقية المتعلقة بالقضية الصـحراوية مركـزة فيهـا بشكل مباشر خاص علي القرارات الداعية إلي وقف إطـلاق النـار والتفـاوض المباشـر وإجـراء استفتاء تقرير المصير ، بعد ذلك أصـدرت الأمـم المتحـدة قـرارا في السـابع مـن كـانون الأول ديسمبر 1983

طلبت فيه إلي الأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين مشاركة فعالة للأمـم المتحـدة في عمليات تنظيم وإدارة الاستفتاء في الصحراء الغربية ، وتقديم تقرير مفصل بهـذا الخصـوص إلي الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي .

وتأكيدا علي ما كانت أعلنته أصدرت الأمم المتحـدة قـرارا حمـل الـرقم 5040 لعـام 1985 والخاص بالمشكلة الصحراوية .. وفيه دعوة إلي وقف إطلاق النار في الصحراء الغربيـة تمهيـدا لتنظيم استفتاء تقرير المصير وطلب إلي طرفي النزاع الشروع في مفاوضات مباشـرة يـتم الاتفـاق من خلالها علي شروط الاستفتاء المقترح، كما أكدت الجمعية العامـة في الوحـد والثلاثـين مـن تشرين الأول أكتوبر 1986 علي حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال ، وطلبت إلي طرفي النزاع الدخول في مفاوضـات مباشـرة ، بعـد ذلـك أعلنـت الأمـم المتحـدة في الرابـع والعشرين من أيلول سبتمبر 1987 عن إرسال بعثـة فنيـة إلي الصـحراء الغربيـة للإشـراف عـلي ترتيبات وقف إطلاق النار وإجراء استفتاء تقرير المصير.

ثم غدت مشكلة الصحراء الغربية واحدة من أهم الأزمات الدولية إشغالا للأمم المتحـدة .. فصدرت بشأنها مجموعة متوالية من القرارات الهامة كان منها :

القرار « 621 » الصادر في العشرين من كانون الأول ديسـمبر 1988 .. وفيـه وافـق مجلـس الأمن الدولي علي اقتراح مقدم من الأمين العام للأمم المتحدة يعين بموجبه ممثلا خاصا عنـه في الصحراء الغربية ويكلف بمتابعة ملف النزاع المغربي – الصحراوي عن كثب .

القرار « 658 » الصادر في السابع والعشرين من تموز يوليـو 1990 .. وفيـه يشـكر مجلـس الأمن جهود الأمين العام المبذولة لحل المشكلة الصحراوية ويطلب إليه تقـديم تقريـر مفصـل عن خطة التسوية في الصحراء الغربية .

القرار « 690 » الصادر في التاسع والعشرين من نيسـان أبريـل 1991 .. ويتضـمن مصـادقة مجلس الأمن الدولي علي مشروع مخطط السلام المقدم من الامين العام والذي حاز علي رضـي وقبول طرفي النزاع .. المغرب وجبهة البوليساريو .

القرار المذكور مؤسس علي صيغة القرار الأفريقي 104 وعلي قـرار الجمعيـة العامـة للأمـم النتحدة 5040 وعلي أساس القـرار «690» هـذا وضـعت الترتيبـات الكاملـة لتنظـيم عمليـات الاستفتاء في الصحراء الغربية ، والتي تمر بعدة مراحل .. تبدأ بدخول وقـف إطـلاق النـار حيـز التنفيذ العملي بين الجانبين اعتبارا من السادس من أيلول سبتمبر 1991 وينتهـي بـإعلان نتـائج الاستفتاء في كانون الثاني يناير 1992 ، وحدد القرار أيضا ما يلي (14) :

أن تكون عبارتا « نعم للاستقلال » أو « نعـم للانضـمام الي المغـرب » همـا صـيغتا التخييـر النهائي المطروح علي المقترعيين ، وان يتم تنظيم الاسـتفتاء اعتمـادا عـلي آخـر إحصـاء نظمتـه الإدارة الاستعمارية في إقليم الصحراء الغربية عام 1974 ، وتشكيل لجنـة تحديـد هويـة تكـون مهمتها مراجعة لوائح المنتخبين طبقا للإحصاء الإسباني ، ورصد لهذه العملية مبلغ مالي وغيرها من الأمور الأخري .

وفي 19/ 12/ 1991 قدم السيد ديكويلار أمين عام الأمم المتحدة آنذاك تقريرا يحمل الرقم 23299س.

يتضمن هذا التقرير معايير جديدة لتحديد هوية المصوتين تتألف من خمس معايير هي:

- الأشخاص الواردة أسمائهم في الإحصاء الإسباني لعام 1974.

- الأشخاص الذين أقاموا في الصحراء الغربية كأعضاء في إحدي القبائل الصحراوية إثناء فترة إجراء الإحصاء الإسباني ولم يتم تسجيلهم في الإحصاء .

- أعضاء العائلات القريبون من أشخاص المجموعتين السابقتين : آباء ، أمهات ، أبناء الأشخاص من آباء صحراويين ولدوا في الإقليم .

- أشخاص من قبائل صحراوية تنتمي للإقليم وأقاموا في الإقليم لمدة ست سنوات متصلة أو اثني عشرة متقطعة قبل حلول الاول من كانون الأول ديسمبر 1974.

وعلي الرغم من التحفظ الذي أبداه الطرفان فقد قبلا في النهاية التعاون علي أساس مقترحات الأمين العام للأمم المتحدة المذكور آنفا ، وبناء عليه بدأت لجنة تحديد الهوية عملها في 18/ 8/ 1994 وحتي كانون الأول ديسمبر تاريخ توقف العملية حيث تمكنت اللجنة من تحديد هوية حوالي 62 ألف شخص ، وما كادت مساعي الأمم المتحدة السلمية في الصحراء الغربية تأخذ منحي الاستقرار حتي اندلعت الخلافات بين طرفي النزاع وهو ما أعاق عمل اللجنة الأممية وأضاع ما تحقق من جهود في هذا المضمار ، وفي تشرين الثاني نوفمبر 1996 أصدر مجلس الأمن الدولي قرارا يحمل الرقم

10841 وفيه جدد ولاية المينوصور ، لغاية 31/ 5/ 1997 وطلب إلي الأمين العـام للأمـم المتحدة اقتراح خطوات بديلة في إطار خطة التسوية الموضوعة من قبل الأمـم المتحـدة ، ومـع حلول العام 1997 وتولي السيد كوفي أنان منصب الأمين العـام للأمـم المتحـدة دخلـت قضـية الصحراء الغربية مسارات أكثر مرونة فقد وجه السيد أنان رسالة إلي رئيس مجلس الأمن الـدولي في 17/ 3/ 1997 يبلغه فيها عن تعيين السيد جيمس بيكر – وزير الخارجية الأمريكي الأسبق – مبعوثا خاصا إلي الصحراء الغربية ورد مجلس الأمن علي رسالة الأمين العام تلك بإصدار بيان في 19 آذار مارس من نفس العام رحب فيه بموافقة الأعضاء الخمسـة عشـر باختيـار السـيد بيكـر لمهمة مبعوث الأمين العام الخاص إلي الصـحراء الغربيـة وفعـلا قـام جـيمس بيكـر بزيـادة إلي المنطقة في نفس العام ، التقي فيها مع جميع الأطراف علي حدة وتباحث مـع كـل الفرقـاء ، وبنـاء علي نتائج هذه الجولة قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريره رقم 366 إلي مجلس الأمن بتاريخ 5/ 5/ 1997 الخاص بقضية الصحراء الغربية ، والذي تمحور حول بعض النقـاط الهامـة مـن مخطط التسوية الأممية ذكر منها :

- تحرير أسري الحرب
- عودة اللاجئين الصحراويين
- تجديد مهمة بعثة المينورسو حتي 30/ 9/ 1997 .

إلا أن السيد جيمس بيكر استقال في العـام 2004 مـن منصـبه كمبعـوث للأمـين العـام إلي الصحراء الغربية نظرا لتعرض مهمته وهو الدبلوماسـي المحنـك إلي عـدة عقبـات واصـطدمت بحواجز كبيرة من بعض الأطراف علي حد قوله منعته التسوية الأممي الأفريقي الذي أقرته الأمم المتحدة ووافق عليه الطرفان البوليساريو والمملكة المغربية وهذا ما أكده بيكر بعيد اسـتقالته في 2004 بقوله أن سبب فشله في تنظيم استفتاء تقرير المصير عائد إلي الطرف المغربـي كونـه غيـر واثق من نتيجة الاستفتاء في حالة تنظيمه ولقد عين الأمين العام للأمم المتحدة بعد استقالة بيكر الهولندي بيتر فان والسوم مبعوثا خاص عنه إلي الصحراء الغربية لعله ينجح في ما فشل فيه سلفه جيمس بيكر . تجدر الإشارة هنا إلي أن جيمس بيكر جاء بعدة حلول للأزمة كان أهمهـا وأكثرهـا وسطية علي حد قوله الملاقبين مشروع تقرير مصير شعب الصحراء الغربية أو ما يعرف بمخطط بيكر الثاني للعام 2003 ويقضي هذا المقترح إلي إقامة حكم ذاتي لسكان إقليم الصحراء الغربيـة لفترة تتراوح ما بين أربع إلي خمسة سنوات يأتي بدها مباشرة الاستفتاء الذي سـيحدد مـا إذا كـان سكان الصحراء الغربية يريدون الاستقلال عن المغرب أو الانضمام إليه وكـان هـذا الحـل هـو آخر الحلول إلي حد كتابة هذه الأسطر ، المقدمة من قبل الأمم المتحدة لإنهاء النزاع الطويـل في الصحراء الغربية .

إلا أننا ونحن الآن نطوي أشهر من عام 2006 أي بعد حوالي خمس عشرة سنة ونيف من وقف إطلاق النار لم تستطع الأمم المتحدة بعد التوصل إلي حل من شأنه إنهاء النزاع وطي ملفه بل لا نري في الأفق القريب ما يبشر بذالك ، وفي المقابل مأساة الشعب الصحراوي تزداد مرارة يوم بعد آخر وأحلامه في العودة إلي أرضه من خلال تقرير مصيره الذي كان قد وعد به مقابل وقفه إطلاق النار في العام 1991 لم تتم بعد ، وكأنه بذالك قد عوقب علي خياره وقف الحرب والدخول في المسار السلمي الذي لم يضمن له إلي حد اللحظة ابسط حقوقه المشروعة في الحرية والسلام وإنهاء الاحتلال .[92]

ثالثا : الانشقاق السياسي لطرفي النزاع حول خطة التسوية للأمم المتحدة:

أ – المغرب :-

وافق طرفي النزاع (المغرب وجبهة البوليساريو) علي خطة التسوية المقترحة من الأمم المتحدة كما وافقت كل من الجزائر وموريتانيا ، إلا أن هذه الموافقة كان عليها بعض التحفظات والإعتراضات وتمثلت موافقة المغرب علي خطة التسوية في الرسالة التي بعث بها الملك الحسن الثاني إلي الأمين العام للأمم المتحدة والتي أبدي فيها بعض التحفظات علي خطة التسوية كما يلي :-

(92)انظر :- شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015

1- إن المغرب لا تقبل أن تكون مدة الاستفتاء في الصحراء غير محدودة وإلا فسوف تمتد إلي شهور .

2- إن وجود الأمم المتحدة داخل الأقاليم الصحراوية يجب أن يتضمن مرحلتين أساسيتين ، ففي المرحلة الأولي يقتصر تدخل الأمم المتحدة علي مراقبة وقف إطلاق النار ووضع اللوائح الإنتخابية ، أما المرحلة الثانية فتقتصر علي إجراء الحملة الإنتخابية للاستفتاء والإشراف علي عملية التصويت .

3- تري المغرب أن تحديد مخطط التسوية بأربعة وعشرون إسبوعا من تاريخ بدء تنفيذ وقف إطلاق النار هو تقدير يمكن ألا يحترم ما دام الممثل الخاص للأمين العام له سلطة تأجيل إجراء الاستفتاء إذا ما إقتضت الظروف ذلك .

4- إن مسار عملية التسوية يتوقف علي وضع اللوائح الإنتخابية والتي من المقرر أن تنتهي لجنة إثبات الهوية منها بعد ثمانية عشر إسبوعا من بدء وقف إطلاق النار ، وهذا تقدير مبالغ فيه لتنفيذ العمليات المتصلة بهذا الموضوع .

5- إن تدخل الأمم المتحدة في الفترة الفاصلة بين تاريخ وقف إطلاق النار والوقت الذي يتم فيه وضع اللوائح الإنتخابية بشكل نهائي لا يمكن أن يكون له إلا هدفين : الاول يتمثل في مراقبة وقف إطلاق النار أما الثاني فيتمثل في وضع اللوائح الإنتخابية في حين أن مراقبة وقف إطلاق النار لا تتطلب عاما من الأمم المتحدة في الصحراء الغربية.

6- إن الأعمال المتعلقة بوضع اللوائح الإنتخابية ذات طابع تقني وهي لا تتطلب إجراءات خاصة لإقامة الأجهزة والفنيين والهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة .

7- يؤكد المغرب أنه مستعد أن يقبل خلال حملة الاستفتاء وعمليات التصويت أن يحد مؤقتا من ممارسة سلطته ولكن ليس قبل بدء حملة الاستفتاء .

8- تري المغرب أنه ليس هناك بدء لكن يمارس الممثل الخاص أي رقابة علي لإدارة المغربية قبل وضع اللوائح الإنتخابية وخاصة فيما يتعلق بحفظ النظام بعكس الطرف الآخر الذي لا يوجد عليه مراقبة .

9- وفيما يتعلق بالقوات المقاتلة ةالقوات المساعدة التي حددتها خطة الأمين العام بالقوات شبه عسكرية ونصت الخطة علي تجريدها من أسلحتها ومن ثم تري المغرب أن هذه القوات جزء من الشرطة المدنية وليس هناك أي مبرر لكي تعامل بهذه الطريقة .

10- وفيما يتعلق بحملة الاستفتاء كأن التصور المغربي لهذه الحملة أن تكون مدتها قصيرة لا تتجاوز عشرة أيام لأن ببساطة السؤال المطروح علي الناخبين لا يحتاج إلي وقف طويل كما هو مقترح في خطة الأمين العام ، وفيما يتعلق بباقي إجراءات الحملة فالتصور المغربي يتمثل في الآتي :-

أ- عدم السماح بدخول الموجودين خارج الصحراء إلا إذا إعترف لهم بصفة ناخب ومع بدء الحملة.

ب- إن الوسائل الخاضعة بتنظيم حملة إعلامية لا يمكن توظيفها إلا بعد الحملة الاستفتائية ولذلك فإن إختصاص الممثل الخاص في هذا المجال لن يمارس الإ خلال هذه الحملة.

ت- إن المناقشة التي ستتم خلال الحملة الاعلامية لا يمكن أن تحيد عن الهدف لتصبح ذريعة لهجمات تمس المؤسسات السياسية للمغرب أو لأي دولة مجاورة .

ث- إن وسائل التعبير المزمع توظيفها في الحملة الاستفتائية تتجاوز بكثير الوسائل اللازمة لحوار ديمقراطي ، فإذا كانت الاجتماعات والتجمعات ضرورية خلال الحملة الاستفتائية ، فإن الاستعراضات والمظاهرات في الشارع العمومي من شأنها أن تخل بالنظام أكثر مما تساهم إعلاميافي الحملة .

11- تري المغرب أن وقف إطلاق النار ليس هدنة بل هو عملية مادية تستهدف تحقيق إقرار السلم إن مضمون وقف إطلاق النار يكمن في الأعمال العسكرية ودور السلطة الدولية في هذا المجال هو التأكد من أن الأعمال الحربية قد توقفت وإذا ما تم خرق وقف إطلاق النار فمهمة السلطة الدولية هي أن تحدد الطرف المسئول عن ذلك ولكن لا يعني أن تعمل علي نزع السلاح من أطراف النزاع أو أن تحدد القوات المغربية الموجودة بالصحراء .

12- وفيما يتعلق بإجراءات وقف إطلاق النار ، فأن القوات المغربية المتمركزة في الصحراء يسهل تحديد موقفها في أي وقت بعكس قوات جبهة البوليساريو ، حيث أن هناك صعوبة في إمكانية رصدها لوجودها في عدة دول أجنبية .

13- وفيما يتعلق بترجيح قوانين وأوامر وتعليمات السلطة الدولية علي القانون المغربي ، فهذا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يضمن سيادة الدول .[93]

ب – حركة البوليساريو :-

أعلنت عن موقفها من خطة التسوية المقترحة من الأمم المتحدة بشأن النزاع والتي أعلنها السكرتير العام للأمم المتحدة إذا رأت أنها لم تحقق مطالبها والتي تتمثل في الآتي :-

1- لم يتم حسم مسألة المفاوضات المباشرة مع المغرب .

2- عدم تحديد شروط وقف إطلاق النار .

3- لابد من وجود دور لمنظمة الوحدة الأفريقية أكبر من دور الملاحظ فيما يخص عملية الاستفتاء .

4- وفيما يتعلق بإسئلة الاستفتاء المدرجة في المخطط ، تري جبهة البوليساريو أنه يجب أن يطلب من الشعب الصحراوي إذا كان يريد الاستقلال أم لا .

5- بالنسبة للإحصاء السكاني الذي أجرته السلطات الاسبانية عام 1974م فقد تم إعتماده كقاعدة أساسية لتحديد من يحق لهم المشاركة في الاستفتاء ، إلا أنه في البداية إعترضت حركة البوليساريو عليه ولكنها وافقت فيما بعد .

[93] انظر :- الأمم المتحدة « موقف أطراف النزاع من خطة التسوية للأمم المتحدة / الموقف المغربي » (نيويورك : 1990)

6- بالنسبة للفترة الانتقالية التي تسبق الاستفتاء تري حركة البوليساريو أنـه يجـب أن تطبـق فيها القوانين الاسبانية التي كانت سارية المفعول قبل عام 1975م وليس القوانين المغربية .

7- تقترح حركة البوليساريو إبقاء عـدد مـن الاداريـين الصـحراويين إلي جانـب الاداريـين المغربيين وبنفس العدد والصلاحيات من أجل مساعدة بعثة الأمم المتحدة عـلي تسـيير الأمـور قبل موعد الاستفتاء وأن حركة البوليساريو تتخوف من إمكانية تدخل المغرب في إعـداد قـوائم المشاركين في الاستفتاء .[94]

- ثم أصدر مجلس الأمن بالجماع قراره رقم 658 في 27 يونية 1990م والذي أعرب فيه عن تأييده الكامل للأمين العام للأمم المتحدة في مساعيه الحميدة التي يقوم بهـا بالاشـتراك مـع رئيس مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحـدة الأفريقيـة آنـذاك مـن أجـل إيجـاد تسـوية لمسألة الصحراء الغربية ، لذلك وافق المجلس علي مقترحات التسوية والخطة التنفيذيـة ، كمـا طلب المجلس من الطرفين أن يتعاونا مع الأمين العام ورئيس مـؤتمر دول وحكومـات منظمـة الوحدة الأفريقية لتسوية مشكلة الصحراء الغربية .[95]

(94)انظر:- الأمم المتحدة ، موقف أطراف النـزاع مـن خطـة التسـوية المقترحـة مـن الأمـم المتحـدة – موقـف حركـة البوليساريو ديسمبر 1990م

(95)انظر:- الأمم المتحدة . مجلس الأمن ، القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم 658 في 27/ 6/ 1990م

- ثم أصدر القرار رقم 45/ 21 يوم 20 نوفمبر 1990م في الـدورة الخامسـة والأربعـون للجمعية العامة للأمم المتحدة والذي أيد إرسال بعثة تقنية للصحراء الغربية والـبلاد المجـاورة لها بهدف تحديد الجوانب الادارية لخطة التسوية والحصول علي المعلومات اللازمـة للبعثـة في سبيل تنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية ، هذا وقد تم تقدم الأمين العام للأمم المتحدة بتقريره الي مجلس الأمن في 19/ 4/ 1991م وتضمن هذا التقريـر توضـيح بعـض العناصـر الأساسـية لخطة التنفيذ وأيضا بعض التعديلات وقد شمل هذا التقرير الآتي:

1- الممثل الخاص يتمتـع بالصـلاحيات عـن جميـع المسـائل المتعلقـة بتنظـيم الاسـتفتاء وإجرائه وستخول له سلطة إصدار القواعد والتعليمات بمـا يتماشـي مـع الأنظمـة التـي أقرتهـا الخطة .

2- تتكون البعثة من وحدات أمنية ومدنية وعسكرية إضافة إلي مكتب الممثل الخاص وهـو الذي يرأس البعثة ويكون للمثل الخاص نائب يكون مسـئولا عـن البعثـة في أثنـاء عـدم وجـود الممثل الخاص في المنطقة ، ويساعد الممثل الخاص أحد رجال القانون المستقلين يعينه الامام العام وأيضا يتم تشكيل قسم يتناول الشئون السياسية ويتضمن مكتـب الممثـل الخـاص أقسـام تتناول الشئون القانونية والإعلام .

3- تشمل منطقة عمل البعثـة كـلا مـن إقلـيم الصـحراء الغربيـة ومواقـع معينـة في البلـدان المجاورة وخاصة مخيم اللاجئين في « تندوف ».

4- تبدأ الفترة الانتقالية من تاريخ وبدء وقف إطلاق النار ، وتنتهي مع إعلان نتائج الاستفتاء ، ولكن البعثة ستبقي الي ما بعد ذلك بعدة أسابيع ، فمن المتصور أن تستغرق الفترة الإنتقالية حوالي ثلاثون إسبوعا بينما ستبقي البعثة ستة وثلاثون إسبوعا .

5- تتعهد المغرب بتخفيض قواتها في الإقليم إلي مستوي لا يتجاوز خمسة وستون ألف جندي في فترة لا تتجاوز أحد عشر أسبوعا من تاريخ نفاذ وقف إطلاق النار .

6- قصو وجود قوات كلا الطرفين علي مواقع محددة علي أن تربط القوات المغربية في مواقع دفاعية ثابتة علي إمتداد الجدار الأمني وتكون مهمة المراقبين العسكرين مراقبة التثبت من وقف إطلاق النار وعمليات حفظ بعض الأسلحة والذخائر ، أما بالنسبة لجبهة البوليساريو ، فسوف يقوم الممثل الخاص بتعين المواقع التي يتعين عليها الإلتزام بها ومعها أسلحتها وذخائرها ومعداتها العسكرية علي أن يتم تنفيذ ذلك بنفاذ وقف إطلاق النار .

7- يتم تبادل الأسري بين الجانبين تحت إشراف الصليب الأحمر علي أن تتم هذه العملية بعد بدء وقف إطلاق النار .

8- يتم تعيين أعضاء لجنة تحديد الهوية ، بعد أن يقرر مجلس الأمن إنشاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ، ومهمة اللجنة تنفيذ المقترحات التي وافق عليها الطرفان وتتحدد مهمتها في إستكمال تعداد عام 1974م علي أن تشمل الآتي :-

أ- إستبعاد أسماء الأشخاص الذين توفوا منذ ذلك الحين من القوائم .

ب- النظر في الطلبات المقدمة من أشـخاص يطـالبون بحـق المشـاركة في الاسـتفتاء عـلي أساس أنهم من سكان الصحراء الغربية وان اسـماؤهم قـد حـذفت مـن تعـداد 1974م عـلي أن يطلب من زعماء القبائل في الإقليم الصحراوي المشاركة في أعمال لجنة تحديد الهوية.[96]

9- هذا وتباشر لجنة تحديد الهوية عملها خلال مرحلتين علي الوجه التالي :-

أ- المرحلة الأولي :-

ويتم فيها إستكمال تعداد عام 1974م وذلك بارسال نسـخة مـن هـذا التعـداد الي الطـرفين مزودة بطلب توفير المعلومات المتاحة عن الأشخاص الذين توفـوا منـذ عـام 1974م وأمـاكن وجود السكان الصحراويين داخـل الإقلـيم أو خارجـه ، وبعـد أن تقـوم اللجنـة بتنقـيح قـوائم 1974م يتم نشرها، كما تنشر اللجنة التعليمات اللازمة حول أسلوب إدراج الأفراد المستبعدين من تعداد 1974م وتستغرق هذه المرحلة ثمانية أسابيع ، تجتمع اللجنـة بعـدها في نيويـورك أو جنيف لدراسة طلبات تسجيل المسـتبعدين وبحضـور الممثـل الخـاص لسـكرتير عـام الأمـم المتحدة ورؤساء القبائل وحضور مراقبين من منظمة الوحدة الأفريقيـة ومـراقبين مـن الطـرفين وتستغرق هذه العملية أربعة أسابيع أخري علي أن يتم نشر القوائم المنقحـة قبـل وقـف إطـلاق النار .

---

(96)انظر:- الأمم المتحدة – الجمعية العامة – القرار رقم 45/ 21 الصـادر في الـدورة الخامسـة والاربعـون يـوم 20/ 11/ 1990م.

ب- المرحلة الثانية :-

وتقوم اللجنة خلالها بتحديد الهوية وإصدار بطاقات التسجيل إلي الأشخاص المدرجين علي قوائم الذين لهم حق التصويت ، كما يتم تنظيم الاجراءات المتعلقة بالطعون علي أن يتم إتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ اللجنة لمهامها في المواقع المحددة لذلك ، وتستغرق هذه العملية احدعشر أسبوعا وبعدها ينشر الممثل الخاص قائمة موحدة لجميع المصوتين المسجلين للنظر فيها وبالتشاور مع رئيس منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك وبعد ذلك تصدر القائمة النهائية .

10- هذا ويقوم الامين العام للأمم المتحدة بتعيين لجنة الاستفتاء بعد موافقة الجمعية العامة علي ميزانية البعثة وتكلف اللجنة بتقديم المشورة الي الممثل الخاص بشأن التدابير اللازمة لضمان حرية الاستفتاء ونزاهته من دون أية قيود عسكرية أو إدارية ، وكذلك تكلف بتنفيذ الأعمال التحضيرية اللازمة لإجراء الاستفتاء ووضع القواعد والتعليمات التي ستكون الإطار القانوني لتنظيم وإجراء الاستفتاء.

11- هذا ويقرر الممثل الخاص بدء حملة الاستفتاء بعد أن تكون قد تأكد من أنه قد تمت إتاحة الفرصة لجميع سكان الصحراء الغربية في المشاركة في الحملة ، كما يمكن للمثل الخاص تغير الجدول الزمني إذا إقتضت الضرورة ذلك ، علي أن تتم عملية التصويت داخل الإقليم فقط، علي أن يتم تحديد وإنشاء العدد المناسب من مراكز الإقتراع في جميع أنحاء الإقليم وعلي أساس البيانات والمعلومات التي تم جمعها في أثناء التسجيل والإحصاء .

12- وقد تم تحديد مهمة بعثة الأمم المتحدة خلال عملية الاستفتاء في الآتي:

أ- تأكيد وتسجيل رغبات كل سكان الصحراء الغربية في العودة إلي الوطن إذا كانت لجنة تحديد الهويو قد سجلته ضمن من لهم الحق في التصويت .

ب- إصدار الوثائق اللازمة لسكان الصحراء

ت- القيام بتحديد الجهة التي ستوفر الأمن في مراكز الاستقبال التي يتم إنشاؤها في الإقليم لعودة سكان الصحراء الغربية .

13- وفي نهاية التقرير حدد الأمين العام للأمم المتحدة أربعة شروط لكي تتمكن البعثة من القيام بالمهام الموكلة إليها وقد تمثلت في الآتي :

أ- يجب أن تحظي البعثة في جميع الأوقات بدعم ومساندة مجلس الامن .

ب- يجب أن يتوافر تعاون كامل من قبل طرفا النزاع مع البعثة وخاصة بالنسبة لوقف الأعمال العدائية.

ت- لابد من كفالة تعاون ودعم كل من الجزائر وموريتانيا لجهود البعثة .

ث- لابد من توافر الموارد المالية اللازمة الكاملة وفي التوقيتات المحددة.[97]

- هذا وبعد أن بدأت بعثة الأمم المتحدة بتنفيذ مهامها والتحضير لإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية والذي تحدد له أن يتم في 25 يناير 1992م كان من المعتقد أن تحسم المشكلة ، إلا أن التصعيد العسكري بين القوات المغربية وجبهة البوليساريو

[97] انظر:- الأمم المتحدة – مجلس الأمن – تقرير الأمين العام لمجلس الأمن المؤرخ في 19/ 4/ 1991م بشأن توضيح العناصر الأساسية لخطة التنفيذ وبعض التعديلات ومباشر لجنة تحديد الهوية خلال مرحلتين.

- قد أدي إلي تأجيل الاستفتاء في الصحراء الغربية للمرة الأولي ، حيث ظهر العديد من الصعوبات والعراقيل التي أعانت إجراء الاستفتاء في توقيته المحدد وتمثلت هذه الصعوبات في ما يلي :-

1- تبادل طرفي النزاع للاتهامات حول خرق وقف إطلاق النار حيث قامت القوات المغربية بعمليات تمشيط عسكرية في المناطق المحصورة بين الجدار الأمني وحدود المغرب مع كل من الجزائر وموريتانيا وذلك ردا علي قيام حركة البوليساريو بدفع متسللين إلي هذه المناطق وقيامهم بعمليات عسكرية.

2- إعتراض المغرب علي الإحصاء السكاني الذي أجرته الإدارة الأسبانية عام 1974م وطالبت إضافة الصحراوين الذين طردوا من الصحراء ولذا قدمت المغرب قوائم جديدة تضم حوالي مائة وعشرين ألفا للمشاركة في الاستفتاء.

3- إعتراض المغرب علي إشتراك منظمة الوحدة الأفريقية في الإشراف علي عملية التحضير وإجراء الاستفتاء حيث تعتبر منظمة الوحدة طرفا غير محايد .

4- إعتراض المغرب علي سلطات الممثل الخاص للأمين العام والتي كان من هدفها مطالبة المغرب بإلغاء القوانين والإجراءات التي تعرقل سير عملية البعثة .

- هذا وعلي الرغم من أن البعثة قد تمكنت من إصدار قواعد إجراء الاستفتاء ، وقدمت إلي رئيس مجلس الأمن في 11/ 11/ 1991م وتم إعداد التعليمات لعمل تحديد الهوية ، فقد كان إختلاف حول تفسير خطة التسوية بين طرفي النزاع وخاصة فيما يتعلق بحصر القوات وعودة اللاجئين من الصحراوين إلي الإقليم ، كما واجهت لجنة تحديد الهوية صعوبات كثيرة ويرجع ذلك إلي خصائص سكان الصحراء الغربية وتقاليدهم الترحالية والهيكل الطبقي للمجتمع إضافة إلي هجرة السكان التي استمرت لأكثر من عقد بسبب المنازعات وإضافة إلي الهجرة لإسباب اقتصادية ومن ثم يصعب إجراء إحصاء شامل لسكان الصحراء بما فيهم المتغيبون عن الإقليم ، ولقد أثار هذا التقرير العديد من ردود الفعل المتباينة من قبل أطراف النزاع فالبنسبة للجزائر نقد بعث ممثلها الدائم لدي الأمم المتحدة برسالة إلي رئيس مجلس الأمن أكد فيها أن هذا التقرير يهدد مستقبل عملية التسوية في الصحراء الغربية وكذلك رفضت حركة البوليساريو هذا التقرير مستندة إلي أن التقرير قد تبني وجهة النظر المغربية بالنسبة لمسألة تحديد هوية الصحراوين الذين يحق لهم المشاركة في الاستفتاء وكذلك رفضت منظمة الوحدة الأفريقية هذا التقرير وطلبت من مجلس الامن عدم الموافقة عليه .

- وقدم الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي في 28/ 2/ 1992م تقريره إلي مجلس الأمن [98] وأكد فيه علي إستمرار الإنتهاكات العسكرية بين طرفي النزاع واستمرار الخلافات بينهما أيضا بشأن معايير تحديد الهوية بسبب عدم وجود جدول زمني واقعي لتنظيم الاستفتاء وإجرائه وأوص في تقريره بالإبقاء علي المستوي الحالي لنشاط بعثة الأمم المتحدة ، علي أن تكون مهمة البعثة العسكرية قاصرة علي التحقق من وقف إطلاق النار ، كما طلب بتمديد ولاية البعثة ثلاثة شهور أخري لحل جميع المسائل العالقة وذلك لعدم التمكن من إجراء الاستفتاء الذي كان محددا له يوم 25/ 1/ 1992م ولم يتم إجراؤه بسبب الخلافات حول تنفيذ خطة التسوية ، زمن ثم بدأت الخلافات داخل الأمم المتحدة حول تعيين الممثل الخاص للأمين العام في الصحراء الغربية، حيث كان هناك اتجاه يطالب بتعيين « فيرنون والترز » إلا أن حركة البوليساريو رفضت ذلك بسبب دوره السابق في الصحراء الغربية ، وفي الرابع والعشرون من مارس 1992م تم إختيار وزير الخارجية الباكستاني السابق « زادة يعقوب خان » ليشغل منصب الممثل الخاص للأمين العام ولقد رحبت المغرب بذلك إلا ان حركة البوليساريو قد رفضته.

(98)انظر :– الأمم المتحدة – مجلس الأمن – التقرير الذي قدمه الأمين العام د/ بطرس غالي إلي مجلس الأمن يوم 28/ 2/ 1992م بشأن معايير تحديد الهوية.

- وغثر تولي الرئيس / محمد بوضياف – الجزائر كان هناك توجه جديد للسياسة الجزائرية تجاه مشكلة الصحراء الغربية من خلال السعي لإنهاء هذه المشكلة ، ولقد أثر هذا التغير في السياسة الجزائرية علي موقف جبهة البوليساريو المتشدد تجاه عملية تحديد موقف حركة البوليساريو المتشدد تجاه عملية تحديد الهوية ، حيث تم الإعلان عن إستعداد حركة البوليساريو لتقديم تنازلات تتعلق بإعداد قوائم الاستفتاء ولكن في حدود معقولة وفي المقابل أعلن المللك الحسن الثاني آنذاك إلتزامه بالاستفتاء ، وقد انعكس هذا الانفراج علي مشكلة الصحراء الغربية وتمثل في جهود الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة حيث تم إجراء العديد من المحادثات المنفردة مع كل طرف وتم خلالها التركيز علي إعداد صيغة ضمانات من أجل حماية الحقوق والحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجانب الذي لم ينجح في الاستفتاء ومن ثم تضمنت صيغة الضمانات لكل جانب الآتي :-[99]

1- تقدمت حركة البوليساريو بقائمتين منفصلتين للضمانات التي تطلبها ، ففي القائمة الأولي في حالة نجاحها في الاستفتاء تضمنت ما يلي :

أ- الاستقرار الإقليمي

ب- عدم التدخل في الشئون الداخلية للبلدان الأخري

ت- عدم التحيز في العلاقات مع البلدان المجاورة بما في ذلك المغرب

(99)انظر :- شبكة المعلومات الالكترونية الدولية يناير 2015م

مع تولي محمد بوضياف رئاسة الجمهورية الجزائرية كان هناك توجه جديد للسياسة الجزائرية تجاه مشكلة الصحراء المغربية.

ث- استعداداها لإقامة تعاون اقتصادي مع المغرب إلي أقصي حد ممكن ، سواء علي أساس ثنائي أو في إطار إتحاد المغرب العربي

- بينما القائمة الثانية في حالة نجاح المطالبة بالاندماج فإن حركة البوليساريو تطلب من المغرب أن تضمن الحرية والإبتعاد عم الإضطهاد والتمييز السياسي والسماح بحرية الهجرة .

2- ومن ثم تقدمت المغرب بقائمة ضمانات أكدت فيها أنه في حالة إستقلال الصحراء تتعهد المغرب بتنفيذ كل التعهدات الدولية وعدم القيام بأعمال تضر بكرامة الغير ، كما تلتزم المغرب بضمان التأسيس السلمي ، وفي حالة إندماج الصحراء مع المغرب أكدت علي توفير الضمانات التي التي تطلبها حركة البوليساريو من ظاجل عدم الإضطهاد وعدم التميز وحرية الحركة بالإضافة إلي إصدار عفو عام.[100]

- هذا وفي الدورة السابعة والأربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة صدر القرار رقم 47/ 25 في 25/ 11/ 1992م وتم خلاله تأييد رأي الأمين العام الخاص بضرورة التقيد بوقف إطلاق النار والامتناع عن أي تصرف إستفزازي يعرض خطة التسوية المقترحة من الأمم المتحدة للخطر ، كما أعربت الجمعية العامة عن أملها في تعاون طرفي النزاع بشكل كامل مع الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص في الجهود التي يبذلانها من أجل تحقيق تقدم سريع في خطة التسوية ، كما طلبت من اللجنة الخاصة المعنية بمجال تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل النظر في مشكلة الصحراء الغربية

[100] انظر:- القرار رقم 47/ 25 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25/ 11/ 1992م.

- مع وضع عملية الاستفتاء في الاعتبار علي أن تقدم تقريرها إلي الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والأربعون.

- هذا وقد تقدم الأمين العام للأمم المتحدة في 21/ 1/ 1993م بتقرير إلي مجلس الأمن أوضح فيه الانشقاق السياسي القائم بين المغرب وحركة البوليساريو حول عملية تحديد الهوية ذلك أن وجهة النظر المغربية تؤكد علي أنه من حق جميع الصحراويين المشاركة في الاستفتاء ولذا يجب معاملة الصحراويين الذين لم يشملهم التعداد الذي أجرته السلطات الأسبانية عام 1974م علي قدم المساواة مع الذين شملهم التعداد بينما رفضت حركة البوليساريو ذلك واكدت أن الصحراويين الذين لم يشملهم التعداد ، فيجب أن يشكلوا الحالات الاستثنائية ، وبذلك يتضح الانشقاق السياسي بين الطرفين حول صحة الطلبات المقدمة للمشاركة في الاستفتاء ، فحركة البوليساريو تصر علي الدليل المكتوب والذي يتمثل في الوثائق الصادرة عن الإدارة الأسبانية عام 1974م أو قبلها ، بينما تؤكد المغرب بأنه في المجتمع البدوي التقليدي يجب المساواة بين الشهادة الشفوية وبين الوثائق الرسمية بغض النظر عن مصدرها ، ولقد تضمن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عدة خيارات تتعلق بعمال البعثة وهي :-

1- الاستمرار في إجراء المحادثات وتكثيفها إن أمكن علي الرغم من أن إحتمال النجاح ضئيل .

2- التنفيذ الفوري لخطة التسوية علي أساس التعليمات باستعراض طلبات الاشتراك في الاستفتاء من دون تعاون من أحد الطرفين .

3- الأخذ بنهج بديل لا يستند إلي خطة التسوية .[101]

- كما أصدر مجلس الأمن قراره رقم 809 في 2 مارس 1993م والذي تضمن مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بتكسيف الجهود لإيجاد الحلول للمسائل المتعلقة بتفسير وتطبيق معايير أهلية الصحراويين وفقا للمعايير التي حددها الأمين العام في تقريره المؤرخ 21/ 1/ 1993م وأيضا طلب مجلس الأمن إستمرار مشاوارات الأمين العام التي حددها مع طرفي النزاع للبدء في تسجيل الناخبين بدءا بالقوائم المستكملة لتعداد عام 1974م علي أن يقدم الأمين العام تقريرا لا يتجاوز مايو 1993م عن إحتمالات وأساليب إجراء الاستفتاء بغية أن يتم الاستفتاء في موعد غايته نهاية عام 1993م.[102]

- هذا وقد بدأ الأمين العام للأمم المتحدة في 31 مايو عام 1993م جولة في المنطقة في إطار سعيه لإيجاد الحلول المنايبة لتنفيذ مخطط التسوية ، حيث سعي إلي خلق المناخ المناسب للتفاهم بين طرفي النزاع ومن ثم وجه الدعوة إلي عقد لقاءات في مدينة العيون خلال يولية 1993م وفي مدينة نيويورك خلال أكتوبر 1993م إلا أنه في إجتماع العيون طلبت حركة البوليساريو من المغرب أن يمثل الوفد أعضاء من الحكومة المغربية ،

(101)انظر؛- تقرير الامين العام للأمم المتحدة الذي قدمه لمجلس الأمن في 21/ 1/ 1993م والذي تضمن عدة خيارات تتعلق بعمل البعثة حول عملية تحديد الهوية (الامم المتحدة: نيويورك يناير 1993م)

(102)انظر:- القرار رقم 809 الصادر عن مجلس الأمن في الثامن من مارس 1993م المتعلق بتفسير وتطبيق معايير أهلية الصحراويين،«نيويورك، 2 مارس 1993م»

- لكن المغرب شكلت وفدها من شيوخ القبائل الصحراويين ومن أعضاء المجلس الإستشاري للصحراء ومع هذا الانشقاق والتباين في مواقف طرفي النزاع حدد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره إلي مجلس الأمن في 28/ 7/ 1993م موقفا طرح فيه الحل التوفيقي الذي عرضه علي الطريق والذي يتعلق أساسا بمعايير الأهلية للإشتراك في الاستفتاء وتحدد الحل علي الوجه التالي :-

1- الأشخاص الذين ترد أسماؤهم في قائمة تعداد عام 1974م كما نقحتها لجنة تحديد الهوية إستنادا للمعلومات التي قدمها كلا الطرفين .

2- الأشخاص الذين كانوا يعيشون في الإقليم كأفراد قبيلة صحراوية وقت إجراء تعداد عام 1974م ولم يتم إحصاؤهم ، عليهم أن يثبتوا أنهم أفراد من من إحدي الأفخاذ الصحراوية التي شملها تعداد عام 1974م وأنهم كانوا يقيمون في الإقليم وقت إجراء التعداد.

3- أفراد الأسرة من الدرجة الأولي من المجموعتين الأولي والثانية الأب والأم والأبناء بعد أن يثبتوا صلة القرابة من الدرجة الأولي مع للإشتراك في الاستفتاء

4- الأشخاص الذين ينحدرون من أب صحراوي مولود في الإقليم إذا لم تنطبق عيهم المعايير الثلاثة السابقة يمكنهم الاشتراك في الاستفتاء علي أساس أنهم لم يكونوا في الإقليم وقت إجراء الاستفتاء أو أنهم عجزوا عن إثبات أنهم كانوا موجودين في الإقليم وقت التعداد.

5- الأشخاص وأفراد القبائل الصحراوية المنتمية إلي الإقليم والذين أقاموا فيـه لفتـرة سـتة سنوات متواصلة ولفترات متقطعة قوامها إثنتي عشرة سـنة قبـل ديسـمبر 1974م وينطبـق هـذا المعيار علي الأشخاص الذين لم تشملهم المعايير السابقة .

6- هذا ويتم إثبات الأحقية في الاستفتاء من خـلال الوثـائق التـي تشـمل جـوازات السـفر وبطاقات الهوية والسجلات العائليـة وشـهادات المـيلاد وعقـود الـزواج المشـمولة في تعـداد 1974م ، الإدلاء بشهادتهم أمام لجنة تحديد الهوية وذلك دعما للطلبات الفرديـة للإشـتراك في الإستفتاء.[103]

7- تكلف لجنة تحديد الهوية بوضع القائمة النهائية للمؤهلين في الاشتراك في الاستفتاء من أهالي الصحراء تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وتتشكل لجنة تحديد الهوية من الآتي:

أ- المكاتب المحلية للجنة تحديد الهوية المكلفة بتحديد الهوية وتسجيل الناخبين إضـافة إلي التحقق في الطعون.

ب- اللجنة المركزية لتحديد الهوية ومهمتها البت بصورة نهائية في الطعون ، ويمكن أن تنشئ لجانا فرعية لمساعدتها .

(103)انظر:- الأمم المتحدة – مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام في 28/ 7/ 1993م والـذي طـرح فيـه الحـل التـوفيقي الذي عرضه علي طرفي النزاع والذي يتعلق بمعايير الأهلية للاشتراك في الاستفتاء ،(نيويورك : 28/ 7/ 1993م)

- هذا وقد وافق مجلس الأمن في 4/ 8/ 1993م علي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، ورحب بإلتزام طرفي النزاع (المغرب – حركة البوليساريو) بتنفيذ خطة السلام بكاملها وخاصة بعد أن وافقوا علي الحل التوفيقي المتعلق بتطبيق معايير تحديد الهوية ، كما اعتبر المجلس أن المباحثات المباشرة بين طرفي النزاع والتي تمت خلال الفترة من 17–19 يوليو عام 1993م تطور إيجابي نحو إنهاء النزاع ، وبعد أن عقد العديد من اللقاءات بين مندوبي الأمم المتحدة وطرفي النزاع إذ قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريره في 24/ 11/ 1993م بشأن موقف طرفي النزاع من الحل التوفيقي الذي إقترحه الأمين العام ، وعلي الرغم من وجود معارضة من الجانبين فقد وافقا علي إعتبار الإنتماء إلي بطن فرعي صحراوي موجود في الإقليم شرطا مسبقا للأهلية طبقا لأي من المعايير التوفيقية السابقة ولذلك تحدد أن يضم جمهور الناخبين المحتملين أفراد جميع البطون الفرعية والقبلية الصحراوية دون سواها والتي كانت ممثلة في تعداد 1974م بصرف النظر عن تعداد أفراد هذه البطون الفرعية الذين أحصوا في تعداد 1974م ، ومن ثم أوضح الأمين العام في تقريره أن المشكلة التي تواجه تحديد الهوية هي عدم تعريف الشعب الصحراوي ، حيث أن مسألة تحديد من هو الساكن الأصلي ومن هو ليس بالساكن الأصلي أصبحت أمرا معقدا ، ونظرا لعم التمكن من إنهاء مسألة تحديد الهوية ، فقد طلب الأمين العام للأمم المتحدة من مجلس الأمن تمديد ولاية اللجنة إلي عام 1994م علي أمل إجراء الاستفتاء في منتصفه ، ومن ثم وافق مجلس الأمن علي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في 6/ 12/ 1993م .[104]

---

(104)انظر:– تقرير الأمين العام لمجلس الأمن يوم 14/ 11/ 1993م بشأن موقف طرفي النزاع من الحل التوفيقي

رابعا : خيارات الأمين العام الثلاثة الصعبة أمام مجلس الأمن :

- يمكن القول أنه منذ بداية عام 1994م سعت الأمم المتحدة إلي تفعيل خطة التسوية وذلك من خلال عدة جولات لممثل الأمين العام إلي عواصم أطراف النزاع والدول المعنية بالنزاع وقدم الأمين العام للأمم المتحدة تقرير إلي مجلس الأمن في العاشر من مارس عام 1994م أكد فيه أن المهمة العسكرية للبعثة تقتصر علي رصد وقف إطلاق النار فقط ، كما أن ولاية وحدة الامن التابعة للبعثة تمثلت في المحافظة علي النظام في مكاتب تحديد الهوية والتسجيل ومراقبة نشاطات قوات الشرطة المدنية ، إلا أن جبهة البوليساريو كانت متشككة في عمل لجنة تحديد الهوية خاصة حيال الحل التوفيقي بشأن تفسير وتطبيق معايير وطرق تحديد هوية الناخبين المحتملين.

- وفي هذا الإطار فقد حدد الأمين العام الخيارات الثلاثة الصعبة بشأن النزاع أمام مجلس الأمن

وقد تمثلت هذه الخيارات الثلاثة في الآتي :-

1- الخيار الأول :- يقرر مجلس الأمن إجراء الاستفتاء بغض النظر عن تعاون طرفي النزاع ، علي أن تقوم لجنة تحديد الهوية بتحليل بيانات مقدمي الطلبات ، ونشر نتائج التحليل خلال الفترة من مارس وحتي مايو 1994م وإعتبارا من الأول من يونية عام 1994م تبدأ اللجنة بتحديد هوية الأشخاص المؤهلين للإشتراك في الاستفتاء وتسجيلهم بصفة ناخبين مؤهلين للإنتخاب ، وتنتهي اللجنة من أعمالها في سبتمبر 1994م وبموافقة الأمين العام للأمم المتحدة علي القائمة النهائية للناخبين يتم نشرها.

2- الخيارالثاني :- يصدر مجلس الأمن قرارا ينص علي مواصلة لجنة تحديد الهوية لعملها علي أن تنتهي في الثلاثون من يونية عام 1994م وخلال هذه الفترة تقوم اللجنة بتحليل جميع الطلبات وتحديد هوية الناخبين المحتملين وتسجيلهم ، ويتم ذلك علي أساس الاقتراح التوفيقي وخطة التسوية وخلال هذه الفترة تواصل الأمم المتحدة جهودها للحصول علي التعاون اللازم من كلا الطرفين ، وفي نهاية الفترة يقرر مجلس الأمن أسلوب العمل للمرحلة التالية .

3- الخيار الثالث :- يعلن مجلس الأمن أنه في الوقت الراهن لا يمكن تحقيق تعاون بين طرفي النزاع لإنجاز عملية التسجيل وتحديد الهوية ، ويقرر إما إنهاء عملية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية باكملها علي مراحل وفي غضون إطار زمني محدد أو إيقاف عملية التسجيل وتحديد الهوية مع الإبقاء علي وجود عسكري محدد للأمم المتحدة للإشراف علي إقتراح وقف إطلاق النار .[105]

- هذا وفي 23/ 3/ 1994م أصدر مجلس الامن بالإجماع قراره رقم 907 لسنة 1994م وتضمن موافقته علي تقرير الامين العام المؤرخ في العاشر من مارس عام 1994م ، كما عبر عن قلقه بسبب تأخر عمل لجنة تحديد الهوية ، كما وافق علي الخيار الثاني وطلب مجلس الأمن من الأمين العام تقديم تقريره في فترة لا تتجاوز الخامس عشرة من يوليو 1994م عن مدي التقدم في عمل لجنة تحديد الهوية والجوانب الأخري من خطة التسوية ،

(105)انظر:- الأمم المتحدة – مجلس الامن ، تقرير الأمين العام إلي مجلس الامن في العاشر من مارس 1994م بشأن تحديد الامين العام لثلاثة خيارات أمام مجلس الامن (نيويورك: 10/ 3/ 1994)

- وكان المغرب قد أعلن مسبقا عن موافقته علي الخيار الأول بينما قبلت حركة البوليساريو البدء في عملية تسجيل الصحراويين المقيمين بمنطقة « تندوف» لاستكمال إجراءات تحديد الهوية.

- هذا وقد اقترح الأمين العام في تقريره المؤرخ 15/ 7/ 1994م أن يكون موعد إجراء الاستفتاء في الحادي والثلاثون من أغسطس عام 1994م وتضمن التقرير بعض النقاط الرئيسية التي تمثلت في تخفيض القوات المغربية المرابطة في إقليم الصحراء وتبادل الأسري والأفراج عن السجناء السياسين ، كما تم تحديد أول أكتوبر 1995م لبدء الفترة الإنتقالية وكذا الإشارة إلي إشراك ممثلين عن منظمة الوحدة الأفريقية في مراقبة تنظيم وإجراء الاستفتاء وكذا في اعمال لجنة تحديد الهوية ولجنة الاستفتاء هذا وتحفظت المغرب علي تقرير الامين العام حيث انتقدت المواقع التي اقترحها لحصر قوات جبهة البوليساريو فيها ، كما اعترضت أيضا علي إشراك ممثلين عن منظمة الوحدة الأفريقية في لجنة تحديد الهوية بينما اعترضت جبهة البوليساريو علي حمل ممثلي منظمة الوحدة الأفريقية بطاقات تحمل اسم بعثة الأمم المتحدة وليس اسم منظمة الوحدة الأفريقية وأدت هذه التطورات إلي ان يصدر مجلس الأمن في 15/ 11/ 1994م بيانا يعبر فيه عن قلقه تجاه بطء عملية تحديد الهوية وبعد إصدار هذا البيان أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أن الاستفتاء في الصحراء الغربية سيتم في أكتوبر 1995م.[106]

(106)انظر:- الأمم المتحدة – مجلس الأمن – قرار مجلس الامن رقم 907 لسنة 1994م الذي تضمن موافقة مجلس الأمن علي تقرير الامين العام المؤرخ 10/ 3/ 1994م الذي عبر عن قلقه بسبب تأخر عمل لجنة تحديد الهوية ، كما وافق علي الخيار الثاني.(نيويورك: مارس 1994)

-

- هذا ومع تولي السيد / كوفي عنان لمهام منصبه أمين عام للأمم المتحدة قدم تقريرا إلي مجلس الأمن في الخامس من مايو عام 1997م أعلم فيه المجلس بانه عين « جيمس بيكر » وزير الخارجية الأمريكي الأسبق مبعوثا شخصيا له لشئون الصحراء الغربية ليسهم في دفع أزمة الصحراء إلي الامام ويكون منوطا به التوفيق بين طرفي النزاع وتذليل العقبات التي تعترض الاستفتاء مع منحه الضوء الاخضر للبحث عن حل آخر إذا تعذر تنظيم الاستفتاء ، وباعتبار « جيمس بيكر » محنك سياسي علي المستويين الداخلي والخارجي ، فعلي صعيد السياسة الداخلية هو مخصص في إدارة الحملات الإنتخابية إذ قاد الحملات الإنتخابية لثلاثة رؤساء هم :جيرالدفورد وورونالد ريجان وجورش بوش ، وعلي صعيد السياسة الخارجية عمل خلال فترة ريجان كبيرا للموظفين في البيت الأبيض وعضوا في مجلس الامن القومي وإختاره الرئيس بوش ليكون وزيرا للخارجية في حكومته وليصبح وزير الخارجية الحادي والستين للولايات المتحدة الأمريكية في فترة تعد من الفترات الحرجة التي واجهت السياسة الأمريكية وهي فترة حرب الخليج الثانية فكان له دور فعال في إدارتها بنجاح .

- هذا ققد بدء المبعوث « جيمي بيكر » زيارته للمنطقة ومقابلة أطراف النزاع في إبريل 1997م وتمكن من إجراء مفاوضات مباشرة مع كلا الطرفين مستخدما منهجية إستندت إلي الآتي :-

1- استكمال ما سبق من جهود

2- السرية التامة في المفاوضات وعدم الإعلان عن ماتم الاتفاق عليه

3- إتباع منهج الخطوة خطوة في إطار استراتيجية أشمل

4- في حالة فشل جهوده يحدد علنا المسئول عن إجهاض التوصل إلي تسوية

- هذا وقد قام مستر « جيمس بيكر » بتوجيه دعوة لأطراف النزاع إضافة إلي الجزائر وموريتانيا لإجراء مباحثات مباشرة وسرية في 23/ 6/ 1997م بلشبونة ، وخلال هذه الجولة أنهي بعض المشاكل المتعلقة بعملية تحديد الهوية بين طرفي النزاع وفي الجولة الثانية من المحادثات المباشرة التي تمت خلال الفترة من 19-20 يوليو 1997م إتفق علي إنهاء بعض القضايا المتعلقة بتحديد وكذلك إتفق علي أن تبدأ مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين بالأعداد لعملية عودة اللاجئين إلي وطنهم ، وفي الجولة الثالثة من المفاوضات المباشرة في لشبونة في 29/ 8/ 1997م إتفق علي تخصيص القوات المغربية وإبقائها داخل معسكراتها بشرط ألا تزيد عن ألفي فرد داخل المعسكرات الموجودة في إقليم الصحراء الغربية وحوالي مائتي فرد في موريتانيا وما يزيد عن ذلك يبقون في الجزائر وأيضا إتفق علي إعادة جميع أسري الحرب إلي وطنهم مع الإفراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسين الصحراويين ،

- وفي الجولة الرابعة من المفاوضات والتي تمت في هيوستن خلال الفترة من 14-16 سبتمبر 1997م وإتفق فيها علي الإلتزام بتنفيذ الاتفاقات السابقة إضافة إلي إلتزام الأمم المتحدة بتنفيذ إستفتاء حر وأيضا وافق الطرفان علي أن الممثل الخاص سيحدد موعد بداية حملة الاستفتاء عند تنفيذ كل الالتزامات واتفق علي أن يخول الممثل الخاص سلطة إصدار اللوائح المنظمة لتنفيذ الاستفتاء كما يحق للطرفين المشاركة في حملة الاستفتاء بحرية ، كما اتفق علي حظر حيازة أي سلاح في أثناء حملة الاستفتاء ولا يجوز عقد أو تنظيم إجتماعات أو مظاهرات لأكثر من ثلاثين فردا بدون إذن كتابي مسبق ، كما إتفق علي دعوة منظمة الوحدة الأفريقية لمراقبة عملية الاستفتاء وفقا لخطة التسوية.

- هذا وقد أدي تجدد الانشقاق حول تحديد الهوية إلي إستمرار عملية تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة وبذلك أصبحت مشكلة تحديد الهوية للصحراويين الذين يحق لهم الاشتراك في استفتاء تقرير المصير هي موضوع الانشقاق الرئيسي بين طرفي النزاع (المغرب والبوليساريو) كما أدت العقبات التي واجهت بإتمام عملية تحديد الهوية إلي إستحالة إجراء الاستفتاء ومن ثم تقدم الامين العام بتقريره إلي مجلس الأمن تضمن إقتراحه بتأجيل الاستفتاء إلي ديسمبر 1999م.

- هذا وفي 17 من ديسمبر 1998م أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1215 لسنة 1998م والذي فيه بالإجماع علي تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية حتي 13/ 1/ 1999م وطلب المجلس من الأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقرير كل شهر حول التطور في تنفيذ خطة التسوية وعن الحالة في الصحراء الغربية ومن ثم نتج عن ذلك تأجيل موعد تنفيذ الاستفتاء إلي مارس ألفين ومنذ ذلك التاريخ بدأ يتضح جليا الانشقاق السياسي غير المعتاد في مناقشات أعضاء مجلس الامن بشأن النزاع حول الصحراء الغربية ولم يكن غياب الاجماع في صدور القرارات بسبب الانشقاق السياسي علي تمديد عمل بعثة الأمم المتحدة والمشكلة من ثلثمائة وعشرة فردا ولكن انعكاسا لاستياء بعض أعضاء مجلس الأمن من التاخير المستمر لإجراء الاستفتاء بسبب الانشقاق بين طرفي النزاع علي قوائم تحديد الهوية ، ومع ذلك فإن ممثلي حركة البوليساريو ما زالوا متمسكين بإجراء الاستفتاء لحل النزاع في الصحراء الغربية إلا إنها بسبب إعتراضاتها المتكررة علي قوائم تحديد الهوية تسبب في تعطيل تنفيذه .[107]

---

(107)انظر:– الأمم المتحدة – مجلس الامن – القرار رقم 1215 لسنة 1998م الصادر في 17/ 12/ 1998م الذي وافق فيه مجلس الأمن علي تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة حتي 13/ 1/ 1999م وتقديم الامين العام للأمم المتحدة تقرير شهري عن التطور في تنفيذ خطة التسوية (نيويورك : 17/ 12/ 1998)

خامسا : الخيارات الأربعة التي طرحتها الأمم المتحدة لحل النزاع :

(1) هذا وقد أعلنت حركة البوليساريو في يناير 2001م إنهاء حالة الحرب وانها تستطيع إستئناف عملياتها العسكرية دون أن توجه إنذارا كما أكدت المغرب من جانبها أنها سوف تقوم بالرد وبشدة علي أية هجمات من الممكن ان تشنها حركة البوليساريو علي المحافظات الصحراوية والتي تعتبرها المغرب جزءا من سيادتها علي أراضيها ، وفي هذا الإطار وجه مستر« كوفي عنان » في الثاني والعشرون من فبراير عام 2001م إنذارا للمغرب لأن تقدم خلال شهرين مشروع طريق ثالث بشأن النزاع الصحراوي ونضع طرفي النزاع بالتوصل لحل سياسي للنزاع بعد فشل المفاوضات حول إجراء استفتاء لتقرير مصير الإقليم الصحراوي والحل الذي تؤيده الأمم المتحدة هو منح إستقلال واسع النطاق للإقليم تحت السيادة المغربية وبالفعل فإن المغرب تمضي قدما في برنامج لا مركزية البلاد الذي ينفذ في المنطقة المسماة (محافظات الجنوب).

- وفي حالة فشل هذا المشروع فإن هذا المشروع فإن بعثة الأمم المتحدة لإعداد الاستفتاء ستبدأ بصورة عاجلة في إعادة النظر في الالتماسات المطالبة باستئناف عملية تحديد الهوية الصحراوية مهما استغرق ذلك من وقت حيث توقفت عملية تحديد الهوية بسبب آلاف الطعون التي تقدمت بها المغرب من خلال مرشحيها لإدراجهم في التعداد والذي رفضت الأمم المتحدة إدراجهم ،

- ومما هو جدير بالذكر فـأن الطريـق الثالـث للحـل ستشـرف عليـه الولايـات المتحـدة الأمريكية بموافقة فرنسا وأسبانيا ويعتبر حـلا محـتملا لإنهـاء النـزاع الصـحراوي ، أمـا حركـة البوليساريو فقد تمسكت برغبتها في تقرير مستقبل الإقليم من خلال صناديق الأقتراع ، كما إنها قررت إنهاء وقـف إطـلاق النـار المفـروض في المنطقـة منـذ عـام 1991م ممـا يعنـي إنـدلاع مواجهات جديدة في الوقت الـذي كانـت تحتفـل فيـه بالـذكري الخامسـة والعشـرون بـإعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية.

- وفي التاسع والعشرون من يونية عام 2001م قدم مستر « جيمس بيكر » مشـروع اتفـاق الحكم الذاتي وتبناه مستر « كوفي عنان » ودعمه في مجلس الامن لإنهاء الانشقاق السياسي القائم بين طرفي النزاع (المغرب والبوليساريو) ودعا مستر كوفي عنان الاطراف المعنيـة لاغتنـام هـذه الفرصة خاصة بعد ما جاء في تقرير « جيمس بيكر» حول وجود شكوك في إمكان تطبيـق الخطـة الأصلية لإحلال السلام وقدم بديلا لذلك حلا سياسيا يقضي بإقامة الحكم الذاتي الموسع عـلي ان يتم إجراء استفتاء في المنطقة بعد مرور خمس سنوات لتحديد مصير الإقليم الصحراوي نهائيـا ، ويتضمن الحل السياسي الذي اقترحه مستر بيكر بانتخاب مجلس تنفيذي يكون بمثابة حكومة محلية وآخر تشريعي يكون بمثابـة برلمـان محـلي تكـون لـه صـلاحيات موسـعة في إدارة هـذه الاراضي باستثناء الشئون الخارجية والدفاع ،

- وفي غطار حفظ ماء الوجه للبوليساريو تقرر أن تشارك في إنتخابات البرلمان المحلي لائحة المصوتين التي كانت الوبليساريو والجزائر قد قبلتها في نطاق مسلسل تحديد الهوية حتي 31/ 10/ 2001م وهي كانت تضم حوالي ثمانون ألف ناخب ، ويتضمن الحل السياسي أمورا جوهرية تجعله يحظي بالقبول المغربي وهي :-

أولا :- عدم قيام دولة تفصل بين المغرب وموريتانيا وبالتالي نسف فكرة البوليساريو حول تقرير المصير من أساسها .

ثانيا:- ستحتفظ المغرب بكل مظاهر السيادة في المنطقة مثل العلم – الجمارك – العملة – الاتصالات – وشئون الدفاع وتوقيع الاتفاقيات مع الدول الاجنبية.

- هذا وبعد موافقة مجلس الأمن علي الخطة سيرعي مستر «بيكر» محادثات مباشرة خلال خمسة أشهر علي اتفاق علي تفاصيل الحل من جميع الأطراف باعتبارها أطرافا معينة وليست مهتمة بمعني آخر فإن المفاوضات ستكون رباعية بين المغرب والجزائر والبوليساريو وموريتانيا وهكذا ستشارك الجزائر كطرف معني بالأزمة بعدما كانت تحضر كمراقب .

- إلا أنه في 19/ 2/ 2002م قدم مستر « كوفي عنان » تقريرا لمجلس الأمن عن إقتراح حل[108] رابع تقدمت به الجزائر ويقضي بتقسيم السيادة علي الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو وسارعت المغرب بالإعلان عن رفضها القاطع لهذا الإقتراح واتهمت الجزائر بعرقلة تسويةهذا النزاع وردت الجزائر بأن الرفض المغربي يعوق الجهود الدولية واستنفرت المغرب جهودها الدبلوماسية والاعلامية لتأكيد الرفض في حين قرر الرئيس الجزائري « عبد العزيز بوتفليقه » في سابقة هي الأولي من نوعها المشاركة الشخصية له في إحتفالات تخليد ذكري تأسيس حركة البوليساريو في « تندوف » فوق التراب الجزائري وقدم الرئيس بوتفليقه بذلك إشارة واضحة لدعم الجزائر لجبهة البوليساريو التي تجعل من مدينة تندوف قاعدة رئيسية لها .

- وعلي الجانب الاخر وفي المواجهة قام العاهل المغربي الملك «محمد السادس» بجولة في كل من مدينتي «العيون» و«الداخلة» وهما من كبريات مدن الإقليم الصحراوي وترأس بمدينة الداخلة مجلسا وزاريا تمت المصادقة فيه علي مشاريع قوانين تتعلق بتنظيم الانتخابات التشريعية المرتقبة اجراؤها بالمغرب ومن بينها الصحراء الغربية خلال شهر سبتمبر 2002م كما تمت المصادقة فيه علي إنشاء وكالة تنمية أقاليم المحافظات الجنوبية وهي وكالة أكدت عنها مصادر مغربية أنها ستدعم جهود التنمية في الإقليم الصحراوي

(108) انظر:- الأمم المتحدة – مجلس الأمن – التقرير الذي قدمه الأمين العام في 19/ 2/ 2002 عن إقتراح الجزائر بالحل الرابهع بتقسيم الصحراء بين المغرب والبوليساريو (نيويورك: 19/ 2/ 2002)

- ، هذه هي المرة الاولي التي يترأس فيها العاهل المغربي مجلس الـوزراء بهـذه المنطقـة ويتزامن مع ردود الفعل التي خلفها تقرير السكرتير العام « كوفي عنان » آنذاك كما تؤكد مصـادر مغربية تمسك المغرب بسيادته علي أراضيه في حين انتقدت مصادر إعلامية جزائرية هذه الزيـارة بشدة .

- وفي هذا الإطار فقد طرحت الأمم المتحدة أربعـة اختيـارات صـعبة لم تحظـي بموافقـة أطراف النزاع الرئيسي وهما المغرب والبوليساريو وايضـا الجزائـر كطـرف معنـي بهـذه الازمـة وتشمل الآتي :

1- إستئناف جهود الأمم المتحدة اتنفيذ خطة تسوية الأمم المتحدة للنزاع بما يعني إعادتها إلي نقطة الصفر

2- الاتحاد الفيدرالي أو الكونفيدرالي

3- الحكم الذاتي لإقليم الصحراء (إقتراح مست بيكر)

4- تقسيم الصحراء بين المغرب وحركة البوليساريو (إقتراح جزائري)

- هذه الحالة من الانشقاق السياسي علي تصور الحل المقبول الذي يمكن أن توافق عليه أطراف النزاع يجعل فكرة طرح حل خامس أمرا واردا مما يجعلنا نتناول مبادرة الحكم الذاتي عام 2006م وهي مبادرة طرحها العاهل المغربي الملك محمد السادس وهي مبادرة جديدة لقيام حكم ذاتي بالصحراء الغربية تحت السيادة المغربية وأيضا المفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع ، أما الاقتراح بإنهاء فترة عمل قوات الطوارئ الدولية وإعلان فشل الأمم المتحدة في التوصل لحل النزاع فهو حل غير مألوف ويمثل خروجا علي معطيات النظام الدولي .[109]

(2) هذا وفي السادس من نوفمبر عام 2006م قد أعلن الملك«محمد السادس» أنه بغرض إيجاد حل سياسي لمشكلة الصحراء الغربية وان المغرب بصدد وضع صيغة مقترحة للحكم الذاتي وفي إطار هذه الصيغة سيتاح لإهالي الصحراء الغربية إنتخاب حكومة محلية لإدارة شئون الإقليم ويبقي للمغرب السيطرة علي شئون الدفاع والشئون الدبلوماسية وغيرها من مهام سيادة الدولة . وفي الاعتقاد المغربي أن الحكم لذاتي يرضي تطلعات الصحراويين وسينهي حالة الصراع مع عدم تخلي المغرب عن سيادتها علي الإقليم الصحراوي وان هذه المبادرة تأتي في إطار اللامركزية التي عممها المغرب في مختلف المناطق ، وان الإطار المطروح لا يعد استقلالا حقيقيا ولكنه يدخل في إطار الإدارة المحلية الذي توسعت فيه المغرب تحقيقا للامركزية وأن الاطراف الإقليمية والدولية يمكنها أن تتقبل هذه المبادرة وأن تحظي بالتأييد لكونها تحقق طموحات الصحراويين وامالهم.

(109) انظر:– هناء سيد محمود – قضية الصحراء الغربية – مراحل تطور 1990م – 2002م مرجع سبق ذكره ص 36–45

- هذا وقد تركزت تطورات المبادرة المغربية علي محاور أساسية لعل أهمها الاتصالات الدبلوماسية السرية بين طرفي النزاع تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية والجنوح الي التهدئة في العلاقات المغربية الجزائرية بالإضافة الي دمج بعض الشخصيات القيادية في حركة البوليساريو بتعينهم في مناصب ووظائف بأجهزة الدولة .

- كما أن من أسباب طرح المبادرة المغربية هو أن المغرب قد حاول من خلال طرحه المبادرة إظهار أن المغرب لا يعارض الحلول الدولية السلمية وأن يطرح جدول اعمال مستقبلي للتفاوض ، وان ما يحاول المغرب تأكيده هو انه لا يتخوف من الذهاب للامم المتحدة لعرض قضيته وانه يتماشي مع الحلول التي يتقبلها المجتمع الدولي ، وانه يحاول وضع أسس للتفاوض ، أما في حالة رفض حركة البوليساريو للأطروحات المقدمة ، فيكون المغرب قد أظهر أنها تقف حجر عثرة أمام محاولات السلمية لحل القضية ، وفي كلتا الحالتين فهو قد قدم حلا لا ينتقص من سيادته علي الأراضي الصحراوية ، ولم يتنازل عن جزء من أراض يعتبرها من ترابه الوطني وان كل ما قدمه هو أسلوب للإدارة المحلية داخل الإطار العام للدولة المغربية

أ- مواقف أطراف النزاع من المبادرة المغربية :-

موقف حركة البوليساريو :- إذ تفضل حركة البوليساريو إستمرار جمود الموقف وقد ظهر ذلك من خلال الاجابة عن سؤال وجهه المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة لبعض المسئولين في حركة البوليساريو ، كما أن المبادرة المغربية للاستقلال الذاتي قد تعرضت لانتقادات من حركة البوليساريو واعلن وزير خارجية الحكومة الصحراوية « محمد سالم » أنه اقتراح باطل واستفزازي .

موقف موريتانيا :- أكدت موريتانيا أن وجود النزاع واستمرار الصراع يعرقلان جهود التنمية في المنطقة ولابد من وجود حل مغاربي لأزمة الصحراء الغربية.

موقف الجزائر :- يعد موقف الجزائر ولفترة طويلة مرتبطا بهواجس أمنية حدودية تتزايد في ضوء الاتهامات المتبادلة بينها وبين المغرب ، وتظهر في شكل تشديد الاجراءات الامنية بالمناطق الصحراوية وزيادة نظم المراقبة علي الحدود ونشر قوات عسكرية في بعض مناطق الحدود المشتركة،وتلاحظ انه بعد الطرح المقترح لمنح المنطقة الصحراوية الاستقلال الذاتي إستمرار التخوف الجزائري دون تصعيد مما يعني إنتظار الجزائر للخطوة التالية من المغرب .

ب- موقف الأمم المتحدة من المبادرة المغربية :-

إن طرح مبادرة الحكم الذاتي المغربية قد حظيت بموافقة الأمم المتحدة نظرا لعدم قدرة الأمم المتحدة علي التقدم في طريق الحل ، هذا ما اوضحه الأمين العام للأمم المتحدة من خلال بعثته في المنطقة والتي استمرت لمدة عام والتي خرج منها بأن حركة البوليساريو

تفضل استمرار جمود الموقف وهذا من شأنه أن يؤدي إلي عودة الصراع المسلح ، كما تم المبعوث الشخصي للأمين العام بإجراء مشاورات مع كل من أسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا خلال الفترة من 17-29 سبتمبر عام 2006م وتعرف علي مواقفهم بشأن كيفية الخروج من الازمة والذي لخصه في ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع [115] 0 المغرب – البوليساريو) كما عرض عليهم المقترح المغربي بالاستقلال الذاتي وقد تمثلت المفاوضات المباشرة علي الوجه التالي :-

اتسمت هذه المرحلة بإنتهاء ولاية الامين العام للأمم المتحدة « كوفي عنان » وتولي مستر (بان كي مون) منصب السكرتير العام للأمم المتحدة ويلاحظ أن فترة الأمين العام الحالى «بان كى مون » قد تميزت بجولت مفاوضات مباشرة بين اطرفى النزاع (المغرب وحركة البوليساريو) ففى 8/ 3/ 2007 أرسل أمين عام جهة البوليساريو وثيقة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تلخص موقف البوليساريو من مبادرة الحكم الذاتى المغربى فى إطار سيادة المغرب على الصحراء الغربية، وأوضحت الوثيقة أن مشكلة الصحراء الغربية تعد بمثابة مسألة لتصفية الأستعمار ولذلك ينبغى حلها على أساس مبدأ حق تقرير المصير من خلال إجراء إستفتاء.

- وفى 19/ 3/ 2007 م سلم وزير خارجية الجزائر رسالة من الرئيس الجزائرى إلى الأمين العام للأمم المتحدة وشددت الرسالة على مسئولية الأمم المنحدة تجاه شعب الصحراء الغربية وإلتزامها بتنفيذ إنهاء الأستعمار من خلال إجراء إستفتاء حر لتقرير مصير شعب الصحراء.

[115]انظر:- الامم المتحدة – مجلس الامن – تقرير الامين العام حول مبادرة الحكم الذاتي المغربي عام 2006م والمتضمن ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع (نيويورك : 2006)

- هذا وقد زار وفد مغربى رفيع المستوى باريس وواشنطن من أجل التائيد الدولى لموقف المغرب وقد وصفت باريس الخطة المغربية بأنها خطة بناءة ودعت الأطراف إلى التعاون معاً لحل النزاع أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد صرحت بأنها تنتظر الصبغة النهائية المغربية التى سوف ترفع إلى مجلس الأمن.

- كما صرح أحد أعضاء البرنمان الأسبانى أن الخطة المغربية للحكم الذانى تتهك القواعد والمبادءى التى تطبقها الأمم المتحدة، حيث تتعارض مع مبأ>ى القانون الودلى والشريعة الدولية وخاصة مبدأ حق تقرير المصير، ومبدأ جواز الأخذ بالمقترحات أحادية الجانب.

- كما سلم ممثل جبهة البوليساريو نيويورك رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة فى 10/ 4/ 2007م تتضمن مقترحاً مقدماً من الجبهة لإيجاد حل سياسى بالتراضى ينص على تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره، ثم حدد مجلس الأمن القرار رقم 1754 فى 30/ 4/ 2007م رحب فية بالجهود المغربية للتسوية وطالب طرفى النزاع بالدخول فى مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة مع وضع هذه المفاوضات تحت رعاية وقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة فى الصحراء الغربية حتى 31/ 10/ 2007م[111]

(١١١) إنظر:ـ الأمم المتحدة ـ مجلس الأمن / قرار مجلس الأمن رقم 1754 الصادر فى 30/ 4/ 2007م بشأن مواقف أطراف النزاع من أزمة الصحراء الغربية والترحيب بالجهود الغربية للتسوية وطالب طراف النزاع بالدخول فى مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة مع وضع المفاوضات تحت رعاية (نيويورك : 30/ 4/ 2007م)

1- الجولة الأولى من المفاوضات المباشرة لأطراف النزاع:

- إعمالاً لقرار مجلس الأمن رقم 1754 الصادر فى 30/ 4/ 2007م وجه السيد الأمين العام للأمم المتحدة رسالة فى كل من المغرب وحركة البوليساريو وإلى الجزائر وموريتانيا بوصفهما دولتى جوار لارسال مفد بينهم إلى نيويورك لعقد مفاوضات تحت رعاية .

- هذا وقد عقدت الجلسة الأولى يومى 18و 19/ 6/ 2007م تحت رعاية الأمين اعلم فى نيويورك ودارت بشكل مقبول وقد حضر الجلسة الأفتتاحية مساعد الأمين العام ممثلاً عن الأمين العام ومحموعة من الدول قمت فرنسا وبريطانيا وأسبانيا وررسيا والولايات المتحدة الأمريكية .

- هذا وقد تشبثت المغرب بخطة الحكم الذاتى وقد صرح الوفد المغربى أن المبادرة المقدمة قابلة للتعديل والنقاش بشرط ألاتمس السيادة المغربية ووحدة أراضية، أما حركة البوليساريو فكان رأيها أن المغرب قد حضرت للمفاوضات بهدف فرض الأمر الواقع وفرض حل من طرف واحد وضرورة إجراء الأستفتاء وأنها لن تتنازل عن مبدأ حق تقرير المصير للإقليم الصحراوى.

- هذا وقد أقرة الأمم المتحدة بصعوبة المفاوضات واكدة المتحدثة باسم منظمة الأمم المتحدة أن الجولة الأولى تشكل بداية عملية طويلة لن تكون سهلة ومن ثم فإن مهمة المبعوث الشخصى للأمين العام فى الصحراء «بيتر فان والسوم» والمشرف بشكل مباشر على المفاوضات صعبة للغاية.

– كما أعلنت الحكومة المغربية أن مبادرة المغـرب بمـنح الصـحراء الغربيـة حكماًذاتيـا تحت السيادة المغربية بشكل القاعدة الاكثر ملأئمة لحل سياسـى ونهـائى للنـزاع ، كمـا يتضـح أصرار المغرب على عدم التفـريط فى الصـحراء الغربيـة مـنم خـلال تاكيـد العاهـل المغربـى فى الخطاب فى مدينـة طنجـة فى 30/ 7/ 2007م أن المغـرب عـلى إسـتعداد دائـم للتفـاوض عـلى الحكمم الذاتى فقط وأن الحكم الذاتى المتوافق حوله لـن يكـون إلا فى إطـار سـيادة المغـرب الكاملة والدائمة غير القابة للتصرف والتى لامساوءة فيها ووحداتها الوظيفية التى لا تفريط فيها وو حدتها التربية وغير القابلة للتجزئة.

أما البوليساريو فتصف موقف العاهل المغربى تجاه النزاع بالمتسدد إذ أعرب رئـيس حركـة البوليساريو « محمد عبد العزيز» فى 31/ 7/ 2007م فى اليوم التالى لخطاب الملك المغربى عن إعتقادة بأن الملك محمد السادس يتبن موقفاً جامداً ومتشدداً تجاه التسوية وأن ذلـك الموقـف يهددباجهاض جهود الحل وأن البوليساريو لت تقدم أى تنازل بشأن مبـدأ تقريـر المصـير أثنـاء المفاوضات(112).

2– الجولـة الثانيـة مـن المفاوضـات :– وقـد إسـتؤفقت فى 10/ 8/ 2007م وإقتصـرت المفاوضات فيها على أعضاء الوفدين الصحراء والمغربى فى جلسات مغلقة كما حضر جلسـات الأفتتاح والختام كل من الجزائر وموريتانيا ، وهذ وقد تراس الوفد الداخلية مما يعطـى إنطباعـاً بأن النزاع هو قضية ومشكلة داخلية وأن النهاية لن تتجاوز حكماً ذاتيا.

(112)إنظر :– الأمم المتحدة مجلس الأمن ، الجولة الأولى للمفاوضات يـوم 18و 19/ 6/ 2007م بـين أطـراف النـزاع حول الصخراء الغربية (نيويورك 1 يونية 2007م

هذا ويرى كثير من المحللين أن ثمة نقطة خلاف رئيسية فى الافكار الذى تدور فية المفاوضات وتتعلق بقرار مجلس الأمن رقم 1754 الذى طالب الطرفين بالدخول فى مفاوضات مباشرة واكتفى بذلك دون أن يطرح تصوراً أو خطة محددة للأطراف المعنية يجرى حولها التفاوض أو رؤية واضحة للحل النهائى الذى تصل اليه المفاوضات هذا وقد ورد فى خطاب رئيس وفد حركة البرلسياريو أن الصحراء الغربية لاكرال مدرجة لدى الأمم المتحدة كإقليم خاضع لتصفية الأستعمار لايمارس علية المغرب أى سيادة، من ثم لايمكن إعتبار ولاية مغربية فى حاجة إلى درجة ما من الحكم الذاتى، أن الحكم الذاتى لايمكن إلاخياراً مع الأستقلال يحب أن يقدما للأختيار الوطن لشعب الصحراء فى إستفتاء حر تشرف عليه الأمم المتحدة، فإذا ما أدت الأستفتاء إلى الحكم الذاتى، فإن حركة البولسياريو ستحترم النتيجة وإذا ما قاد الأستفتاء إلى الأستقلال، فان على المغرب أن تقبل تلك النتيجة والأمر الجديد المطروح هو الأرادة الصادقة فى أن تنقاسم مع المغرب التطحيات الضرورية لإقامة سلام دائم وعادل ومفيد للطرفين(113)

جـ - ردود الفعل وتداعيات النزاع :- تباينت ردود الفعل إزاء المفاوضات ولكنها أبدت الرغبة فى تسوية النزاع الذى إستمر لفترة طويلة وظهر التوجة لدى القوى الكبرى إلى دعم المبادرة المغربية التى تتأسس على الحكم الذاتى تحت سيادة مغريبة وذلك على الوجه التالى :-

(113)إنظر :- الأ المتحدة – مجلس الأمن ، الجولة الثانية من مفاوضات الأقليم الصحراوى فى 10/ 8/ 2007م (نيويورك أعسطس 2007 م)

1- الأمم المتحدة:- فقد قدم الأمين العام تقرير رقــم 619 فى 19/ 10/ 2007م وأوضــح فية أن المغرب أجرت إنتخابات برنمانية فى ستمبر 2007م شملت إقليم الصحراء الغربية إعتبار أنه تابع للمغرب كما ذكرا التقريرأن طـرفى النـزاع لم يـدخلا فى مفاوضـات حقيقيـة وأن السـبب يرجع إلى الأختلاف حول تفسير دعـوة مجلـس الأمـن لهمـا عـلى الـدخول فى مفاوضـات دون شروط مسبقة ذلك أن وجهة نظر المغرب فى الأعتراف بسيادتة إقليم الصحراء وجهة نظر حركة البولسياريو فى إجراء إستفتاء يشمل الأستقلال كاحد الخيارات وهما وجهتانظر يرى كل طـرف أن وجهة نظره من الأمور الجوهرية وليس من الشروط المسبقة.

2- الجزائر :- أعرب الجزائر عن إرتياخهـا فـور قبـول المغـرب والبولسـياريو للتفـاوض واكدت أنها ليست معنية مباشرة بالنزاع وأنه ليس لها أطماع فى المنطقة ولكنها تؤيد حق الشعب الصحراوى فى تقرير مصيره وأنها تبنى مجلس الأمن قراراً يئكد أن الحل للمشكلة فى تلبيـة حـق تقرير المصير.

3- موريتانيا:- أعلنت أنها تدعم جهود الأمم المتحدة لانهاء النزاع وأنها تؤيد أى حل توافق عليه الأطراف لرغبتها فى تحقيق الأستقرار بالمنطقة.

4- اسبانيا:- أعرب عن أن حل مشكلة الصحراء سيؤدى إلى إستقرار منطقة المغرب العربى وأن المفاوضات المباشرة بين طـرفى النـزاع تكتسـب أهميـة لأن المغـرب يمثـل أولويـة كبـرى لأسبانيا وأنه الأستقرار فى تقوية المصالح المتبادلة بينهما فى جميع الحالات .

5- فرنسا:- أوضحت انها لن تغير موقفها المؤيد للحكم الذاتى وكما تؤيد المقترح المغربى بإقامة الحكم الذاتى فى الصحراء الغربية ورأت أن المبادرة بناءة وتستحق الدعم .

6- الولايات المتحدة الأمريكية :- أعلنت تائيدها ودعمها لمشروع المغرب لنح الصحراء حكماً ذاتياً وقد صرحت بذلك مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية فى الأمم المتحدة وأثنت على الجدية التى يبزلها المغرب للوصول إلى حل ، هذا وقد غبر الرئيس الأمريكى أنذاك «جورج بوش» ضمن برقية وجهها إلى الملك « محمد السادس» عن إرتباحه للجهودالتى يبذلها لتسوية القضية.

7- الصين :- أعربت الصين عن إستعدادها للعب دور إيجابى لتسوية نزاع الصحراء كما أيدت وجهة نظرها حول ضرورة وجود حل ملائم (114).

هذا وقد إنطوت تداعيات النزاع على الأتى :-

1- هذا وقد ورد فى الدراسة خاصة بنزاع الصحراء الغربية لخطة الأمم المتحدة للسلام منذ عام 1991م أن تحديات النزاع قد أدت إلى تكليفة مالية مبيرة تدفعها المنطقة جراء تلك الأزمة وقد تحملة المغرب تكاليف فادحة من موازنة عسكرية وإستثمارية ورداتب موظفين حكومين بالمنطقة مما أدى إلى إعاقة التنمية الوطنية المغربية .

---

(114)إنظر :- الأمم المتحدة ـــــــ مجلس الأمن القرار رقم 619 فى 19/ 10/ 2007م وردود الفعل الأقليمية والدولية حول مقترح الحكم الذاتى المغربى (نيويورك:- اكتوبر 2007م)

2- و بالنسبة للجرائر فقد ذكر تقرير لمجموعة الأزمات الدولية أنة ينبغى ألاتقاس التكاليف التى تتحملها الجزائر فقط من الناحية الأساسية كاتكاليف مالية بدأً من المساعدات التى تقدمها الجزائر للأجئين والتبرع بالمعدات العسكرية لجبة البولسياريو بل يجب أن تقاس التكاليف من ناحية الوجود الدائم والمستمر لمصدر التوتر على الحدوده مع المغرب.

و على الرغم من توقف العمليات العسكرية المسلحة ، إن التداعيات المعقدة الهذه المشكلة مازالت قائمة وعلى رأسها معسكرات اللأجئين فى «تندوف» فيذكر أن مائة وخمسة وستون ألف لاجيئ حسب تقدير الحكونة الجزائرية وحوالى مائة وسبعة عشرة ألف فى تقديرات مفوضة الأمم المتحدة حتى أخر عام 2006م يعيشون فى هذهالمخيمات، ويعانى هؤلاء اللأجئين معاناة شديدة يسبب مشكلة التمويل لميزانية كل من المفوضية وبرنامج الغذاء العالمى .

هذا ويحتاج برنامج الغذاء العالمى لتأمين الغذاء لهؤلاء اللأجئين إلى اكثر من 1.2 مليون دولار شهرياً وتقدر الفجوة فى التمويل باكثر من 30٪ من الأحتياجات وتحتاج المفوضية لسد متطلبات الأعاشة والخدمات إلى ميزانية كبيرة لاتتوافر أيضاً بشكل كافى.

3- ويغرقل إستمرار هذا الصراع تفعيل الأتحاد المغاربى وتطويره وذلك بسبب العلاقات المتوترة بشكل دائم بين الجزائر والمغرب بوصفهما القوتين اللتين يتوقف عليها النظام الإقليمى المغاربى ويراهن الأتحاد الأوروبى كثيراً على أن تفعيل الأتحاد المغاربى يمكن أن يسهم فى تسريع معدلات النمو الأقتصادى فى المغرب العربى مما يؤدى إلى الحد من لأعباء التى تتحكلها أوربا بسبب التحلف الأقتصادى فى شمال أفريقيا .

4- ومما هو جدير بالذكر أن منطقة المعرب العربى ترتبط بدول غرب أوربا برزابط خاصة بصفة أشد مع دول السوق الأوروبية المشتركة فى كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وأن عدم الأستقرار الذى ستقرار الذى يسود المنطقة يؤثر على هذه الروبط [115].

3- الجولة الثالثة من المفاوضات من 7-9 يناير عام 2008م فى إطار الأمم المتحدة :-

هذا وقد أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقرير الؤرخ فى 25/ 1/ 2008م والذى اكد فية أنة دعى طرفى المنزاع (المغرب والبولسياريو) إلى جولة ثالثة من المفاوضات عقدت فى «مانهاسيت» بنيويورك خلال الفترة من 7-9 يناير وذلك فى الرسالتين إلى كل من المغرب وحركة البولسياريو فى ديسمبر 2007م وقد أشار التقرير إلى أن الجولة الثالثة منم المفاوضات قد عقدت كما هو مقرر وبحضور دولة الجوار «الجزائر وموريتانيا » خلال الجلسة الأفتتاحية لهذه الجولة اكد طرفى النزاع والتزامهما بتنفيذ قرارى مجلس الأمن رقمى 1754 لسنة 2007م و1783 لسنة 2007م

(115)إنظر :- فى الشبكة المعلومات الدولية نت يناير 2015م
دراسة خاصة بمشكلة الصحراء الغربية لخطة الأمم المتحدة للسلام منذ عام 1991م شاملة تداعيات الصراع .

ولكنهما اصرا على موقفهما المعلن من قبل، ال أن الطـرفين فى الختـام الاجتمـاع قـد حـدد تاكيد إلتزامهما بالتفاوض وإتفقا على ضرورة الأنتقال بالمفاوضات إلى مرحلة اكثر موضـوعية ، ورحبا بزيارة مبعوث الأمين العام للمنطقة لإجراء مشاورات ووقفا على الأجتماع فى حولة رابعة فى مارس 2008م.

4- الجولة الرابعة من المفاوضات من 16-18 مارس عام 2008م [116]:-

هذا ومع تاكيد الطرفين إلتزامهما باستئناف المفاوضات للجولة الرابعة، وإقرارهما بضـرورة الأنتقال إلى المرحة اكثر موضوعية إى أنه فور الأنتهـاء مـن مفاوضـات الجولـة الثالثـة فى ينـاير 2008م قد صدرت عنها محموعة من الاعمال التـى تظهـر تصـلب مواقفهمـا وقـد تمثلـت فى الأتى:-

أ- ففـى السـابع عشـر مـن فبرايـر عـام 2008 أجـرت حركـة البولسـياريو إنتخابـات فى مخيمات اللأجئين بتسدوق لإنتخابات برلمان جديـد وعقـد الأفتتاحيـة فى 27/ 2/ 2008م فى ذكرى إعلان الجمهورية الصحراء الثانية والثلاثون .

---

(116)إنظر :- الأمم المتحدة – الأمانة العامة الجولة الثالثة من المفاوضات من 7-9 يناير 2008 الجولة الرابعة من المفاوضات من 16-18 مارس 2008 .

ب- هذا وخلال الفترة من 28/ 2/ الى 13/ 3/ 2008م أجرى الجيش المغربى تدريبات عسكرية فى المنطقة الصحراوية إشترك فيها 1200 جندى مغربى وذلك رداً على موضوع الأنتخابات مما إعتبره رئيس الجمهورية الصحراوية « محمد عبد العزيز » إستفزازاً واضحاً.

ت- خلال هذه الفترة سجلت إنتهاكات من كلأ الجابنين لوقف إطلاق النار المبرم بينهما كالأتى :-

1- سجلت ثلاثة إنتهاكات من جانب الجيش المغربى .

2- سجلت عشرة إنتهاات من جانب حركة البوليساريو .

ث- زار المبعوث الشخصى للأمين العام المنطقة فى الفترة من 5- 15 فبراير 2008م لتهيئة الأوضاع وإقناع الطرفين للأشتراك فى المرحلة المفاوضات الرابعة بصورة اكثر موضوعية.

ج- هذا وقد عقدت جولة المفاوضات الرابعة خلال الفترة من 16-18 مارس عام 2008م فى «مانهاسيت»بنيويول وحضرتها كل من الجزائر وموريتانيا، وعقدت جلسات مفاوضات مباشرة واجتماعات مستقلة مع المبعوث الشخصى للأمين العام للأمم المتحدة، وقد نوقشت خلال المفاوضاتموضوعات خاصة بالأدارة وإختصاصات الأجهزة وقضايا الموارد وفى نهاية المفاوضات اكد الطرفين إلتامهما بمواصلة الجهود واستمرار المفاوضات فى موعد يحدد بالاتفاق بينهما.

الإ أنه يلاحظ ان المفاوضات تتم بدون حدث تقدم بل ويظل كل طرف متمسك بموقفـة إلا أنه فى نهاية كل مرحلة تفاوضية يؤد كل طرف إلتزامه بمراصلة التفاوض وقد حاول الأمين العـام للأمم المتحدة الخروج من هذه الأزمة وإيجاد مخرج للمأزق السياسى وأمـام تعنـت الطـرفين أوصى بأن يكرر مجلس الأمن مناشدته للطرفين بالتفاوض دون شروط مسبقة وتحقيقـاً لـذلك أصدر مجلس الآمن قرار رقم 1813 فى 30/ 4/ 2008م والذى قرر مناشدتة للأطراف المعنية باستئناف المفاوضات تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ، كمـا قـرر تهديـد ولايـة البعثـة حتى 30/ 4/ 2009 (117).

- إنعكسات هذه الأوضاع على طرفى النزاع ودول الجوار :-

- بنتيجة هذه الأوضاع فان جبهة البوليساريو على منطقة داخلية حتـى الحـدود الجزائريـة وموريتانيابينما تسيطر المغرب على المنـاطق السـاحلية ومـن بينهـا العيـون وسـمارة وبـوكراع ممايجعلها تستفيد من الثروة المعدنية وخاصة الفوسفات وتقوم المغرب بعمليات تنمية واسعة بالمنطقة فى محاولة لإقناع أهل الصحراء بأن بقائهم تحت المغرب أفضل لهم من الأنفصال.

- تدهور العلاقات المغربية الجزائرية فى نهاية عام 2008م ففـى نـوفمبر 2008م تبادلـت الدولتان إتهامات حول المسئولية عن إستمرار الأوضـاع غيـر المسـتقرة الحدوديـة، كمـا وجـة العاهل المغربى إنتقادات للسياسة الجزائرية التى ترفض إعادة فتح الحـدود وتطبيـع العلاقـات وذلك إثر الخطوات التى إتخذتها الجزائر لزيادة السيطرة الأمنيـة فى منـاطق التمـاس الحـدودى بين البلدين.

(117)إنظر: – الأمم المتحدة – مجلس الأمن القرار رقم 1813 فى 30/ 4/ 2008م.

- ومما هو جدير بالـذكر أن المغـرب وحركـة البولسـياريو يرفضـان مواقفهمـا وسـيظل المغرب يطرح فكرة الحكم الذاتى تحت سيادة المغربية ومعارضة فكـرة الأسـتقلال، وسـتظل جبهة البولسياريو متمسكة بحقها فى تقرير المصير ورفض فكرة الأستقلال الذاتى تحت الحكم المغربى ولن يغير الطرفان موقفهما طالما إستمر مجلس الأمن فى الناشـدة دون محاولـة فـرض أى حل سياسى على طرفى النزاع.

- **الجهود الدولية لحل مشكلة الصحراء الغربية إعتباراً من عام 2009م :**

1- عين «كريستوفرروس» مبعوثاً جديداً للأمم المتحدة فى الإقليم الصحراوى إعتبـاراً مـن يناير 2009- خلفاً للدبلوماسى الهولندى «فان فالسوم » وهو الذى أبـدى موقفـاً غيـر حيـادى بتائيده الرؤية المغربية لحل النزاع بقوله عدم واقعية قيام دولة مستقلة بالصـحراء الغربيـة، رغـم عدم تعارضها مع القانون الدولى هذه المقولة تعيد طرح ملف النزاع من نقطة البدايـة وتـدفع إلى تساؤل حول مالذى يمكن أن تأتى به إدارة «أوباما» وماهى أفاق التسوية الممكنة والمحتملـة فى ظل التطورات التى شهدتها الأزمة مؤخراً.

- هذا وخلال شهر إبريل عام 2009م وجه حـوالى مـائتينوثلاثون عضـواً فى الكـونجرس الأمريكى رسالة الرئيس «أوباما» يطالبونه بدعم المبادرة المغربية كحل لأزمة الصحراء الغربيـة أى منح الصحراء إستقلالاً ذاتياً فى إطـار السـيادة المغربيـة هـو المطلـب نفسـه الـذى تضـمنته المبادرة المغربية التى تقدم بها المغربى عام 2006.

- ومع الجولة الثالثة للمبعوث« روس» فى المنطقة فى يونية 2009م ظهر وكان هناك تحولاً فى موقف الولايات المتحدة الأمريكية وبدأ وكأن الأدارة الجديدة بقيادة «أوباما» من الممكن أن تدعم خيار الاستقلأل كبديل لخيار الحكم الذتى، وقد إنعكس ذلك واضحاً فى الضغط الدبلوماسى الذى مارستة واشنطن على الراباط خلال زيادة روس لها لحملها على إبداء مرونة اكبر فى التعامل مع المشكلة كشرط لبدء المفاوضات مع حركة البوليساريو.

- ومما هو جدير بالذكر أن الأمم المتحدة كانت قد قررت تمديد ولاية البعثة ختى 30/ 4/ 2008م وذلك طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1813 الصادر فى جلستة رقم 5884 والذى قرر فية الندى للطرفى بمواصلة المفاوضات تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة بحسن نية دون شروط مسبقة وأقر فية التمهيد ولكن على الرغم من جهود الأمم المتحدة، إلا أن الجزائر قد إتخذت خطوات عكسية تتعلق بفرض السيطرة الأمنية بطول الحدود مع المغرب وأنها نشرت قوات حرس قوات الحدود وافتتحت عدداً كبيراً من المراكز الأمنية الجديدة ليصل العدد الأجمالى إلى حوالى خمسون مركزاً أمنياً.

- هذا وفى أثناء زيارة السيد « هيلارى كلينتون» وزيرة الخارجية الأمريكية أنذاك للمغرب لحضور منتدى المستقبل – خلال الفترة من 2-3 نوفمبر 2009م اكدت على بقاء موقف واشنطن من المبادرة المغربية كما هو – يعتقد أن تصويحها إنماجاء لتلاشى حالة التوتر فى العلاقات الأمريكية- المغربية ، إلا أن هذا التصريح قد عمل على زيادة غموض الموقف الأمريكى، ولكن الواقع يظهر أن الرئيس المريكى الحالى «أوباما» يبدو وكامه يريد ترك الباب مفتوحاً أمام خيارات متعددة قد تسفر عنها نتائج المفاوضات بين طرفى الأزمة

- دون أن يضع حلولاً للنزاع، خاصة وأنة بعد أربعة جولات من المفاوضات بين المغرب وحركة البولسياريو المدعومة من الجزائر فى «مانهاسيت» بنيويورك خلال الفترة من يونية 2007م إلى يناير 2008م ولم تاتى الجولات بجديد بل بصورة بدأ معها الوضع وكأن خيار الأستقلال ليس خياراً قابلاً للتحقيق.

2- وأنة على الرغم من تعيين الممثل الأمريكى للأمين العام للأمم المتحدة وقيامة بعقد جولة غير رسمية فى المفاوضات بين طرفى النزاع المغرب والبولسياريو بحضور كلاً من الجزائر وموريتانيا إلا أن الجمود يظل سيد الموقف بسبب تصلب موقف طرفى النزاع هذا وقد ذكر وكالة الأنباء الصحراوية أن المغرب تحاول عرض واقع الآحتلال بطريقتها الخاصة وبرؤيتها فى ظل إصرارها على ذلك.

- أما بخصوص تعيين السيد/ «كريستوفى روس» مبعوثاً جديداً فقد أعربت وزارة الخارجية الأسبانية عن ثقتها فى قدرة الممثل الشخصى الجديد للأمين العام للأمم المتحدة على الدعوة لأستئناف المفاوضات وهذا ماباركتة «باريس»، كما رأت «مدريد» أن تعيين «روس» يستدعى دفعاً جديداً للمضى قدماً نحوحل سياسى عادل ومقبول من طرفى النزاع ويخترم مبدأ تقرير المصير وفقاً لما اكده مجلس الأمن وغير أن أسبانيا لم تدلى بأى تعليق بخصوص تصريح «روس» الذى اكد فية حق الشعب الصحراوى فى تقرير مصير بعد لقائة بالقادة الصحراويين أثناء الجولة التى قام بها فى المنطقة ضارباً عرض الحائط يمخطط الحكم الذاتى.

– هذا وقد لقى الموقف الأسبانى نقداً واضحاً غير عنة الرئيس الأمريكى «بارك أوباما» « بالمستعمرة الأسبانية القديمة» ولم اطلاقاً إلى الرسالة التى وجهها فى يولية للملك «محمد السادس» والى مخطط الخكم الذتى ورى المراقبون أنة قطيعة لسياسة سلفة وعدوا هذه الرسالة كدليل على التحفز إزاء المبادرة المغربية التى حظيت بالدعم المطلق من قبل الرئيس الأمريكى السابق «جورج بوش»

– هذا وقد اكدت صحيفة القدس العربية بالرباط فى 30/ 8/ 2009م مايلى «ذكر مسئولون مغاربة أن قضية الصحراء الغربية وتطوراتها كانت المحور الرئيسى للمجلس الحكومى المغربى وذلك من خلال تقارير قدمها وزيرا الخارجية والداخلية حول إجتماعات غير رسمية عقدتها الأمم المتحدة بين المغرب والبولسياريو فى «فينا» يومى 10و 11/ 8/ 2009م وكان الأجتماع يهدف إلى إخراج مسلسل المفاوضات من الصحراء «روس» اعمالاً لقرار مجلس الأمن رقم 1871.

– هذا وقد تطرق وزير الخارجية المغربى «السيد الطيب الفارس» أنذاك إلى تطورات المشكلة وتضمن حديثة تحليلاً لمسار المفاوضات ومايكتنفها من ملابسات موكداً أن كل الأطراف ظلت متشبثه بمواقفها مع إبقاء باب المفاوضات مفتوحاً.

- هذا وقد عمل «كريستوفر روس» فى مباحثات «فينا» كخبير فنى فى العلاقات العامة اكثر منة مبعوثاً للأمم المتحة لإيجاد مخرج للأزمة التى تجمدت بعد اربعة جولات ولم تنجح فى إختراق حقيقى لمأزق السلام حيث يتمسك المغرب بمنح الصحراويين خكماً ذاتياً واسع الصلاحيات تحت السيادة المغربية، الإ أن حركة البوليساريو تصر على أن الحل يتمثل فى إستفتاء الأمم المتحدة لحق تقرير المصير وتسعى البولسياريو لإقامة دولة مستقلة بالصحراء الغربية.

- هذا وقد اكد السيد/ شكيب موس« وزير الداخلية المغربى فى إجتماعات الحكومة آنذاك أن التوظيف غير النزية لموضوع حقوق الأمتسان فى الصحراء من طرف حركة البوليساريو يهدف إلى التصدى للتعامل الأيجابى مع مقترح المغرب بتخويل الأقاليم الجنوبى حكماً ذاتياً موسعاً واكد أن الأمر يتعلق باستفزازات مقصودة يرتكبها دعاة الأنفصال من خلال اللجؤ إلى الخرق الممنهج للقانون، وقد شهدة وزير الداخلية المغربى على أن هذه المناورات لم تثنى المغرب عن الأستمرار فى البحث عن الحل السياسى التفاوضى ولاعن إستراتجية بناء المجتمع الديمقراطى مع ضرورة الأعتناء بتماسك الجبهة الداخلية .

- وفى إطار جهود الأمم المتحدة لتسوية النزاع، اكد تقرير هيومان رايتس واتش عام 2010م أن أوضاع حقوق الأنسان قد تدهورت بشكل كبير وخاصة فيما يتعلق بانتهاكات المغرب فى الصحراء الغربية والنشطاء الحقوقين الصحراويين، كما اكد التقرير أ، الحكومة المغربية تسيطر على العدالة التى تستخدم التشريعات العملية أخياناً لمعاقبة المعارضة وسحب أفرادها خاصة أولئك الذين ينتهكون خطر إنتقاد الملكية والتشكيك فى مغربية الصحراء الغربية .

- هذا وقد أورد التقرير قضية النشطاء الحقوقيين السابعة بسجن «سلاء» مستنكراً إصرار المغرب على محاكمتهم أمام محاكم عسكرية فى خطوة عدها التقرير تطوراً نادراً وخطيراً، كما تعرض التقرير أيضا للحصار العسكرى والأمنى المضروب على الصحراء الغربية، حيث أن منظمات حقةق الأنسان الدولية والمراقبين أصبحوا عاجزين عن الأتصال بالنشطاء الحقوقيين الصحراويين، إذ أصبح النظام المغربى يطالب الزوار بإذن مسبق لمقابلة أى من كان من الصحراويين.

هذا وقد كان وفد البرلمان الأوروبى قد أرسل بعثة لتقص الحقائق إلى المغرب والصحراء الغربية فى يناير 2009و التى كان المغرب قد منعها لمدة ثلاثة سنوات وأشار الوفد أنة كان قادراً على الزيادة دون عقبات وفى إبرايل 2009م جدد مجلس الأمن بعثة حفظ السلام فى الصحراء الغربية لمدة عام ولكنة رفض توسيع صلاحية البعثة بحيث تشمل مراقبة حقوق الأنسان وحمايتها وبينما تعارض المغرب منح البعثة هذه الصلاحيات تؤكد البوليساريو أنها تدعم توسبع الصلاحيات فى إعتقال المغرب وخاصة قوات الأمن المغربية للنشطاء واستخدام وسائل التعسف ذكر تقرير «هيومانرايتش واتش» إستخدام وسائل قمعية ضد النشطاء السياسين الذى إعتقلتهم المغرب إعقاب غضرابات الثامن من نوفمبر 2010م فى مدينة العيون عاصمة الصحراء الغربية كما ينبغى إنهاء الأساءات المصاحبة للأعتقارلات بموجب قانون مكافحة الأرهاب وفى المقابل اكدت المنظمة أنة ينبغى لجبهة البولسياريو

وهى حركة مطالبة باستقلال الصحراء الغربية أن تطلق سراح المنشق الذى إعتقلته فى 21/ 9/ 2010م إذا كان السبب الحقيقى لاعتقاله هو جهده بدعمه لخطة الحكم الذاتى المغربية(118).

3- وفى إطار الجهود الدولية نتناول البرلمان الأوروبى حول الوضع بالصحراء الغربية فى 25/ 11/ 2010م ونتيجة لما إستخلصه البرلمان الأوروبى من قرارات الأمم المتحدة وتقرير البعثة الدولية وخلاصة ماتوصلت الية بعثة الأتحاد الأوروبى لتقص الحقائق بالصحراء الغربية خلال الفترة من ستمبر 2006م إلى يناير 2009م والتى طالبت من خلال بتوسيع صلاحية بعثة الأمم المتحدة من أجل الأستفتاء بالصحراء الغربية بشرط موافقة الأطراف المعينة لتشمل مراقبة حقوق الأنسان وأيضاً الأخذ بقراراتما السابقة حول الصحراء الغربية وأساساً القرار الصادر فى 27/ 10/ 2010م وماشمله تصريح الممثلة السامية للأتحاد الأوروبى السيدة «كاترين أشتون» فى 10/ 11/ 2010م كذا تصريحات اللجنة المشكلة حول الصحراء الغربية فى 24/ 11/ 2010م ومجلس الأمن وقد أصدر الأتحاد الأوروبى قراره المبنى على الأسباب الأتية:-

أ- أنه ينظر بعين الآعتبار لمشكلة السكان الصحراويين الذين هاجروا من المدن وأنشاؤا مخيم (اكديم إيزيك) خارج مدينة العيون للأحتجاج سلمياً على أوضاعهم وظروف معيشتهم ووسل عددهم لحوالى خمسة عشرة ألف نازح .

(118)إنظر الأمم المتحدة- الأمانة العامة / جهود وتسوية النزاع فى الصحراء الغربية عام 2010م
تقرير هيومان رايتش واتش عام 2010م (نيويورك 2010م)

ب- يأسف لماحدث فى 8/ 11/ 2010م من وفاة أعداد من المدنيين وعناصر الشرطة واأمن نتيجة تدخل قوات الأمن المغربى لإزالة مخيم الأحتجاج «اكديم إبريك» وإستخدامها العنف علماً بأن هذه الأحدث وقعت فى اليوم ذاتة التة بدأت فية بنيويورك أعمال الجولة الصالصة من اللقاءات التمهيدية حول الصحراء الغربية والتى شارك فيها المغرب حركة البولسياريو ودول الجوار الجزائر ز موريتانيا .

ت- إن الأتحاد الأوروبى يأسف لمنع الصحفيين والنواب البرلمانيين الأوروبى من الوصول إلى مدينة العيون أو مخيم «اكديم إيزيك» ومنهم من طرد من العيون.

ث- هذا وبعد اكثر من خمسة وثلاثون عام لم يتم تصفية الأستعمار بعد من الصحراء الغربية وأن الأتحاد الأوروبى لايزال فشغلاً بهذه المشكلة وتاثيرتها على المنطقة بما فيها وضع حقوق الآنسان مع دعمه الكلى لجهود الأمين العام الأمم المتحدة ومبعوثة الخاصة من أجل إيجاد حل سياسى عادل ودائم ومقبول .

- وعليه فإن الأتحاد قد أقر الأتى:-

- أعرب عن إنشغاله بتدهور الأوضاع ويدين العنف شدة زيطالب كل الأطراف بضبط النفس .

- يسجل تشكيل المغرب للجنة تحقيق فى الأحداث ولكنه يوى أن الأمم المتحدة هى الجهاز الملائم للتحقيق مستقبل وعلى المستوى الدولى.

- يشجب الأعتداء على الحرية الصحافة وقع البرلمانيين، ويطالب المغرب بفتح مناطق الصحراء أمام المراقبين الدوليين والمنظمات الانسانية ويطالب الأمم المتحدة بانشاء اليات للمراقبة.

- يطالب بزيادة تخصيص المساعدات الأنسانية للأجئين الذين يقدر عددهم ما بين تسعون ألف ومائة وخمسةوستون الف والذين يعيشون فى منطقة «تندوف» لتعطية إحتياجاتهم الأساسية.

- يعرب عن قلعة إزاء حملة الأعتقالات للناشطين الصحراويين ويدعو إلى الأسراع بمحاكمات عادلة.

- يطالب الغرب باخترام القانون الدولى فيما يتعلق باستغلال الثروات الطبيعية للصحراء الغربية.

- يكلف رئيسه بتبليغ هذا القرار إلى المجلس واللجنة الممثلة السامية للشئون الخارجية والأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للأتحاد الأفريقى ورا تحاد المغرب العربى ومكتب الجمعية العمومية البرلمانية الأورمتوسطية والبرلمان والحكومة المغربية وحركة البولسياريو وحكومتى وبرلمانى الجزائر وموريتانيا[119].

4- وفى إطار الكوقف الدولى نتناول الجلسة الخاصة لمجلس الأمن لبحث تطورات الأوضاع فى الإقليم الصحراوى وقد تمثلت فى الأتى:-

(119)إنظر: - قرار البرلمان الأوروبى حول الوضع فى الصحراء الغربية فى 25/ 11/ 2010م فى شبكة المعلومات الدولية نت يناير 2010م.

- هذا وقد بدأ مجلس الأمـن فى 9/ 11/ 2010م بنـاء عـلى طلـب مقـدم مـن المكسـيك إجراءات الدعوة لعقد إجتماع تشاورى لبحث التطورات التى تشـهدها مدينـة العيـون عاصـمة الصحراء الغربية وقد أوضحت مصادر دبلوماسية أنذاك لوكالة الأنباء الأسبانية (إفى) أن السـفير البريطانى «مارك ليل جرنت» الرئيس الدورى لمجلس الدورى لمجلس الأمن قد رحب بطلـب المكسيك وأعلن عن فتح باب التشاور وأيدت ذلك وقود أربعة عشرة دولة أخرى، على أن يقدم قسم عمليات السلام بالأم المتحدة تقديراً حول الأوضاع الحالية فى الصحراء الغربية بعـد قيـام قوات الأمن المغربية باستهداف حوالى ثلاثون ألف صحراوى مجتمعين فقد عدة أسابيع بصـفة سلمية فى مخيم بالصحراء الغربية بغرض المطالبة بحقهم فى إقلـيم الصـحراء الغربيـة المتنـازع علية مع المغرب.

- وقد أدانت الكزنغوالية العامة الفرنسية للعمال التصرف المغربى ودعت فى بيان لها بعثة الأمم المتحدة لتنظيم إستفتاء فى الصحراء الغربية معتبرة أن السلطان المغربية تؤكد مـرة أخـرى رغبتها فى عدم التفاوض حول هذا النزاع الناريخى بينما تدعو اللـوائح الأهميـة إلى تنظـيم ذلـك الأستفتاء .

- ومن حهة أخرى قررت عدة جمعيات إيطالية للتضامن مع شعب الصحراء تنظيم تجمع أمام سفارة المغرب بروما إحتجاجاً على السياسة المغربية – وسيتغل المحتجون هذا التجمع لدعم الحكومة الأيطالية والأتحاد الأوروبى والأمم المتحدة للتنديد بالسياسة المغربية (120).

5- وفى هذا الإطار نتناول موقف حركة البولساريو إستئناف المفاوضات بداً من عام 2010م وقد تمثل فى :-

- نشرة جريدة صوت الأحرار فى الخامس من اكتوبر 2010م أن وزير خارجية الجمهورية العربية الصحاروية «محمد سالم ولالسالك» إكد أن حركة البولساريو مستعدة لمباشرة المفاوضات مع المغرب «يمنهاسيت» فى نيويورك مشيراً إلى أن البولسياريو فى وضع مريح بما أن الشريعة الدولية إلى جابنها فى الوقت الذى تعالت فية أصوات دولية المغرب بالتوقف عن إنتهاكات حقوق الآنسان فى الأراضى الصحراوية.

- دعا الرئيس الصحراوى « محمد عبد العزيز» من باريس إلى رفع الحصار الذى تفرضة المغرب على النازحيين الصحراويين وراى أن الأوضاع التى تعيشها الصحراء الغربية تعد تهديداً حقيقياً للسلم فى المنظمة وأنها قد تنسف الجهود المبذولة من الأمم المتحدة وجعل إستئناف المفاوضات بينحركة البولسياريو والمغرب غير ممكنة .

- اكد الأمين العام للأمم المتحدة «بان كى مون» فى 24/ 6/ 2010م أن الوضع الاهن فى الصحراء الغربية لايحتمل مطالباً المغرب باستئناف المفاوضات مع حركة البوليساريو من أجل وضع نهاية للجمود الراهن لمسار التسوية.

(120)إنظر :- الأمم المتحدة – مجلس الأمن الجلسة الخاصة لمجلس الأمن لبحث تطورات النزاع حول الصحراء

- هذاوفى لإطار جولة المبعوث الشخصى للأمين العام للأمم المتحدة فى مجموعة من العواصم إستقبل وزير الخارجية الروسى المبعوث الخاص لمناقشة القضية الصحراوية بهدف إستئناف المفاوضات بين البوليساريو والمغرب.

6- أما الموقف المغربى فقدتمثل فى الأتى :-

- اكدت المغرب على الدوام أنها كانت صاحبة المبادرة الأولى لإدراج المشكلة الصحراوية فى جدول أعمال الأمم المتحدة ولذا فهى لاترى وجود تناقض بين فلسفة الأمم المتحدة فيما يتعلق بنهاء الأستعمار فى الإقليم الصحراوى وبين السياسة التى دعت اليها فهى ترى أن إقرارها بحق تقرير المصير لايعنى التخلى عن جرء من أراضيها بل هو إحتواء على إسترداد كل أراضيها ومن ثم فإن مساهمتها فى صياغة قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحق تقرير المصير تعنى إعادة دمج الصحراء باراضى المغرب.

- وفى هذا الإطار اكدت صحيفة مغربية فى 14/ 12/ 2010م أن التائيد الدولى المتزايد لمبادرة الحكم الذاتى فى الإقليم الصحراوى الذى تقدم به المغرب والهروب الجماعى المتواصل للمحتجزين المغاربة من مخيمات «تندوف»نحو الوطن (المغرب) يعد نجاحاًللدوباماسية المغربية والذى يحقق عدة مكاسب فى قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية ويعبر مقتاح الحل الوحيد لتسوية نزاع الصحراء المفضل.

- وفى هذا السياق فقد عبر أعضاء مجلس الشيوع الفرنسين فى زيارة لهم للأقاليم الجنوبية عن تجنيد أنفسهم للدفع عن مقترح الحكم الذاتى لدى لدى الهيئيات الدولية.

- وتمد أبرزت المغرب الدعم المتذايد للمقترح المغربى اكد« محمد محمود ولد طلبـة» الأمين العام لحزب الأصلح الموريتانى فى 30/ 5/ 2010م خـلال إفتتـاح الجلسـة الأسـثنائية للمجلس الوطن للأتحاد الولى لدعم مشروع الحكم الذاتى للصخراء على أن هذا المقترح عادل ويضمن حقوق الصحراويين .

- كما أن العديد من المسئولين الأجانب يرددون أن المغرب بفضل مقترح الخكم الـذاتى يسير فى إتجاه إنهاء قطية الصحراء ومن بين هؤلاء المسئولين مساعد وزير الخارجيـة الأمريكـى الشئون الشوق الأوسط «جيفرى فيلمتيان» أنذاك اكدة خلال ندوة صحفية عقـدها بالربـاط « أن المغرب بالفضل هذا المقترح الجدى ذى المصداقية قـد خطـا مـن أجـل تسـوية النـزاع حـول الصحراء.

- اكد وزير الشئون الخارجية السنغالى « ماديكى ينافع» أنذاك خلال وحوده بالرباط دعم بلاده الثايت للوحدة الترابية المغرب مشدداً على أن التزام السنغال إلى جانب المغرب واضح لارحعة فية.

- وبهذا يتضح إلتزام المغرب بالخط الذى إتخذية بمنح إقليم الصحراء الغربية إستقلالاً ذاتياً تحت السيادة المغربية ولاترغب فى التخلى عن هذا المبدأ الذى أقرتة السياسة المغربية (121).

ونتعرض للفصل الربع عن الانشقاق الساسى حول أزمة تحديد الهوية .

(121) إنظر:- الأمم المتحدة- مجلس الأمن، موقف حركة البوليساريو والمغرب من إستئفاف المفاوضات فى جلسة التى عقدها مجلس الأمن فى 9/ 11/ 2010



الانشقاق السياسي وردود الفعل حـــول الاســـتفتاء ومخطـــط التسوية الأمني والهوية

- ومما هو جدير بالذكر أن الأهمية الجيوبولوتكيه للصحراء الغربية قد زادت وخاصة بعد أكتشاف الثروات المعدنية وعلى الأخص الفوسفات ولذا بعد أن كانت الصحراء الغربية فى الماضى هامشية الأهمية فقد بدأ التنامى الإقليمى والدولى عليها والذى وصل فى أحدى مراحلة فى صراع مسلح ، كما أن البعد الأستراتيجى الذى يتمثل فى أهمية موقع الصحراء الحاكم لجنوب المغرب والجزائر ولشمال موريتانيا وأيضا طول سواحلها على المحيط الأطلسى ، مما زاد من حدة التنامى على الصحراء الغربية خاصة وأنها تمثل لكل اطراف النزاع بعد جلاء وأنسحاب القوات الأسبانية من الصحراء الغربية فى 26 فبراير عام 1976م حيث أصبحت مشكلة الصحراء الغربية واحدة من أدق وأخطر وأعقد المشكلات التى تهدد دول المغرب العربى كله بالإضافة إلى أن أطرافاً إقليمية أخرى قد دخلت إلى دائرة النزاع تريد أن تجد دوراً فى المنطقة ومع فشل إحتواء النزاع عربياً وأفريقياً تحول النزاع إلى منظمة الأمم المتحدة والتى مازلت تعمل على إيجاد حل مناسب توافق علية كافة الأطراف لإنهاء النزاع فى الصحراء الغربية والذى مازال يتأرجح بين أمال الوصول إلى حل والعودة إلى نقطة البداية ليبداء من جديد من نقطة البداء الأولى مرة أخرى .

- إن عوامل الشد والجذب وتضاد المصالح للأطراف المعنية قد جعلت المشكلة تدور فى حلقة مفرغهفمنذ السبيعنيات من القرن الماضى والقرارات الدولية تدعو إلى حسم النزاع عن طريق الأستفتاء تحت إشراف منظمه الأمم المتحدة ، ومنذ ذلك التاريخ لم تنجح الأمم المتحدة والمساعى الدولية الأخرى عن طريق المنظمات الفرعية العربية الأفريقية أن تصل بالنزاع إلى حدود الحل الذى مازال بعيد المنال .

- إن خطر النزاع ليس موجهاً فقط إلى دولة عربية بعينها ولكنه يهدد كيان تماسك المغرب العربى ككل بل يخلق تيار غير عربى إذ أن الأنفصال المعلن من جانب ما يسمى بالجمهورية العربية الصحراوية هو أمر مشروع وغيرهما من التيارات غير العربية التى لاتخدم التماسك العربى وذات الحال ينطق تماماً على التمسك الأفريقى فى إطار الأتحاد الأفريقى ، ولقد حاولت منظمة الأمم المتحده الوصول إلى حل يرضى كافة الأطراف ، وإستمرار المساعى الحميدة من جانبها لفترات طويلة ، وأضطلع بتلك المحاولات سكرتيروها العامون ، كورت فالدهايم ثم بيزدكويار ود. بطرس بطرس غالى وكوفى عنان وأخير السكرتير العام الحالى « بان كى مون » .

- هذا وقد كان وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق مستر «جيمس بيكر» قد توصل فى نهاية عام 1997م إلى اتفاقية «هيوستون» من أجل تحديد الهوية لسكان الصحراء الغربية لقد بدأت مرحلة تحديد الهوية منذ نهاية عام 1997م فى الصحراء الغربية لتحديد الأفراد الذين حق لهم التصويت فى ديسمبر عام 1998م إعمالاً لاتفاقية «هيوستون» إلا أنه كان هناك ممارسات وإتهامات من بعض أطراف النزاع للأطراف الأخرى بأنها تعرقل عملية تحديد الهوية الأمر الذى لايوحى بأن المشكلة فى طريقها إلى حل قريب ، وقد تحمل السنوات المقبلة تطورات جديدة كما عودتنا هذه المشكلة منذ بدايتها

-

ولذا نتناول هذا الفصل فى مبحثين :-

المبحث الأول :- الانشقاق السياسى وردود الفعل حول الأستفتاء ومخطط التسوية الأممى .

المبحث الثانى :- الانشقاق السياسى وردود الفعل حول الهوية .

المبحث الأول
الانشقاق السياسي وردود الفعل حول الاستفتاء ومخطط التسوية الأممي

أولاً : ومما هو جدير بالذكر أنه بعد التوقيع على وقف أطلاق النار رسمياً فى أيلول عام 1991م قد تم التشاور والبحث عن صيغه يمكن من خلالها الوصول إلى حل يحسم الانشقاق بين طرفى النزاع وهو ما تم التوصل اليه لاحقا من خلال قبول وتوافق طرفى النزاع بالدخول فى مخطط التسوية السلمية التى تبنته منظمة الأمم المتحدة وصادق علية مجلس الأمن عام 1991م وتم بمقضاه وقف إطلاق النار وتحديد هويه المصوتين ثم عودة الأجئين الصحراويين ومحكزة الطرفين وتبادل الأسرى ويختتم بأستفتاء لتقرير المصير يختار فيه الصحراويين فى النهاية بين الأستقلال أو ألانضمام إلى المغرب على أن يتم كل ذلك فى ترة أقصاها سته أشهر من تاريخ وقف أطلاق النار والذى كان قد تم بالفعل فى 6/ 9/ 1991م تحت أشراف بعثة الأمم المتحدة لجراء الأستفتاء فى الصحراء الغربية المعروفة باسم « المينورصو » فلقد تمت المصادقة على أهم جزء من مخطط السلام وطالبة مختلف قرارات مجلس الأمن أطراف النزاع ، غير أن المغرب تحفظت على مخطط السلام (اكبر جزء منه) بهدف محاوله تحسين موقف القانونى « محاوله دمج فى الأحصاء السكانى أكبر عدد ممكن من المغربة فى الوقت الذى يحاول فيه إضعاف موقف الطرف الأخر ضاغطاً من أجل تجميد أو سحب بعض الدول لاعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ».

- أما فيما يتعلق بالانشقاق بشأن المصوتين فى الأستفتاء يتضح أنه تم حل تلك الانشقاقات من خلال نص ثانى يكمل مخطط السلام لسنتى 1990-1991م وهى اتفاقيات «هيوستن» لسنة 1997م والتى قبلتها أطراف النزاع وصادق عليها مجلس الأمن الذى طلب من أطراف النزاع مواصله تعاونها البقاء مع منظمة الأمم المتحدة من خلال التطبيق الكامل لمخطط السلام واتفاقيات هيوستن ، وقد أستمر مخطط السلام فى مواجه العرقيل خصوصاً من حيث ثلاثة أوجه : الأحصاء ، الوضعية القانونية والشرعية للقوات العسكرية الموجودة واللأجئين غير أن جوله جديدة من المفاوضات قد أدت إلى مجموعه ثالثة من النصوص تشكل جسم مخطط السلام وتحل مختلف النزاعات حول الأحصاء وتتشكل هذه المجموعة الثالثة من النصوص من بروتو كول حول تحديد هوية القبائل المتنازع عليها توجيهات عملية خاصة بتحديد هوية أفراد هذه القبائل وتوجيهات تتعلق بدراسة طعون الأحصاء[122].

- إستمرار تطبيق مخطط السلام بنجاح ففى ديسمبر عام 1999م إستكمل وضع الإحصاء الأنتخابى الجديد وفى 17 يناير الفين نشرت اللأئحة المؤقتة للمصوتين التى تبنت كصحراويين يحق لهم التصويت 860381ألف شخص من بين مجموع 1980469ألف مترشح تقدموا إلى لجات تحديد الهوية ، وقد كان الأحصاء الجديد الذى وضعتة الأمم المتحدة جد مشابه للأحصاء الأسبانى لسنة 1974م مما كذب إتهامات الأنحياز التى عبر عنها المغرب ضد الأحصاء الأسبانى فالأحصاء الجديد رفض بشكل قطعى كصحراويين عشرات الألاف من المغاربه الذين طلبو دمجهم فيه وهذهى النتيجة تعنى أن الأستفتاء سيئودى حتمياً إلى إستقلال الإقليم .

(122)إنظر فى شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015م

- ولعل هذا ما أكده أمين عام حزب النهج الديمقراطى المغربى « عبد الله الحريـف » بـان المغرب إنقلبت على الشرعية الدولية وأنها ظلت دائمـاً تسـتعمل خطـابين فحتـى فى الثمانينـات والتسعينات حين كانت تقبل ظاهرياً باستفتاء تقرير المصـير فى الصـحراء كانـت تواجـه خطابـاً للأستهلاك الخارجى يركز على إحترام الشرعية الدولية وخطاباً موجه للداخل يدعى أن إسـتفتاء تقرير المصير سيكون تقرير المصير فى الصحراء حين تبين لها أن سلوك ذلك الطريـق لايضــمن أن يكون الأستفتاء تاكيدياً لمغربية الصحراء وبالتالى أن حين تبـين لهـا أن سـلوك ذلـك الطريـق لايضمن أن يكون الأستفتاء تاكيدياً لمغربية الصحراء وبالتالى أن فية نـوع مـن المقـامرة تخشـى نتائجها وإنعكاساتها على أوضاع النظام الذى جعل من الصحراء قضية مقدسة .

- فقد حاول المغرب بكل الوسائل تجنب الأستفتاء ومقتنعاً بأنه سيكون الخاسر ، وسعى على أكثر من صعيد أن يغير مذهب الأمم المتحده الذى يطالب ويسعى إلى تنظيم إسـتفتاء تقريـر المصير ،، وسخر لذلك كل إمكانياته الإعلامية والسياسية من تقـديم للطعـون وإقحـام للـوائح مصوتين لايشملهم التصويت وتهجير المواطنين المغاربة من المغـرب ودفعهـم للأسـتيطان فى الصحراء الغربية ، كل هذا من أجل عرقلة خيار الأسـتفتاء الـذى تأكـد المغـرب أن مـن خلالـه لايمكنه تحقيق أهدفه ومطامعه فى الصحراء الغربية، وهـذا التسـويق المغربـى للأسـف هـو مـا أنصاعت الية الأمم المتحدة فى النهاية وأكدت على لسان أمينها العـام بـأن مسلسـل السـلام قـد تجاوزته الأحداث ، فالأمم المتحدة التى بدلاً من معاقبـة المغـرب عـلى عـدم تطبيـق قـرارات مجلس الأمن تشترط عليه «التعاون كلية» من أجل وضع مخطط السلام «حيز التنفيذ» لم ترد على التمرد القانونى المغربى فبدلاً من التنديد بهذه العرقلة

- وإستعمال الميكانزمات الموجودة فى الميثاق الأمم المتحدة لفرض عليه الألتزام بتعهداته ، أعطى الأمين العام للنزاع تحولاً مفاجئاً عندما طالب بالتعليق غير المحدود زمنياً لمخطط السلام «خصوصا الأستفتاء» وفتح الباب أمام ما سمى «بالحل الثالث» وقدم الأمين العام فى 17فبراير 2002م فى تقرير تفسيراً تميز بتاكيد غير مقبول وهو أنه فى حالة تنظيم الأستفتاء فإن وأحد من الأطراف «تلميحا إلى المغرب يرفض النتيجه وأنه لاتوجد صيغة قسريه ضد مخطط السلام ، كما يتضح أنه لايمكن التوفر عليه فهذا التفسير خاطئ لأنه فى حاله مالاتوجد صيغة قسرية فى مخطط السلام فإن ذلك راجع إلى سبب بسيط وهو أن ذلك الميكانيزم موجود فعلاً فى البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى يسمح بما فى ذلك بأستعمال القوة لضمان إحترام النتيجة المحتملة للأستفسار ، وإنطلاقاً من هذا الموقف القابل بكل تأكيد للنقاش أعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أن مخطط السلام قد فشل وإقترح تنظيم مفاوضات مباشرة جديده بين الأطراف بوساطة من «جيمس بيكر» قصد التوصل إلى نوع أخر من الحلول وكان من أول هذه الحلول مخطط بيكر للعام 2001م (الاتفاق الإطار أو الحل الثالث) .

- لما أقرت الأمم المتحدة أن الأستفتاء أو تقرير المصير أصبح صله قديمة أو تجاوزته الأحداث على حد قولها سارعت المملكة المغربية إلى مباركة تكلم الخطوة التى طالما سوقت لها فأصبح من الضرورى والحال هكذا أيجاد حل أخر فاقترح الأمين العام للأمم المتحدة تنظيم مفاوضات مباشرة جديدة بين الأطراف بوساطة من «جيمس بيكر» وهذا ما تم فعلاً فى «برلين» غير أن هذه المفاوضات التى نظمت لم تتوصل

- إلى أى اتفاق إلا أن المغرب إستطاع تقديم إقتراحه الخاص «بحل سياسى» يتطابق بشكل كبيرمع ما سمى «بمشروع الحل الإطار» الذى تقدم به «جيمس بيكر» لاحقا فى 2001م والمعروف تحت إسم « مخطط بيكر الأول «الحل الثالث» والقائم على منح الصحراء حكماً ذاتياً وسعاً تحت الأدارة المغربية فالتاريخ والحقيقة يشكل أقتراح الاتفاق الإطار أو «مخطط بيكر الأول» كما يوصف بذلك إلحاقا بكل بساطه لإقليم الصحراء الغربية بالمغرب أو بصفة أدق هو الدمج المقنع لكل الأقاليم فى إطار السياده المغربية لأنه لايقدم سوى ما يفترض أن يكون حكماً ذاتياً سيكون حتماً ضعيفاً ويفقد إلى أدنى الضمانات ولذلك فليس من الغريب أن ترفضة حركة البوليساريو بل حتى مجلس الأمن لم يصادق عليه ، وقد أكدت الأيام بعد ذلك بأنه أى خطة الاتفاق الإطار هى تأليف من صنع رجل قانون فرنسى فى خدمة المغرب أكثر مما هو إعداد جيمس بيكر نفسه .

- وبدراسه تحليلية بسيطة فى إطار الأجابة عن السئوال التالى لماذا رفض مخطط السلام وتم أبداله بمخطط الاتفاق الإطار، يمكننا تسجيل وإبراز عدة نقاط غامضة وغير مقنعه جاء بها الأخير فأولاً لأن السبب الذى قدمة الأمين العام للأمم المتحدة لتبرير فشل مخطط السلام هو أنه ليس إلا «لعبة مجموع نتيجتها صفر» ، حيث أن الأطراف إما أن تربح الكل أو تخسر الكل إلا أنه يمكن التساؤل الأن:- أليست تلك هى قواعد اللعبة التى وافقت عليها الأطراف ، إذن لماذا تغييرها ، ويمكن الذهاب إلى أبعد من هذا الحد ، فأذا كان فشل المخطط يرجع إلى دورانه حول بديلين مجموعهما صفر (الأستقلال أو الأنضمام)

- فيجب على عنان وبيكر أنذاك أن يجيبا على هذا السئوال : إقتراح « الحكم الذاتى » المتضمن فى « الاتفاق الإطار » الذى أقترحة لتعويض مخطط السلام ألا يعنى إفتراض قبول أحد البديلين ذات «المجموع صفر» أى الأنضمام وإذا كان الأمر هكذا فلماذا ألغى مخطط السلام وقبل « الاتفاق الإطار» هذه من جهه ومن جهه ثانية ورجوعاً لما سبق التطرق اليه فى تقارير السابقه ، فإن الأمين العام يشير إلى المغرب «كقوة مديرة» ومن الواضح أن هذا التلميح ليس برئياً ذلك أنه خاطئ ويتسبب فى الكثير من التناقضات الخطيرة .

أ- فى البداية فإن تقرير الأمين العام تعطى المغرب الصفة الشرعية « للقوة المديرة» تضعة فى تناقض واضح مع مذهب الجمعية العامة للأمم المتحدة ، كما عبرت أى الأمم المتحدة عن ذلك بوضوح فى القرار رقم 3458أ (XXX) الصادر بتاريخ العاشر من ديسمبر عام 1975م والذى يشير بعد الرجوع إلى اتفاقية مدريد إلى أسبانيا كا لقوة المديرة الوحيدة وكذلك الشأن فى القرار 3734لسنة 1979م و1935ملسنة 1980م وهى كلها قرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة تعتبر أن ما قام به المغرب هو «إإحتلال» يجب التنديد به.

ب- من جهه أخرى ففى حاله ما يكون المغرب هو «القوة المديرة» للإقليم فلماذا لايطبق إذن ما ينص علية البند 73 ه من ميثاق الأمم المتحدة الذى يلزم القوه المديرة للإقليم المستعمر التقرير عن الحالة فى تلك الإقليم ، وفى حالة مالايقوم بذلك «كقوة مديرة» فلماذا لايطالبه مستر « كوفى عنان» بذلك أنذاك .

ت- وأخيراً ولكن ليس الأقل أهمية كيف يمكن وصف المغرب بالقوة المديرة «لإقليم » فى الوقت الذى لايحتل كل الإقليم ، ماذا سيحدث مع المنطقة الموجودة شرق الحزام والتى توجد فى الوقت الحالى تحت سيادة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ، فهل سيدعى كذلك إخضاعها للمغرب ، ومن جهه أخرى إدعى الأمين العام كمبرر للتخلى عن مخطط السلأم أن سبب فشله يرجع إلى أن الأطراف لم تتقدم بمقترحات وأنه كان على الأمم المتحدة نفسها تقديم مبادرات فاتحه بذلك مسلسل نقاش بينهما وبالتالى تخلت عن اللعبة التى حصيلة مجموعها صفر (لاغالب ولامغلوب) والأن اليس مشروع الاتفاق الإطار هو مبادرة من الأمم المتحدة وماهى المعجزة زراء عدم سقوط هذه المبادره فى نفس الفشل الذى واجه مخطط السلام ، ولماذا يتضح ان هذه المشروع هو حصيلة مبادرة من الأمم المتحدة وإذ لم يكن من الأمم المتحدة فهل من المغرب أم من الأمين العام ، ففى حاله ما تكون أمام مبادرة محتمله من الأمم المتحدة فيرى البعض أنهم سيجدوا أنفسهم أمام أمراً يدفعنا إلى الأنشغال كثيراً بالمصداقية الضعيفة للأمم المتحدة ، ومن المثير إلى الأنتباه كذلك التقدير الدبلوماسى الضعيف الذى يعطى الأمين العام لمبادرات جبهه البوليساريو الممثل عن الشعب الصحراوى الضحية الأولى للأحتلال ، خلأفا للأهمية التى يخطى بها المحتل (المملكة المغربية)

ث- لديه ، لقد أكد الأمين العام أنذاك أن المقترحات المقدمه من قبل البوليساريو للخـروج من وضعية المازق الذى يجتاز مخطط السلأم لايمكن أخذها بعين الأعتبار لأنها تتطـل قبولهـا من قبل المغرب ، ولكن ما الذى حدث مع مشروع الاتفاق الإطار نفسـه ، وفى هـذه الحالـه ألم يكن هو الأخر يتطلب موافقة البوليساريو –ينفس الأمين العام يقول نعم وفى هـذه الحالـه أيضـاً ألسنا من جديد فى حاجة إلى توضيحات لأحقه ، ويقول الأمين العام أن المقترح قـدم مـن أجـل مناقشته وفى هذه الحاله ألم يشترط أن تحقق الاتفـاق الإطـار يخطـى بـدعم عضـوين دائمـين فى مجلس الأمن (الولايات المتحدة وفرنسا) وفى حاله ما يكون كل الأمر هكذا فلماذا يقلل الأمين العام من قيمة مقترحات البوليساريو الخاصة بمخطـط السـلام فى الوقـت الـذى يقبـل مشـروع الاتفاق الإطار .

- ففى الوقت الذى يثير المسلسل الذى أدى إلى مشـروع « الاتفـاق الإطـار» العديـد مـن الشكوك الغامضة فإن محتوى نفس الاتفاق الإطار المقترح يثير الكثير من الأستغراب حيـث أن المشكلات كانت أساساً إثنين – تقديم كبدايه ما كان يجب أن يكون خاتمة للمسلسـل وإعتبـار كاخاتمة للمسلسل ما كان يجب إعتبار بدايته فى البدايه فإن محتوى كل نص الاتفاق الإطار قدم كشئ تمت مسبقاً البرهنة عليه مايجب حقيقة البرهنـة عليـه مقـدما كبدايـه مـا يمكـن أن يكـون «خاتمة» أى أنه أنطلق من بدايه سابقة تدعى أنـه تـم البرهنـه وقبـول أن الصـحراء الغربيـه هـى خاضع للسيادة المغربية غير أن هذا أدعاء لم تتم البرهنة عليه أو قبوله (هذه السيادة غيـر معتـرف بها لامن قبل الأمم المتحدة ولا من طرف الدوله الأخرى)

- كما لايمكن كذلك البرهنه عليه مستقبلياً إلا بعد تنظيم إستفتاء لتقرير المصير يقرر بموجبه الشعب الصحراوى الأندماج مع المغرب ، فلقد إدعى الأمين العام أن الأطراف وافقت على الاتفاق الإطار من خلال مفاوضات مع ممثليها كما أن محتوى نفس الاتفاق الإطار يتضمن الأندماج مع المغرب ، وهذا يشترط أيضاً ممارسة حق تقرير المصير لان الشعب المستعمر كما هو معروف فى تجارب تصفية الأستعمار عن طريق تقرير المصير يتمتع بعده خيارات : التحول إلى دوله مستقله وذات سيادة ، الأشتراك بصفه حرة مع دوله مستقلة أخرى أو الأندماج الكلى فى دوله أخرى مستقلة أو قبول أيه وضعية سياسية أخرى أو وضعية قانونية وتجسيد هذه البداية المرتبطة حتمياً بهذا المشروع (هذا ويمكن أستخلاصه بالضرورة من نقطتين من الاتفاق الإطار) الذى شكل مصدر تناقضات صعبه التجاوز كما لو كان ذلك هو المخرج الوحيد .

- ومن جهه أخرى أقر المخطط الجديد أن المغرب ستوافق على « صلاحية إستثنائية » فى حماية الوحدة الترابية للإقليم ضد المحاولات الأنفصالية التى قد تصدر من داخل أو المغربية إذا لم يكن إقليم مستعمراً بل إقليم خاضع للسيادة المغربية فى حين أن ما يميز «مستعمرة» هو أنها لاتشكل حقيقة جزءاً من الوحدة الترابية لدولة فإن مبدا تقرير المصير سيصبح غير قابل للتطبيق فى هذه الحاله الخاصه وفى الوقت الذى تم فيه تاكيد حق المصير فى الصحراء الغربية فى مناسبات مختلفة فى العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحده ومجلس الأمن وحكم محكمه العدل الدوليه فإن الاتفاق الإطار يعارض القانون الدولى المعاصر والمعمول به ويحق للبعض التساؤل هنا

- كيف كان بالأمكان التوفيق من جهه بين تأكيد تقارير الأمين العام أن المغرب هو «'قوة مديره» للإقليم او هذا ما يعنى بالضرورة إعتبار الإقليم مستعمرة ، وسابقة الاتفاق الإطار من جهه أخرى والذين يتضمن إعتبار الإقليم جزءاً من الوحده الترابية المغربية وبالتالى إقليميا خاضعا للسيادة المغربية.

- غير أن الاتفاق الإطار يشكل صعوبه ثانية تتمثل فى تقديمه كخلاصة المسلسل ما يمكن فقط إعتبارة بداية فالنتيجه النهائية لمسلسل تصفية الأستعمار عن طريق تقرير المصير يمكن أن تكون متنوعه (الأندماج ، الأستقلأل ، أو الأشتراك) إلا أن القوانين العامه الخاصة بتصفية الأستعمار تتبنى جميعها طريقه واحدة من أجل تحقيقها .

- وهكذا فان الأشتراك يجب أن يكون نتيجة «لاختيار حر وإرادى لسكان الإقليم الذى يتعلق به الأمر معبراً عنه بأساليب ديمقراطيه والأندماج يجب أن ينتج عن «الرغبة المعبرة عنها بصفه حره من قبل سكان الإقليم الواعون بتغير وضعيتهم القانونية مع تحقيق ذلك الأختبار عن طريق «أساليب ديمقراطية » مطبقة بصفة محايده وتعتمد على الأقتراع العام الذى يشارك فية البالغون «مادام بإمكان الأمم المتحدة مراقبة تطبيق هذه الأساليب وخلق دوله مستقلة أو الحصول على أيه وضعية قانونية أخرى عن «إختيار حر ومقرر من قبل السكان».

- وببقدر مايقر مشروع الاتفاق الإطار بأن الوضعية القانونية ستخضع لاستفتاء يمكـن أن يشارك فية الناخبون المؤهلون فى التاريخ الذى ستتفق عليـه الأطـراف فى أجـال خمسـة سـنوات أبتداء من تاريخ دخول الأجراءت الأولية للاتفاق الحالى حيز التنفيذ ، حيث أنه لم يتم الأعتـراف بأن الوضعية القانونية الجديده للإقليم لن تكون سواء نتيجه للرغبات المعبر عنها بصفة حره من قبل السكان المحليين للإقليم الاتفاق الإطار لم يحدد فقط الوضـعية القانونيـة للإقلـيم واضـعاً القوانين العامه للقانون الدولى العام فى وضعية ضعف فيما يتعلق بهذه الحاله الخاصه بالضـبط ، بل يقر إستفتاءاً يجعل من المستحيل تطبيق حق تقرير المصير ، وهذا ما تمت البرهنـه عليـه مـن خلال تحليل الاتفاق الإطار نفسه ، فمن جههلانه يؤهل «للتصويت فى الأستفتاء السكان الـذين قطنو بصفه مستمرة فى الصحراء الغربية خلال السنه السابقة مما ترك الباب مفتوحا أمام التزويـر من حلال تبنى المستوطنين المغاربة كمصوتين ، ومن جهـه أخـرى فـإن إعتبـار «أن الوضـعية القانونية للصحراء الغربية ستخضـع للاسـتفتاء يمكـن أن يشـارك فيـه النـاخبون المؤهلـون فى التاريخ الذى تتفق عليه الأطراف فى هذه الاتفاق فى أجاله خمسة سنوات إبتداء من تـاريخ دخـول الأجراءت الأولية حيز التنفيذ ، سيشكل الكثير من الشكوك الجدية حتـى فيمـا يتعلـق بإمكانيـة طرح إختيار الأستقلال .

- ولايمكن الدفاع فى الأستفتاء فى ظل الاتفاق الإطار والدستور المغربى إلا عن خيارين : المحافظه على الحكم الذاتى تحت السياده المغربية أو عدم المحافظه على الحكم الذاتى ولايمكن إعتبار هذا الأختيار الأخير إلا « أندماجا كليا» إذ يتضح أنه لايمكن الدفاع عن خيار الأستقلال مادام يعطى للمغرب الصلاحيات الأستثنائية فى «حماية الوحدة الترابية ضد المحاولات الأنفصالية التى يمكن أن تصدر من داخل أو خارج الإقليم » فى وقت يكون فية الإقليم خاضعاً لدستور يمثل فيه الملك «ة السلطه العلياء للأمه فى الوحده وحامى إستمرارية الدوله ضامن الوحده الترابيه للمملكه من حدودها الأصليه ، وبصفه قطعيه فإن التاكيد الذى قدمه الأمين العام فى تقرير بإن الاتفاق الإطار المقترح يهدف إلى التوصل إلى حل سريع دائم ونهائى لنزاع الصحراء الغربية بصفه لاتستثنى التعبير الحر بل يسهله ، خاطئ وبالتالى فإن التاكيد المعلن عنه فى قرار مجلس الأمن قابل هو الأخر للرفض ولكن ليس فى جزئه القانونى مادام يقدم حرية التفاوض حول الاتفاق الإطار الإ أنه لم يصادق عليه .

- مادام « يخلو تفويضاً مهماً للسلطه ولا يلغى التعبير الحر بما يتضمنه ، وبخلاصه فإن الرفض المغربى للقانون (تطبيق الشرعية الدوليه المعمول بها أى مبدا تقرير المصير الذى طالبت به محكمه العدل الدوليه ، والجمعية العامه ومجلس الأمن ، أدى إلى هجوم سياسى هادف إلى تبديل ذلك الحق بحل سياسى بمعنى التوصل إلى اتفاق بين القاده المعنيين دون اللجؤ إلى الأستفتاء قد يعطى حكماً ذاتياً موسعاً فى إطار السياده المغربية وقد حظى هذا الهجوم بتقرير الأمين العام للأمم المتحده أنذاك والذى قدم فى 31مايو 2001م

- هذا الحل السياسى المسمى من قبل البعض « بالحل الثالث » وجسده فى مشروع الاتفاق الإطار والمعروف أيضاً بـ مخطط بيكر الأول غير أن محاوله المغرب تحريف الشرعيه الدوليه المعمول بها فشلت عندما رفض مجلس الأمن فى قرار رقم 1429 فى 30 يوليو 2002م حلا سياسياً لايساعد على تقرير المصير وإبتداء من ذلك التاريخ سدت طريق « الحل السياسى » التى أدعى المغرب ذلك أن الطريق الوحيد لإبطال مخطط السلام هو « تسوية » عن طريق التواصل إلى صيغه تتضمن الإمكانيتين معاً « اتفاق سياسى » يعطى للصحراء حكماً ذاتياً تحت السيطره المغربيه كما تدعى المملكه المغربية ويقدم فى نفس الوقت إمكانية تقرير مصير الإقليم كما تريد حركة البوليساريو ، وهذا ماتجلى عملياً فى « مخطط يكر الثانى » وإن كانت هناك بعض التحفظات عليه إلا أنه وحسب بعض المراقبين يعتبر حلا اكثر وسطيه للجانبين عن غيره من حلول إذا ما إستثنينا منها مخطط السلام .

ثانياً : هذا وقد إقترح خيار التقسيم 2002 (الحل الرابع 2 أساساً من قبل الأمين العام للأمم المتحده أنذاك « كوفى عنان» بالتشاور مع ممثله الخاص للمنطقة « جيمس بيكر » ويقر المقترح على أن يكون للمغرب الثلثان ويكون للبوليساريو الثلث من إقليم الصحراء الغربية ، وبصفه ملموسه اكد الأمين العام للأمم المتحدة بأنه يمكن لمجلس الأمن طلب مبعوثى الخاص تحديد مع الأطراف ولأخر مرة ما إذا كانت مستعده لدراسة تحت رعايتة وعن طريق مفاوضات مباشره أو غير مباشره إمكانيةتقسييم الإقليم مع عدم إقرار أى شئ

حتى تتم الموافقه عليه وفى حالة ما يميل مجلس الأمن لهـذا الأختيـار وفى حالـة مـا تكـون الأطراف غير مستعده أو لم تستطع التوصل قبل الفاتح من نوفمبر 2002م إلى حل حـول تقسـيم الإقليم يمكن كذلك طلب من ممثلى الشخصى تقديم لاحقاً إقتراحاً لتقديم الإقلـيم إلى مجلـس الأمن ، وبعد ذلك يعرض مجلـس الأمـن الأقتـراح عـلى الأطـراف عـلى أسـاس أنـه لم يخضـع للتفاوض ، وهذا الشكل من البحث عن حل سياسى يعطى لكل واحد من الأطـراف شـيئيا ممـا يريد ولكن ليس الكل ويتماشى مع سابقة التقسيم الماضية ولكن ليس بالضروره حسـب نفـس التسويات الإقليميه مثل تقسيم الإقليم فى عام 1976م ما بين المغرب وموريتانيا .

- وبالرغم من أن وسائل الأعلام قـدمت التقسـيم مثـل الـذى حـدث عـام 1976م بـين المغرب وموريتانيا إلا أن قراءة لمجمل تقرير الأمين العـام تبـرز أن الأقتـراح الأممـى للتسـوية الإقليميه لن يتم بالضروره مثل ذلك الذى حـدث عـام 1976م فتقسـيم الإقلـيم بـين المغـرب والجمهوريه العربيه الصحراويه الديمقراطيه (البوليساريو) قد يكون غيـر مرغـوب فيـه نتيجـه لعده أسباب فهو يعنى أن الجمهوربه العربيه الصـحراويه الديمقراطيـه ستخسـر كـل مـا ظلـت تطالب بل تناضل من أجله طيلة النزاع وهو الأستقلال التام بالأضافه أيضاً إلى أن التقسيم يمكـن أن يزيد من حدة الشعور الوطنى الذى جرح بعد معاهدة 1912م التى حرمت الصحراء الغربيـه من الإقاليم الموجوده بين خط المستوى 27،40 وواد درعة ومنحه السلطات المغربيه والـذى لم يمتلكه أبداً من قبل ،

- وبالتالى فالتقسيم قد يشكل بتراً أخر لجزاء من إقليم الصحراء الغربيه وأن المغرب أيضاً سيفقد من خلال التقسيم ما يقول بانها وحدته الترابيه أو السياده التى لا يرضى تقسيمها ولكن للمفارقه فقط فقد رضى المغرب عام 1976م بتقسيم ما يرفض الان تقسيمه بينه وبين موريتانيا إبان ما يعرف باتفاقية «مدريد» ولذا لم يكن من المستغرب أن يتم رفض فكرة التقسيم من قبل الطرفين نظراً لانتقاصه أو عدم تقديمه لما يسعى اليه كل طرف من أطراف النزاع على حده.

ثالثاً: إنهاء مهمة الأمم المتحده (المينورسو) 2002م – ولما تمت عرقلة مخطط السلام الأممى ولم يتم التوافق على الخياريين المقترحين الأخيرين – مقترح الحل الثالث وخيار التقسيم ولم يلقيا الإجماع التام عليهم من الأطرف التمنازعه المغرب وجبهة البوليساريو ، تم فى عام الفين أن أجرت الأمم المتحدة تقويماً شاملاً لتسع سنوات من محاولة تنفيذ مخطط التسويه ، وخلص تقرير الأمين العام للأمم المتحده فى فبراير الفين إلى أن كافة الجهود التى بذلت من أجل التوفيق بين الجانبين بإت بالفشل فصرح كوفى عنان أنه بناء على المشاورات التى أجراها مع مبعوثه إلى الصحراء فإن تنفيذ خطة التسويه تعرقلت سنه بعد أخرى على مدى السنوات التسع الماضيه بفعل خلافات أساسيه بين طرفى النزاع ومع أستحالة تنظيم الأستفتاء فإن اتفاق الإطار أو الحل الثالث مرفوض من طرف حركة البوليساريو وكذلك خيار التنظيم مرفوض من المغرب ومن البوليساريو ولذا يرى عنان أنه أمام الوصول الطريق المسدود يصبح خيار خروج الأمم المتحده من الأزمه مطروحاً .

- وهـذا ماسيوصـل النـزاع فى راى الـبعض فى حـال تبنـى هـذه الخطـوه إلى أفـق خطيـر المتضررين منها هم اللأجئـون الصـحراويون خاصـه والشـعب الصـحراوى عامـه مـن التشـرد والتشتت بين أب على جبهة القتال وأم فى الأرض المحتله وأبنه بالمهجر وإبن بـين الثـرى وهـى وضـعيه مأسـاويه لايخلـو منهـا بيـت صـحراوى ، بـل قـد تضـيف هـذه الخطـوه إلى مأسـاة الصحراويين مأساه أخرى أدهى وأمر ذنبه فيها أنه أبى العيش تحـت الأحـتلال وأراد أن يـذوق طعم الحريه ونكهة الأستقرار وفسحة السلام مـن خـلال حقـه غيـر القابـل للتصـرف فى تقريـر مصيره ، الذى تريد الأمم المتحده معاقبته على التمسك به فى حال إنسحابها وتركها النزاع دونمـا حل أو نهايه .

رابعاً: مخطط بيكر الثانى عام 2003م (تقرير مصير شعب الصحراء الغربيه) ويوصف من البعض المراقبين «بالحل الوسط» وهو كان أخر قرار إتخذته الأمم المتحده بشأن النزاع ويحمل رقم 1495 الصادر فى 30 يوليو 2003 ويشكل هذا القرار حلاً وسطاً يجمع بين خطـة التسـويه التى إقترحها «جيمس بيكر» كما يدعو مواصلة الجهود مع الأطراف المعنيه للتوصـل إلى اتفـاق عام وكونه أيضاً يرتكز على فكرة الأستفتاء باعتبارهـا مقبولـه مـن الطـرفين وباعتبارهـا الصـيغه الأكثر ديمقراطيه لتحديد أختيار سكان الإقليم .

- ومضمون هذا القرار أنه يدعو إلى حكم ذاتى لسكان إقليم الصحراء الغربيه لفترة تتراوح مابين أربع إلى خمسة سنوات يأتى بعدها مباشره الأستفتاء الذى سيحدد ما إذا كان سكان الصحراء الغربية يريدون الأستقلال عن المغرب أو الأنضمام اليه ، كما يدعو هذا القرار أيضاً الأطراف الأربعه المعنيه بالأزمه بالطرفين المتنازعين (البوليساريو والمغرب) والطرفين المراقبين موريتانيا والجزائر إلى العمل مع الأمم المتحده والى العمل بينهم باتجاه الموافقه على خطة السلام ويدعو أيضاً إلى أمور أخرى كإطلاق سراح الأسرى وغيرها من نقاط الخلاف ، وقد مجلس الأمن على هذا القرار ، كما وافقت عليه أيضاً جبهه البوليساريو كونه يؤدى فى نهاية المطاف إلى الأستفتاء فى حين ترفض المغرب ، وهذا المخطط بالأحرى جاء أولاً نتيجة تخلى الأمم المتحده عن مخطط السلام المتفق عليه من قبل الجانبين وثانياً للفشل القانونى الذى حظى به مخطط بيكر الأول لان نتيجته هى الدمج المقنع لكل الإقليم ، وهذا ما أدى إلى فشله وبالتالى عد موافقة مجلس الأمن عليه وأخيرا الأنعدام الجدوائيه السياسيه بهذا المخطط « مخطط بيكر الثانى » كحلاً وسطاً من بين الحلول السابقه ويعكس مخطط السلام لتقرير مصير شعب الصحراء الغربيه أو «مخطط بيكر الثانى» عقليه مؤلف تشريع أمريكى جمع فيه ما بين المخطط المغربى من خلال السيطره السياسيه المغربية على أكبر جزء من الإقليم ولو لفتره محدده والمخطط الصحراوى من جهه أخرى

- والذى يتمتع بقوه القانون غير قابله للنقاش بحق تقرير المصير وبالرغم من هـذا يمكـن إبراز بعض النقاط التى شابت مخطط بيكر الثانى وخاصه فيمـا يتعلـق بالعمليـه الأحصـائيه أى المواطنين الذين يحق لهم التصويت فى الأستفتاء كما جـاء فى الخطـه الأخيـره ، فأمـام إمكانيـة تنظيم إستفتاء حتمى ولاغنى عنه لتقرير المصير شرع المغر فى إإدعاء «نفع» إحصـاء المصـوتين بإضافة أعداد من المغاربه اليه ففى عام 1975م وعندما أرسـلت الأمـم المتحـده بعثـة تقصـى الحقائق إلى المنطقه أكد المغرب أن من بين ثلاثون ألف وأربعون ألـف صـحراوى يعيشـون فى المغرب وموريتانيا كلاجئيين فـرو مـن القمـع الأسـبانى وعنـدما لاحـظ الإجمـاع الصـحراوى الملموس على الأستقلال قرر المغرب مضاعفة عدد ما يدعى أنهم «صحراويين» يجب أدماجهم وقد قدر الملك الحسن الثانى فى الرساله التى بعث بهـا إلى الأمـين العـام فى 15/ 9/ 1991م أن عددهم يصل مائه وسبعون الف فرد أعلن أن المغرب سيشرع فى تـرحيلهم إلى الصـحراء ، وقـد وضع «مخطط بيكر الثانى» من أجل الأنتخابات الرئاسيه والبرلمانيه فى الفتـره ماقبـل الأسـتفتاء إحصاء لمجموع المصوتين يضم فقط كل الأفراد المؤهلين من قبل لجان تحديد الهويه التابعـه للأمـم المتحـده (860381) ألـف وأضـافه إلى ذلـك أقـر أنـه بالأضـافه إلى هـؤلاء سيصـوت اللأجئون المسجلون فى قائمة العوده المعده بتاريخ 31/ 10/ 2000م من قل المحافظه الساميه لغوث اللأجئين وهى القائمه المجهوله من قبل المغرب وكـذلك المقيمـون بصـفه مسـتمره فى الصحراء حتى 30/ 12/ 1999م فى أخر إنتخابات تشريعيه مغربيه يوجـد كمقيمـين فى الإقلـيم 151696 فرد بما فى ذلك خمسه وأربعـون الـف صـحراوى معتـرف بهـم كمصـوتين مـن قبـل المينورصو وهم يقيمون فى الصحراء المحتله من قبل المغرب ، هذا الإحصاء الخاص باسـتفتاء تقرير المصي يطرح العديد من الشكوك السياسية والقانونيه.

- ومن ثم يتضح أن الأحصاء الذى أقره «مخطط بيكرالثانى» يميل لصالح المغرب فهو يتكون من ثلاثه لوائح متقاطع فيما بينهما : لائحة المقيمين فى الصحراء منذ عام 1999م ولائحة الأجئين ، فلقد تم إعداد اللأئحه الأولى خلال مرحلتين الأولى إنتهت فى يوليو 1999م وأقرت الأمم المتحده أحصاء 840251 مصوت (تم إنتقائهم من بين 1470229ألف مرشح) من بينهم9،44.٪46254 هم مرشحون قدمو من قبل المغرب ويعيشون فيه أوفى الإقليم المحتل ، او 40٪ (330785) هم مرشحون يعيشون فى الأراضى المحرره أو مخيمات اللأجئين و5٪ (4213) تقدمومن موريتانيا .وبالرغم من أن أغلبية الذين تم إنتقاؤهم تقدمو فى الإقليم الذى يسيطر عليه المغرب أيضاً ، وقد أنتهى من الأحصاء فى ديسمبر 1999م بعد تحديد هوية ما يسمى بالقبائل المتنازع عليها ، فمن بين 51220 مرشح تقدمو فإن لجان تحديد الهويه أعلنت 2135 كمصوتين فقط يعيشون كلهم فى الصحراء المحتله ، وبالتالى يصبح العدد الأجمالى هو 469و198 ألف مرشح تقدموا للجان تحديد الهويه أعلن أن 86086 هم صحراويون وتم إقصاء 083و112.

- وفى نفس الوقت فمن بين الصحراويين 86083 يعيش حوالى 389و48 فى المغرب أو فى المنطقه التى يراقب وترتبط الحسابات السياسيه بالتقاطع بين اللوائح الثلاثه التى ستؤدى مجتمعه إلى أستفتاء تقرير المصير لأنه يوجد صحراويون معترف بهم كمصوتين (الأئحه الأولى) وهم فى نفس الوقت لاجئين (الأئحه الثالثه)

- وصحراويون معترف بهم كمصوتين (اللائحه الأولى) يقيمون فى الصحراء المحتله من قبل المغرب (اللائحه الثانيه) وإذا ما أخذنا بعين الأعتبار اللائحتين المعترف بهما سنلاحظ أنه من بين 696و151 ألف من « المقيمين» فى الإقليم المحتل من الصحراء فإن 48000صحراوى معترف بهم كذلك من قبل الأمم المتحده مما يدل على أن 103000 مستوطن مغربى يمكن أن يصوتوا وبالتالى وفى حاله ما نستثنى ما قد ينجم عن لائحه اللاجئين فإننا سنجد أنفسنا أمام حوالى 189000 فردمن بينهم 86000 صحراوى (45٪) وحوالى 103000مغربى (55٪) وإذا ما أخذنا بعين الأعتبار أن مجموع الأفراد الذين تقدموا أمام لجان تحديد الهويه هو حوالى 198000فرد وبأن المغرب عرقل الأستفتاء لان الأمم التحدة تقدر أنه من هذا المجموع فقط حوالى 86000هم المصوتين ومن ثم يرى البعض أن مخطط بيكر الثانى قد أعطى بالضط للمغرب الأحصاء الذى يريد المغر نفسه وضعه ، غير أنه يتضح أن هذا الأخير يخشى (كماعبر عن ذلك فى رده الكتابى على المخطط) أن تتضمن لأئحة اللأجئين العديد من الأفرادغير مسجلين فى أحصاء الأمم المتحده لسنه 1999م بشكل يجعل أن لأئحه الأجئين (الغير معروفه) تتحول إلى المصدر الأصلى للتوازن ، وهذا مايفسر إلحاح السيد/ عمر هلالى السفير المغربى لدى الأمم المتحده بجنيف أنذاك أمام المحافظه الساميه لغوث اللأجئين والذى طالب فيه بقيام الأمم المتحده بأحصاء

- وتسجيل اللأجئين بصفه أشمل وأدق من اللائحه المعمول بها حالياً ، وقد أدى الضغط المغربى باللجنه التنفيذيه للمحافظه إلى المصادقه يوم الثالث من أكتوبر عـام 2003م عـلى قـرار يعترف بأهمية الأنظمة الفعالة وأساليب التسجيل والأحصاء كاساليب للحمايه ووسائل لتحديـد وتقييم الأحتياجـات التغذويـه وتوزيـع المسـاعدات الإنسـانية ، وقانونيـاً يمكـن أعتبـار دمـج «المقيمين» فى إقليم كمصوتين فى إستفتاء لتقرير المصير شيئاً غير شرعى .

- ومن المهم الإشارة إلى أن المغرب لم يعارض هذه النقطـه ، غيـر أنـه يمكـن إبـراز عـدة إنتقادات لها فمن جهه يجب التذكير بأن محكمه العدل الدوليه أقـرت بـأن السـكان المحليـين للإقليم هم الذين يشاركون فى الأستفتاء وليس « المقيمين » فيـه وقـد حـددت الأمـم المتحـده نفسها عدد السكان « الأصلين» وأقرت سنه 1999م إحصـاء ال « الشـعب الصـحراوى» الـذى يجب أن يمارس حق تقرير المصير وبالتالى لايمكنها الأن دعم عكس ما أنجـزت هـى نفسـها ، ومن جهه أخرى فإن « الأحصاء » الجديد الذى إقترحه « جيمس بيكر » يعرقل بندا أساسياً أخـر من القانون الدولى ، ذلك أن البند الرابع مـن معاهـدة «جنيـف» بتـاريخ الأول مـن أكتـوبر عـام 1949م المتعلقه بالحمايه اللأزمه للأشخاص المدنيين خـلال فتـرة الحـرب يقـر فى البنـد 49 توصيه واضحه : لايمكن للقوه المحتله ترحيل أو تحويل جزاًء من سكانها المدنيين إلى الإقلـيم الذى تحتله ، وأخيراً وفى حالة مالم يكن ذلك كافياً فإذا ما كان هـولاء المقيمـون « المغاربـه قـد قدمو مع المسيره الخضراء » فإن مجلس الأمن قد حسم ذلك الأمر عندما أمر فى حينـه بسـحب من الإقليم كل المشاركين فى المسيره الخضراء

-

- ومن الواضح أن مقترح «جيمس بيكر » يرمى إلى دمج فى «الأحصاء الجديد» عـدداً مـن المستوطنين تم ترحيلهم من قبل المغرب إلى الإقليم الذى يحتله ، كما لايمكن تقبل تأكيد مثـل ذلك الذى قدم الغرب فى رده على مقترح « بيكر » عندما قال أن ما قام به « منصف » ويتماشى مع الممارسه الديمقراطيه لأنه يوجد ، فرق أساس فى كل ممارسه ديمقراطيه وفى ممارسه أى إجراء قانونى بين « المواطنين » وبقية « المقيمين » الـذين لايتنتعـون بالمواطنـه ولا يوجـد أى بلـد فى العالم مهما تكن درجة الديمقراطيه فيه يمكن لمقيمين أجانب فيـه إنتخـاب مجلسـا تأسيسـاً أو برلمانياً عادياً .

- فهذه الأوجه من المخطط برغم أنه لايمكن الشك فى مخالفتها للشرعيه الدوليـه إلا أنـه قد يصعب تجاهلها ويشير القرار رقم 1495 أن المفاوضات بين الأطراف ومع الأمم المتحـده يجب أن تتجه نحو « قبول » النص الموجود وتطبيقه كما أبرز ذلك الأمين العام ، غير أنه يتضـح أن الباب لم يفتح أمام مفاوضات موجهـه نحـو تغير نـص المخطـط فبقـدر مايصـعب مـن جهـه تصحيح نقاط المخطط التى يمكن الشك فى شرعيتها فإنه قد يكون مـن الصـعب عـلى المغـرب محاولة «التفاوض من جديد » حول المخطط قصد المحافظه على نقاط أكثر ملائمـه لـه (مبـرر قانونى للأحتلال ، الإحصاء ومراقبه الإقليم ، لاغياً أوجـه أقـل ملائمـه (مثـل موضـوع الفتـره الإنتقاليه ، التى يفرض خلالها سلطته على الصحراء الغربية التى مـن الممكـن أن تكـون مواليـه للأستقلال)

- فالمفاوضات التى يطالب بها القرار الأممى يجب من جهه أن تتجه نحو ما أذا كانت الأطراف تقبل المخطط وبعد ذلك «إستكماله» لجعله قابلاً للتطبيق دون تغيير نصه ، ومما أكد عليه قرار مجلس الأمن فى جلسته المتعلقة بالنزاع والمنعقده فى 28 إبريل 2006م التى تبنت المخطط ذاته « مخطط بيكر الثانى » وشدد المجلس فى قراره رقم 1675 فى أبريل 2006م على كل قراراته السابقة المتعلقة بالنزاع بما فيها القرار رقم 1495 الصادر عام 2003م والقرار رقم 1541 الصادر فى عام 2004م بالأضافه إلى القرار رقم 1598 الصادر عام 2005م علماً بأن كل هذه القرارات تؤكد على حق الشعب الصحراوى فى تقرير المصير ، وقد دعا المجلس أطراف النزاع ودول المنطقة لمواصلة التعاون مع المنظمه الأمميه لوضع حد لحاله الجمود الحاليه وللتقدم نحو إيجاد حل للنزاع ، واكد على ضرورة إيجاد حل سياسى عادل ودأئم ومقبول من الطرافين ، يمكن شعب الصحراء الغربية من تقرير مصيره ضمن إطار الاتفاقات ، الأحداث والمبادئ المتضمنه فى ميثاق الأمم المتحده ، كما قرر مجلس الأمن تمديد عهدة البعثه الأمميه من أجل تنظيم إستفتاء فى الصحراء الغربية ، المينورصو ، وطالب الدول المانحه بسداد مستحقاتها ودعم البرنامج الأممى المتعلق بتبادل الزيارات مابين العوائل الصحراويه الموجوده فى المناطق المحتله والأخرى بمخيمتها اللأجئين الصحراويين [123].

هذا ونتناول فى المبحث الثانى الانشقاق السياسى وردود الفعل حول الهويه .

(123)إنظر :- شبكة المعلومات الالكترونيه الدوليه (نت) يناير 2015 م الحلول المقترحه لحل نزاع الصحراء الغربية – مخطط السلام الأممى 1991 (الاستفتاء)

المبحث الثاني
الانشقاق السياسي حول أزمة تحديد الهوية في إطار الأمم المتحدة

أولاً : أزمه تحديد الهوية :-

1 - أصبحت أزمه تحديد الهوية وممن لهم حق الأشتراك فى الأستفتاء فى الصحراء الغربية تمثل الانشقاق السياسى والخلاف الرئيسى بين طرفين النزاع المغرب والبوليساريو وبينهما وبين منظمة الأمم المتحدة هذا ما تضمنته جميع تقارير سكرتير العموم للأمم المتحدة ، وكان قد تضمنت تقرير الأمين العام الأسبق «بيريز دكوريا» عام 1991م وكان قد حظى بموافقة عام 1991م لكنه أصبح بعد ذلك مثاراً للخلاف بين طرفى النزاع ، ومما هو جدير بالذكر أن حجر الزاوية فى موضوع تحديد الهوية هو الأحصاء السكانى الذى أجرته أسبانيا فى الصحراء الغربية عام 1974م وهو الأحصاء الذى حدد عدد سكان الصحراء الغربية بأربعة وسبعون ألف مواطن صحراوى .

- وكان طبيعياً أن يضاف إلى هذا العدد نسبة معقولة من الأفراد الذين ولدو فى الصحراء الغربية خلال الفترة عام 1974م وحتى الأن ، إلا أن هذا الأحصاء لم يلبث أن دب الخلاف حوله من جديد ، فحركة البوليساريو رأت فى البداية أنه أقل من الواقع السكانى فى الصحراء الغربية واكدت أن العدد كان يقارب المليون نسمة ، ومن ثم اكد المغرب أن حركة البوليساريو تدخل بهذا أعداداً من المهاجرين غير الشرعيين قد جاؤا إلى الصحراء الغربية من الدول الأفريقية المجاورة ، لكن حركة البوليساريو قد عادت وتمسكت بالأحصاء الأسبانى وأصرت على أن يكون هو الأساس الوحيد المقبول لتحديد من له حق الأشتراك فى الأستفتاء مع تسليمها بأن هذا العدد فى إحصاء عام 1974م يمكن أن يضاف الية نسبة مابين 10٪ أو 15٪ من مجمله وهم الذين ولدو فى الصحراء الغربية منذ عام 1974م .

- هذا وقد شكك المغرب فى حجية الأحصاء السكانى عام 1974م وعززه بالأسانيد منها أن ألاف الصحراويين قد أضطروا إلى مغادرة المناطق الصحراوية عام 1958م بعد المجازر التى إرتكبتها القوات الأسبانية والفرنسية فى ما عرف أنذاك بعملية المكنسة وأن هؤلاء الفارين لجاؤ إلى شمال المغرب قبل أجراء هذا الأحصاء وإستطراداً فإن الأحصاء لم يشملهم بينما هم صحراويون لهم الحق فى التصويت فى إى أستفتاء يجرى فى الصحراء الغربية وقدم المغرب قوائم تضم نحو مائة وعشرون ألف فرد ، وقد سلم بمبدأ عدم صحية الأحصاء الأسبانى عام 1974م مشروع بيريز دى كويلار الذى وافق علية الجميع عام 1991م .

- وعندما بدا عمليات تحديد الهوية إستقدم المغرب هؤلاء الهاربين من الصحراويين وإقام لهم الخيام ووفر لهم وسائل المعيشة فى مناطق العيون وسمارة والداخلة وهذا مارفضتة حركة البوليساريو وثارت عليه زعمه أن أى إستفتاء يجرى على هذا الأساس هو إستفتاء لايخص سكان الصحراء وأنما يخص شعباً أخر ، بينما تتمسك به المغرب فى إصرار حتى بعد أأن حاول د./ بطرس غالى الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة أنذاك أن يقرب بين وجهتى النظر المتضاربتين باقتراح حل وسط يأخذ فى الحسبان عدة معايير مثل ثبوت تسجيل الراغبين فى المشاركة فى الأستفتاء وتدوينهم فى لوائح الأحصاء الأسبانى عام 1974م وأن يثبت أ، طالب التسجيل من أب ولد فى الصحراء أو أن يكون من عائلة صحراوية معروفة أقامت بالصحراء الغربية مدة ستة سنوات متصلة أو إثنتى عشرة سنة متقطعة إلا أنه لم يكتب لهذا الحل الواسط أن يجد مجالاً للتطبيق لانشقاق رؤى طرفى النزاع المغرب والبوليساريو فى ما يراه كل منهما الحل الأمثل من وجهة نظره.

- هذا وقد تعددت محاولات الأمين العام للأمم المتحدة د. بطرس غالى أنذاك لإيجاد صورة من صور التوافق تسهل عمل لجان تحديد الهوية ، فإقترح أن تضم لجان تحديد الهوية ممثلين لأفخاذ القبائل فى منطقتى تندوف والعيون وكان الهدف من هذا الأقتراح أن تكون شهادة شيوخ القبائل هى تزكية للأشخاص المتقدمين إلى هذه اللجان لتسجيل أسمائهم والذين لم تتهيا لهم الوثائق المطلوبة أو إعتراها نقص أو غموض ، لكن هذا الحل التوفيقى لم ينجح لغياب شيوخ القبائل التابعين للبوليساريو عن حضور إجتماعات لجان تحديد الهوية وهذا ما عطل عمل اللجان وحال دون إستمرار نشاطها ، هذا

- وقد كانت حركة البوليساريو ترى أن مقاييس تحديد الهوية المقـررة مـن طـرف الأمـم المتحدة هى صيغ تخدم مصالح المغرب ، لتمكنة من إضافة عشـرات الألاف مـن الأفـراد الـذين يقولون أنهم غادروا الصحراء الغربية إلى شمال المغرب وهو ما ترد عليه المغرب بحجة داحضة هى أن « محمد عبد العزيز » رئيس الجمهورية الصحراوية نفسه من هؤلاء الصحراويين الذين ولدوا فى المغرب من إسرة هاجرت إلى شمال المغرب .

- وإزاد ذلك حاول الأمين العام للأمم المتحدة أنذاك د. بطرس غالى أن يجد مخرجا أخر للمأزق وذلك بأن يصبح من الممكن أن تباشر لجان تحديد الهاويـة عملهـا سـواء حضـر أحـد الشيوخ الممثلين للبوليساريو أولم يحضر للحفاظ على إستمرار عمل اللجان وهـو حـل وافقـت علية المغرب ورفضة البوليساريو .

- وفى هذا الإطار فقد دعمت الجزائر موقف البوليساريو إذ بعث وزير خارجية الجزائر فى ديسمبر 1995م بمذكرة إلى مجلس الأمن يعبر فيها عن رفض حكومتة التدابير الجديدة ، ويبدى قلق حكومتة أزاء أفاق وإجراءات تتضمن أخطاراً جديد تحدق بمستقبل عملية التسوية ومستقبل السلأم والأستقرار فى الصحراء الغربية ، أما جبهة البوليساريو فقد بعثت هى الأخرى برسـاله إلى رئيس مجلس الأمن اكدت فيها : « إن حركة البوليساريو لايمكـن أن تشـارك فى عمليـة تحقيـق الهوية على أساس المقايسس الجديدة ولايمكنها أن تعترف بالنتائج المترتبة عليها ومن ثم تـرى أن تطبيق مثل هذا الحل التقريبى إنما يعنى تنظيم إستفتاء لشعب أخر غير الشعب الصحراوى .

- ومن ثم فإن الموضوع قد عاد إلى نقطة الصفر ، المغرب لايقبل إجراء الأستفتاء إلا على أساس مشروع الأمم المتحدة وإلا فانه فى أرضية يدافع عنها إذا وقع عليها أعتداء وأأيضاً رفضت البوليساريو الحلول التوفيقية ومن ثم أضطر الأمين العام للأمم المتحدةأنذاك أن يوصى فى تقريره الذى قدمة إلى مجلس الأمن فى مايو 1996م بتعليق عملة تحقيق الهوية للناخبين المشاركين فى الأستفتاء حتى يبرهن طرفى النزاع – المغرب والبوليساريو على إستعدادهما لتنفيذ المخطط الدولى مؤكداً أن تعليق عملية تحقيق الهوية سيؤدى إلى أنسحاب أعضاء لجانها باستثناء مجموعه محدودة ستبقى للأشراف على أغلاق المراكز وجمع المعلومات ، وفى هذا الإطار فقد بعثت البوليساريو برسالة إلى مجلس الأمن تهدد فيها بالأضرار والعواقب الوخيمة فى الصحراء الغربية إذا ما عطلت عملية تسجيل الناخبين فى لجنة تحديد الهوية وواكب هذا التهديد تهديد أخر من البوليساريو بأنها ستعود إلى العمل المسلح إذ لم تؤخذ وجهات نظرها فى الحسبان [124] .

ثانياً – موقف أطراف النزاع من عمليات تحديد الهوية :-

أ- موقف البوليساريو :- تم الاتفاق بين الأطراف المتنازعة على إجراء الأستفتاء فى السابع من ديسمبر عام 1998م فى الصحراء الغربية وبدء عمليات تحديد الهوية وإتهمت الأطراف الأخرى للنزاع حركة البوليساريو بعدم التعاون فى إنجاح خطة الأمم المتحدة لإجراء الأستفتاء إذ أن المغرب قد عبر رسمياً لسفراء الدول المعتمدين بأن شيوخ البوليساريو يواصلون الرفض الممنهج

(124)إنظر :- الأمم المتحدة – مجلس الأمن ، التقرير الذى قدمة الأمين العام إلى مجلس الأمن فى مايو 1996م والخاص بتعليق عملية تحقيق الهوية للناخبين المشاركين فى الأستفتاء (نيويورك : مايو 1996م)

لطلب التسجيل النهائى والتابعين للفروع التى ينتمى أليها هؤلاء الشيوخ أنفسهم عملاً على أستفزاز المغرب ودفعه إلى وقف عمليات تحديد الهوية ، كحما تبين أن هذا السلوك المخالف لاتفاق « هيوستن » قد تاكد وتجسد فى حضور مسؤلين من كبار حركة البوليساريو إلى جانب هؤلاء الشيوخ وخاصة إبراهيم غالى ، ومحمد سالم ولد السالك ومحمد الأولالى عقيق وهم على التوالى وزير الدفاع ، ووزير الخارجية ومدير الأمن العسكرى لحركة البوليساريو .

- هذا وقد ندد المغرب بحضور هؤلاء المسئولين لان حضورهم يعرقل المسلسل ويحول دون أستمراره فى هدوء وإستقرار ويشكل إسطراداً حملة إستفتائية سابقة لأوانها وإستفزازاً للأمم المتحدة والمغرب والسكان المعنين بالأمر ، هذا وقد كانت إتصالات « جيمس بيكر » قد إنتهيت إلى الأعتماد بالأحصاء الذى أجرته أسبانيا فى الصحراء الغربية عام 1974م وقد أدى الأخذ بهذا الأحصاء إلى الأخذ بالمعايير الخمسة التى حددتها الأمم المتحدة منذ عهد أمينها العام الأسبق « بيرزد كويار » لتحديد هوية المرشحين للأقتراع يوم 7/ 12/ 1998م وهم :-

1. الأشخاص الواردة أسماهم فى قائمة إحصاء 1974م المنقحة .
2. الأشخاص الذين كانو يعيشون فى الإقليم كافراد قبيلة صحراوية وقت أجراء إحصاء عام 1974م ولكنه لم يشملهم.

3. أفراد الأسرة من الدرجة الأولى من المجموعتين الأولى والثانية (الأب والأم والأبناء .

4. الأشخاص الذين هم من أب صحراوى مولود فى الإقليم .

5. أفراد القبائل الصحراوية المنتمية إلى الإقليم الذين أقامو بالإقليم فترة ستة سنوات متصلة أو فترة متقطعة تبلغ إثنى عشر عاماً قبل الأول من ديسمبر 1974م .

- هذا ويعنى تحديد المعايير الخمسة أعترافاً ضمنياً من الأمم المتحدة فى مخططها لتسوية مشكلة الصحراء الغربية بان الأحصاء السكانى فى عام 1974م ناقص ومملوء بالثغرات فقد حرمت أسبانيا الأفراد المنتمين إلى القبائل الصحراوية والمشكوك فى ولائهم للمغرب من التسجيل مثلما حرمت أهل الصحراء الذين نزحو إلى الشمال فى فترات متقطعة بسبب أزمات سياسية واقتصادية إقتضاها ظروف الجفاف وندرة المراعى فى الماضى وللتدليل على ذلك يؤكد البعض أن عدد الذين سييستدعون طبقاً لاخر تقرير قدمة أنذاك « عنان » الأمين العام للأمم المتحدة السابق إلى مجلس الأمن غير معروف على وجه الدقة ، وفى رأى عدد من المراقبين أن عدد الصحراويين المرشحين للأقتراع يصل إلى مائة وخمسون ألف شخص بينما يذهب أخرون إلى أن عدد الصحراويين المرشحيين للأقتراع يصل إلى مائة وخمسون ألف شخص بينما يذهب أخرون إلى أن عدد الصحراويين يفوق هذا العدد كما تشير كل الدلائل إلى صحة ذلك فقد تجاوز عدد الذين حددت هويتهم ثمانون ألف فرد حتى الأن منهم ستون ألفاً جرى تسجيلهم خلال المرحلة الأولى التى كانت قد بدأت فى عام 1994م وسجل منذ أستئناف مسلسل تحديد الهوية اكثر من عشرون الف فرد .

- هذا ويرى كثير من المراقبين أنه عندما بدأت قوائم الصحراويين الذيين حددت هويتهم تتزايد بهذا الشكل بدأت البوليساريو خططها الرامية إلى عرقلة السير السليم لعمليات تحديد الهوية وتفسير ذلك أن البوليساريو كانت تريد الأ يتعدى عدد الذين لهم حق الأستفتاء سبعون ألف شخص ، ومن ثم أقصاء عشرات الألاف ممن يستوفون المعايير الخمسة المعروفة لتحديد الهوية ، ومن العراقيل التى تتهم البوليساريو بوضعها تبديل الأسماء وأماكن وتواريخ الميلاد ، فضلاً عن الغياب المتكرر غير المبرر لشيوخ البوليساريو ، مما يؤخر بشكل مفظم ولأيام عدم تسجيل مئات الأشخاص المنحدرين من أصول صحراوية والذين يجدون أنفسهم مجبرين على الأحتجاج بقوة على هذه الممارسات والهدف من خطة نسف عملية تحديد الهوية هو إقصاء شرائح كبيرة من القبائل التى أبعدت إلى شمال المغرب فى أعقاب عمليات المقاومة ضد تكالب الجيشين الفرنسى والأسبانى عليها فى أوخر الخمسينيات من القرن الماضى لمواجهة مايراه المغرب ضد « إستراتيجية العرقلة » عمد إلى التشبس بمواقف يراها مشروعه نابعة من تفسير الاتفاق « هيوستن » ويرى السلطات المغربية تقدم منذ إستئناف عملية تحديد الهوية الدعم والمساندة المطلوبين من « المينورسو » [125].

([125])إنظر :- الأمم المتحدة – مجلس الأمن خطة الأمم المتحدة لأجراء الأستفتاء فى 17/ 12/ 1998م والمعايير الخمسة التى حددتها الأمم المتحدة منذ ’’ بين دكويار ‘‘ الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة فى شبكة المعلومات الدولية – موقف البوليساريو من عمليات تحديد الهوية .

- هذا ويؤكد بعض المحليين المؤيدين لوجة النظر المغربية دلائل على هذا السعى منها أن عملية تحديد الهوية من طرف البوليساريو قد توقفت خلال الأسبوع الأخير من ديسمبر 1997م ثم توقفت فى مخيمات تندوف منذ 29/ 12/ 1997م حتى 4/ 1/ 1998م بدعوى إإنعدام وسائل نقل طالبى التسجيل النهائى ، وتوقفت جلسة تحديد الهوية فى طان طان فى 7/ 1/ 1998م لتبنية شيخ البوليساريو لحبيب سلامى جمعة الذى إعترف بان 133 من المسجلين من بينهم 127 لاتوجد أسماهم فى الأحصاء السكانى عام 19974م ثم توقفت العملية فى جميع مراكز تحديد الهوية (ستة مراكز) فى 12/ 1/ 1998م بغية حصول وفد البوليساريو على الأعفاء من شكليات المراقبة المعتادة عند الوصول إلى مطار العيون (كبرى مدن الصحراء) أوفى أثناء المغادرة [126].

- ويرى البعض أنه قد لوحظ أن مراقب البوليساريو يوجهون « شيوخهم بالأشارات وكلها من وجهة نظر تعلن الرفض المبيت سعياً إلى تحديد الهيئة الناخبة على هواهم كما يرو أن أغلبية شيوخهم لاتنطبق عليهم المعايير المحددة لشيوخ القبائل المعتمدين بل هم أقرب إلى العسكريين الذين يمثلون الأوامر الصارمة الصادرة اليهم وأغلبهم يخرجون من مركز التسجيل ليعتزرون لابناء عمومته وإخواله عن إنكار معرفتهم فى الداخل وأغلبيتهم يعترفون بانهم مرغمون على السلوك الشائن ، وكان من بين المراقبين فى «سمارة» إبراهيم غالى وزير الدفاع لدى البوليساريو

(126)انظر فى شبكة المعلومات الدولية (نت) يناير 2015 – وسائل البوليساريو فى عرقلة عمليات تحديد الهوية

- الذى حضر خصيصاً للضغط على ممثلية فى اللجنة لكى ينكر معرفتـه بكـل المتقـدمين ممـا أذهل اللجنة نفسها وكذلك الحال فى «طـان طـان» حيـث أوفـدت البوليسـاريو «محمـد السـالم ولـد السالك» وزير التعليم الذى كوفى بعد ذلك بتعينة وزيراً للخارجية لدوره فى التاثير فى شيوخ البوليساريو لرفض أغلبية المسجلين وكان عددهم 4600 فرد قد تم إستدعاؤهم وأنكر شيوخ البوليساريو التعرف على الأغليه العظمى منهم تنفيذاً لإيماإت (ولد السالك) الذى أقام أسـبوعين كـاملين عقـد خلالهمـا ثلاثه لقاات مع عائلته .

- ومن ثم يخلص البعض إلى أن البوليساريو طرقت كل السـبل محاولـه منهـا ألايتجـاوز عـدد المصوتين أربعة وسبعون ألفا فرد ، على أساس الأحصاء السكانى فى عـام 1974م وعنـدما أصـبحت غير بعيدة كثيراً عن الهدف أصدرت تعليمتها إلى شيوخها بـاللجوء إلى كـل المبـررات لمنـع عشـرات الألاف من الصحراويين من إثبات حقهم فى التصويت فى الأستفتاء هذا ويكاد شيوخ البوليساريو كمـا يذكر بعض ممثلى (المينورسو) نفها يطير صوابهم لألأن عدد المرشـحين للتصـويت كبيـر بالفعـل إذ يتعين أستدعاء العشرات من أفخاذ القبائل ، كما لايزال يتعين مثول عشرات الألاف من الصـحراويين من داخل الصحراء وخارجها أمام لجان تحديد الهوية ، كما إتهمت « المينوسو» بارتكـاب أخطـاء فى السياق من ذلك أنها سمحت « لابـراهيم غـالى » أحـد وزراء البوليسـاريو باثارةشـعور المـواطنين فى «سمارة» وقد إعترفت «المينورسو» بأن إسمه كتب خطأ ودخل المنطقة تحت أسم أخر ،

- وعلى هذا الأساس قبلت الشكوك المغربية وردت عليها بالطريقة الدبلوماسية التى أرضت المغرب والتى هى فى نفس الوقت إعتراف ضمنياً بأن خطا ماء قد وقع وأنه غير معتمد وأيضاً من أخطاء« المينورسو» أنها توجه إلى بعض الأشخاص الدعوات الممثول أمام لجان تحديد الهوية قبل إجتماعها بأربع وعشرون ساعة مع أن المتفق علية أن توجه هذه الدعوات قبل أسبوع من الأجتماع بالنظر إلى طبيعة الصحراء والمسافات الشاسعة التى تفصل بين مدنها ونجوعها .

- هذه أمثلة من وسائل البوليساريو لعرقلة عملية تحديد الهويه وهى جزء من الخطه القائمه على ركائز ثلاثه ، الرفض المنهجى لطالبى التسجيل النهائى والتابعين للفروع التى ينتمى اليها شيوخ البوليساريو أنفسهم وتغيير تواريخ وأماكن الميلاد وإنتحال هوية الأخرين ،، ويكفى أن يعرف أن هؤلاء الشيوخ الذين يتصرفو تحت ضغوط إدارة البوليساريو قد رفضو خلال يناير 1998م – 3438 من طالبى التسجيل النهائى من بين 3916 الذين إستمع اليهم إى نسبة 29و82٪

- ومن ثم يرى البعض من المحللين أنه يتبين بجلاء أن البوليساريو تحاول تقليس كشوف المقترعين إلى درجة منخفضة برفض التعرف بالصحراويين الحقيقين الذين لم يغادروا أرضيهم ويمارسون حياتهم العادية والهدف من ذلك إستفزاز المغرب أصلاً فى أن يلجأ هؤلاء إلى وقف عمليات تحديد الهوية ، فيتعطل الأستفتاء ، وتعبيراً فى ذات الوقت عن الأضرار بالصحراويين الذين يتمسكون بهويتهم المغربية وبالولاء للعرش المغربى .

- هذا ويمكن التنويه إلى أن هناك ستة مراكز لتحديد الهوية إثنين منهم فى العيون وواحد فى سمارة وواحدة فى «طان طان» وأخر فى جليم فى الإقليم الجنوبية للمغرب وهى تمثل أكثر من 82٪ من مساحة الصحراء والمركز السادس فى منطقة «تندف» الجزائرية حيث توجد مجتمعات البوليساريو ، وسيضاف قريباً ثلاثه مراكز أخرى جديده منها إثنان فى شمال المغرب والثالث فى الجنوب وفى كل مركز يوجد أربعه أطراف أأولاها المينورسو (هيئة الأشراف على وقف أطلاق النار والأستفتاء) وتقدم طاقمين وثاينها المغرب والبوليساريو ويقدم كل منها مراقبين وثالث الأطراف هو إثنان من شيوخ القبائل أحدهما مغربى والثانى عن البوليساريو والرابع مراقب من منظمة الوحدة الأفريقية وليس للمراقبين حق التدخل إلا إذ كان هناك سبب لذلك .

- **وهذا وتمر عملية تحديد الهوية بثلاث مراحل هى :-**

1. **المرحلة الأولى** :- تجرء خارج القاعة وتتعلق باعداد الأشخاص للمرور بالمرحلة الثانية التى يجرى خلالها التعرف بالأشخاص وإستخراج البطقات الخاصة بهم ثم توجيههم إلى مكتب أخر لأخذ بصماتهم وصورهم الفوتوغرافية.

2. **المرحلة الثانية** :- تجرى داخل المركز حيث يدخل الشخص ليجيب عن الأسئلة الموجهة اليه عن أسمه بالكامل وتاريخ ومكان مولده ونوع المعيار المرشح على أساسه.

3. **المرحلة الثالثة** :- وهى التوجيه نحو الشيوخ للأدلاء بشهادتهم فى شأن الشخص المرشح ويدون المراقبون معلوماتهم فى كشوف خاصة معدة لهذا الغرض ثم ترفع النتيجة إلى رئيس اللجنة بعد توقيع الشيخين ، ويتغير الشيوخ حسب المطلوب تحديد هويتهم تبعاً لقبائل وأفخاذها (127)

- وفى إطار ذلك فقد أبدت السلطات المغربية مذكرة رسمية إلى ممثل السكرتير العام (كوفى عنان) أنذاك بعض الملاحظات إثر تعيين «إبراهيم غالى» مراقبا فى مركز تحديد الهوية فى « سمارة» وجاء فى المذكرة مايلى «كما تعلمون فإن السيد إبراهيم غالى – يعد حالياً من طرف البوليساريو – وزير للدفاع وله ماضى لايؤهله لأداء هذه المهمة ، كما أنه كان مصدر عمليات القمع الدموية المدبرة ضد السكان فى مخيمات «تندف» إثر الأنتفاضة التى جرت هناك ، لذلك فإن حضوره من طبيعته أن يخرج ويرعب شيوخ البوليساريو فى أثناء أداء شهادتهم والذين من الواجب عليهم أن يتصرفوا باستقلالية وحسن نيه ومضت المذكرة تؤكد أن هذا الزعيم العسكرى قد نظم حملة ضد السكان فى مدينة «سمارة» فى أكتوبر 1979م ولم يكن الجدار الذى يحمى الجزء الأهل بالسكان من الأقاليم الجنوبية قد بنى بعد ، هذه الحملة صاحبها إحتجاز رهائن من بين السكان المدنيين وإنطلاقاً من هذه المعطيات فإن حضوره فى مدينة «سمارة» يعد ويعتر أستفزازا للسكان والمؤهلين والجنود والسلطات المغربية وأضافت المذكرة أن أرسال هذا الشخص يعد أيضاء عرقلة لروح مسلسل التسوية الدولية

(127)انظر شبكة المعلومات الدولية (نت) يناير 2015م مراحل عمليات تحديد الهوية فى الأقليم الصحراوى وفقا لخطة التسوية التى تبنتها الأمم المتحدة

- واتفاق «هيوستون» لأنه يمثل حملة سابقة لأوانها فى عملية الأستفتاء ، كما أن تعيين «إبراهيم غالى » ملاحظا لايعد عملاً تقنياً منعزلاً ولاقيمة له وإنما هو عمل يندرج فى إطار أستراتيجية عامة تهدف إلى تكثيف الأستفزازات وتشوية مسلسل تحديد الهوية وإيجاد جو من القلق والتوتر الذى سيؤثر لامحاله فى حسن سير هذه العملية .

- وفى السياق ذاته أكدت المذكرة المغربية أنه سبق للبوليساريو أن عينت وزير التعليم الذى أصبح وزيراً للخارجية ملاحظاً فى مركز تحديد الهوية فى مدينة «طان طان» حيث أثر حضورة بشكل وأضح فى أحد شيوخ البوليساريو الذى بادر إلى إبعاد عدد كبير من المؤهلين المنتمين إلى عرشه ذاته (فرع القبيلة) وإذا إضيفت هذه التصرفات إلى تلك التى لوحظت فى مراكز تحديد الهوية المفتوحة فى مخيمات «تندف» فى الجزائر حيث لجأت البوليساريو إلى عمليات تزوير الأسماء وتواريخ الميلاد بهدف إشراك أشخاص ليس لهم الحق فى التصويت ، فمن الطبيعى أن عملية تحديد الهوية ستنا عن الموضعية والصفاء ، وإختتمت المذكرة بأن السلطات المغربية المتشبثة بالتطبيق الصادق لمسلسل التسوية واتفاق «هيوستون» لها ثقة كبيرة باحساسكم الكبير بالمسئولية وبالآجراءات التى مافتئتم تتخذونها بهدف حماية عملية تحديد الهوية من كل الدسائس والأخطار [128].

([128])انظر شبكة المعلومات الدولية (نت) يناير 2015م مراحل عمليات تحديد الهوية فى الأقليم الصحراوى وفقا لخطة التسوية التى تبنتها الأمم المتحدة

- كذلك كان من المثير أن «عبدتى سيدى محمد عبد الجليل » من قبيلة أولاد «بوسبع» تميز خلال كل مراحل تحديد الهوية بموقف سلبية فى مركز العيون بدعوى عدم التعرف بجميع طالبى التسجيل الذين تقدموا أمام اللجنة فى أخر ديسمبر 1997م فمن بين 414من طالبى التسجيل المنتمين بالفعل إلى فروع القبيلة لم يعترف ب269 شخصاً وإضافة إلى الشكاوى فإن شيوخ القبائل يعقدون إجتماعات خاصة لمتابعة إنتهاكات البوليساريو لاتفاق «هيوستن» وقد أصدرقبيلة (أيت لحسن) من أشهر قبائل الصحراء بياناً وقعة كل شيوخها تبين بجلاء موقف ممثلى البوليساريو المناهض لتسجيل أى فرد من هذه القبيلة ، إن هذه الموقف تعد أجحتفابحق قبيلتنا وتميزاً بين القبائل الصحراوية وتصرفاً طائشاً غير مقبول لانه أذا ما إستمر سيؤدى فى النهاية إلى بطلان دور الأمم المتحدة وإستحالة أستمرارها فى أداء دورها الممثل فى إعطاء الحق لكل القبائل الصحراوية وإشتركها فى عملية الأستفتاء بدون إقصاء أو تمييز ، إن موقف البوليساريو اليوم يذكرنا بمواقف سبقت وكانت هى السبب الرئيسى لتوقف عملية تحديد الهوية قبل «هيوستن» والبيانات الممثلة كثيرة كلها تدعو ةة المينورسو« لتصحيح الأوضاع والحذر من التصرفات التى تريد البوليساريو ومنها جر الأمم المتحدة إلى التخلى عن حقوق قبائل صحراوية فى مصلحة قبائل أخرى ينتمى أليها قادة البوليساريو.

- أما بالنسبة للشكاوى الرسمية للسلطات المغربية إلى الأمم المتحدة فإنها تنبه المنظمات الدولية إلى أن الأخطاء التى أرتكبت يجب الأ تتكرر لأن المنظمة الدولية لاتستطيع أن تاخذ على عاتقها مسئولية مخالفات يرتكبها أعضا من « الميئورسو » وإستطراداً فإن التحرك المتوقع يهدف إلى حمل الأمم المتحدة على التصرف السليم لتطبيق اتفاق «هيوستون» الذى يستمسك به المغرب .

- ويشير البعض أنه من الواضح أن الياس يكمن وراء هسيتيرية التنكر للقبائل التى تنتهجها البوليساريو وقد كشف عن ذلك حديث أدلى به أحد مسئوليها وهو رئيس وزراء الجمهورية الصحراوية إلى مجلة «جون أفريك» إذ أكد فية ما إذا كانت نتائج الأستفتاء فى مصلحة الوحدة الترابية للمغرب فسيذهب هو إلى مكان أخر ، وعقبت جريدة مغربية « الأتحاد الأشتراكى على ذلك » إن الذى يجرئ على بتر قطعة من جسد أمه لايمكن أن يجيش صدرة للجزء المبتور ، وأكدت الجريدة أن قيادات البوليساريو لايدركون أن الأنسان الذى أختار وحدة بلاده وقام ببتر أى جزء فيها لن يذهب بعد الأستفتاء مهما كانت نتائجة إلى أى مكان أخر لانه لن يشارك فى الأستفتاء من أجل الذهاب أو المجئ بل فقط من أجل إغلاق ملف لم يعرف الذين فتحوة كيف يغلقونة [129].

(129)انظر :- فى شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015م المذكرة الرسمية التى قدمتها المغرب إلى ممثل والأمين العام للأمم المتحدة (كوفى عنان) بمجموعة من الملاحظات إثر تعين د.إبراهيم غالى «وزير الدفاع للبوليساريو مراقبا فى مركز تحديد الهوية فى «سمارة».

- وأنظر :- موقف البوليساريو من عمليات تحديد الهوية .

- هذا ويمكن القول أن البوليساريو يتمسكون بحق تقرير المصير لبلادهم بعد تصفية الأستعمار الأسبانى من الصحراء الغربية .

ب- موقف المغرب من عمليات تحديد الهوية :-

- ومما هو جدير بالذكر أن المغرب ظلت حتى بداية عام الفين متشدده تجاه جبهة البوليساريو ومتمسكة بالأستفتاء الذى هو أساس التسوية التى إقترحتها الأمم المتحدة على أن يشارك فية جميع المنحدرين من الصحراء الغربية وأكد وزير الدخلية المغربى أنذاك «إن من باب العدل والأنصاف أن يؤخذ بعين الأعتبار الأنتماء القبلى كما تراه القبائل الصحراوية وليس كما ينظر اليه إحصاء المستعمر ، ومن ثم كان المغرب يشدد على الأهمية الحاسمة لاجراءات تحديد الهوية وضرورة ضمان حيادها وموضوعيتها وإنصافها .

- هذا ويتهم المغرب جبهة البوليساريو بمسئوليتة والمماطله فى تنفيذ الأستفتاء فقد جاء عن « أحمد السنوسى» ممثل المغرب لدى الأمم المتحدة أن المغرب الذى دعا إلى تنظيم الأستفتاء سيواصل المطالبة بتصحيح النقاط الواج تصحيحها وتقويم الموقف التى ينبغى تقويمها إذا ما كان يراد تنظيم إستفتاء عادل ونزيه واكد « إن المماطلات والمناورات التى يلجا اليها خصومنا للحيلولة دون إستكمال مخطط التسوية الذى يجب أن يعرف بوضوح إرادة للعرقلة ، وإن الأمم المتحدة ربما إقتنعت بالرغبة الصادقة للمملكة ومسؤينة المخاطبين الأخرين الذين يواصلو وضع العرقيل فى وجه المخطط الأممى .

- وقد أعلن وزير الخارجية المغربى فى كلمته أمام الجمعية العامه للأمم المتحدة فى دورتها الخامسة والخمسون التى عقدت فى 13/ 9/ 2000م دعم بلأدة لاى مبادرة يقدم عليها الأمين العام على الرغم من تمسك المغرب بمسلسل التسوية الأممى ، غير أنه اكد أن التسوية يجب أن تتم داخل السيادة والشرعية وإجماع المغاربة وهو ما سبق أن أعلنه فى 30 / 6 / 2000م العاهل المغربى الملك محمد السادس وطلب المغرب من لجنة القضايا السياسية الخاصة بتصفية الاستعمار أن تمتنع عن بحث قضية الصحراء لانها ليست قضية إستعمار ولاسيما بعد أن فوض إلى مجلس الأمن متابعة تنفيذ الأستعمار ، وأبدى المغرب أهتماماً كبير بالمبادرة التى أطلقها فى شأن التفاوض المباشر مع الطرف الأخر ، ففى 6/ 10/ 2000م عقدت لجنة الداخلية والجهات والجمعات المحلية والبلديات ولجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطنى فى مجلس المستشارين والفرقة الثانية داخل مجلس النواب المغربى إجتماعاً مشتركاً لدراسة المبادرة وجاء فى الاجتماع بطلب من الحكومة المغربية وحضره وزير الخارجية والداخلية كما وجدت المبادرة تجاوباً دولياً واسعاً وتائيد كبيراً من عدد من الدول والأتحاد الأوربى .

- بالإضافة إلى أن المغرب قد أعلن فى 10/ 3/ 2001م أنه سيقدم إلى الأمم المتحدة مقترحاتة فى شأن إيجاد صيغة حكم جمهورى ولا مركزى للإقليم الصحراوية بحيث يمكن أبناء المنطقة من تسيير شئونهم المحلية فى إطار اللامركزية والديمقراطية ،إذا أكد ذلك السيد / عبد الرحمن اليوسفى ا- الوزيرالأول (رئيس الوزراء)

- بالمغرب على هامش مؤتمر نسائى عقد فى مدينة العيون وهى المرة الأولى التى يتحدث فيها مسئول مغربى كبير عن حكم جمهورى لحل مشكلة الصحراء بدلاً من الحكم الذاتى مأخوذ من نظام الجهات الذى نص علية دستور المغرب عام 1996م وأصبح المغرب بموجبة يتكـون من سته عشر جهه ، وهذا يعنى أن الحل السياسى من وجهة نظر الحكومة المغربية لايخرج عـن إطار السيادة المغربية على المحافظات الصحراوية ولكن المغاربة مع طـرحهم الحـل السياسـى لايستبعد الأجراء العسكرى أو ما يسمونة بالدفاع عن الوحـدة الترابيـة للمغـرب وسـيادتة عـلى الإقلـيم الصـحراوى المسـترجعة كمـا جـاء فى حـديث وزيـر الثقافـة والأتصـال المغربـى إلى الصحفيين والمنشور فى 8/ 10/ 2000م .

- هذا وفى 31/ 3/ 2001 م نقلت الصحافة عن السيد / عبد الرحمن اليوسـفى – تأكيـد أن حل قضية الصحراء يكمـن فى الأتجـاة نحـو الأنـدماج الـديمقراطى لكـل السـكان الصـحراويين المتشبثين بوحدة التراب المغربى والراغبين فى العمـل يـداً بيـد مـع أخـوانهم فى الأقـاليم الاخـرى لمواجهة التحديات المستقبلية هذا ولوزير الداخلية المغربى السيد / إدريـس البصـرى أنـذاك رأى مختلف أذ يرأى أن الاتفاق – الإطار قد يؤدى إلى أستقلال الصحراء الغربية عـن بـلادة وشـكك فى نيات الأمم المتحدة إزا مستقبل الصحراء الغربية زاعماً أن الاتفاق / الإطار الـذى إقترحتـة الأمـم المتحدة سيفتح الباب امام توترات دامية فى الصحراء الغربية يجهل مالها – كما أكـد البصـرى – فى مقال نشرتة جريدة «دومان» المغربية إن مصدر التوتر هو حالة الشـك المحيطـة بطبيعـة الاتفـاق / الإطار والتساؤلات المرتبطة بسلوك المنحدرين من أصول صحراوية الـذين يفـوق عـددهم 551 أف والذين رفضت الأمم المتحدة قبولهم فى أعمال تحديد الهوية ، إضافة إلى أهليـة المشـاركين فى الأستفتاء الذى يتحدث عن الاتفاق بعد خمس سنوات من الحكم الذاتى فى الصحراء

- .

- وأضافت أن كل هذه العناصر لاتدعو إلى التفاؤل وتدع أحتمال معاودة سيناريو تيمور الشرقية مفتوحاً متسائلاً عما إذا كانت الولايات المتحدة وفرنسا بكونهم راعيتين الاتفاق ستتورطان فى الرمال المتحركة ، لكنة أستطرد قائلاً أن حالة التوتر التى ستسود الصحراء ستقود إلى التفكير فى أن أستقلال الصحراء أمر حتمى ، وهذه هى المرة الأولى التى يتحدث فيها « البصرى » منذ أن أقاله العاهل المغربى الملك محمد السادس فى نوفمبر 1999م عن قضية الصحراء التى تولى إدارتها بيد من حديد نحو ربع قرن ، وقد وصف الاتفاق ، الإطار بأنه خدعه من الأمم المتحدة للأسراع فى حسم ملف تستمر تداعياته منذ أكثر من خمسة وعشرون عاماً ، كماأشار إلى أن إعلان الجزائر والبوليساريو رفضهما الاتفاق خلال مفاوضات «وايومينج» برعاية « بيكر »هو منارة لكسب أفضل المواقع فى سبيل الحصول على إستقلال الصحراء ، وإكد أن إشارة مجلس الأمن إلى سيادة المغرب على الإقليم لمدة خمس سنوات والضمانات الدولية لتعزيز تلك السيادة هى وهمية مبرراً ذلك بالصيغة التى سوت بها الأمم المتحدة نزعات مماثلة عبر العالم أخرها تيمور الشرقية ، وأضاف أن التعاطى الراهن للأمم المتحدة مع قضية الصحراء ينافى ميثاق «سان فرنسيسكو» الذى ينص على إحترام إستقلال الدول الأعضاء ووحدتها مذكراً بأن منع أقلية من السكان الموجدين على أرض أجنبية فى (تندوف – جنوب شرق الجزائر) حكماً ذاتيا يشير إلى ممارسات قديمة سعت إلى فرض الحماية على الدول ذات السيادة على أبواب النظام العالمى الجديد ،

- وأعرب عن إعتقاده أن منح الولايات المتحدة وفرنسا صلاحيات رعاية الاتفاق / الإطار هو من قبيل تدخل القوى الكبرى فى الشئون الداخلية مادام ثلث تراب المغرب سيخضع للرقابة الدولية ، وتوقع أن تعهد البوليساريو خلال الفترة الأنتقالية المحددة بخمس سنوات إلى إحداث القلائل فى الصحراء الغربية لحض المجتمع الدولى على تغيير خطة الحكم الذاتى نحو الحصول على الأستقلال.

- هذا ومع أستمرار تدنى وتدهور الأوضاع فى الصحراء الغربية وتعثر الأمم المتحدة عن إيجاد حل سياسى يوافق علية أطراف النزاع وخاصة بعد وضوح عدم إمكان إجراء إستفتاء بدأ البحث بمخطط التسوية الأممى لذلك عرض مشروع الحكم الذاتى / الاتفاق الإطارى فى 29/ 6/ 2001م بهدف تشجيع الأطراف المتنازعة لبدء مرحله جديدة من المفاوضات دون التخلى النهائى عن خيار الأستفتاء ورغم أن الاتفاق الإطارى قد حقق بعض المطالب المغربية وأهمها السيادة الإقليمية ،إلا أنه كان هناك بعض الأعتراضات تمثل أهمها فى الأعتراض على نتائج لجنة تحديد الهوية وأيضاً عدم وضوح العلاقات بين البرلمان المغربى والجمعية التشريعية فى إقليم الصحراء الغربية بالإضافة إلى مشكلات إعادة إنتشار القوات المغربية واليات تدخلها ضد المحاولات الأنفصالية سواء من داخل الإقليم أو خارجه وأسلوب إستغلال ثروات الإقليم وكذلك عدم وضوح إجراءات الأستفتاء والوضع بعد المرحلة الأنتقالية (خمسة سنوات) وخاصة ما ينعكس على السيادة المغربية على إقليم الصحراء الغربية

-

- ويتضح بذلك الأسس التى يقوم عليها الموقف المغربى وتتمثل فى أن المشكلة تتعلق بأرض مغربية تم الجلاء عنها من الأستعمار الأسبانى بعد مواجهة طويلة سواء قبل أحتلالها أو بعد أسنرجاع المغرب لاستقلاله الوطنى وذلك عبر مراحل طويلة توجت بجلاء والأستعمار الأسبانى منها عام 1976م ، لكن إسترجاع المغرب لاقاليمة الصحراوية ووجه باعتراض من الجزائر التى ترى أن أسترجاع المغرب للإقليم الصحراوى يؤثر على التوازن الأستراتيجى فى المنطقة ، ومن ثم تفضل المغرب التسوية الثنائية وخاصة بعد وضوح تنامى دور الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مشكلة الصحراء الغربية نظراً لان الدور الأمريكى المحتمل سيفقد الأطراف المعنية حرية الحركة ، وباعلاً المغرب مؤخراً إستعدادها للتفاوض مباشر مع جبهة البوليساريو ، وخاصة أن أبناء الإقليم الحقيقى يدركون أن مصلحتهم فى الحوار المباشر مع المغرب وأن جبهة البوليساريو ، فإن ذلك يعنى الرغبة المغربية فى معرفة مدى أستقلال قرار جبهة البوليساريو فصيل سياسى مكانه فى التعددية المغربية كما أن الديمقراطية المغربية تستوعب البوليساريو بوصفها حركة سياسية ، خاصة أن المغرب قد أختار أن يكون تنظيمة الداخلى يقوم على أساس اللامركزية ، كما يرى المغرب أن الأستفتاء بصيغتة القديمة غير واقعى وقد وضع ذلك من خلال خطة «جيمس بيكر» الأولى والذى وجد أن الحل الثالث الذى يقوم على أساس الحكم الذاتى فى إطار سيادة مغربية هو الحل الأمثل [130].

---

(130)إنظر :- فى شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس2015- الموقف المغربى من عمليات تحديد الهوية .

ج- الموقف الموريتانى من عمليات تحديد الهوية :-

- يشير الكثير من المراقبين إلى أن العلاقات بين المغرب وموريتانيا تدمرت بمراحل متعدده ما بين الوفاق والتوتر بشأن مشكلة الصحراء الغربية ، ففى بداية النزاع إبرم بينهما اتفاقاً عسكرياً مكن القوات المغربية من الأنتشار فى الصحراء الغربية لحماية الحدود وصد هجمات البوليساريو ، لكن سرعان ما حدث الأنقلاب الذى قاد الرئيس الموريتانى أنذاك «مصطفى ولد السالك » ضد الرئيس «مختار ولد دادا» أنذاك قد القى بظلاله على علاقات الدولتين وزاد فى تصعيد التوتر أن الرئيس «ولد هايدلا» الذى أطاح بنظام « الرئيس مصطفى ولد السالك » قد إعترف بالجمهورية الصحراوية ثم سرعان ما تحسنت علاقات البلدان منذ مجيئ الرئيس «معاوية ولد سيدى أحمد الطايع» والذى أنضم إلى جهود وفاقية سادت المنطقة أنذاك وادت إلى تأسيس الأتحاد المغاربى عام 1989م فى قمة مراكش على خلفية وفاق مغربى ـ جزائرى ، ومن أسباب التوتر أيضاً إشتراك الجزائر وتونس وموريتانيا فى إجتماع طارئ للأتحاد المغاربى من دون التشاور مع المغرب مما سبب إحتجاج دولة المغرب .

- كما كان من أثار ذلك التوتر بين البلدين هو قلق السلطات الموريتانية من الوضع الذى وصلت أليه مشكلة الصحراء الغربية لانها كانت تخشى من تزايد أعداد الأجئين الفارين من الصحراء إلى المناطق الشمالية منها ، وهذا ما يهدد بتغير التركيبة العرقية للسلالات فيها بسبب حدوث زيجات بين الموريتانين وسكان الصحراء الغربية .

- هذا ويرى البعض أن هناك عدد من الأسس التى يقوم عليها الموقف الموريتانى تجاه مشكلة الصحراء الغربية منها ماهو تاريخى ومنها ما هو سياسى ، فبالنسبة للإقليم الذى يطلق علية « البياضان » ويمتد من الساقية الحمراء شمالاً إلى « أندر » جنوباً و«أزاواد» شرقاً تحكمه ثقافة ولغة ومشاعر واحدة ونمط الحياة فى هذه المنطقة واحد واللهجة الحسانية هى لهجة الجميع وأن الذين يعبرون عن المشاعر بنفس الوسيلة الفنية (الموسيقى البيظانية) كذلك ظل الإقليم جزءاً من موريتانيا ولم يفصل الإ عام 1900م حين تقاسمت فرنسا وأسبانيا المنطقة ، فكان إقليم الصحراء تحت السيطرة الأسبانية ، بيما كانت موريتانيا تحت الأحتلال الفرنسى .

- هذا وكما هو معلوم أن النزاع الموريتانى – المغربى على الصحراء الغربية فى فترة لاحقة وعندما عرض النزاع على محكمة العدل الدولية حيث إنتهت المحكمة إلى حق سكان الصحراء الغربية فى تقرير مصيرهم ثم أعقب ذلك اتفاق المغرب وموريتانيا على تقسيم الصحراء فيما بينهم وأدى ذلك إلى دخول الجزائر طرفاً مباشراً فى النزاع إلا أن الموقف الموريتانى كان ومازال مع حق تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية وجبهة البوليساريو ترفض الحكم الذاتى وترفض تقسيم الصحراء ولذلك يتوقف حل المشكلة من وجهة نظر موريتانيا على توافر شرطين هما:-

1- توصل القطبين الرئيسيين فى النزاع (المغرب والبوليساريو) إلى قناعة تجعلهما يعطيان الأسبقية لمصالح شعوبهما وشعوب المنطقة .

2- أخذ الدول الكبرى المشكلة بأسلوب جدى وفرضها حلاً عادلاً على الجميع [131].

د- الموقف الجزائرى من عمليات تحديد الهوية :-

- يرى بعض المحللين أن الجزائر هى الداعم الأساسى للبوليساريو وفى كثير من تصريحات المسئولين المغاربة يروا أن خصمهم فى هذه المشكلة هى الجزائر وأن جبهة البوليساريو من صنع الجزائر وأن الذى أوعز إلى نشأتها الرئيس الأسبق هويرى بومدين – لوزير دفاعه من خلال الطلبة الصحراويين الذين كانو يدرسون فى الجزائر عند تصفية الأستعمار الأسبانى منها نظراً لأهميتها الاستراتيجية للجزائر وللعداء المستحكم بين المغرب والجزائر ، هذا وقد إستطاعت الجزائر عام 1982م ضاغطة على منظمة الوحدة الأفريقية أن تعترف بالجمهورية الصحراوية وقبولها عضواً بها مما دفع المغرب إلى الأنسحاب من منظمة الوحدة الأفريقية والأتحاد الأفريقى .

- ومع بدء تحريك عملية الحل السياسى لمشكلة الصحراء الغربية من خلال مشروع (الاتفاق – الإطار) فى 29/ 6/ 2001م رفضت الجزائر المشروع رفضاً قاطعاً مؤكدة إحتواءه العديد من نقاط الضعف والأختلال حيث يفقد جبهة البوليساريو حقوقها وخاصة فى عملية إختيار الهيئة التنفيذية ،، كما رأت أن المشروع يعزز عملية إندماج الإقليم فى المغرب ويرسخ الاحتلال المغربى غير المشروع للصحراء الغربية .

(131)أنظر فى شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015 الموقف الموريتانى من عمليات تحديد الهوية .

- هذا ويتضح من مذكرة الجزائر للأمين العام للأمم المتحدة للرد على مشروع الاتفاق / الإطار وجود توزيع للأدوار بين الجزائر وجبهة البوليساريو ، ولقد فسر لجوء الجزائر للرد على مشروع الأمم المتحدة على أنه جاء فى إطار مواجهة الضغوط الخارجية التى أصبحت تواجهها الجزائر لقبول التسوية السياسية لمشكلة الصحراء الغربية ، وإذا كانت الجزائر قد إنتقدت بشدة نشر مذكرتها ضمن تقرير الأمين العام وإتهمت الأمانة العامة بالخروج عن الحياد والموضوعية وعدم الأهتمام بمطالب جبهة البوليساريو وإعترضات الجزائر ومن ثم فقد فقدت مصداقيتها بينما عدت قرار مجلس الأمن متوازناً ، ومن ثم يرى المراقبون أن الأسس التى يقوم عليها الموقف الجزائرى بشأن مشكلة الإقليم الصحراويين بين الأنضمام إلى المغرب أو إعلان الصحراء الغربية دولة مستقلة وستوافق الجزائر على أى حل يقبلة طرفى النزاع ، ورغم أن زيارة الرئيس « عبد العزيز بوتفليقة » لمخيمات الصحراويين أثناء إحتفالات البوليساريو تعبير عن مدى تأييد الجزائر لموقف البوليساريو إلا أنها سارعت إلى الإعلان عن أن هذا الموقف بعيد عن العداء للمطامح المغربية وخاصة بشأن سبتة ومليلة [132].

- وكان لهذا الموقف المتازم من عمليات تحديد الهوية بسبب مشكلة الصحراء أثره على الأتحاد المغربى فأوقف مسيرته لنتيجة لردود الفعل السلبية لعمليات تحديد الهوية والذى تكونت عام 1989م من الدول المغاربية الخمس (المغرب – الجزائر – موريتانيا – تونس – ليبيا) وذلك بعد أن طلب المغرب فى ديسمبر 1995م من الجزائر بوصفها رئيس الدورة للأتحاد الأوربى أنذاك وقف مؤسسات الأتحاد فى الوقت الراهن

[132] إنظر :– فى شبكة المعلومات الدولية نت مارس 2015 الموقف الجزائرى من عمليات تحديد الهوية.

- وذلك رداً على الموقف الذى إتخذتة الجزائر فى شأن الأسراع فى مسلسل تحديد الهوية للصحراويين المؤهلين للأدلاء باصوتهم فى الأستفتاء المزمع أجراؤه فى الصحراء الغربية ، فقد رأت المغرب أن الجزائر قد خرجت عن صيدها فى نزاع الصحراء ، بينما من المفترض أن النزاع لايخص إلا المغرب والبوليساريو ، وما على الأطراف الأخرى خاصة دول المغرب العربى إلا إلتزام جانب الحياد وألا تنحاز إلى أى طرف من طرفى النزاع .

- الإ ان الخطوة الجزائرية التى إستنفرت المغرب هى الرساله التى بعثت بها الجزائر فى6/ 12/ 1995م إلى مجلس الأمن إعترضت فيها على أمور تتعلق بعملية تحديد الهوية فى الصحراء الغربيه ، ومن ثم أصبحت الجزائر فى نظر المغرب غير محايدة بل منحازه إلى البوليساريو وترتب على ذلك تشكيل لجنة التضامن الشعب الصحراوى التى سعى اليها البرلمانيون وممثلون لعدة منظمات جزائرية منها المرصد الجزائرى لحقوق الأنسان وجمعية التضامن مع المرائة الريفية وأتحاد العمال وإتحاد الطلبة وجمعية متقاعدى الجيش الجزائرى .

- وفى هذا الإطار إإنتقد المغاربة فى الحكومة والمعارضة هذه الخطوه ووراوا فيها تعبيراً عن رج فعل أزاء الأنتكاسة التى تواجهها البوليساريو أنذاك ، كما رأو فيها رساله سلبية موجهة إلى المبعوث الأممى «جيمس بيكر» ومساعية لحل معضلات الأستفتاء ، واكد أحد أقطاب المعارضة فى المغرب الأتى:-

«أن محاولات هيئات جزائرية للتعبئة ليست جديرة بالأكترات من جانبنا فى المغرب لاننا واثقون من مغربية الصحراء وحقيقة موقف الشعب الجزائرى وستظل الصحراء مغربية وأضاف إن تشكيل لجنة للتضامن مع البوليساريو هو إمتداد للموقف الجزائرى الرسمى المعاكس لوحدة التراب المغربى ويوضح الطابع المفتعل لمشكلة الصحراء ، وإن الأوساط الرسمية تسعى إلى إيهام الرأى العام الخارجى بأن الموقف الرسمى الجزائرى تنظر بتوجس إلى تحركات «جيمس بيكر» وفى 5/ 9/ 2000م نشر أن الرئيس الجزائرى أنذاك أوقف تعامل بلاده مع «جيمس بيكر» إذا إكد أن «جيمس بيكر» كان يقوم بمجهود عب الأمم المتحدة وأنا أراه يأتى بافكار قد تمر مرور الكرام على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذى يقر أن تقرير المصير هو مبدأ مقدس وبالتالى أنا لاأتعامل مع من لايتعامل مع الميثاق الدولى ويرى الرئيس الجزائرى أنذاك أن بلاده تدافع عن مبدأتقرير المصير هو مبدأ مقدس وبالتالى أنا لاأتعامل مع من لايتعامل مع الميثاق الدولى ويرى الرئيس الجزائرى أنذاك أن بلاده تدافع عن مبدأ تقرير المصير منذ عام 1962م فى جميع بلدان العالم فى «بليزوبروناى» و«تيمور الشرقية» وتدافع عنه فى الصحراء الغربية وإن إعلان الرئيس الجزائرى أنه لن يتعامل مع من لايتعامل مع الميثاق الدولى تعبيير واضح عن رفض دعوة «كوفى عنان » إلى التفاوض بين المغرب والبوليساريو ، وتعبير عن رفض الجزائر لمجهود «جيمس بيكر» .

- هذا ويشير بعض المحليين أن الرئيس الجزائرى فى وسعه أن يسهم بفعلية فى حل النـزاع يؤكد أحدهم «أعتقد أن الرئيس بوتفليقـة يسـتطيع أن يلعـب دوراً فى هـذا النـزاع فـلا يكفـى أن يجلس الرجل بهمة وإقتدار (الرئيس بوتفليقة) فى الجزائـر ويطلـق التصـريحات فى شـأن هـذه المشكلة وهو رجل مبادرة أثبت قدراته على إدارة الجزائر عب إتخاذ القـرارات الجزئيـة ولـيس عبر الأنتظار وأفضل ما يفعلة أن يركب طائرتة ويتوجه إلى المغرب ويطرح القضية المعقـدة مـع العاهل المغربى ويبحث الطرفان بشكل جاد كل القضايا الخلافية وأن خطوة كهذه من شـأنها أن تخلق أجواء جديدة وتشكل خروجاً من التاجيلات والوسطات .

- هذا ويرى البعض أن الجزائر دأبت منذ رئاسة « هوارى بومدين» على نفـى أى مصـلحة لها فى قضية الصحراء الغربية إلا فيما يتصـل بلأسـتقرار فى المنطقـة ، مؤكـدة تاييـدها لمخطـط التسوية الأممى رافضة أى حل سوه محاولة إستقطاب التائييد الدولى له.

- كما ترى جهات متعدده أن الجزائر طرف مباشر فى المشكلة على الرغم من نفيهـا ذلـك فالأمين العام فى تقريره فى يونية الفين ناشد الجزائر الدخول فى المحادثات طرفاً معينـاً بالقضـية والمشاركة فى المفاوضات برعاية «جيمس بيكر » مع إمكان تقديم ما تراه من تغيـرات فى وثيقـة الحل السياسى وترى ليبيا هذا الراى فقد جاء فى تصـريح للسـيد / عـلى التريكـى أمـين اللجنـة الشعبية أنذاك الأتى :-

«إن قضية الصحراء مشكلة مغربية – جزائرية وأنها أهـم عـائق يقـف فى وجـه تطـوير إتحـاد المغرب العربى واكد إإن على إلاخوة فى المغرب والجزائر أن يـدركو أن بنـاء المغـرب العربـى هوأهم من الخلافات الثنائية» كما يدور مثل هذا اللفظ فى الأوساط الجزائرية نفسها ففى مجلـس النواب الجزائرى أعد أحد النواب سؤالاً لوزير الخارجية عن حقيقة دور الجزائر فى قضية الصحراء وكان رأى هذا النائب « إن القضية أصبحت فى عهد الأمم المتحدة ولكن المغرب الذى ظل يماطل فى إجراء الأستفتاء ويتهم الجزائر بالضلوع فى القضية الصحراوية وإيـواء المسـلحين الصـحراويين على أراضيها فى المغرب ولاسيما بعد تصريح العاهل المغربـى فى واشـنطن حـول دور الجزائـر فى النزاع ويرى هذا النائب أن تخلى الجزائر عن القضية بعد خيانة للشعب الجزائرى الذى التزم بالدفاع عن القضايا العادله فى العالم .

- هذا وقد كان يشير البعض إلى أن الموقف الجزائرى قد بـدأ يتغيـر بـبطء تجـاه النـزاع هـذا التغيير أن الحكومة الجزائرية لم تطمـن الصـحراويين كمـا كـان يحـدث دائمـاً ممـا أثـار مخـاوف المتعاطفين مع جبهة البوليساريو فى الجزائر من أن تكون حكـومتهم قـد تخلـت فعليـاً عـن قضـية الصحراء ، هذا ويذكر من أسباب تغيير الموقف الجزائرى أنذاك وأيضاً تبدد الخوف الجزائرى مـن الأطماع المغربية فى أقاليم جزائرية ، إذ كان المغرب يطالب فى اوائل السـتينيات بمنطقـة «تنـدوف» الغنية بثرواتها المعدنية ، وعلى الرغم من أنه تخلى عنها للجزائر بموجب اتفاقية عارضـتها الأحـزاب المغربية أنذاك ألا أن الجزائريين ظلو يعتقدون بامكان إستعادة الصحراء الغربية فجاء تائيد الجزائـر للجبهة (البوليساريو) من منطلق جيوإستراتيجى ، فضـلاً عـن الجزائـر ترغـب فى منفـد لهـا عـلى المحيط الأطلسى عبر دويلة صغيرة ، ويسود الأوساط الجزائرية إقتناع

- بأن فصل الصحراء عن المغرب لن يكون مجدياً للجزائر الأن لأسباب متعددة لعل أبرزها تاثير ذلك فى إستقرار العرش الملكى المغربى ، مما يؤثر سلباً فى أمن الجزائر وإستقرارها وترى هذه الأوساط أن منطق إستخداث الدول قد تخلت عنه الدبلوماسية الحديثة ، وقدمت مثلاً على ذلك فشل المحاولات فى كردستان لإقامة دولة للأكراد ، ومن دواعى تغيير الموقف الجزائرى أيضاً زوال الظروف التى أفرزتها المواجهة بين المغرب والجزائر ، تلك الظروف التى تمثلت فى الحرب الباردة بين المعسكريين الشرقى والغربى ، وقد أصبح كلا من البلدين أعضاء فى المنتدى السياسى للحلف الأطلسى بما يعنى ترابط المصالح الجيو سياسية للدولتين ومن ثم بدأ الرئيس الجزائرى مقنعاً بان القضية تعطل مسار الأندماج المغربى مما يدفع به إلى السعى إلى تعجيل حلها ويذكر مقربون من الرئيس « عبد العزيز بوتفليقة » أنه كان يعارض دخول الجزائر طرفاً فى القضية منذ أن كان وزير لخارجيتها فى الفترة 1965الى 1979م.

- هذا وقد شهد يولية 2001م تحركات جزائرية صوب واشنطن للمساهمة بفاعلية فى حل المنازعات فى المنطقة مشيراً إلى تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية فى الأزمة بين إيريتريا وإثيوبيا وأن الجزائر والولايات المتحدة ومعظم اللأعبين الدوليين فى مشكلة الصحراء الغربية يسعون إلى الخروج من الجمود الحالى وإيجاد وسائل لحل الأزمة وعدم العودة إلى العنف وقد يكون ذلك من خلال مفاوضات مباشرة بين طرفى النزاع (المغرب والبوليساريو) للوصول إلى اتفاق يمكن تطبيقة.

- هذا وفى إطار تحديد الموقف الجزائرى من مشكلة الصحراء الغربية فقد أكد الرئيس الجزائرى فى حوار صحفى عما جرى بحثة فيما يخص قضية الصحراء وماطرحه الجانب الأمريكى – « نحن موقفنا مبدئى ويعرفه الأمريكان ويعرفه الغير من أأشقائنا العرب وأشقائنا فى أفريقيا فنحن لاناقة لنا ولا جمل فى هذا الموضوع ولكن نحن ندافع عن مبدأ التزمنابه بعد سنوات حرب التحرير مع الأستعمار الفرنسى قبلنا مبدأ تقرير المصير وإستفتاء الشعب الجزائر فى مايريده من إندماج أو إستقلال فهذه ثقافتنا ولن نحيد عنها ، ويمضى الرئيس الجزائرى قائلاً « ويبقى أن مجلس الأمن يقول إإما أن يكون المرجع مرجع هيوستنأما إذا توفق « بيكر » إلى حل يقبله الطرفين ، فنحن لاحيلة لنا إلا أن نبارك وندعو بكل جوارحنا ووجداننا إلى الألتئام ، لكن أطيراً كانت هناك إقترحات لبيكر ونحن فقدنا ما جاء فى أقتراحه نقطة نقطة لانه إبتعد عن مبدأ تقرير المصير مثلما حدد فى هيوستن ، ثم كرر الرئيس الجزائرى أنه لايريد يرضى طرفا على حساب طرف وأنه لايحب الحلول غير المرضية التى تبقى كا الجراح الذى من شانه أن يتطور إلى جراح أكبر ثم أكد أن مشروع الاتفاق / الإطار الذى طرحة (بيكر) يكرس ضم المغرب للصحراء وبدو أنه مستوحى من أقترحات الجانب المغربى، ويؤكد لتشديد أشارة الرئيس الجزائرى إلى حق سكان الإقليم الصحراوى فى تقرير مصيرة وذلك فى خطابه الذى ألقاه أمام عدد من رؤساء الدول المشاركين فى مؤتمر «دوربين» لمكافحة العنصرية إذغ أكد عن مكافحة الأستعمار وقال « هذا الظلم اجائر يقع على شعوب بكاملها حرمت حق إقامة دولة مستقلة كا الشعب الفلسطنى وحق تقرير المصير كشعب الصحراء»

ومن ثم جاء رد الفعل المغربى من وزير خارجيتها حين وصف أشارة الرئيس الجزائرى بأنها غير محلها وغير ملائمة لأن مؤتمر «درويين» يعقد لبحث العنصرية وليس المنازعات السياسية من قبيل قضية الصحراء الغربية التى تحاول الأمم المتحدة إيجاد تسوية لها باشراك كل الأطراف المعنية بما فيها الجزائر [133]

[133]أنظر فى شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015 الموقف الجزائرى من عمليات تحديدالهوية وردود الفعل السلبية لعمليات تحديد الهوية فى الأقليم الصحراوى .

الختام.

مدى تأثير الدولية والإقليمية فى الانشقاق السياسى بين أطراف النزاع.

أولاً:- رغم أن الوضع فى الصحراء الغربية يبدو متشابها مع ما كلن عليه قبل 30 سنة، لكن التغيرات التى حدثت جد هامة، سواء على المستوى الذاتى لطرفى النزاع (المغرب وجبهة البوليساريو) أو على مستوى القوى الدولية الرئيسية.

خلاصة: لفهم الحصار الحالى الذى يعانى منه حل نزاع الصحراء الغربية قد يكون من المفيد القيام بتحليل مقارن بين الوضع فى 1975 مع الواقع الحالى، ومن هناك يمكننا تكوين فكرة حول إمكانية تطوير النزاع انطلاقا مما يواحهه من الحصار.

كما سنرى، عرفت المواقف سواء المغربية أو الصحراوية تغيرات، وفى كلتا الحالتين كان البعض منها أفضل مما هو م}مل والأخر أسوا. والنتيجة النهائية هى صراع استنزاف سياسى قد تكون نهاية ليست بانتصار أحد الطرافين وانما بهزيمة الأخر.

التحليل: عند التوقيع على اتفاقية مدريد فى 14 تشرين الثانى/ نوفمبر 1975، كان وضع الصحراويين بمثابة عزلة شبة تامة.

ولنحاول استعادة الأحداث فى الساحة الدولية على مستوى السياسات المغرابية، والصحراوية ، الإسبانية.

تنبنى استراتيجية العلاقات الدولية فى ذلك الوقت على مفاهيم « الحرب الباردة » بين الشرق والغرب، مع مجموعة غير منحازة تحاول تحقيق درجة من الفعالية والتاشر، ولم يكن للصحراويين أى سند أو محام بارز فى السياسة الدولية أنذاك بينما توفرت المكانة الجيدة للمغرب فى هذه الساحة لانه أدرك كيف يلعب بكل أوراقه بطريقة حافظ بها على علاقات حسنة مع القطب السوفياتى (كما سنرى لاحقاً) فى نفس الوقت الذى كان ي}دى دوراً « غريبا »

اما على المستوى العالم الغربى فسنجد تلاقى مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وفرنساء. وبما الأولى (الولايات المتحدة) لم يكن لها وجود محدد فى المغرب العربى ، لم يكن يهمها سوى أن لا تقع المنطقة فى قبضة نظام موال للسوفييت، ولذلك ، بنتء على واقعية « كيسنجرية » كانت مستعدة للقيام بأى شئْ. فى حين كانت فرنسا تعنى بنوسيع دائرة نفوذها فى المغرب العربى على حساب الجزائر مستعمرتها السابقة التى قاومت باستمرار التبعية للدولة المستعمرة، وكذلك على حساب إسبانيا. هذا هو العنصر التوضيحى الأول لسبب تسليم المنطقة للغرب: توافق استراتيجى أمريكى- فرنسى على أن لا تخرج الصحراء من الفلك « الغربى »، والقوة الغربية الوحيدة القادرة على تحقيق ذلك هى فرنسا.

أما الاتحاد السوفييتى والكتلة الشرقية عامة، أو ماكان يعرف بـالنواة الصـلبة للقضـاء الشـيوعى (حلف وأرسو) فقد بقى « محايدا » أمام حيازة المغرب للإقليم. وهنا يجب ان لا يستهان بالحملةالتى قادها على يعته، الإمين العام السابق للحزب الشيوعى المغربى، حليف الحسن الثانى. حيث قـام يعتـه بجولة فى أوروبا الشرقية بهدف منع أى معارضة محتملة قد تصدر من تلك البلدان، وقـد حقـق ذلـك بالفعل. لأن بلدان حلف وارسو امتنعت عن التصويت الذى جرى فى كـانون الأول/ ديسـمبر 1975 حول قضية الصحراء الغربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لكن إلى جانب الكتلتين الكبيرتين كانـت توجـد فى ذلـك الوقـت مجموعـة عـدم الانحيـاز الصاعدة التى وإن لم تبرز بشكل عام، لأنها تتشكل من ليبراليين وديمقراطيين بالضبط ولـذلك لم يصطفوا دائما إلى جانب الاتحاد السوفياتى. فى تلك الحركة بناضل بلـدان جـاران همـا الجزائـر وليبيا: وهذين البلدين هما من منعا عزل الصحراويين على المستوى الدولى. واليوم ينوّ فى العلـن عن الدعم الجزائرى لجبهة البوليساريو، لكن الحقيقة هى أن الدعم الليبى طيلة استمراره (حتى 1984 / 1985) شكل السند الأهم اقتصاديا وعسكريا، لأن ليبيا هى التى فتحت خطا تمويليـا غير محدود لجبهة البوليساريو، مما مكن الأخيرة من ابتياع السلاح المتطور من الأسواق التى لم تكن ممنوعة عليها (البلدان الشرقية). ومنذ 1984 بقى الدعم الأهـم للصـحراويين جزائريـا، لأنه فى ذلك التاريخ 0 تم توقيع اتفاق « وجدة » بين المغـرب وليبيـا) اسـتطاع الملـك الحسـن الثانى بمهارة دبلوماسية قطع الدعم الليبى عن جبهـة البوليسـاريو، وحتـى بعـد أن أدان الملـك اتفاق وجدة فى 1986 لم تعد ليبيا لدعم جبهة البوليساريو كما فى السباق.

أما على المستوى الداخلى المغربى فقد علمية الضم بصورة سلسة نسبياً، لأنه الوقت الذى قام المغرب بضم الصحراء كان يستخدم يدا من حديد ضد المعارضة، وهو ماسمى بسنوات « الرصاص ». وهذا أرهب أو قمع كل المواقف الخالفة. وفى الإطار لم تعرف السياسة المغربية فى الصحراء الغربية أى معارضة، لا فى المغرب ولا فى الأراضى الصحراوية المحتلة. وقد كان الصحراويون منظمين فى إطار الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب (الإقليمين الشمالى والجنوبى من الصحراء الغربية). وقد وجدت الجبهة نفسها أمام تحد كبير: فمن حهة عليها التصدى لجيشين يفوقائها 12 مرة فى العدد (الموريتانى حتى 1979، والمغربى) ، ومن جهة أخرى ، عليها تنظيم قاعدة خلفية فى ظروف حياتية قاسية.

صحيح أن الجبهة كان لها دعم ليبى مالى وعسكرى مفتوح، لكن الأكثر صحة (بأستثناء حادثة أمغالا فى بداية 1976) هو أن كل العناصر التى واجهت المغاربة والموريتانيين فى ساحة المعراكة كانوا صحراويين، وقد حققوا نجاحا غير منتظر حتى بناء الأحزمة الدافاعية فى سنة 1981، إلا أن الأحزمة الدافاعية سببت فى فقدان جبهة البوليساريو لسيطرتها على معظم الأراضى، ومنعتها من الوصول إلى العصب الحساس المتمثل فى الشواطئْ التى هى القلب النشاط الاقتصادى المتنامى.

لقد أضعف بناء الأحزمة الدافاعية قدرة الجيش الصحراوى التدميرية ومكن المغرب من توطيد نفوذه فى المناطق الاقتصادية الأكثر حيوية، حيث جعلتها الأحزمة عصية على الهجمات البوليساريو.

وفى نفس الوقت الذى كانت تدور فيه رحى المعركة الحربية، قامت النساء ببناء دولة. وفقد جبهة البوليساريو من إرساء قواعد دولة من أحسن الدولة الأفريقية وأكثرها تنظيما وفاعلية. حيث استطاعت بقليل القليل من الإمكانيات محو الأمية بنسبة تقارب 100٪100 وتوفير العناية الصحية الأساسية هذه المهمة أنجزها شباب مكافح مفعم بالأفكار الثورية ويشعر بأنة جرد من كل شئ لكن لديه كل أسباب النصر.

كانت إسبانيا فى حالة صدمة. وبالرغم من أن رئاسة الحكومة (اَرياس نافارو) وقيادة الأركان العامة للجيش كانوا يتولون راعاية تسليم المنطقة للغرب، فقد حاول وزير الخارجية والجيش المتواجد فى الصخراؤ ما استطاعو لمنع ذلك التنصل. حيث دافع وزير الخارجية الإسبانية بنجاح عن حق الشعب الصحراوى فى تقرير المصير أمام محكمة العدل الدولية فى لاهاى.

وقد اعترفت محكمة لاهايفى 16 تشرين أول/ أكتوبر للشعب الصحراوى بحقه فى تقرير المصير، واعتبرت أن الصحراء الغربية لم تشكل جزءا من « الوحدة الترابية » للمعرب. ومازال ذلك الحكم ختى يومنا هذا يشكل العنوان الشرعى الذى يمنع المحاولات المغربية. وقد ذهبت الحكومات اللاحقة (سواريث، كالبو سوتيلّو، غونثاليث، وأّثنار) فى سياسة قريبة نسبيا من المغرب (غونثاليث) أو من جبهة البوليساريو (أّثنار)، لكن مع التمسك بدعم مبدأ السرعية الدولية الدولية المعمول بها وحق الشعب الصحراوى فى تقرير المصير.

ويمكن تعريف الوضع الحالى بالرفض المغربى الصريح (رسميا فى نيسان/ ابريل 2004) لقبـول وتطبيق « مخطط بيكر الثانى » كما سلم للطرفين. وهناك بعض الأحداث فى السياسة الدولية والسياسة المغاربيو والسياسة الإسبانية التى قد توضح ذلك،لكنها فى نفس الوقت تحدد هذه المرحلـة الجديـدة التى قد يصعب التنبؤ بنهايتها.

أما الحدث السياسى الأبرز فى الظرف الحالى فهو أن العلاقات الدولية أصبحت لاتحـدد انطلاقـا من التعارض « الشرق- الغرب» وإنما «الجهادية ــــ الغرب » وإنمـا «الجهاديـة ــــ الديمقراطيـه» وتاريخ بداية هذا المسلسل كما هو معروف، هو يوم 11 أيلول/ ستمبر 2001 وقـد أدى تطـور هـذه الاسـتراتيجية إلى تصـدع فى الجبهـة التـى كانـت تعـرف «بـالغرب» بسـبب الاختلافـات التكتيكيـة والاستراتيجية (الغرب ضد الغرب: كما أسـماها أنـدرى غلوكسـمان). تلـك التصـدعات ظهـرت أمثلتها فى التعارض الأمريكى الفرنسى. حيث حاولت فرنسا تطوير سياسة استبعاد التوتر مـع البلـدان الإسلامية مترجمة ذلك «بترك الأنظمة العربية ــــ الإسلامية (يفعلون ما يشـاءون سياسـيا »و تطـوير العلاقات الاقتصادية معهم، بينما اعتمـدت الولايـات النتحـدة الأمريكيـة سياسـة « المواجهـة » مـع الانظمة والجماعات الإسلامية أو ذات التوجة الإسلامى، مترجمة ذلك بمنع الأنظمة الاستبدادية «من الفعل سياسيا» حتى على حساب «ترك الفعل الاقتصـادى معهـم»، والحقيقـة، هـى أنـة عـلى هكـس السياسة الخارجية الفرنسية التى لا ترى أهمية دمقرطة البلدان العربية داخليا، فـإن السياسـة الخارجيـة الأمريكية المدفوعة من قبـل بـوش تعتبـر أن هـذه القضـية جوهريـة عـلى الإطـلاق، لأنهـا تعتبـر أن الديمقراطية 0مع احترام حقوق الإنسان والتجارة الحرة) فقط،

وهى التى تمكن من الوقاية من مخاطر التطرف الإسلامى وسلاحه الرئيسى المتمثل فى الإرهاب، وتحول المغرب العربى إلى ساحة لهذا الصراع، فالجزائر التى فقدت وزنها الدولى بعد تلاشى حركة «عدم الانحياز» بدات تتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية بشكل محسوس دون أن يمنعها ذلك من «مغازلة» فرنسا فى انتظار استدراك مناسب.

وقد لعبت الجزائر بالأساس بورقتين، حيث تتقدم على أنها واحد من أهم مصادر النقط «الآَمنة» البديلة عن تلك غير «الآَمنة» فى الخليج، ومن جهة اخرى هى بلد عاش وبشكل مباشر مسلسل القضاء على التطرف الإسلامى بسلاح الديمقراطية وبالفعل، فان الجزائر ربما هى البلد المغاربى الوحيد الذى شهد عمليات انتخابية بدون تدخل من السلطة، وبذلك هى ربما البلد المغاربى الوحيد الذى لن يتمكن المتطرفون الأصوليون من الوصول إلى السلطة فية، على عكس المغرب الذى وان كان عرف دمقرطة بعض مناحى الحياة فية، لكن يشهد تراجعا فى جوانب أخرى عما كان قد توصل إلية فى السنوات الأخيرة من حكم الحسن الثانى.

رغم أنة قد حقق فعليا بعض التجارب المهمة مثل، تعديل مدونة العائلية وإطلاق لجنة المصالحة والإنصاف لكن الترجمة العملية لمفاهيم المدونة العائلية الجديدة ناقصة ونظام التعويض والجلسات العامة التى عقدتها لجنة المصالحة والانصاف أدت إلى انعدام الرضا، يضاف إلى ذلك تمركز صلاحيات كانت لجهات اقتصادية فى يد وزارة الداخلية (التى تتبع بشكل مباشر للملك). والواقع أن الدبلوماسية الغربية باتت تتخوف من إمكانية فوز الإسلاميين فى المغرب.

أمام هذه الاحتمالات تبدو المواقف الأمريكية والفرنسية مختلفة، ويحاول المغرب الذى عرف كيف يجد توازنا بين مصالح «الشرق والمغرب» فى 1975، أن يفعل ذلك مجددا بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. لكن الأمر الان صعب جداً فى ظل الاستراتيجية الأمريكية الجديدة المناهضة للإسلاميين، كما أن الجزائر تحولت إلى منافس حيث لم تكن كذلك فى 1975.

وبالإضافة إلى اللاعبين الرئيسيين اللذين هما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا يوجد آخرون بمستوى اصغر لكن ليس من حيث الأهمية، مثل روسيا والصين. وقد أخلت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا المجال لدور روسيا عندما رفضتا بيع السلاح للجزائر خلال حربها الأهلية تخوفا من وقوعة فى يد الإسلاميين فى حالة انتصارهم، وأمام الرفض الفرنسى الأمريكيى وجدت روسيا سوقا جيدا لبيع أسلحتها للجزائر. هذه العلاقة الاقتصادية مضافة إلى عامل تصدير النفط المشترك بينهما، تعطى لروسيا دورا نسبيا فى المغرب العربى، حيث وقفت إلى جانب الجزائر (صوتت لصالح المقترح الجزائرى لحل قضية الصحراء الغربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى كانون الأول/ديسمبر 2004). كما أن الصين تمتاز بحضور متنام فى أفريقيا، وبالخصوص فى اللبلدان المنتجة للنفط، محاولة بذلك تغطية العجز الصينى الخطير فى مجال الطاقة للمحافظة على المستوى المبهر لنموها الاقتصادى، وهذا بفسر تدخل الصين فى الأزمة السودانية، كما أنة يوضح بعض التقرب الحاصل مع الجزائر، وإن لم يحل دون التردد فى قضية الصحراء لأنهاإذا كانت فى خريف 2004 قد صوتت لصالح المقترح الجزائرى فى اللجنة الرابعة فإنها ـــ الصين ـــ قررت الامتناع عن التصويت فى الجمعية العامة.

وكما سبق التنوية: يمر المغرب الأن بظرف سياسى خطير، يتميز بصعوبة العلاقات بين الملك والاحزاب السياسية «التقليدية» والمجتمع.

وأمام تحدى الدمقرطة يروج لبعض الصيغ، حتى وإن كانت لا تقضى بتنازل الملك عب بعض سلطاته.لكن عدم تأطير بعض المطالب الاجتماعية ضمن القنوات السياسية القائمة قد يسبب فى إعادة توجيهها إلى أخرى موازنةً، مثل هيئات المجتمع المدنى التى بدأت تطفو على السطح أو الحركة الإسلامية، وهذا المسلسل قد يضر بشعبية الملك، مع ما قد يترتب عن ذلك من مس باستقرار نظام سياسى يدور حول شخصيته.

ويبدو ذلك جليا فى الأراضى الصحراوية الواقعة تحت السيطرة المغربية حيث أول ما يثير الانتباه، وبغرابة، وهو أن المجتمع المدنى لهذه المناطق بعيد كل البعد عن موجة التحرك الإسلامى التى تغزو المغرب (وهذه خصوصية أخرى)، فى حين نجد تلك الموجة منتشرة بين صفوف القوات المغربية المتوجدة هناك. هذا يعنى أن سكان الإقليم بالإضافة إلى القنوات الموجودة حتى الأن (قنوات قبلية بالأساس، حيث يصطف بعض الزعامات الصحراوية إلى جانب المغرب)، يقومون بتاطير مطامحهم ضمن أقنيه أخرى خارج إطار المخزن (الأخطبوط السياسى الإدارى الزبائنى الذى ترتكز عليه السلطة فى المغرب) عبر هيئات اًخذة فى الصعود والانتشار، ولذلك وجهان، فمن جهة، من الأيجابى أن يتجه المجتمع المدنى نحو الترتيب والتنظيم، لكن من الجهة الأخرى، هناك الانشغال بعدم قدرة أحزاب وأدوات النظام (المخزن) بالقيام بهذه المهمة،

لاسيما إذا صودق فى الأخير على قانون الأحزاب السياسية الـذى هـو عـلى طاولـة البحـث الأن، والذى يمنع قيام الأحزاب على أساس جهوى أو عرقى أو دينى، وسيضع قانون الأحزاب هذا الألغـام تحت مصداقية إمكانية قيام «حكم ذاتى» فى الصحراء الغربية. لأنه إذا لم يسـمح المغـرب بقيـام حكـم ذاتى ذا مصداقية ولم يسمح بتكون أحزاب سياسية صحراوية فكل ما سيحصده هو زيادة ابتعاد السكان عن النظام. وسينتج عن ذلك نوع من انعدم الاستقرار السياسى الذى لم إطارا سياسيا للتعبير قـد يتجـه إلى العنف.

علاوة على كل ما سبق يجب أن نضيف عاملا أخر رغم أنه ليس بالجديـد كليـاً، لكنـة تفـاقم منـذ 1975. عندما حاز المغرب الصحراء الغربية فى 1975، كان عليه أن يواجه عدة انتقاضات تمردية (فى 1958و 1972) فى الأراضى الصحراوية المسلمة للمغرب فى 1912 (منطقة طرفايه) لكنها لم تكـن منظمة بشكل كاف، وقد عادت تلك الحركات المتمردة للظهور، وهى مرتبة بالمطالب العامة لجبهـة البوليساريو.

هذه الظواهر المنوه عنها تأخذ أهميتها الخاصة انطلاقات من المراهنة الجذرية على الضـم التـى تبناها الملك محمد السادس امام الأمم المتحدة، رفضا قبول أى خيار أخر. وبذلك يكـون الملـك محمد السادس قد أقدم على خطوة لم يتجرأ عليها أباه الملك الحسن الثانى، عندما رفـض مباشـرة (وليس بالوسائل غير المباشرة كما كان يفعل أبوه) حق الصحراويين فى تقرير المصير.

هذا الرهان الذى قد يصنف «بالشجاع» فى (حالة نجاحه)، و«بـالخطير» (إذا فشـل)، يحمـل فى طياته حسابات فيها أكثر من راى. لانه ختى إن استطاع الملك محمد السادس أن يحصل على التاييد الدولى للضم، فان انتصاره سيبقى محدودا على الحفاظ على نظامه الحالى دون أن يعنى ذلـك إيقـاف المد الأصولى (فالضم ليس سوى هزينة شعب مسلم أخرـــــ وهنـا الفـرق مـع 1975 عنـدما كـان القران فى اليد لطرد الإسبان وليس المسلمين) أو الحـد مـن المطالبـات بالدمقرطـة. أمـا إذا فشـل الملك محمد السادس فى رهانه، فان ذلك قد يعنى الانتقاص من سمعتة وسيواجه تقليصا فى سلطاته لصالح الحركات الإسلامية أو الداعية إلى الديمقراطية، وستكون الحجة الرئيسية لهؤلاء هـى: «لـو كنا ديمقراطية فى الصحراء ما كنا خسرناها». لذلك أظن أن الملك محمـد السـادس كـان سـيخاطر بشكل أقل لو كان راهن على «مخطط بيكر الثانى» الذى يصر تجنبه.

لماذا سيكون مخطط بيكر الثانى أكثر ملاءمة للملـك محمـد السـادس؟ لعـدة أسـباب. الأول سيمكنه من اكتساب الاحترام الدولى بحل النزاع طبقا لمل تقره الأمم المتحـدة، وذلـك سـيحق لـه الكثير من أهداف سياسته الخارجية، والتى من بينها وقد يكون من أهمها الحصول على شراكة مميزة مع الاتحاد الأوروبى، مما سينعكس بتحسن اقتصادى واجتماعى محسوس على مستوى المغرب. السبب الثانى: سيمكنه من أخذ زمام المبادرة فى عملية بناء الجهويـة والديمقراطيـة التـى يشـترطها «مخطط بيكر الثانى» لانة بدون دعم دولى لنزاع الصحراء يسكون من الصعب الحصول على امتيـاز أوروبى، كما أنه جهوية وديمقراطية قد يتدهور الوضع السياسى نحو الاسوا.

أما الصخراويين فانهم كذلك يوجدون فى حالة جد حساسة. حيث نجد أن بـاب الحـرب شـبة مغلق أمام جبهة البوليساريو، لانة عندما فقدت الدعم المالى الليبى لم يبقى لها إلا الدعمم الجزائرى. ويبدو أن الجزائر لا تدعم استئناف الحرب فى الوقت الراهن. إلا إذا تدخل ـــــ وهـو أمـر مسـتبعد ـــــ من قوة أخرى (الصين أو جنوب أفريقيا) فإن ذلك قد يعنى العـودة إلى الحـرب حتـى وإن لم توافق الجزائر. وبما أن الخيار العسكرى محاصر، ولم بق سوى خيارى الدبلوماسـية والقـانون، وفى هذين المجالين تبدو الجبهة أقل نشاطا وحيويـة فالدبلوماسـية الصـحراوية التـى عرفـت بنشـاطها قديما، توجد الأن فى حالة دفاع أمام المبادرات المغربية بشكل عام. هذه الظاهرة تتفاقم فى روافدها القانونية، حيث لا تملك الجبهة مبادرات قانونية، سواء فى المنتديات القانونية الدولية العامـة، أو فى المنتديات القانونية الوطنية الخاصة. ونتيجة لذلك يلمس تقديم مغربى بطىء ولكن متواصـل ضـد المبدأ القانونى الدولى المقر فى 1975 من قبل محكمة العدل الدولية فى لاهاى.

وقد مثل التصويت فى الجمعـة العامـة للأمـم المتحـدة فى 10 مـن كـانون الاول/ ديسـمبر 2004 الظرف المأساوى لذلك حيث لم تصوت سوى 50 دولة (من بينهم روسيا) لصالح حق الشعب الصحراوى فى تقرير المصير فى حين امتنعت 100 دولة (بمعنـى أبـدو عـدم الاكتـراث بحق الصحراويين أو المطالب المغربية)، وأخرون تغيبـو عـن الجلسـات حتـى يجبـروا عـلى التصويت ، لكن يبدو أن تراجع البوليساريو يحصـل بـالتوازى مـع تنـامى حركـة صـحراوية فى الاراضى التى يحتلها المغرب وفى تلك التى عينت له فى 1912. والحـدث السياسـى المهـم فى كل ما قيل هو أن تقل الصحراويين السياسى بدأ ينـزاح تـدريجيا فى اتجـاه جمعيـات وزعمـاء فى المناطق المحتلة علم 1975 والمعنية فى 1912.

وفى هذا استثنائية كذلك، لما أن الدور الإسبانى بالغ الأهمية، بيد أن مسؤوليتاها استثنائية كذلك، لمل لها من تاثير فى هذه الساحة بصفتها المستعمرة السابقة التى ما تزال مسؤولة ـــــ قائمة على الإدارة ـــ (حسب فتوى السيد كوريل مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون القانونية فى 29 كانون الثانى/ يناير 2001)، والكثير من بلدان المجتمع الدولى يعيرون أهمية خاصة لموقفها فى النزاع لتحديد مواقفهم منه وهذا هو ما يحصل مثلا مع معظم الدول الإسبانوـــــ أمريكية (بلدان أمريكا الجنوبية والاتحاد الأوروبى.

وقد توطد موقف الحكومة الحالية عبر مراحل متتالية، حيث تكلم الرئيس (حوار مع جريدة الموندو الإسبانية فى 23 نيسان/ ابريل) ولأول مرة عن أهمية «اتفاق جديد» (مما يعنى ضمنيا رفض الاتفاق الحاصل) وعن إمكانية وجود حقوق «للأطراف» الأخرى فى النزاع، التى تكشف فيما بعد أنها « البوليساريو والجزائر»، رغم أن الأمم المتحدة تعتبر أنها البوليساريو فقط.

بعد ذلك قال وزير الخارجية (فى مقابلة مع الموندو فى 11 تموز/ يوليو إن «إجراء استفتاء فى الصحراء الغربية الأن سيسبب أزمة فى المغرب العربى ككل»، معتبر أن الوضع اليوم مختلف عما كان عليه قبل خمسة عشر عاماً، عندما قبل المغرب إجراء الاستفتاء وعما كان عليه قبل 30عاما عندما تأهبت إسبانيا لإجرائه، مظهراً ميوله نحو خيار أٓخر(«حل سياسى يرضى الكل باعطاء الجميع الجميع حقوقهم»)

وثاثلا أكد الرئيس (فى مقابلة مع التليفزيون فى 19 كانون الثانى/ يناير) أن «الحل الوحيد يمر بالاتفاق مع المغرب» وأن «الاستراتيجيات»المعدة من قبل عناصر خارجية عن النزاع لم تثمر أبدأ (كلمات قد تفهم بأنها انتقاد موجة إلى جيمس بيكر).

أما الخطوة الرابعة فقد مهدها كاتب الدولة لشؤون الهجرة (خبر نقلته وكالة أنباء أوربا فى 20 كانون الثانى/ يناير) عندما طلب من الاتحاد الاوروبى تمويل نظام مراقبة خاص «للحدود (المغربية) مع الجزائر وموريتانيا»، رغم أن الصحراء الغربية تفصل بين موريتانيا والمغرب.

المرحلة الخامسة هى تواجد خوسى سيكورا مندوب الحكومة الكنارية فى العيون يوم 12 أذار/ مارس مصحوبا بوفد كنارى تجاري، وهى المرة الاولى التى يطا فيها موظفى خكومى إسبانى سامى أرض الصحراء الغربية منذ أن تخلت إسبلنسا عنها.

كل هذه التصريحات الرسمية بالإضافة إلى بعض المبادرات المروجة لمعرفة الصحراء الغربية (مثل: مايتعلق «بأداة المجاورة» مع الاتحاد الأوروبى)، تم استخدامها من قبل المغرب للتاكد على أن الصحراء الغربية تشكل جزاء من «وحدتة الترابية»، ولعرقلة مسلسل تصفية الاستعمار منها عبر حق تقرير المصير. ومع ذلك تلزم الإشارة إلى تصريح برناردينو ليون كاتب الدولة للشؤون الخارجية وبلدان إيبيرو أمريكا، خلال مداخلته أمام لجنة العلاقات الخارجية للكونغرس الإسبانى يوم 16 أذا/ مارس حيث اعتبر أن زيارة سيكورا للعين مجرد «عمل إدارى وليست له أى انعكاسات سياسية»، وأن الأعمال الإدارية فى جميع الأحوال «لاتمثل اعترافا بالسيادة المغربية على الإقليم»، أكد على حق سكانها فى تقرير مصيرهم.

تاثيرات متوقعة لحالة محاصرة. انشغل الأمين العام الأممى بحالة الحصارة حيث صـرح فى تقريره (S /2005 /49) فى 27 كانون الثانى/ يناير)« أنا منشـغل بمـا قـد يـنجم عـن الحصـار السياسي لانه إذا لم يتم تجاوزه فإن ذلك يؤدى إلى تدهور الوضع فى الصـحراء الغربيـة» (الفقـرة 27)، وكما قيل فانه يوجد ضغط جزائرى قوى (بايجاء من الولايات المتحـدة الأمريكيـة عـلى جبهة البوليساريو حتى لا تستأنف الحرب.

و السؤال هو هل الحصار فى إطار غير حربى قد يفضى إلى توطيـد التواجـد المغربـى. أظـن ذلك صعبا حسن رأيى، إن نشاط الشركات الخاصة فى منطقة نزاع تفتح الباب أمام انتقـاد الضـم فى محاكم أى بلد يوجد فيه مقر للشركات التى لها مصالح فى الإقليم، وهناك أمر أخر مهم جدا، وهو ان الولايات المتحدة الأمريكية حتى اللحظة تساند العملية كما أنه لا توجد قرائن تدل على أنها قد تفعل ذلك.

فى 20 من تموز/ يوليو 2004 أبلغ روبرت زويليك ممثل الحكومة الأمريكية للتجارة نائب بنسلفانيا جوسيب بيتس « أن اتفاق التبادل التجارى الحر (بي الولايـات المتحـدة والمغـرب) سيطبق فقط على الأراضى المغرابية بها دوليا وأن ذلك لا يشـمل الصـحراء الغربيـة »(1). أظـن ذلك معبراً لان زويليك عمل لسنوات عديدة مع بيكر، وهو الان «الجل الثانى» فى كتابـة الدولـة الأمريكية.

فى هذه الحالة لن يكون سهلا على إسبانيا أن تحطم الحصار. لأنه ما لم يحصل تنسيق مع الحكومة الأمريكية فمن غير الممكن أن تنجح مبادرة إسبانية فى تغيير الموقف الأمريكي، مسالة أخرى إذا كانت فرنسا تستطيع ذلك. رغم ان العلاقات الشكلية قد تحسنت بعد زيارة بوش لأوربا، لكن لايوجد مايدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتخلى مجانا لفرنسا عن تاثيرها فى الصحراء الغربية (و المغرب ضمن ذلك)، وحتى ذلك الوقت لن يحصل الضم على المباركة والسؤال ليس هل ستصمد جبهة البوليساريو بقدر ما هو هل سيصمد المغرب؟

استخلاصات: حل نزاع الصحراء الغربية يوجد فى وضع يشبة الحصار. لكن خلال ستة عشر عاما من الحرب (1975 ـــــــ 1991) وأربعة عشرة أخرى من محاولات بان الحل المشاد به 1975 غير صالح اليوم.

رفض «مخطط بيكر الثانى» يفتح بابا على المجهول، قد تتضرر معه ـــــــــ حتى وان كان ذلك غريبا ـــــــ المصالح المغربية، خاصة بعد ان عارضت الرباط مخطط بيكر باعتباره مسا بمصالحها[134].

- ويرى البعض أن أمريكا وفعالية إمساك العصا من الوسط فى قضية الصحراء المغربية

---

(134)إنظر :- فى شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015م نشرة معهد «إيلكانو اللكى رقم 2005/ 40 كارلوس رويث ميغيل ـــــــ إسالذ القانون الدستورى فى جامعة سانتياجو دى كومبوتيلا (إسبانيا) 30/ 3/ 2005 ترجمة مصطفى محمد الامين

فى كل فصول الصراع المفتل حول قضية الصحراء المغربية، كان دائما الموقف الأمريكى موسوما بالحياد حفاظا على توازناتها الإستراتيجية الإقليمية، فهى تدرك قبل كل شىء أنة لايمكن الاستغناء عن المغرب كحليف استراتيجى فى المنطقة، أن الإصلاحات التى شرع فيها منذ وصول الملك محمد السادس إلى الحكم سنة 1999 فرضت نفسها بقوة على السياسة الخارجية الأمريكية، لكن بالمقابل لا تقدر على التخلى عن قوة اقتصادية نقصد الجزائر تتوفر على احتياطات مهمة من الغاز والنفط تماشيا مع سياستها المعرفة« السياسة بالمصالح لا بالعواطف.

هناك ملاحظة اساسية يمكن التوقف عندها فى التعاطى الأمريكى مع قضية الصحراء المغربية وهى أنها تدرك أن جبهة البولسياريو لاتعدو كونها الية فى يد الجزائريين تحاول من خلالها فرض سياسة الأمر الورقع، وبيان ذلك أن الخارجية الأمريكية دائما مانتظر إلى الصراع بكونه تجاذبا بين قوتين إقليميتين تسعيان إلى الهيمنة على شمال أفريقيا وعلى المنطقة الجنوبية لحوض البحر الابيض المتوسط .

بطبيعة الحال، فان مشروع القرار الأمريكى القاضى بتوسع صـلاحيات المينورسـو ليشـمل مراقبة حقوق الانسان بالصحراء المغربية، قلب كل التوقعات، وطرح أكثر مـن علامـة اسـتفهام حول خلفياته وبواعثة الاساسية، خاصة انه لم تكن هناك مؤشرات توحى على نحو ما ان الموقف الأمريكى إزاء قضية المغاربة الأولى، سيتغير. مهما تكن التخمينات، التـى تشـير جميعهـا، إلى أن اسباب اقتصادية محضة هى التى كانت وراء هذا الانعطاف المفاجئْ للسياسة الأمريكيـة داخـل مجلس الامن الممتلك زمام القرار السياسى بشـان ملـف الصـحراء، فـان الرسـالة التـى بعثهـا الملك محمد السادس إلى الرئيس الأمريكى باراك أوباما، أعـادت الأمـور إلى نصـابها، وذكـرت الأمريكيين بأن تغيير الموقف يمس بالوحدة الترابية للمغـرب ويمـس قبـل أى شـئْ، العلاقـات المتينة بين البلدين.

على العموم انتهى سوء الفهم الكبيـر بـين المغـرب وأمريكـا، وذاب الجليـد الخـلاف بعـد الموقف الأمريكى، وتوج الانفراج بزيارة قـام بهـا الملـك محمـد السـادس إلى أمريكـا خـلال الشهور الماضية الزيارة التى وصفت بالتاريخية لم تكن لتغفل التطرق إلى قضية الصـحراء وكـان البيان المشترك الذى صدر عن القمة بين الملك محمد السادس وباراك اوباما قويـا فى مضـامينة إلى درجة أن بعض المحللين اعتبروا نص البيان بمثابة انقلاب واضح للسياسـة الأمريكيـة تجـاه قضية الصحراء.

نقرا فى نص البيان: « تعهد الرئيس بمواصلة دعم الجهود الرامية إلى حل سلمى ودائم ومقبول من لدن الاطراف لقضية الصحراء.وتماشيا مع السياسة الأمريكية الثابتة على مدى سنوات عديدة فان الولايات المتحدة اكدت بشكل واضح ، على ان مخطط الحكم الذى قدمه المغرب هو مقترح جدى وواقعى وذو مصداقية، ويمثل مقاربة ممكنة من شأنها تلبية تطلعات ساكنة الصحراء إلى تدبير شؤونها الخاصة فى إطار من السلم والكرامة»، مضيفا فى نفس السياق « وأكد الرئيس أن الولايات المتحدة تدعم المفاوضات التى تشرف عليها الأمم المتحدة، بما فيها عمل المبعوث الشخصى للأمين العام للأمم المتحدة كريستوفر روس، وناشد الأطراف العمل من أجل إيجاد حل سياسى. وأكد القائدان، مجددا، تشبثهما المشترك بتحسين ظروف عيش ساكنة الصحراء،و العمل سوية على مواصلة حماية حقوق الإنسان والنهوض بها فى المنطقة».

نص البيان واضح، لا يحميل الكثير من التأويل، ويحمل تأكيد للموقف الأمريكى السابق الذى جاء على لسان هيلارى كلينتون، الكاتبة السابقة فى الخارجية الأمريكية حينما اعتبرت مقترح الحكم الذاتى مقترحا يحظى بالجدية والمصداقية بمعنى أن المقترح المغربى ألية قابلة وكسرت الكثير من الجمود الذى طبع قضية الصحراء المغربية، بيد أن السؤال المطروح فى هذا الصدد: هل تقدر الولايات المتحدة الأمريكية على ترجمة هذا الموقف على أرض الواقع؟

الأكيد أن التطورات التى عرفتها أفريقيا جنوب الصحراء، لاسيما فى مالى ستجعل أمريكا تعيد الكثير من حساباتها بالمنطقة يالنظر إلى الحضور القوى الذى بات يتمتع به المغرب فى المنطقة وقدرته على إحداث الاختراق السياسى، ومن ثم ليس من مصلحة أحد أن يفخخ الاوضاع الإقليمية فى المنطقة أمام تزايد المخاطر الإرهابية القادمة من دول الجنوب البعض يرى أن القرار الإخير الذى صدر عن مجلس الأمن، والذى وجه صفعة قوية للجزائر ومعها جبهة البوليساريو يشكل تحولا جديدا فى التعاطى مع الملف من لدن الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد رأى الجميع كيف أن الديمقراطية الجزائرية أفرزت رئيسا غير قادر حتى على أذاء اليمين الدستورية، وراى ايضا أن المغرب استطاع أن يكون بمامن عن الصراع الدموى الدائر فى الكثير من المناطق العربية فى اللحظة الراهنة، وراى أيضا انه ماض فى سبيل ترسيخ أركان تجربتة الديمقراطية رغم كل التوعكات التى تصيبها بين الفينة والأخرى. صحيح أن القوى الكبرى التى تمتلك القرار السياسى لا يعنيها كثيرا مثل هاته الإصلاحيات بقدر ماتهمها المصالح الاقتصادية الثابتة، لكن صحيح أيضا أن الاستراتيجيات العالمية الجديدة تنطلق من نقطة أساسية: الشريك الاساس هو القادر على ضمان الاستقرار.

لكن الأيام التى سبقت صدور القرار الأممى كشفت «ارتجالية» و«لآحياد» الأمين العام للأمم المتحدة، الذى عوض أن يقدم تقريرا موضوعيا، سار فى نهج أغضب الرباط، بعدما فتح القضية على المجهول عندما وضع سنة 2015 كاجل لحل الملف، أو إعادة النظر فى المسار التفاوضى حول قضيه حول الصحراء، وهو ما يعنى حسب عدد من المراقبين، إشارة ضمنية إلى إمكانية إدراج الملف فى البند السابع للأمم المتحدة، عوض البند السادس الذى تتم فيه معالجة النزاع برؤية التفاوض والتوصل إلى سياسى متوافق حوله.

قرار التمديد لبعثة المينورسو حاول إعادة المياه إلى مجاريها، بتاكيد على الخلفية القانونية لمعالجة هذا الملف المدرج فى إطار البند السادس من ميثاق الأمم المتحدة، والتاكد على البعد الإقليمى لهذا النزاع، ودور دول الجوار، وبشكل خاص الجزائر، فى ايجاد حل مقبول لدى الطرفين.

عبد المجيد بلغزال، الحقوقى والخبير فى شؤون ملف الصحراء، أكد لـ «المساء» أن القرار الأخير 2152 صحح بعض النزلقات التى وردت فى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، حيث أعاد التاكيد على أننا بصدد البحث عن حل سياسى متفاوض عليه، تحت البند السادس، أى أنه غير ملزم ودون أى تهديدات.

وأوضح أن القرار ربط بشكل دقيق ومنهجى بين إيجاد حل سياسى لنزاع الصحراء، وبنا الفضاء المغربى، وأثر ذلك على الأمن والسلم فى الساحل والصحراء. «وهذا الربط ليس اعتباطيا بل يبين الخلفية المرجعية والرؤية الاستباقية لاطروحة الحكم الذاتى باعتبارها حلا موجها لبناء الفضاء المغربى وايجاد التوازن فى الشمال والساحل والصحراء».

وسجل بلغزال ان القرار أعاد التاكد على اهمية المقترح المغربى، وأعاد وصفه بكونه يتسم بـ«الجدية والمصداقية». اكثر من ذلك يقول المتحدث ذاته،« فاذا كان الأمين العام للأمم المتحدة رتب تقريره فقط على القرار الصادر فى أبريل 2013، فان القرار الأخير أعاد بما لا يدع مجالا للشك أو اللبس التاكيد على الإطار المرجعى المنظم للمفاوضات بدءا بالقرار 1754 الصادرة فى 2007 إلى حد الان».

لكن الخطورة التى يحملها قرار مجلس الامن تتمثل فى دعوته الاطراف بشكل صريح إلى اهمية تحسين حالة حقوق الإنسان فى الصحراء. وفى هذا الصدد يوضح بلغزال قائلا:« الاشكال فى هذه القفرة يتمثل فى الإضافة التى دعت الإطراف إلى وضع وتنفيذ تدابير بالاستقلالية والمصداقية لكفالة الاحترام التاملحقوق الانسان».

هذه الحيثية الواردة فى القرار والمبنية على دعوة صريحة إلى «وضع» أليات لكفالة الاحترام التام لحقوق الانسان، تعنى حسب بلغزال، أن هذه الأيات لا يمكن أن تتاتى إل بمفاوضات مباشرة أو عبر الوسيط الأممى، وهو ما يؤكد بشكل قاطع أن «الصراع على حقوق الانسان، الذى أصبح صراعا مركزيا، لم بموجب هذه الحيثية مركزيا فى الصراع السياسى فقط،ولكن مركزيا حتى فى مسار المفاوضات المطروح والموسم من طرف مجلس الأمن، وسيصبح هذه السنة، نقطة ثابتة من اجل التداول فيه، ووضع تدابير والعمل على تنفيذها».

وأكد الخبير فى ملف الصحراء أن «حساسية وخطورة وتعقيدات النزاع حول وضعية حقوق الانسان سترتفع درجة حرارتها، على حساب أصل المشكلة المرتبط بالتفاوض من اجل حل سياسى، لان ما يجرى فى الجانب المتعلق بحقوق الانسان هو محرد تمظهرات لعدم إيجاد الحل السياسى».

وبناء على كل هذه الحيثيات، يرى بلغزال أنه «لايمكنأن ننجع فى معركة حقوق الانسان بشكل مستقل عن السياق العام للبناء السياسى والديمقراطى». وزاد قائلا:«التحدى الاول لنحافظ على نوع من الجاذبية لمشروع مبادرة الحكم الذاتى التى اطلقناها، والتى سعى تقرير الأمين العام إلى تفويضها، هو أن نسد الهوة التى فتحها تقرير الأمين العام بتشكيكه وسعيه إلى تقويض مبادرة الحكم الذاتى».

واكد ان المدخل الاساسى الاول هو الاستقرار دون تردد فى بناء دولة القانون ودولة المؤسسات، وطنيا وجهويا.وفى هذا السياق يقول بلغزال «لابد من الذهاب ودون تردد نحو بناء جمهورية سياسية حقيقة، بمعايير تعطى للساكنة الحق فى هيئة تنفيذية وتشريعية وقضائية، لتكون هذه الحهوية كإطار مؤسساتى انتقالى يؤهل الصحراء للحكم الذاتى ، مشيرا إلى أنه «ضمانا لنجاح هذا المشروع، يحب أن تاتى هذه المبادرة فى إطار يناء جهوى متكامل يعم جميع الجهات

.

أما على المستوى السياسات العمومية، فيرى بلغزال «ضرورة القطع مع كل أشكال الفساد والريع وتفعيل مقتضيات الدستور بربط المسؤولية بالمحاسبة، وتحرير الطاقات واقرار عدالة اجتماعية حقيقية، لان ذلك هو الكفيل بنزع كثير من الالغام التى يكون أصلها اجتماعيا ، او حقوقيا أو قلقا أو تذمرأوليس بالضرورة سياسيا، وبالتالى يجب وقف الفساد واعمال القانون.

اما فى مجال حقوق الانسان، يضسف المتحدث ذاته فالمجلس الوطنى ولجانة الجهوية واخذا بعين الاعنبار ان التقرير والقرار سجلا أن المغرب يتجاوب بشكل جيد مع الاليات الدولية والمساطر الحاصة واكدة على التحول والدور الذى تلعبة المؤسسة الوطنية واللجان الجهوية ، فكل ذلك يعنى أن التحدى والمسؤوليات أصبحت اكبر على المؤسسة الوطنية واللجان الجهوية.

وسجل ان « المطلوب اليوم هو بلورة رؤية استراتيجية دقيقة فى مجال حقوق الانسان وان نجعل منها مركز السياسات العمومية فى جميع المجالات وان يكون المجلس الوطنى هو قائد هذه الاستراتيجية وان نخرج هذه المؤسسة الوطنية من دائرة التجاذب السياسى ونمدها بالامكانيات والوسال الكفيلة بالاطلاع بمهامها.[135]

(135)إنظر :ــ شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015 أمريكا وفعالية خيار امساك العصا من الوسط فى قضية الصحراء

فى هذا الإطار نتعرض إلى :ـــــ

زيارة جلالة الملك محمد السادس لأمريكا.. الزيارة التى أربكت الجزائر.

بعد أن العلاقات بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية بفترة فتور وبرودة واضحة بسبب قرار هذه الاخير أبريل الماضى محاولة تكليف قوات المينورسو مراقبة حقوق الانسان وهو المقترح الذى لم يتبنه المجلس فى آخر المطاف، هاهى سحب شهرين أبريل 2013 تتبدد بهطول أمطار فصل الشتاء وتعود العلاقة صايفية من جديد بين المغرب وأمريكا.

عتاب المغرب لواشنطن، جاء مباشرة بعد أن تجاوزت الطابع التاريخى للعلاقات وتحويل المغرب إلى دولة عادية فى أجندة أمريكا، ومن ضمن العتاب ما جاء فى الخطاب الملكى السامى بمناسبة الذكرى 38 للمسيرة الخضراء، عندما انتقد جلالة الملك شركاء المغرب الذين لا يتفهمون ملف حقوق الصحراء.

زيارة جلالة الملك الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية توقفت عند سؤالين إثنين هما: إلى أى حد يمكن لهذه الزيارة المكلية أن تساهم فى كسر الجليد بين المغرب والولايات المتحدة؟ وهل سينجح جلالة الملك فى جعل واشنطن ترى بعي مختلفة إلى نزاع الصحراء؟

سؤالان يبدو أن المتتبعين للشان السياسى الأمريكى والمغربى اعتبر أنه قد تمت الإجابة عليهما من خلال الموقف الايجابى للولايات المتحدة الأمريكية من مبادرة الحكم الذاتى.

وقد أكد أستاذ القانون الدولى المقاون والاستراتيجية الدولية، الرئيس الأسبق للمجلس الاستراتيجي المصرى، على الغتيت ، أن الموقف الايجابى للولايات المتحدة الأمريكية من مبادرة الحكم الذاتى كما جاء فى البيان المشترك الأمريكي ـــ المغربى الذى توج الزيارة التى قام بها جلال الملك محمد السادس للولايات المتحدة، تاكيد على واقعية المقترح المغربى.

واضاف على الغتيت فى تصريح اوكالة المغرب للانباء يوم الثلاثاء أن مقترح الحكم الذاتى تقدم به المغرب كحل لقضية الصحراء يعتبر منطقيا وفكرة صائبة ودليلا على حكمة سياسة جلالة الملك محمد السادس.

وشدد الرئيس الأسبق للمجلس الايتراتيجي المصرى على ضرورة السير فى التشبث بمبادرة الحكم الذاتى التى تعتبر الحل الواقعى والاوحد للنزاع القائم .

واعتبر الغتيت أن اشادة الرئيس الأمريكى، باراك أوباما بمبادرات جلالة الملك محمد السادس توكد لسياسة الشفافة والعقلانية التى ينهجها جلالته فى مواجهة جميع المواقف.

الأغليبة والمعارضة بمجلس النواب من جهتها أشادت بالنتائج الكبيرة التى حققتها الزيارة الملكية الأخيرة إلى والولايات المتحدة وتاثيرها الايجابى على قضية الوحدة الترابية للمملكة. وشددت الفرق النيابية فى معارض تعقيبها على جواب رئيس الحكومة خلال الجلسة الشهرية العامة بالسياسة العامة للحكومة حول مستجدات ملف الوحدة الترابية للمملكة، على الجهود الجبارة التى تقوم بها جلالة الملك فى مجال السياسة الخارجية سواء على المستوى الافريقى او العربى او الاوروبى .

وسجلت الفرق ان جل الملاحظين اعتبروا الزيارة الملكية الاخيرة إلى الولايات المتحدة ناجحة بكل المقاييس، مشيرين إلى انه تم من خلال البيان المشترك المغربى الأمريكى الذى صدر عقب الزيارة التاكيد على جدية ومصداقية وواقعية مقترح الحكم الذاتى للأقاليم الجنوبى. وأجمعت الفرق على أنه لا حاجة إلى التدليل على أحقية المغرب فى الصحراء لانها تتمتع بحجية الامر المقضى به تاريخيا وثقافيا وحضاريا وبموجب الشريعة الدولية وابرزت الفرق ان السياسة الخارجية للمملكة كما أرادها جلالة الملك تعتمد بالاساس حماية المصالح الحيوية للمغرب وجعل الدبلوماسية لتحقيق التنمية المستدامة بكل تمظهراتها.وخلصت الفرق النيابية إلى ان المغرب تبنى سياسة خارجية جديدة زكاها الخطاب الملكى الذى القا جلالته بمناسبة اقتتاح الدورة الاولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية التاسعة، يوم 11 اكتوبر 2013 والذى اكيد فيه انه «بدل انتظار هجومات الخصوم للرد عليها يتعين اجبارهم على الدفاع، وذلك من خلال الاخذ بزمام الامور واستباق الاحداث والتقاعل الايجابى معها».

من جهته اكد راوول براغا بيريس، باحث فى المرصد السياسى البرتغالى والخبير فى شؤون المغرب العربى وأفريقيا، يوم الثلاثاء، ان دعم الولايات المتحدة الأمريكية للمقترح المغربى المتعلق بالحكم ياتى ليعزز موقف المغرب من اجل التوصل إلى تسوية نهائية لقضضية الصخراء ويعزز دور المممكلة كفاعل اساسى فى إطار استراتيجية شاملة تروم محارية الارهاب فى المنطقة الساحل. وقال براغابيريس وهو أيضا خبير فى الشؤون الامنية بالعالم العربى،

ان الولايات المتحدة تعترف بشكل واضح بجهود المغرب للحفاظ على السلام فى أفريقيا وتدعم دوره فى المنطقة الساحل والصحراء بفضل مبادراته الرامية إلى تعزيز الامن والاستقرار« وسجل الباحث البرتغاليفى هذا المجال، ان دعم المغرب لاستقرار مالى والتحديات الامنية المطروحة فى المنطقة، ابانت عن اهمية دور المغرب بشان مسالة الامن الإقليمى والافريقى والمتوسطى والاوربى .

واضاف بهذا الخصوص، ان المغرب وبفضل موقعه الجغرافى كبوابة تطل على البحر المتوسط وأفريقيا كان يعتبر دوما شريكا استراتيجيا للولايات النتحدة وفاعلا رئيسيا فى تعزيز السلام والاستقرار بالمنطقة .

وشدد على أن الموقف الذى عبرت عنه الولايات المتحدة فى البيان المشترك الذى صدر فى ختام لقاء القمة الذى جمع صاحب الجلالة الملك محمدالسادس والرئيس الأمريكيى بارلك اوباما هو اعتراف بالتحالف الاستراتيجى بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب.

الشراكة الاستراتيجية المغربية الأمريكية كانت حاضر بقوة فى محادثات جلالة الملك والرئيس اوباما فى مواجهة تحديات التنمية ومحاربة الارهاب بالمنطقة، اذ اكد المحلل السياسى الهندى اودى باسكار ان الشراكة الاستراتيجية بين المغرب والولايات المتحدة، التى تم تعزيزها باللقاء بين صاحب الجلالة الملك محمد السادس والرئيس باراك اوباما، ثمينه فى المواجهة تحديات التنمية ومحاربة الارهاب التى تواجههل منطقة شمال أفريقيا والساحل وقال الباحث المرموق من مجموعة التفكير (سوسايتى فور بوليسى ستاديز لنيودلهى) بخصوص الامن ومحاربةالتطرف يعد الالتزام الذى تم تحديده من طرف الجانبين بالبيت الابيض ثمينا بالنظر للتهديدات التى تواجه المنطقة.

واعتبر اودى باسكر، فى حديث لوكالة المغرب للانباء ان التعاون الثنائى والمتعدد لا غنى عنه لمواجهة مخاطر التطرف.

وعلى المستوى الاقتصادى، اعتبر المحلل الهندى،ان المغرب الذى يتمتع بموقع جغرافى استراتيجى إضافة إلى اتفاقيات التبادل الحر المتعددة التى تجمعه مع الولايات المتحدة وايضا مع اوروبا وبعضها بلدان اسيا، يتوافر على الامكانيات ليصبح ارضية للاستثمار والاعمال وذكر بان شراكة رابح رابح مع القوة الاقتصادية العالمية الاولى امر مهم، خصوصا بالنظر للتحديات الراهنة مثل الجنوح نحو بفصل الازمة التى تمس اقتصادات نامية وخصوصا مناخ اللاستقرار فى بعض البلدان المجاورة.

اعتبر رئيس رابطة الصحفيين الموريتانيين، محمد عبد الرحمن ولد الزوين، ان مضامين البيان المشترك الأمريكى ـــ المغربى كانت تجسيدا لمصدقية ومكانة المغرب على الساحتين الإقليمية والدولية وقال ولد الزوين فى تصريح لوكالة المغرب العربى للانباء ان زيارة العمل التى قام بها جلالة الملك محمد السادس للولايات المتحدة اكتست اهمية قصوى وتوجت بصدور بيان مشترك فى اعقاب لقاء القمة الذى جمع جلالته بالرئيس الامريمى باراك اوباما واعتبر ان البيان هو » الاول من نوعه مع دولة عربيةو اسلامية، وبهذا الحجم وهذه التفاصيل والدقة فى استخدام التعابير القوية والصادقة التى لبس فيها، والتى تنم على مستوى عال من الثقة بين الرئيس الأمريكى باراك اوباما وملك المغرب .

ولاحظ ان البيان كان اكثر وضوحا فى ما يخص قضية الوحدة الترابية للمغرب، وذلك من خلال تاكيد الولايات المتحدة على دعمها لمبادرة الحكم الذاتى فى الصحراء واعتبارها مقترحا جديا وواقعيا وذا مصداقية ، مؤكد ان الزيارة الملكية «سجلت نجاحا باهرا على جميع المستويات».

وفى ما يخص التعاون فى المجال الامنى ومكافحة الارهاب، اعتبر عبد الرحمان ولد الزين الامر تحصيل حاصل ان يكون هناك تعاون متميز بين الولايات المتحدة والمغرب الذى كان اول دولة تعترف باستقلالها ويعد القوى فى المنطقة خارج حلف شمال الاطلسى، مسجلا ان البيان المشترك عكس ارادة البلدين الراسخة فى تطوير هذه العلاقات فى العديد من المجالات ومنها المجال الامنى.

وعن موقف الولايات المتحدة بشان قضية الصحراء، قالت شبكة المجتمع المدنى المغربى فى بلاد الباسك وشمال اسبانيا يوم الثلاثاء، ان الموقف الولايات المتحدة الأمريكية بشان قضية الصحراء ووصفها المخطط المغربى للحكم الذاتى بـ « الجدى والواقعى وذى مصداقية »، « أربك الجزائر وشكل انتكاسة كبيرة لخصوم الوحدة الترابية للمملكة .

وقال المنسق العام لهذه المنظمة غير الحكومية مصطفى جدعان فى تصريح لمكتب وكالة المغرب العربى للانباء بمدريد ، ان «البيان المشترك الذى صدر عقب القمة التى جمعت بالبيت الابيض بين صاحب الجلالة الملك محمد السادس والرئيس باراك اوباما، شكل دعما ثابتا لموقف المملكة المغربية واكد مغربية الصحراء تاريخيا وجغرافيا».

وخلص جدعان إلى انه «بفضل الاصلاحات الهيكلية والتزامة بالدفاع عن حقوق الانسان والسلام اضحى المغرب المحاور الاكثر مصداقية وجدية للولايات المتحدة فى المنطقة كما اكدذلك البيان المشترك الذى صدر عقب القمة التى جمعت بين الملك والرئيس الأمريكى (136).

(136)إنظر :ـــ شبكة المعلومات الدولية (نت) 28 نوفمبر 2013

ثالثاً: السويد والمفاوضات الموازية بين خبراء من المغرب والبوليساريو.

كشف مصادر مطلعة أن دولة السويد الجولة المقبلة من المفاوضات، التى فى إطار الدبلوماسية الموازنة بين خبراء مغاربة ونظرائهم من البوليساريو. المفاوضات التى ترعاها الولايات المتحدة كانت قد تةقفت خلال الشهور الماضية لافساح المجال امام« الجولات المكوكية» التى يقودها المبعوث الأممى كريستوفرروس إلى المنطقة. وقالت المصادر نفسها ان الحولة التى من المفترض ان تحتضنها الدولة الاسكندنافية فى شهر يناير من السنة المقبلة ستكون حاسمة، على اعتبار انها الجولة التى ستشهد السيناريوهات المقترحة من طرف الخيراء المشاركين فى الاجتماع، من اجل حل ملف الصخراء الغربية.

وأكدت مصادرنا ان الجولة عرفت نقاشات حادة بين الطرفين للتوصل إلى صيغة متوافق عليها واقتراحها على الاطراف المتفاوضة للمساعدة على حلحلة المشكل فى المفاوضات المباشرة، موضحة ان الخبراء المغاربة دافعوا بقوة عن المقترح المغربى المتعلق بالحكم الذاتى، إذ وصفوة بالمقترح « الذى يشكل قاعدة اساسية للتفاوض نظرا لما يتوافر عليه من اقتراحات جدية وقابلة للتطبيق».

فى سياق آخر، علمت المساء ان عضو الكونغرس الأمريكى فرانك وولف عن الحزب الجمهورى قرر عدم خوض الانتخابات المقبلة لينهى بذلك مسيرة تشريعية امتدت لاكثر من يبع عشر ولاية. وكان وولف من اشد المعارضين للمغرب داخل الكونغرس الأمريكى،

اذ سبق ان حشد الدعم لوقف حساب الالفية المخصص للمغرب كما سبق ان طالب بوقف المساعدات والتعاون العسكرى مع المغرب، بسبب ما اعتبره وولق التضييق الـذى يعـانى منـع المبشرون المسيحيون فى المغرب.

وبرحيل وولـف عـن الكـونغرس، يكـون المغـرب قـد تخلـص مـن احـد اكبـر اعدائـة فى الكونغرس الذى كان قد قاد حملة التشوية التى نعرض لها المغـرب فى الاعـلام الـدولى ومراكـز القرار الأمريكية، عقب طرد المغرب للمبشرين المسيحيين سنة 2010 واستطرد الخبير فى ملف الصحراء قائلا:« نحن امام قضية مصيرية، ولا داعى اليوم إلى التجـاذب فى هـذا الموضـوع، بـل يجب مد هذه المؤسسة بكافة الوسـائل والامكانيـات الازمـة للقيـام بـدورها، إضـافة إلى دعـم وتيسير التواصل بين اللجان الجهوية وبقية القطاعات المتدخلة فى مجـال الحمايـة، وان تكـون هناك علاقة مبنية على الثقة والحياد والمهنية والمسؤولية بين اللجان الجهوية وبقيـة المتـدخلين فى حماية حقوق الانسان ، ومؤكدا على ضرورة النهوض بالحماية عبر مسـاطر عبـر دقيقـة تعتمـد المهنية والمعايير الدولية.

واكد بلغزال انه بالإضافة إلى التحدى المؤسساتى المرتبط بالجهوية والسياسـات العموميـة فالتحدى الاكبر مرتبط بوجود احزاب سياسية متماسـكة ومرتبطـة بقضـايا النـاس، قـادرة عـلى التاطير لخلق توازن مجتمعى.

واذا كان قرار مجلس الامن الدولى نـزع كثيـرا مـن الالغـام التـى كـادت ان تفجـر مسـتقبل المفاوضات حول النزاع فإن المناورات التى سبقت القرار اكدت فشل الأمـم المتحـدة إلى حـد الان فى مساعيها لتقريب وجهات النظر بين الاطراف المعنية بهذا الملف الشائك، فى ظل انعـدام ارادة الاطراف الاخرى التوصل إلى حل سياسـى متفـاوض عليـه، مقابـل مبـادرة مغربيـة جـادة وصادقة، بوسعها ان تكون اساس للحل المنشود[137].

ثالثاً:- ويكليكس: اسبانيا تدعم الحكم الذاتى بالصحراء الغربية وجاك شيراك مغربـى اكثـر من ملك المغرب.

الوطن دنيا تسريبات ويكيليكس فى الكشف عن خبايا الدبلوماسية العالمية، واخر مـا يتعلـق بالمغرب تستمر العربى مجموعة من البرقيات تبـرز دعـم الحكومـة الاسـبانية برئاسـة خوسـى لويس رودريغيث ذاتى سبتبرو لموقف المغرب فى نزاع الصـحراء الغربيـة ومسـاعدة الربـاط فى تقديم مقترح حكم شبيه بالذى تتمتع به منطقة كاتالونيا جريدة «البابيس» فى عددها الصادر امس الثلاثاء عن بعض هذه الوثائق المذكور والتـى وكشـف تصـدرت صـفحتها الاولى بحكـم قـوة حضور نزاع الصحراء الغربية فى الوسط السياسـى ومدريـد والاجتمـاعى الاسـبانى وكـذلك فى العلاقات الثنائية بين الرباط الصحراء الغربية باكبر نسبة من الوثائق الخاصـة بـالمغرب العربـى والعلاقات مع ويحظى نزاع واسبانيا، حيث يشكل موضوعا ذا أهمية قصـوى فى اجنـدة السـفراء الأمريكيين المتعتمدين فرنسا المنطقة فى الصدد تبرز عشرات البرقيات

(137)إنظر«- فى شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015 السويد تحتضـن المفاوضـات الموازيـة بـين جـزاء مـن المغرب والبوليساريو «محمد احداد» العدد 2253- فى 24/ 1/ 2013

او التقارير الصادرة عن السفارات الأمريكية فى الرباط فى هذا وصول ومدريد وباريس موقف اسبانيا المحايد علانية وكن المنحاز والمؤيد للمغرب سرا منذ لمخطط سبتيرو للحكم فلا نيسان/ أبريل 2004. البرقيات توكد ان المغرب فى اعقاب رفضه ادرك جيمس بيكر القاضى بحكم ذاتى فى الصحراء لمدة اربع سنوات ثم اجراء الاستفتاء، الذاتى ضرورة مقترح بديل واستقر اخبرا على مقترح الحكم برقية تضمنت حوار دار بين السفيرين الأمريكيى والاسبانى فى الرباط توماس رايلى وجاء فى الذاتى ولويس بلاتا على التوالى سنة 2006 حسث اكد الاخير ان اسبانيا تدعم مقترح الحكم بل لكنها يجب ان تطلع على مضمونه مسبقا لان من شان ذلك ان يجعلها فى موقف مريح وكذلك المساهة فى تحريره الوثائق كيف صاغ وزير الخارجية السابق ميغيل انخيل موراتينس تقريرا غير وتبرز هذه يحمل طابع الدبلوماسية الاسبانية ووزعه على الدائمين فى مجلس الامن رسمى ولا يتضمن مقترح تغيير المصطلحات المستعملة فى نزاع الصحراء فى الأمم المتحدة، من الدولى تغيير تصفية الاستعمار والسيادة والاستقلال بمصطلحات سياسية جديدة مثل الجهوية خلال الإقليم والحكم الذاتى والتسيير الذاتى والهان على حكم ذاتى للصحراء شبيه بالذى يتمتع به الاسبانى كاتالونيا وعاصمنه برشلونة البابيس واعتمادا على وثائق ويكليكس تؤكد استمرار الدبلوماسيين الاسبان فى جريدة حل غير مناقشاتهم مع الأمريكيين فى الدفاع عن الحكم الذاتى واستبعاد استقلال الصحراء لانه واقعى المغرب فى شباط/ فبراير 2007 مقترح الحكم الذاتى المستوحى من نموذجى اسبانيا وعرض المتحدة، والمانيا على عدد من الول الكبرى والمعنية باصحراء مثل اسبانيا وفرنسا والولايات قاصر رغم توصية

وتؤكد برقية من البرقيات عدم ارتياح اسبانيا وفرنسا والولايات قاصر رغم توصية وتؤكد برقيات عدم ارتياح اسبانيا لمضمون المقترح لانه بقى الصلاحيات مواتينوس للرباط بضرورة ان يكون المقترح المغربى كريما فى منح للصحراويين برقية من السفارة الأمريكية أن اجتماعات عقد المستشارون السياسيون المعتمدون فى وتبرز الاسبانى سفارات والولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا فى الراباط بدعوة من المستشار والطاقة التى فى آذار/ مارس 2007 انتهى إلى أن المقترح المغربى لم يكن فى مستوى المساعى الرموز السياسية بذلت من احله خاصة امتناع الرباط عن السماح للصخراويين باستعمال بعض للبوليزاريو الاطلاع على البرقيات الأمريكية خريطة الدعم التى يتمتع بها المغرب خاصة الترحيب ويكشف المغرب الاسبانى والأمريكيى بمقترح الحكم الذاتى مقابل الانحيار المطلق لفرنسا مع مراسلة عن نائب وزير الخارجية الاسبانى السابق، بيرناردينو ليون هذا الانحياز بقوله وتنقل يحول شيراك يبدو مغربيا اكثر من ملك المغرب وترى مدريد وترى ان الانحياز الفرنسى للمغرب دون ممارسة باريس لتاثيرها ونفوذها لصالح الحل الجريدة عن وثيقة اخرى ان مدير المخابرات العسكرية المغربية، ياسين المنصورى اخبر وتنقل ان المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة فى نزاع الصحراء الغربية، كريستوفر روس للمغرب فى « الرباط طلبت من نيكولا ساركوزى أنة من الافضل ان لا تبدو فرنسا منحازة جدا ملف الصحراء رئيس الحكومة السابق خوسى ماريا اثنار وفى لقاء له مع السفير الأمريكيى فى والمثير ان حذر

، وفق مضمون مراسلة تعود لسنة 2007 أن اقتراب الولايات المتحدة من المغـرب مدريـد فكرة سيئة للغاية، وتضيف البرقية ان اثناء يعتقد اذا اقتراب واشنطن للمغرب تنازلات وساعدته فسيتجاوز الحدود فى التعاطى معها». ويتسبب الكشف عن هذه الوثائق ردود فعل وسط الطبقـة السياسية وخاصة من طرف القوى السياسية الوؤيدة للبوليزارو[138].

أولا: المواقف الدولية

1- موقف إسبانيا

تغير موقف الحكومية الاسبانية من مبدأ حق تقرير المصير :

أ- ايدت إسبانيا حق تقرير المصير لشعب الصـحراء مؤكـد أن اسـاس إنهـا الاسـتعمار فى الصحراء هو ممارسة المسكان لهذا الحق.

ب- عندما أيدت الأمم المتحدة تطبيق هذا المبداء تراجعت بحجـة عـدم اهليـة السـكان، وكذلك عدم رفية زعماء القبائل الصحراوية فى التعجيل بالتنفيذ.

ج- عندما تعاونت إسبانيا مع الجماعة الصحراوية، وضمنت أن مصالحها ستتحقق عبرها، عملت على بناء تنظيم سياسى صحراوى بهدف منحه الاستقلال.

ح- عندما تقاسمت موريتانيا والمغرب الإقليم، تراجعت إسبانيا عن فكرة الاستفتاء على ان تمنح الإقليم حكما ذاتيا، والشروع فى بناء دولة للحفاظ على مصالحها بالإقليم.

(138)إنظر: شبكة المعلومات الدولية الالكتورنية (نت) 14/ 3/ 2014م

2- موقف فرنسا

بعد زيارة أعضاء مـن مجلـس الشـيوخ الفرنسـيين للاقـاليم الجنوبيـة أعربـو عـن تاييـدهم للموقف المغربى الخاصة بمقترح الحكم الذاتى لإقليم الصحراء الغربيـة وذكـروا أنهـم سـوف يؤيدون هذا المقترح امام المؤسسات الدولية.

اما بخصوص التعامل المغربى مع النشطاء السياسيين مـا حـدث فى مسـتعمرات النـازحين ومحاولات المغرب قمع الحركة السياسية، فان الكونفيدرالية العامة للعمال الفرنسـيين نـددت بالتصرفات المغربية ودعت فى بيانها لبعثة الأمم المتحدة إلى ضرورة تنظيم استفتاء فى الصـحراء على تقرير المصير .

3- موقف الاتحاد الاوروبى

أ- ينظر الاتحاد الاوروبى للمشكلة من الناحية الانسانية، حيث أكد استنكاره لنزح الاهالى الصحراويين مـن مـدنهم إلى مخيمـات استوعبت حـوالى 15 الـف نـازح كمـا يطالـب بزيـادة المخصصات الماليو والدعم وكذا المساعدات الانسان لتغطية الاحتياجـات الاساسـية لحـولى 90الف إلى ما يقرب من 195 الف، من الذين يعيشون فى منطقة تندوف.

ب- يدين الاتحاد الاوروبى اعمال القمع الـذى تقـوم بـه القـوات الامنيـة المغربيـة تجـاه النشطاء السياسين والمؤيدين لحق تقرقر المصـير، وكذاالممارسـات العنيفـة ضـد الصـحفيين ومنعهم من إظهار الحقائق.

ت- أما على الجانب السياسى، فان الاتحاد الاروبى يرحب باستئناف المفاوضات بين طرفى الصراع (المغرب وجبهة البوليساريو) لحل القضية ، التى استمرت مايقرب من 30عاماً، والوصول إلى حل سياسى مقبول وعادل لجميع الاطراف.

4- الموقف الأمريكى

أ- كلفت إدارة الرئيس «أوباما» فريقاً ضم 13 غضوا من الاكاديميين والسياسيين والعسكرسسن، لمهمة صياغة سياسة جديدة تجاه المغرب العربى، بهد جعله منطقة اهتمام إستراتيجى، على عكس السياسات الأمريكى السابقة. وخلص الفريق إلى صياغة وثيقة حول السياسة الأمريكية فى شمال أفريقيا، تشكل الإطار العام لسياسة أمريكية جديدة فى المنطقة المغاربية ، وهى :

(1) تعد المنطقة المغاربية للولايات المتحدة الأمريكية ذات اهمية استراتيجية، من النواحى الامنية والسياسية والخغرافية والاقتصادية.

(2) يجب التعامل معها انها منطقة ذات اهتمامم حيوى، الأمر الذى يقلل من التركيز على الشرق الاوسط.

(3) على القلايات المتحدة ان تحدد أهدافها لتكريس الاستقرار والامن، فى المنطقة فى ظل رؤية شاملة للرئاسة الجديدة.

(4) ان تسعى الولايات المتحدة الأمريكيـة إلى تبنـى مشـاريع أكثـر فاعليـة،لتطوير التعـاون الامنى ومكافحة الارهاب فى المنطقة.

(5) استمرار العمل مع البلدان الصديقة فى المنطقـة المغاربيـة، لايجـاد مخـرج مـن مـأزق الصحراء الغربية

ب- مازال التاييد الأمريكى لقضية الصحراء يخضع لتجاذبات جماعات الضـغط الأمريكيـة الؤيدة للمغرب، ومن ثم فإن واشنطن تتبع سياسات حـذرة عنـد التعـاطى مـع القضـية، وذلـك لطبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، التى تربطها علاقات وثيقة بالمغرب.

ت- على الرغم من عدم وضوح الموقف الأمريكى، بصفة تامة، إنـه يمكـن إن هنـاك إرادة سياسسة لدى الرئيس «اوباما» تقضى بعدم اعتناق الطرح المغربى كمرجعية لحل النـزاع، وانهـا تفضل إطار الأمم المتحدة كإطار عام لحل النزاع وتسوية القضية، وهو مايقلى قبولا لدى القـادة الصخراويين.

واخير، يمكن القول استنادا على ما سبق طرحه مـن جهـود براعيـة الأممـم المتحـدة لانهـا النزاع، ان كلأ من الطرف المغربى وجبهة البوليساريو ليسـالديهما النيـة للتنـازل عـن مـوقفهم. ويبدو أن المغرب اكثر تشددا تجاه الحل، بينما جبهة البوليساريو بقدر اكبر من المرونة.

ويشير الواقع الحالى إلى استمرار لنزاع دون حل لفترة قد تطول نتيجة تشدد الاطراف، وهـذا ما يؤدى إلى حالة من الجمود وعجز الاطراف والمجتمع الدولى فى الوصول إلى حل نهائى مقبول وعادل[139].

ثانياً:- المواقف الإقليمية:-

1. موقف جامعة الدول العربية

اهمت جامعة الدول العربية باقضية، منذ أوائل السبعنيات، الا انها نظرت اليها فى إطار انهـا الاستعمار الاسبانى لإقليم الصحراء، ولم تتدخل فى جذور المشكلة لحلها.

2. موقف جمهورية مصر العربية

لم تعترف مصر بالجمهورية الصحراوية، وحافظت على العلاقات المتميـزة مـع المغـرب، ومع ذلك اعرب القادة الصحراويون عن تقديرهم للـدور المصـرى المؤيـد لقـرارات الاتحـاد الأفريقي المطالب بحق الشعب الصحراوى فى تقرير المصير، وكذلك تؤيد مصر كافـة قـرارات الام المتحدة بهذا الخصوص.

ومن المعروف ان مصر تشارك منذ سـتمبر 1991، فى بعثـة الام المتحـدة للأشـراف عـلى الاستفتاء بصفة مراقب.

(139)إنظر :- شبكة المعلومات الدولية الالكتورنية (نت) مارس 2015م

3. موقف الجماهيرية الليبية

لاتحاول ليبيا موازنة مواقفها مع كل من المغرب والجزائر، واعلن الرئيس القـذافى مـرارا ان المشكلة الصحراء الغربية هى العقبة فى استكمال الاتحاد المغاربى. وقد ادى هـذا التصـريح إلى الاقتراب فى وجهات النظر بين كل من ليبيا والمغرب.

وعلى الغم من ذلك ارسل الرئيس القـذافى راسـالة إلى الـرئيس الجزائـرى «عبـد العزيـز بـو تفليقة» اعلن فيها استعداد ليبيا لقبول الجمهورية الصحراوية كعضو فى الاتحاد الافريقى، وذلك فى مرحلة تكوين الاتحاد خلفا لمنظمة الوحدة الأفريقية وذلـك فى محاولـة منـه الحصـول عـلى تصديق الجزائر على قيام الاتحاد للوصول إلى النصـاب القـانونى الا ان المغـرب فضـلت عـدم التعليق على امل ان تسعى لتغيير موقف العقيد القذافى .

4. موقف المملكة العربية السعودية

حاولت المملكة العربية السعودية ان تتدخل لحل الصراع، منذ عـام 1977، كمـا حاولـت الوساطة بين المغرب والجزائر. وقد حاولت عدة مرات ان تجمع اطرف المشكلة فى مفاوضات مباشرة ولكنها وان نجحت فى ذلك، فانها لم بالمفاوضات إلى نتيجة ايجابية.

5. موقف تونس

حافظت تونس على موقف الحياد تجاه قضية الصحراء الغربية منذ بداية الازمة .

6. موقف بعض الدول العربية الاخرى

ويقد ببعض الدول العربية كل من سورية واليمن والسلطة الفلسطينية، ويقتصر الموقف على تاييدهم لحق الشعب الصحراوى فى تقرير المصير، ولا يتجاوز دعم هذه الدول لقضية الصحراء الغربية الدعم الدبلوماسى والمعنوى، دون تدخل للحل أو الوساطة بين الاطراف.

7. موفق منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الافريقى

سبق وأن اكدنا إعتراف منظمة الوحدة الأفريقية بقيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية فى الإقليم الصحراوى وتبع ذلك تاسيس الجمهورية الصحراوية للاتحاد الأفريقي بديلا عن منظمة الوحدة الأفريقية دخلت عضوية المغرب بناء على طلبها مجمدة تاسيسا على اعتراف المنظمة والاتحاد الافريقى بالجمهورية الصحراوية.(140)

8. وفى إطار المواقف الإقليمية نتاول

مانشر فى شبكة المعلومات الدولية الالكترونية كالاتى :-

ويكليكس : بوتفليقة يرى فى الصحراء المغربية كويت المستقبل

(140)إنظر : شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2014م

نتاقلت مواقع التواصل الاجتماعى وثاسقة تم نشرها على موقع «ويكيليكس»، المتخصص[141] فى نشر المعلومات والوثائق السرية، تكشف مضمونا لحوار سرى دار بين عبد العزيز بوتفليقة عندما كان وزير الجارجية وهنرى كيسنجر كاتب الدولة فى الخارجية الأمريكية سنة 1975.

تظهر الوشسقة بالملموس الاطماع الجزائرية تجاه الثروات الطبيعية الموجودة بالصحراء، عكس ما يدعيه النظام الجزائرى حين يرفع شعارات حق تقرير المصير وحقوق الانسان .

بوتفليقة كان سيكون من الممكن بسهولة تبنى مبدا تقرير المصير انطلاقة، لدينا حاليا جار يتوفر على الحدود متحركة مع موريتانيا ومع الجزائر بعد 10 سنوات من الحدود الغير مسطرة توصلنا إلى القبول بموريتانيا فى المنطقة سيكون الامر سابقة خطرة لو احتل المغرب الصحراء بناء على وجود حد ادنى من الشرغية. هناك خطر اندلاع صراع مع وجود حدود متقطعة لم يسبق ان كانت من قبل لم يفت الاوان بعد بالنسبة للولايات المتحدة للمساعدات على التواصل لحل، سيتعين تقديم اقصى الضمانات للأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء وستقبل الجزائر بالاستفتاء . لا تعترف محكمة العدل الدولية ولا الأمم المتحدة بحق المغرب او موريتانيا فى الصحراء.

كسنجر: دعنى انظر فى الامر وساتصل بك عبر سفيرنا.

[141] نشر: ترجمة لمقطع من الوثيقة وهو للحوار عن الصحراء المغربية كما نشر بموقع ويكيليكس باللغة الانجليزية:

بوتفليقة: أنا جد ايجابى، إنها مشكلة مصالح انا لااعلم لماذا ترغب فى هكذا حدود أو لماذا يجب تخويف الجزائر. انها مسالة غير صحيحة ، اذا ماتقاسم المغرب وموريتانيا الصحراء فهذه ممارسة لاصلة لها بعلم السياسة .

كسنجر: دورنا لم يكن حيويا لان لدينا ما يكفى من المشاكل ونحن فى غنى عن مشاكل جديدة لكننى سانظر فى الامر وسنبقى على اتصال.

بوتفليقة : لا اعتقد بانكم ترغبون فى وجود دولة جديدة فى المنطقة.

كسنجر: لو تطور الامر فاننا كنا سنقبل يها كما قبلنا بغينيا الاستوائية وجمهورية الراس الاخضر.

بوتفليقة : هناك ثروات هائلة فى الصحراء، فى غضون 10 او 12 سنة ستغدو كويت المنطقة .

كسنجر : نحن لانعارض الامر، هذا ليس من شاننا .

بوتفليقة : انه لمن المهم الحفاظ على التوازن الذى عملنا من اجله فى المنطقة، ليس لذى اى انطباع بان مصالحكم فى المنطقة تتواقف مع الفوضى

كسنجر : اوافقك الراى

بوتفليقة : لقد اصبت بالذهول لرؤية فرنساء وتونس تعملان سوية «كقوى متوسطية» بخصوص مشكلة السرق الوسط وقبرص والمشكل الوجود فى المغرب العربى. انا متفائل فيما يتعلق بمنطقة البحر الابيض المتوسط.

كسنجر : لقد كنا اساسا غير فاعلين فى المنطقة اذ لم نـبلى بـلاءا حسـنا عـلى كـلا المسـتويين ونحن لم نقدم يد العون سواء لكم او للمغرب.

بوتفليقة : لقد عاينتم فى الشرق الاوسط احتلال الاراضى وسياسة الامر الواقع، بيد ان الكل يتكلم عن المفاوضات اذا تكلمتم مع الموريتانيين فلـيس هنـاك اى داع لتحـدى قـرار محكمـة العدل ليس هناك سبب فى التشكيك فى نزاهة محكمة العدل الدولية، هنـاك فقـط سـاحل العـاج والاخرون من يقومون بذلك. اضف إلى ذلك ان كل القرائن التـى دعمـت موقـف المغـرب تـم تفيدها عقب قرار محكمة العدل الدولية لقد كان هناك غموض.

كسنجر : دعنى افكر ما الذى يمكن ان اقوم به سافكر فى الامر لكننى لا ارغب ابدا ان اعـدك بشيْلااستطيع القيام به.[142]

9. ومن ثم بات من العروف ان الخلافات بين الجيران غالبها تنشا حول الارض وطمعا فى التوسع. فى هذا المعنى لا فرق بين فلاحين متجاورين يعيشان فى صراع حول خـلاف الحـدود، وبين الدول لكن من المسلم به ، ان الجزء من الارض موضـوع الصـراع هـو حـق لواحـد مـن المتصارعين. قالافراد كما للدولة لها اطماع تسـعى إلى تحقيقهـا بعـد صـناعة مشـكل الصـراع والتخطيط له. حولنا ماتزال صراعات عمرت كثيراً

(142)إنظر :- فى شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2014

10. ولم تعرف طريق الحل بعد. الصراع بين الهند وباكستان واحد من هذه الصراعات، وكذلك بين العراق وايران، وبين العراق والكويت ويبن المغرب والجزائر واللائحة طويلة وعريضة. فالذى كان السبب فى هذه النزاعات أو البؤر أو البراكين معرف، والكل متفق على انه الاستعمار. لكن، من جهة ثانية نجد جشع دولة ما أو تلك يدفعها دفعا للقاء الشيطان حيث يسكن فالخلافات الثناية الحدودية يراها البعض تخدم الاستقرار مصالحة ونظامة نظام حكمه. ومن تم فهناك من يتشيث يتلك الخلافات الحدودية وغيرها لاطالة عمر النظام واستعمالها كورقة حين القلاقل الداخلية.

ففيما يتعلق بقضية المغرب الاولى « الصحراء» والتى عمرت هى الاخرى طويلا، لانها تحمل من التعقيدات ما يعجز العقلاء عن فك رموزه، ولان من نسجها(الجزائر) حملها مالا تطيق من الاهداف، لغاية فى نفسه، كشف عنها اخيرا، موقع ويكيلكس المتخصص فى التسريب الوثائق الاستخبارتية. لقد ازاح الموقع اللثام عما كان المغرب يردده امام الاصدقاء والاعداء بان الجزائر «ظالمة» بحشر نفسها فى قضية لا تخصها، وبتنصيب نفسها وكيلة على انفصاليين من صنعها، وباستعمالها كل ماتملك من اجل عرقلة استكمال المغرب لوحدته الترابية. ولعل من اطلع على المذكرة التى تحتوى على 16 صفحة، والمؤرخة بتاريخ 17/ 2/ 1975 والتى تكشف بالبيان تورط الجزائر فى خلق الصراع حول الصحراء المغربية. هذا الصراع الذى نفت الجزائر كم مرة مسؤوليتها فيه، مدعية انها فقط تدافع عن حقوق الشعوب كمبدا من مبادئ الثورة ،

بينما الحقيقة/ وكل الحقيقة هى مايلميها ويدركها كل متتبع للشان العربى فى محتوى الحوار الذى دار بين هنرى كيسنجر وبوتفليقة والذى يحتوى على حقاءق دامغة يجب الانتباه اليها مرة اخرى. ففى بداية حديثة حرص كيسنجر على تمرير اول حقيقة لبونفليقة« ينبغى ان اننا لم نمارس اى ضغوطات على الاسبان بخصوص اى حل معين» وان دل هذا عن شئ فانما يدل على ان اسبانيا خرجت من مستعمرتها السابقة (الصحراء) بمحض اردتها وسلمت الارض لمالكها الشغب المغربى، والسلطة المغربية لم تقم الا بواجبها الدستورى، فالمسيرة الخضراء الشعبية هى التى حررت الصحراء وليس الجيش، ومن ثم فان الكلام عن احتلال هو كلام مردرد على اصحابه، فالشعب المغربى عبر مسيرته المظفرة هو من ذهب للقاء شريحة منه، اخوان له فرق بينهم الاستعمار البغيض. والعقل الحصيف عير محتاج للكثير من التفكير والتمحيص لفهم المراد من الكلام كيسنجر ذو الدلالة ان الارض ردت إلى اصحابها. فالولاياتالمتحدة ليست «جاهلة» بالتاريخ حتى تهارض المغرب فى استرجاع صحرائه. الولايات المتحدة مدركة وفاهمة بان الارض ارض مغربية، وهو ما يفهم بين سطور در كيسنجر حين قال «إعاقة المسيرة الخضراء كان سيعنى تقويض العلاقات بشكل كامل مع المغرب. كان سيعى فعليات وقف العلاقات»

ورغم دهائه المعروف سقط بوتفليقة فى تعقيبه على قول كيسنجر فى الفخ وها هو يعترفا بان « مشكلة الصحراء فريدة من نوعها (ماكانت لتكون) فى العالم وهى كذلك مشكلة مهمة(تعطل الحل لصالح الفلسطينيين هذا ما يفهم على الاقل والا كيف هى مهمة؟) بالنسبة للشرق الاوسط». ولم لاتكون فريدة ، ولقد جمعت لها الجزائر شباب مغاربة واستغلت تبعتهم للايديولوجية السوفيتية، ومعارضتهم للنظام المغربى لتجعل منهم انفصاليين يتبنون الدفاع عن سكان الصحراء المغربية وكمحاربين وظفت لهم الجزائر كل امكاناتها لخطف الضعفاء والفقراء والاطفال سكان الجنوب المغربى ومن موريتانيا والنيجر ومالى لتحشرهم فى تندوف وتجعل منهم «لاجئين» محاصرين بعسكرها فى وقت يقول بوتفليقة «ليس لدى الجزائر اى مشكلة اذا ماقرر الصحراويون الانضمام إلى المغرب» والواقع انها تمنع حتى المنظمات الحقوقية من زيارة المحتجزين فى تندوف بالنار والبارود .

ورغم محاولات بوتفليقة الحصول على شئْ من كسنجر على شكل تضمينات على الولايات المتحدة ولو الجزء اليسير من اطروحة الجزائر سواء بتذكيرها (الولايات المتحدة) « بالمبدا الاعرج (تقرير المصير). ولم يكن لكيسنجر ان يفكر كثيرا ليوضح برسالتة إلى بوتفليقة فى هذا الموضوع والتى لم تكن مشفرة بل كانت واضحة وضوح الشمس، يقول كسنجر:«ر اعلم ماذا يعنى مفهوم تقرير المصير بالنسبة لمشكلالصحراء، واننى اتفهم الامر بالنسبة للفلسطنيين اذ ان الامر مختلف نوعا ما» وحتى ان قرار المحكمة الدولية الذى تبنى الجزائر على جزء منه اطروحتها «كان القرار ملتبسا» يضيف كيسنجر ماذا بقى بعد هذا كى يقتنع المشككون ؟؟؟؟.

لقد حاول بوتفليقة أثناء الحوار استعمال كل داهائة للتاثير على كسينجر بالمدح سما فى العسل حينما حاول دفع كيسنجر إلى الاجتهاد الزائد والشخص الانانى ووصفة وكانة يعتمد على مواقف غيره «اكرر مرة اخرى بننا اصدقاء حقيقيون، نحن لا نناور وليس ثمة شيْنخفيه فقط بادرة تواجدنا معكم كضيوف لكم على هذه المائدة تعبر عن ذلك كان بامكانكم القول »دعنانخلوا بانفسنا ونتحدث على انفراد لانك تشتغل ببراعة فائقة. ينبغى ان اقول لك بصراحة من المرجح انك لم تنظر فى المسالة بنفسك« هنا كان بوتفليقة يحاول عبثا دفع كيسنجر لتبنى فكرته التى تدور حول تقرير المصير والحصول على ضمانات اجراء الاستفتاء فى حالة قبوله كان يحاول اقناع كيسنجر باطروحته وجعله يؤمن بها كمشكلة ويبدا فى الدفاع عنها وفى هذا الصدد كان كيسنجر واضحا مرة اخرى مع بوتفليقة والجزائر بتساؤله الذكى »هل يمكن تنظيم الاستفتاء والمغاربة موجودون فى الصحراء؟« لدفع الجزائر إلى فهم ان الاستفتاء اصبح متجاوزا منذ ان خرج اخر جندى وانزل العلم الاسبانى وحل محله العلم المغربى بالصحراء المغربية المسترجعة.

من الاشياء المثيرة حقا فى الحوار الذى دار بين بوتفليقة وكيسنجر محاولة بوتفليقة اثارة بعض النعرات ، كالإشارة إلى نفوذ فرنسابالمنطقة وتواجدها فى حوض المتوسط وغيرهما، والتنبيه إلى ان حوض المتوسط سيكون واعد على الأمريكان الا يبتعدوا عنه . ولقد راى بوتفليقة بأن فرنسا فى نظره لعبت دورا يتسم بعدم النضح، ولم تكن هناك كياسة وبراعة فى التعامل مع القضية (الصحراء). ولم يكفه ذلك فذهب ليحرض الأمريكان على المغرب الذى ذهب للسوفيات.

لقد اعترف ضمعيا بوتفليقة وبشئْ من الحسرة ، على ان المشكلة بـين المغـرب والجزائـر فى الاصل هى مشكلة حدود غير ثابية بين المغرب والجزائر، وان باسترجاع المغرب لصحرائه فان التوازن بين الذى عملت الجزائر عليه منذ مدة سيصيبة الخلل والفوضى ، هاجى الحـدود كـان حاضر حين قال:«لدينا حاليا جار(المغرب) يتوفر على حدود متحركة مع موريتانيا ومـع النيجـر والجزائر بعد 10 سنوات من الحدود الغير مسـطرة توصـلنا إلى القبـول بموريتانيـا فى المنطقـة. سيكون الامر سابقة خطيرة لو احتل المغرب الصحراء بناء على وجـود حـد ادنـى مـن الشـرعية هناك خطر اندلاع صراع مع وجود متقطعة لم يسبق ان كانت من قبل». ومعلم ان الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية بين المغرب والجزائر مازالت لم ترسم بالشكل الرسمى والصـحيح وهـو مـا تخاف منـه الجزائـر ، إضـافة إلى تطلعهـا الـدائم إلى جـار فقيـر وضـعيف إلى جانبهـا، فالحسـد والكراهية التى تملا صدر بوتفليقة ومن يدور فى فلكة، اظهرها الله على لسانه حين صرح «هنـاك ثروات هائلة فى الصحراء فى غضون 10 او 12 سـنة سـتغدو كويـت المنطقـة» والسـؤال كيـف عرفت الجزائر ان المنطقة ستكون كويت جديد؟؟ وهل كيسنجر كـان محتاجـا لهـذه المعلومـة الصحافية ؟؟ ام كان بوتفليقة يحاول كشف مخطط الجزائر فى استعدادها «للمقـامرة» بعائـدات النفط من اجل لى ذراع المغرب؟؟ وفعلا، لقد بـدأت الجزائـر مخططهـا لتحويـل (الصـحراء) لكويت المنطقة، وجولت الجزائر نفسها إلى عراق شمال أفريقيا تنـوى السـيطرة عـلى «كويتهـا» المزعوم وقيادة شمال أفريقيا.فهى من ناحية نرفض ان تكون شـرطى المنطقـة، لكـن فى العمـق تؤكد ذلك وبوتفليقة يؤكد ذلك:«إنه لمن المهم الحفاظ على التوازن الـذى عملنـا مـن احلـه فى المنطقة، ليس لدى أى انطباع بان مصالحكم فى المنطقة تتوافق مع الفوضى».

فكل اشكال التحريض السياسى كانت بادية من إنسان عربى يتامر على حقوق 40 مليونا من المغاربة. والذى هم اخوانه بحكم الجوار والدين واللغة والدم. فخطر الاندلاع صراع مع جود حدود متقطعة مع المغرب، والتعامن العسكرى الذى يربط الولايات المتحدة مع المغرب يرفع من سقف تخوف الجزائر، وهو مايعبر عليه تسلحها بافراط. ومن اجل التخفيف من حدة التخوفات او لنقل الاطئنان للجانب الأمريكى حاول بوتفليقة دفع الأمريكان إلى الاعتراف بالحياد.. الحياد الذى عبر عنه كيسنجر صراحه «لكن ليست لدينا بعذا الحجم فى الصحراء. لااعتقد باننا دعمنا طرفا ما، لقد حاولنا ان نبقى خارج القضية»

وللاسف الشديد، الأمريكان اصحاب المصالح الكبرى بقوا خارج الصراع وبقيت الجزائر عن اهل الخكمة. لقد جرت الجزائر على المنطقة وابلا من المشاكل هى فى غنى عنها واما مسالة الحدود فكان من المحتمل ان تحل اخويا مع الرئيس الراحل «بوضياف الذى اغتيل واخرون الامر الذى يدفعنا لطرح السؤال» ماذا تريد الجزائر بالضبط؟؟؟ فالمغرب ملتزم بالقانون الدولى ولم ولن يرتم على حق احد فهو فى صحرائه وصحراؤهفيه. وبما ان مشكلة الصحراء هى مشكلة سياسية، تبقى السياسة فن تحقيق الممكن وغير الممكن، حين تتوفر الارادة والثقة المتبادلة.

وتبقى الصحراء المغربية فى عيون المغاربة قاطبة ليس فقط « كويت المغاربـه» وانمـا سـواد اعينهم الذى يلازمهم جيلا بعد جيل. واذا كانت الدعاية «كويت المنطقة» سابقة لاوانهـا، وهـى تكشف عن اطماع الجزائر وعن توجس اقتصادى غبر مبرر فان سياستها فى اثارة نزعات القلاقل يكشف عن بعد نظر الجزائر فيما يخص استقرار المنطقة . الامر الذى يستدعى التعقل والابتعاد عن المغامرة والتى سيمنى بها الكل بالخسارة.[143]

11 . هذا والى وقت قريب كان الرسميون فى المغرب يعيدون سبب الاسـتقرار السياسـى فى المغرب إلى إستفادة الرباط إستفادة قصوى من الاحداث الجزائرية التى مازالت تفتك بـالجزائر منذ بداية الصدام بين السلطة الجزائرية والاسلاميين الذى إندلع عقب قيـام السـلطة الجزائريـة بالغاء الانتخابات التشريعية والتى فازت فيها جبهة الانقاذ الاسلامية باغلبية مطلقة 188 مقعـداً برلمانيا- وتفاديا لوقوع أحدث مشابهة فى المغرب، أقـدمت السـلطات المغربيـة عـلى تخفيـف الحصار على الحالة الاسلامية المغربية بدأت باطلاق سـراح الشـيخ عبـد السـلام ياسـين الاب الروحى للحركة الاسلامية المغربية وزعيم جمعية العـدل والاحسـان، كمـا رفعـت القيـود عـن العديد من الشخصيات الاسلامية المغربية وسـمحت للتيـار الاسـلامى بـالنزول إلى الشـارع فى العديد من المناسبات السياسية المحليـة والعربيـة مـن فبيـل السـماح بتظـاهرات مليونيـة ضـد مشروع قانون للاسرة منافى للشريعة الاسلامية، والسماح للشارع الاسلامى بابداء سـخطه عـلى سياسة شارون فى الارض العربية المحتلة فى فلسطين.

(143)إنظر:- شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015

12. وكانت هذه السياسية المغربية– والتى كان بعض المراقبين فى المغرب يراها مؤقتى ومتزامنة مع تواى العاهل المغربى الشاب محمد السادس خلفا للعاهل المغربى السابق الحسن الثانى للحصول على دعم كافة ألوان الطيف السياسى فى المغرب – ضرورية فى نظر صناع القرار المغربى لنزع كل قتائل الاشتعال حتى لايحدث ما حدث فى الجزائر التى أرخت أحداثها بظلالها بقوة على الجوار المفاربى. وقد جاءت احدث الحادى عشر من ايلول التى عصفت بأمريكا لتلغى هذه السياسة الانفتاحية ولتعدل فيها بنسبة 180 درجة. فالرباط وتعاطيها مع الحالة الاسلامية قبل الحادى عشر من أيلول تختلف عن الرباط فى تعاملها مع الحالة الاسلامية بعد الحادى عشر من ايلول التى تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية أوشج الروابط والتى جعلت واشنطن تتبنى الخيار المغربى فى كيفية حلحلة موضيع الصحراء الغربية وجدت نفسها مستجيبة تلقائيا للضغوط الأمريكية وخصوصا بعد اعتقال مجموعة من المنضمين لتنظيم القاعدة المتهمين بالشروع فى القيام بتنفيذ عمليات عسكرية ضد بوارج أمريكية فى مضسق جبل طارق. وتحت ذريعة ملاحقة فلول القاعدة فى المغرب شنت المغرب اوسع حملة اعتقالات فى صفوف بعض الجماعات الاسلامية فى المغرب، وانضمن الصحافة العلمانية المغربية إلى هذه الحملة حيث بدات تشن حملة على من اسمتهم بامراء الدم فى المغرب وضرورة إستئصالهم من الواقع المغرب، وهى عينها الهجة الاعلامية التى اتسمت بها الصحافة الرسمية والفرانكفونية فى الجزائر عقب الغاء المسار الانتخابى سنة 1992

13. وإلى ساهمت فى اذكاء نار الفتنة وصب النار فى زيت الصراع الجزائرى. وتعتبر التيارات الاسلامية المغربية ان الرباط تنفذ أجندة أمريكية فى المغرب، كما أن هذه السياسة تندرج فى سياق الحمله الانتخابية الرسمية للانتخابات التشريعية التى جرت فى 27 ايلول- ستمبر. وتعممل بعض الاوساط السياسية الرسمية على جعل البرلمان المغربى خاليا من الاسلاميين، وبمجرد ان صرح وزير الشؤون الاسلامية عبد الكبير مدغرى علوى بانة سيكون مسرورا جدا إذا نجح الإسلاميون فى الانتخابات، شن عليه رئيس الوزراء والاحزاب اليسارية والعلمانية حمله شرسة ونعتوا وزير الشؤون الدينية بانة المتحدث باسم الظلامية فى المغرب.

والجدل السياسى الدائر فى المغرب بينالسلطة والاسلاميين من جهة، وبين الأحزاب العلمانية والتيار الإسلامية من جهة اخرى يذكر ببدايات الصراع الجزائر حيث تحول الاختلاف الايديولوجى إلى استعمال العنف والبنادق، حيث تسبب العنف فى مقتل مائتين ألف جزائرى مازالت القائمة طويلة.

وتطمئن الجهات الرسمية فى المغرب بأن المشهد الدموى فى الجزائر لن يتكرر فى المغرب باعتبار ان الاسلاميين لن يحصلو على الاغلبية فى البرلمان وان هناك حصصا ستوزع على التيارات السياسة، كما أن الاسلاميين الذى سيدخلون البرلمان هم المحسوبون على الخط المتعد.

وللتذكير فقط فان السلطة الجزائرية كانت تخطط فى نفس السياق إلى ان حدثث المفاجاة التى لم تكن دوائر القرار الجزائر تتوقعها على الاطلاق، وشروع المغرب فى الصدام مع التيارات الاسلامية بحجة ان بعضها مترتبط بتنظيم القاعدة، صحيح انه سيرضى واشنطن إلى ابعد الحدود لكنة سيحدث ثغرة كبيرة فى الجدار الوطنى المغربى وقد يكون مدخلا لكثير من التصدعات الداخلية.[144]

14. وفى إطار تناول الانشقاق السياسى فان البعض يرى ان – أزمة الصحراء الغربية هى العقبة الكاداء فى الطريق بناء الاتحاد المغاربى .

تعيش منطقة العربى حالة من الاستقرار اللامستقر، ووضعا مرتبكا قد يتضعضع فى اى لحظة، وقد بات المغرب العربى على هذه الحالة منذ أزيد من أربع عقود وتحديدا لدى بداية ماعرف فى هده المنطقة بازمة الصحراء الغربية وقد أصبحت قضية الصحراء الغربية مؤثرة إلى أبعد الحدود فى العلاقات الجزائرية – المغربية، بل فى العلاقات المغاربية- المغاربية أيضا والتى عرفت تداعيات كبيرة بسبب أزمة الصحراء الغربية.

ورغم أن التريحات الرسمية التى تصدر فى كل من الرباط والجزائر إيجابية وتوحى بقرب إنفراج تام فى العلاقات بين الجزائر والمغرب إلا أن تصريحات الكواليس وما يجرى تحت السطح يؤشر إإلى أن ألآزمة البلدين ستتواصل إلى أجل غير مسمى.

(144)

ومثلما تتهم الرباط الجزائر بانها اعادت ضخ الحيوية فى جبهة البولسياريو ودعتها إلى تصعيد عملياتها فى القريب العاجل ضد القوات المغربية، فان الرسميين الجزائريين يتهمون المغرب بتقديم الدعم للجماعات الاسلامية المسلحة فى الجزائر وتسهيل عبور أفراد هذه الجماعات عبر الحدود المغربية، وقد شكلت هذه الملقات الامينة العالقة بين البلدين حاجزا حال دون تفعيل العلاقات الثنائية بين البلدين.

وحسب الجزائريين فان الرباط مازالت تعمل على واد الحق الصحراوى وحرمان جبهة البوليساريو من إقامة دولتها فى الساقية الحمراء ووادى الذهب، وهى – أى الرباط تعمل ما فى وسعها لعرقلة الاستفتاء حول مصير الصحراء الغربية وق خطة الأمم المتحدة، لكن الرباط من جهتها فترى ان الجزائر واجهزتها الامنية هى وراء خلق جبهة البوليساريو وذلك عندما كان صحراويون يدرسون فى الجامعات الجزائرية، وأصدر هورى بومدين الرئيس الجزائرى الاسبق أوامره مدير الاستخبارات العسكرية فى ذلك الوقت قاصدى كرباح باستقطاب هولاء الطلبة منهم الرئيس الصحراوى الحالى ودعمهم ماديا وسياسيا وعسكريا لانشاء جبهة تحرير الساقية ووادى الذهب وتعتير الرباط أن تاريخ المغرب العربى لم يعرف لا قديما ولا حديثا شيئا اسمة دولة الصحراء الغربية وان هذه الصحراء الغربية وان الصحراء كانت على الدوام أرضا مغربية كما توكد كل الوثائق.

وان ما عرف بازمة الصحراء الغربية هـو مـن مخلفـات الاسـتعمار الاسـبانى ثـم الفرنسـى ومعروف ان المغرب لم تكن تعرف على الاطلاق باستقلال موريتانيا لانها كانت تعتبـر موريتانيـا أرضا مغربية ايضاء، وكان العاهـل المغربـى الراحـل الملـك الحسـن الثـانى يطالـب بـالارض الموريتانية الامر جعل الموريتانيين يرتمون فى احضان الجزائر فى عهد هوارى بومدين كنوع من الحماية لهم ضد العاهل المغربى الراحل .

وقد أصبح أزمة الصحراء الغربية ترسم منحنيات العلاقات المغابية- المغااربيـة ونشـات فى المغرب العربى معادلة سياسية وديبلوماسية مفادها ان الدول المغاربية الاخـرى كتـونس وليبيـا وموريتانيا إن هى دعمت جبهة البوليساريو فانها بذلك ترضى الجزائر وتغضب المغرب وان هى سحبت إعترفها بجبهة البوليساريو فسوف تغضـب الجزائـر وترضـى المغـرب، ولان الجـزاءر والمغرب من اكبر الدول المغاربية من حيث الديموغرافيا على السواء فقد بـات يـؤثران بقـوة فى رسم منحنيات العلاقات المغاربية.

ولان المعادلة السياسية التى جئنا على ذكرها قد أرقت الدول المغاربية كثيـرا فقـد أصـبحت الدول المغاربية الاخى غير مبالية بازمة الصحراء الغربية وتداعياتها، فراحت كل دول تبحث عن محور إقليمى دولى أخر تتعامل معه.

فالجمهورية الموريتانية وجـدت عزائهـا فى الدولـة العبريـة، والجماهيريـة الليبيـة العظمـى راحت تبحث عن عزائها فى القارة الأفريقية.

واصبح العقيد معمر القذافى الزعيم الليبى أنذاك فى نظر الصحافة الليبية زعيم أفريقيا وباعث نهضتها المعاصرة، فيما تونس وجدت عزاءها فى واشنطن بعد أن أدارت ظهراها لفرنسا التى انتهى عزها فى تونس مع نهاية حكم الرئيس التونسى الاسبق الحبيب بورقيبة.

ويبقى القول أن اى انفراج فى العلاقات الجزائرية – المغربية ، والعلاقات المغاربية – المغاربية مرهون بحل قضية الصحراء الغربية، لكن المؤشرات كلعا لاتشير إلى قرب حلحلة هذه الازمة التى جاوزت أربعة عقود بدون حل [145]

ملك المغرب محمد السادس اكد استعداد بلاده لدعم المبادرات التى تحافظ على استمرار اتحاد المغرب العربى المعطل.

وقال ملك المغرب فى رسالة بعث بها للرئيس الجزائرى عبد العزيزبوتفليقة بمناسبة مرور 25 عام على تاسيس الاتحاد « انه كلما حلت هذه الذكرة تسائل الجميع عن ما بذل من جهود فى سبيل صيانة هذا المكسب التاريخى الكبير ليستجيب لطموحات شعوب المنطقة»، ومددا حرص المغرب على تجسيد احكام ومنطوق مبادئ الاتحاد المغاربى ودعم المبادرات التى تضمن استمراره.

وتاتى رسالة ملك المغرب فى وقت تشهد فيه علاقات البلدين خلافات حاد بسبب قضية الصحراء الغربية.

(145)إنظر : فى شبكة المعلومات الالكترونية الدولية (نت) مارس 2015م

وفى وقت اتهم رئيس الوزراء الجزائرى عبد المالك سلال المغلاب بتعـريض امـن المنطقـة للخطر عبر السماح بتدفق مئات الاطنان من المخـدرات مـن ارضـيه للجزائـر والتـى قـال إنهـا تستخدم فى تمويل ما اسماها «الجماعات الارهابية».

و من هنا استدعت الخارجية المغربية سفير الجزائر بالرباط للاحتجـاج عـلى مـا قالـت انهـا عمليات ترحيل متكررة للاجئين السوريين إلى المغرب، فى وقت رفضت فية الخارجية الجزائرية هذا الاتهام .

ويشار إلى ان اتحاد المغرب العربـى اسـس فى 17 فبرايـر / شـباط 1989 بمدينـة مـراكش المغربية، ويتالف من خمس دول هى ليبيا وتونس والجزائر والنغرب وموريتانيا.

ويهدف الاتحاد إلى فتح الحدود بين الـدول الخمـس لمـنح حريـة التنقـل الكاملـة للافـراد والسلع والتنسيق الامنى ونهج سياسة مستركة فى مختلف الميادين .[146]

(146)إنظر : فى شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015

المغرب : محمد السادس يؤكد تمسكه بالاتحاد المغاربى بعد تعطله 19 سنة .

مصير جبهة البوليساريو ؟

كان للتصريح الذى ادلى به الرئيس الفرنسى جاك شيراك فى الرباط فى وقت سابق ضـرورة ان تعود الصحراء الغربية إلى المغرب واحقية المغرب فى الصـحراء الغربيـة وقـع كبيـر عـلى جبهـة البوليساريو التى نددت فى الجزائر بهـذا التصـريح معتبـرة اياة تـدخلا فرنسـيا سـافرا فى قضـية الصحراء الغربية وانحيازا كاملا للمغرب. ويندرج تصريح الرئيس الفرنسـى فى سـياق حصـول تواقف أمريكى– فرنسى بشان حلحلة القضية الصحراوئة وهو مايعرف بالحل الثالـث القاضـى بمنح جبهة البوليساريو حكما ذاتيـا فى المناطقهـا فيمـا تتـولى المغـرب الاشـراف عـلى وزارات السيادة بما فى ذلك رسم السياسة العامة للصحراء الغربيـة، وعـلى هـذا الاسـاس بـدات الربـاط تتحرك حيث اخذت تستعد لاعطاء صلاحيات واسعة للمنـاطق الصـحراوية، وقـد دعـا العهـل المغربى محمد السادس إلى تنظيم حوار شامل خـول اعطـاء الاقـاليم الصـحراوية صـلاحيات واسعة وذلك فى ضوء الحل السياسى الأمريكيى الذى قدمه جميس بيكـر المشـرف عـلى ملـف الصحراء الغربية. وفى ظل التوافق الأمريكى – الفرنسى حول الية الحل فى الصحراء الغربية فـان الخناق السياسى بدا يتلف حول جبهة البوليساريو التى اتهمت الـرئيس الفرنسـى جـاك شـيراك بانتهاك الشرعية الدولية لدى تصريحه بتبعية الصحراء الغربيـة للمغـرب. وحتـى الجزائـر التـى رعت تاسيس جبهة البوليساريو وتقديم الدعم المالى والسياسـى واللوجسـتى لهـا بـدا تاييـدها المطلق يتراجع لجبهة البوليساريو.

والجزائر التى قدمت صكا على بياض لواشنطن فى حربها ضد الارهاب لا يمكنها ان تقف فى وحه الخيار الأمريكى القاضى بتطبيق الحل الثالث، مقابل الحل الجزائرى القاضى سابقا باستقلال منطقة الصحراء الغربية، والحل المغربى القاضى ببسط السيطرة الكاالملة على المناطق الصحراوئة، كانت الرباط ترفض جملة وتفصيلاالحديث عن أى حق لجبهة البوليساريو، وقد منعت السلطات المغربية فى وقت شابق فى شهر تشرين الثانى- نوفنبر رئيسة مؤسسة فرنسا للحريات دانيال ميتيران أرملة الرئيس الفرنسى الراحل فرانسوا ميتيرن من دخول اراضى الصحراء الغربية ورفقت تنقلها على متن رحلة إلى العاصمة الصحراواية العيون. وتجدر الاشارة إلى انة قبل طرح الحل الثالث لحلحلة ازمة الصحراء الغربيةى كانت جمعية الأمم المتحدة تطالب باجراء استفتاء عام فى مناطق الصحراء الغربية حول الانضمام او الانفصال عن المغرب، غير ان الاتصالات المغربية المكثفة بعواصم القرار وتحديدا واشنطن وباريس افضت إلى تبنى واشنطن لمشروع الحل الثالث، ولم يبق لجبهة البوليساريو غير الجزائر حيث مازالت هذه الجبة تتخد من منطقة تندوف الجزائرية قاعدة عسكرية وسياسية لها. غير ان الجزائر التى اخذت فى المدة الاخيرة تقنع واشنطن بضرورة تقديم مساعدات لها وتحث الشركات الأمريكية بالدخول إلى الجزائر قد لايصمد طويلا فى تبنى خيار الانفصال. اما جبهة البوليساريو فترى ان الخيار الثالث سيفضى إلى عودتها إلى كفاح المسلح ةتكثيف الحرب ضد القوات المغربية المرابطة فى مناطق الصحراء الغربية. ورغم أن الرباط أوفدت وزير دخليتها ادريس جتو إلى الجزائر للاحتكاك بالمسؤولين الجزائريين والتقرب منهم فى محاولة لمعرفة وجهة مظر الجزائر عن قرب

الا ان المسافة مازالت بعيدة بين الجزائر والرباط والتى انعكست على غلق حدود البلدين وتراجع العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما. ويرى متابعون الملف الصحرا الغربية فى الجزائر ان واشنطن مادامت امسكت بالملف الصحراوى وبدات تفوض ما يسمى بالحل الثالث فان الامور فى الصحراء الغربية ستؤول اليما تريدة واشنطن خصوصا فى ظل العصر الأمريكى الراهن. ويرى هولا المتابعون للملف الصحراوى أن جبهة البوليساريو لا تستطيع ان تحسم الموقف عسكريا لصالحها، خصوصا وان الجزائر التى دعمت جبهة البوليساريو عسكريا فى اوقات سابقة لم يعد فى وسعها اليوم مواصلة هذا الدعم العسكرى، ومن جهة اخرى فان هذا التوافق بين باريس وواشنطن بشان الحل الثالث سوف يضعف المزقف الجزائريالداعى إلى اقامة دولة مستقلة للصحراويين، كما يضعف جبهة البوليساريو التى اصبحت مستاءة من توجه المؤسسات الدولية وعلى راسها جمعية الأمم المتحدة إلى تبنى خيار الحال الثالث. وهذه الترجعات جعلت العديد من القادة الصحرويين يتضمون إلى المغرب واعلنوصراحة من الرباط ان الصحراء المغربية مغربية. وحسب المراقبين فى الجزائر فان انحسار الدور الدولى والإقليمى للجزائر بسبب الفتنة الداخلية فى الجزائرانعكس سلبا على جبهة البوليساريو التى ربطت نفسها قلبا وقالبا بالجزائر

. ولا شك ان واشنطن اذا استطاعت ان تفرض الحل الثالث فى الصحراء الغربية فان جبهة البوليسلريو قد لا تكون صاحبة الحظ فى ادارة مناطق الحكم الذاتى فى الصحراء الغربية باعتبار ان قادتها شعار الدولة الصحراوية او الموت غير ان الرباط ستستعين بقادة جبهة البوليساريو السابقين الذى انشقوا عن الجبهة البوليساريو وانضموا إلى المغرب. والجزائر التى تم تعيينها كدولة ملاحظة فى اجتماعات هيوستن التى انعقدت بين الطرف المغربى والصحراوى تبدى مؤسساتها الديبلوماسية استياء خفيا من خروج اللعبة من يد الأمم المتحدة إلى يد واشنطن التى املت مشروع الحل الثالث سيجعل نهاية للمشروع الجزائرى فى الصحراء الغربية، ومشروع جبهة البوليساريو التى تاسست قبل ربع قرن ولم تر بعد حلم الدولة الصحراوية المستقلة يتحقق فى الاراضى الصحراوية الفاصلة جغرافيا وسياسيا بين المغرب والجزاءر [147]!!!

([147])إنظر : شبكة المعلومات الالكترونية الدولية (نت)9 مارس 2015

وفى الختام وبعد إستعراض دور البيئة الإقليمية والدولية فى الانشقاق السيايى حول أزمة الصحراء الغربية اننا نرى انه فى ظل المتغير ات الاقتصادية العالمية والمتقدمة فان السياسة قد تنازلت لصالح الاقتصادات التكاملية العالمية بمعنى ان الدول الحديثة لا تستطيع ان تعيش بمعزل عن الدول المجاورة ومن ثم فالتكامل والتعاون الاقتصادى أصبح أمراً لا مناص منه وتطبيقاً لذلك فقد قامت الجزائر مند أغسطس 1994م وقت ان كانت حدودها مغلق مع المغرب بتوصل أنابيب الغاز من الجزائر عبر المغرب إلى اسبانيا والبرتغال وتم استكمال عام 1996[148].

ومن ثم تستطيع الدولة الؤثرة فى النزاع الإقليمية مثل الجزاءر وموريتانيا والدولية مثل أمريكا وفرنسا واسبانيا ان تقيم شراكة اقتصادية منها بين هذه الدول لتحقيق استثمارات وفوائد اقتصادية لدولالمنطقة وان يكون لحركة البوليساريو وتمثل داخل هذه التجمعات الاقتصادية فى اتحاد كونفدرالى يربطها بدولة المغرب ويجعل لها السيادة على الصحراء الغربية ويكون هناك مجالس اقتصادية وسياسية تحقق التكامل الاقتصادى والسياسى والارتباط بين الصحراء الغربيى ودولة المغرب فى شكل اتحاد بينها يحقق للبوليساريو تقرير المعيد ويحقق لدولة السيادة على الاتحاد والاستقرار السياسى والاستفادة من التكامل الاقتصادى بينها ويبن البوليساريو خاصة وهو نوع موسع من الحكم الرئسى للبوليساريوو سوف تكون البوليساريو دويلة وليدة تحتاج إلى اتحاد مع دول المغرب بامكانياتها وقدراتها السياسية والاقتصادية الامر الذى سيفرض على البوليساريوحتمية تحقيق الوحدة والاندماج مع المغرب

(148)انظر : هناء سيد محمود / قضية الصحراء ومرحل التطور 1990-2002 مرجع سابق صص 42/ 44

وليس هذا بجديد فقد حدث كثير من الدول العربية مثل السودان وجنوب السودان واليمن الشمالى واليمن الجنوبى ان التنسيق والتعاون والتكامل امر تفرض طبيعة العلاقات الدولية بين الكيانات المجاورة بحكم عوامل الجغرافيا والتاريج والاقتصاد والسياسة والمهم ان تتوافر الارداة السياسية لدى المغرب والبوليساريو على اقامة نوع من الكونفدرالية والاتحاد الرئسى بينهما لتحقيق تكتل دستورى سياسى واقتصادى بينهما فى إطار منظمة اقتصادية تضم كل اطراف النزاع وتشمل الجزائر وموريتانيا بالتعاون مع الدول الت لها صلة باطراف النواع مثل أمريكا وفلانسا واسبانيا ودول الاتحاد الاوروبى اى الاتفاق على اى شكل من اشكال الاتحاد تكون ممثلة فيه المغرب والبوليساربو فى شكل مجلس رئاسى بينهما.

نتعرض تاريخيا.

المفاوضات بين جبة البوليساريو والمغرب

تستانف المفاوضات التمهيدية بين جبهة البوليساريو والمغرب من جديد ضمن جولة ثامنة يومى 20و 21 يوليو بمنهاست حسبما افاد ممثل جبهة البوليساريو وعضو وفدها المفاوض السيد البوخارى احمد وكالة الانباء الصحراوية تقدم بالمناسبة جردا كرونولوجيا لابرز المحطات والاتصالات التى جرت بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية منذ اول اتصال بينهما 1979 بالعاصمة المالية بامكو، مع التركيز على نتائج المفاوضات والعراقيل التى تعترض سبيل ممارية الشعب الصحراوى لحقة فى تقرير المصير عبر الاستفتاء:

1979 : استضافت العاصمة المالية بماكو اول لقاءات سرية بين البوليساريو ووفد عن الحكومة المغربية، دون نتيجة تذكر.

82-1985 : مرحلة المفاوضات غير المباشرة بين جبهة البوليساريو والمغرب ماعرف بـ«المساعى الحميدة» تحت اشراف منظمتى الأمم المتحدة والوحدة الأفريقية.

1983 : جرت لقاءات مباشرة بين وفد عن جبهة البوليساريو والمغرب بالجزائر

12 يونيو 1983 :عقد القمة 19 لمنظمة الوحدة الأفريقية والتيتبنت بالاجتماع بحضور المغرب، القرار 104 الذى يدعو طرفى الصراع ، لمغرب وجبهة البوليساريو ، الدخول فى مفاوضات مباشرة قصد الوصول إلى اتفاق توقيف القتال وتوفير الظروف الملائمة لتنظيم استفتاء حول تقرير مصير الشعب الصحراوى دون اية شروط ادارية او عسكرية وتحت الرعاية المشتركة لمنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة.

1985 : منظمة الأمم المتحدة تتبنى الخطة التى اعدتها الوحدة الأفريقية لحسم المسالة عبر استفتاء تقرير المصير وتتكفل المنظتان بالاشراف على تنظيم ومراقبة العملية بصفة مشتركة، وتدعوان للمفاوضات بين الطرفين .

1987 : بدء جهود مشتركة بين الأمم المتحدة والوحدة الأفريقية، بزيارة اول بعثة تقنية لدراسة المعطيات الديمغرافية واللوجستيكية قصد التحضسر لتنظيم الاستفتاء.

1989« اثر تصريحات لملك المغرب الحسن الثانى، لجريدة le point الفرنسية قال ان ابوتب قصره مفتوحة امام البوليساريو، قررت هذه الاخير افاد وفد التقى بالملك بمراكش وقال كلمتة الشهيرة « المغرب تمكن من السيطرة على الاراض لكنه لم يفلح فى كسب قلوب اهل الصحراء الغربية»

30غشت 1991 : مجلس الامن يتبنيخطة التسوية، التى كانت ثمرة لمفاوضات طويلة الخطة رسمت بهدف تنظيم استفتاء تقرير المصير فى اجل ثمانية شهور (سبتمبر 1991 حتى يناير 1992)، حيث تم انشاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء فى الصحراء الغربية (المينورسو) ولجنة لتحديد هوية الناخبين، وتحديد يوم 6 سبتمبر لبدء سريان وقف اطلاق النار وانتشار مراقبى الأمم المتحدة على جانبى الجدار.

ديسمبر 1991 : الامين العام للامم المتحدة فى مواجهة المصاعب ورفض المغرب يقدم تقريرا يعرض فيه خمسة معايير لتحديد هوية الناخبين، وقد مثل هذا اول تجاوز مقارنة مع خطة التسوية الذى اعتبر المرجعية فى تحديد هوية الناخبين، الاحصاء الاسبانى لسنة 1974.

17–19 يونيو 1993 السيد صاحب زلدة يعقوب خان، الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالى ينظم بالعيون ولاول مرة مفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو.

25/ 10/ 1993 : فشل محاولات تنظيم جولة ثانية لمفاوضات مباشرة بين المغرب والبوليساريو بنيويورك بسبب عراقيل مغربية.

28/ 08/ 1994 : بعد قبول البوليساريو للمعايير الخمس (الاحصاء الاسبانى لعم 1974، الاقارب المباشرة لهؤلاء الاشخاص، الاطفال من اب صحراوى، اعضاء قبائل صحراوية اقاموا فى الصخراء الغربية لمدة ست سنوات متتالية) انطلقت عملية تحديد هوية الهيئة الناخبة.

25 فبراير 1985 : فرانك روديى رئس لجنة الهوية بعد استقالته يقدم تقرير امام لجنة العلاقات الخارجية فى الكونغرس الأمريكى، يفضح العراقيل المغربية التى تعرض لها اثنتء عمله مع اللجنة .

ديسمبر 1995 : توقف عملية تحديد هوية الناخبين بسبب اصرار المغرب ضم بعض القبائل المتواجدة بجنوب المغرب تحت الرموز.J/51/52، وH41،H61وتمثل هذه الرموز ترتيبا اسبانيا للقبائل التى لم تكن تقطن الصحراء الغربية فى الوقت الذى تمت فيه عملية الاحصاء.

يوبيو 1996 : تنظيم لقاء سرى بجنيف بين وفد البوليساريو والسلكة المغربية لكن بدون جدول اعمال محدد نتج عنه اتفاق لمعاودة اللقاء فى شهر سبتمبر.

1996(نهاية سبنمبر): تنظيم اللقاء المبرمج بجنيف اتقف على اثره على مبداء مقابلة وفد البوليساريو لملك المغرب نهاية السنة التقى الوفد مع ولى العهد الذى هو محمد السادس، كون الحسن الثانى حسب وزير الداخلية والمشرف على اللقاء الصحراوية منذ 1978 كان فى فترة نقاهة.

مارس 1997 : الامين العام الأممى السيد كوفى عنان يعين السيد بيكر مبعوثا خاصا له إلى الصحراء الغربية.

جيمس بيكر يحدد مهمتة على ثلاث مستويات: مدى امكانية تنفيذ خطة التسوية، اعادة صياغة الخطة صياغة بديل اخرلها.

10–11 يونيو 1997 : تنظيم جيمس بيكر لمشاورات منفصلة بلندن مع جبهة البوليساريو، المغرب، وبحضور الجزائر وموريتانيا بصفتهما مراقبان.

23 يونيو 1997 : محادثات مباشرة جبهة البوليساريو والمغرب فى لشبونة تحت اشراف جيمس بيكر، بحضور الدولتين المراقبتين لمسار التسوية الجزائر وموريتانيا.

19–20 يوليو1997 : تنظيم جولة ثانية من المحادثات بين جبهة البوليساريو والمغرب بلندن تحت اشراف جيمس بيكر بحضور الجزائر وموريتانيا.

29 غشت 1990 : تنظيم جولة ثالثة من المحادثات على نفس الشكل بلشبونة.

14–16 سبتمبر 1997 : الجولة الرابعة للمحادثات تعقد بهيوستن (الولايات المتحدة) تشهد توقيع جبهة البوليساريو والمملكة المغربية على اتفاقيات متضمنة ترتيبات واليات تنفيذ خطة التسوية منها «اعادة بعث عملية تحديد الهوية، البدء فى تنفيذ خطة التسوية، تجميد نشاط القوات العسكرية، اطلاق صراح اسرى الحرب، عودة اللاجئين، الاتفاق على سلطة الأمم المتحدة بالإقليم خلالالفترة الانتقالية، عملية تحديد الهوية وتنظيم الاستفتاء

1 ديسمبر 1997: اعادة تفعيل عملية تحديد الهوية، وقد عالجت هذه العملية 148000 طلبا وقد ادخلت أعدا كبير للطلبات من طرف المغرب .

اكتوبر 1998: منظمة الأمم المتحدة تعرض على الطرفين مجموعة من البرتوكولات المتعلقة بعملية تحديد الهوية ودراسة الطعون

نوفمبر 1998: مشروع برتوكول مقدم من طرف المحافظة السامية للاجئين بخصوص اعادة اللاجئين الصحراويين إلى ديارهم يعرض على المغرب، جبهة البوليساريو ، الجزائر وموريتانيا.

ابريل -مايو 1999: جبهة البوليساريو والمغرب تقبلان رسمياً بعد المفاوضات ، بروتوكولات وتعليمات خاصة باتمام عملية تحديد الهوية وعملية معالجة الطعون.

15/ 07/ 1999: نشر القسم الاول من قائمة الناخبين الذين تم قبولهم من طرف لجنة تحديد الهوية كناخبين للتصويت فى الاستفتاء (251_84 ناخب).

13 سبتمبر 1999: مجلس الامن يتبنى اللائحة رقم 1263 معبرا فى محتوها عن امله الاتتحول عملية معالجة الطعون إلى عملية ثانبة لتحديد الهوية.

نوفمبر 1999: المحافظة السامية للاجئين تنهى عملية التسجيل التى شرع فيها العام 1997 بحيث بلغ عدد اللاجئين 149-.107

17 يناير 2000: نشر القسم الثانى من القائمة الؤقتة للطعون (بعد ان جرت عملية تحديد الهوية فى اكثر من مدينة مغربية)

08-11 ابريل 2000: يقوم جيمس بيكر بجولة فى المنطقة يقرر على اثرها اجراء محادثـات مباشرة بين طرفى النزاع.

14/ 05/ 2000: يشرف جـيمس بيكـر عـلى تنظـيم محادثـات مباشـرة بـين المغـرب وجبهـة البوليساريو فى العاصمة البريطانية لندن بحضور كل من الجزائر وموريتانيا.

28 يونيو 2000: جولة ثانية من المحادثات بلندن.

21-27/ 07/ 2000: لقاءبجينف بين المغرب وجبهة البوليساريو حـول تـدابير الثقـة مـع ممثل الامين العام للامم المتحدة لمسالة الصحراء الغربية.

28/ 09/ 2000: جولة رابعة من المحادثات ببرلين فى غياب وفد المغرب.

ممثل المغرب إلى المفاوضات يصرح بان المسالة فى طريق مسدود، لاسباب مبدئيـة ولـيس بسبب تفاصيل مقترحا للمرة الاولى فكرة حل فى إطار سيادة مغربية.

05/ 05/ 2001: جيمس بيكر يلتقى الرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقـة ويعـرض علـه مشروع اتفاق الإطار .

يقترح المخطط الإطارى انتخاب هيئة تنفيذية من طرف الـ 86000 ناخبا الذين تم احصاؤهم من طرف لجنة تحديد الهوية إضافة إلى هيئة تشريع تنتخب من طرف محموع السكان .

05/ 05/ 2001 : يسلم جيمس بيكر مشروع الاتفاق الإطار للامين العام لجبهة البوليساريو.

22 مايو 2001 : الرئيس الجزائرى يوجه مذكرة إلى الامين العام للامم المتحدة ومبعوثه الخاص حول رفض الجزائر للاطروحة (اتفاق الإطار)

28 مايو 2001 جبهة البوليساريو تسلم اقتراحات قصد تجاوز العراقيل التى تواجه تطبيق خطة التسوية .

21 يونيو 2001 : الامين العام للامم المتحدة يعرض تقؤيؤا لمجلس الامن ويقترح مشروع الاتفاق الإطارى .

بعد استنتاجه تطبيق خطة التسوية وعمليات الملاءمة التى اجربت عليها (تحديد الهيئة الانتخابية وكيفيات الاحصاء)

21يونيو 2001: الممثل الدائم للجزائر بالأمم المتحدة يسلم رسالة لرئيس مجلس الام موقف الجزائر تجاه تقرير الامين العام للامم المتحدة ومشروع الاتفاق الإطارى.

(نهاية يونيو) 2001: مجلس الامن يتبنى الائحة 1359 التى يطالب فيها كل جهات المعنية دراسة وفحص الاتفاق الإطارى والتفاوض على ادخال تغيير ات محددة ومناقشة كل اقتراحات من شانة التوصل إلى تسوية ترضى الطرفين مؤكدا دراسة مقترحات جبهة البوليساريو.

27–29 غشت2001: جيمس بيكر يجتمع بممثلى جبهة البوليساريو، الجزائر وموريتانيا لمناقشة المشروع الإطارى مع عدم دعوة المغرب لقبول بالمشروع الإطارى.وقد عبرت كل من جبهة البوليساريو ولجزائر عن تمسكها بخطة التسوية ورفضهما للمشروع.

04/ 10/ 2001: جبهة البوليساريو تسلم مذكرة إلى جيمس بيكر تتضمن رفضها لمشروع الاتفاق الإطارى.

07/ 10/ 2001: الرئيس الجزائرى يرسل إلى جيمس بيكر بملاحظات الجزائر فيما يخص مشروع الاتفاق الإطارو يقترح ادارة امور الصحراء الغربية من طرف الأمم المتحدة من اجل السماح بتطبيق خطة التسوية.

31 يناير 2001: جيمس بيكر يرسل إلى المغرب جواب البوليساريو والجزائر حول مشروع الانفاق الإطارى.

02/ 11/ 2001: الرئيس بوتفليقة يتلتقى بجيمس بيكر بهيوستن حيث يؤكد له تمسك الجزائر بخطة التسوية ورفضها لمشروع الاتفاق الإطارى.

10/ 11/ 2001: ارسال المغرب لرده حول ملاحظات جبهة البوليساريو فيما يخص مشروع الانفاق الإطارى.

نوفمبر 2001: الجمعية العامة للامم المتحدة تتبنى لائحة حول الصحراء الغربية تؤكد فى محتواها، على غرار الدورات السابقة ، تمسكها بتنفيذ خطة التسوية واتفاقيات هيوستن.

24-25 يناير 2002: جيمس بيكر يقوم بزيارة للمملكة المغربية ويجرى محادثات مع ملك المغرب محمد السادس.

29 سناير 2002:تبعا لعقود تنقيب عن البترول الموقعة بين المملكة المغربية وشركات اجنبية، المستشار القانونى لمنظمة الأمم المتحدة يقدم لمجلس الامن رايه حيث افادتة القانونية يقول فيها« انة ليس للمملكة المغربية اية سلطة ادارية وان اتفاقيات مدريد لم تقم بنقل اية سلطة لاى من الجهات الموقعة بان وضع الصحراء الغربية بصفتها إقليما غير مستقل لا يزال ساريا وبان اى استغلال للثروات الطبيعية فى هذا الإقليم بدون موافقة الشعب والصحراء يتنافى ومبادئالقانون الدولى.

19 فبراير 2002: الامين العام لمنظمة الأمم المتحدة، السيد كوفى عنان يقدم تقريرا بمجلس الامن يقترح فيه الخيارات التالية:

- الخيار الاول: تقوم منظمة الأمم المتحدة لتطبيق خطو التسوية دون الرجوع لطرفى النزاع.

- الخيار الثانى: مراجعة الانفاق الإطارى بدون الرجوع لطرفيالنزاع بحيث يتم تقديمة بصفتة وثيقة غير قابلة للتفاوض.

- الخيار الثالث: دراسة امكانية تقسيم الاراضى الصحراويين. فى حالة اختلاف الطرفين يقدم مجلس الامن مخطط تقسم غير قابل للتفاوض.

- الخيار الرابع: يتخذ مجلس الامن قرار انها مهمة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء فى الصحراء الغربية.

21 فبراير2002: الممثل الدائم للجزائر بالالام المتحدة يسلم رسالة إلى رئيس مجلس الامن حول موقف الجزاير تجاه تقرير الامين لمنظمة الأمم المتحدة.

27 فبراير 2002: مجلس الامن يصد اللائحة 1394 القاضية بتمديد عهدة مهمة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء فى الصحراء الغربية إلى غاية 30ابريل 2002، ويقرر الدراسة الججدية للخيارات الاربعة المقترحة ويطالب الامين العام الأممى بعرض تقرير قبل انتهاء العهدة الحالية.

31يوليو 2003: مجلس الامن يصدر اللائحة 1495 القاضية بتمديد عهدة مهمة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء فى الصحراء الغربية إلى غاية 31 اكتوبر 2003.

مارس 2004 بدء اول زيارة بين افراد العائلات الصحراوية المقسمة على طرفى الجدار تحت اشراف مفوضية الأمم المتحدة ضمن تدابير بناء الثقة.

ابريل 2004: فى مذكرة للامين العام للامم المتحدة، المغرب يعلن رسميا «بان فكرة استفتاء تقرقر المصير فى الصحراء الغربية» بانت متجاوزة بالنسبة للرباط.

6 نوفمبر 2004: جيمس بيكر يقدم استقالتع من ملف الصحراء الغربية بصفتة مبعوثا شخصيا للامين العام فى الصحراء الغربية.

الاستقالة تقابل بالتاسف الشديد من البوليساريو التى اعربت عن شكوها وامتناها لبيكر ولجهوده من اجل حل.

القضية، لكن المغرب يعلن ان بيكر استقال بفعل صلابة المواقف المغربى .

28 اكتوبر 2004: مجلس الامنن يصدر التوصية، 1570 يؤكد فيها صلاحية خطة بيكر «لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية» وحل المسالة الصحراوية فى إطار المشروعة الدولية، ويدعو الاطراف للتعاون مع الامين العام للامم المتحد وبعثة المينورسو، ويوصى يتميد تواجد البعثة حتى نهاية ابريل 2005 لفسح المجال مزيد من المشاورات.

ابريل 2007: جبهة البوليساريو تقديم للامين العام للامم المتحدة مشروع مبادرة لحل نزاع الصحراء الغربية فى تزامن مع تقديم المملكة المغربية لمقترحها المسمى الحكم الذاتى بالصحراء الغربية .

30ابريل 2007: مجلس الامن يصدر اللائحة 1754 يدعو من خلالها جبهة البوليساريو والمملكة المغربية إلى الشورع فى مفاوضات بدون شروط مسبقة من اجل التوصل لحل سياسى يفضى إلى تمكين الشعب الصحراوى من ممارسة حق تقرير المصير.

18و 19 يونيو 2007:تنظيم الجولة الاولى من المفاوضات بمنهاست تحت اسراف مبعوث الأمم المتحدة، السيد بترفان ولسوم

10و 11 غشت 2007: الجولة الثانية

يناير 2008: التامت الجولى الثاثلة من تلك المفاوضات بمنهاست قرب نيويورك.

15 مارس 2008: عقد الجولة الرابعة من المفوضات بمنهاست قرب تيويورك دون احراز تقدم ملموس.

يناير 2009:الامين العام للامم المتحدة يعين الدبلوماسى الأمريكى كريستوفرروس مبعوثا شخصيا إلى الصحراء الغربية خلفا للسيد بيترفان والسوم الذى اظهر تعاطفا مع الاطروحة المغربية بنظر جبهة البوليساريو عقب التصريحات التى صدرى عنه.

10و 11 عشت 2009: المبعوث الأممى الجديد يشرف بدورنشتاين النمساوية على اول اجنماع غير رسمى بين وفد عن جبهة البوليساريو واخر عن المملكة المغربية بحضور البلدين الملاحظين فى الجزائر موريتانيا.

يناير 2010 الامين العام للامم المتحدة يحدد يومى 10و 11 فبرايرلعقد الجولة الثانية من المفاوضات غير الرسمية بين جبهةالبوليساريو والمملكة المغربية بمقاطعة الجولة الثانية من المفاوضات غير الرسمية بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية ةبمقاطعة ويست شيستر قرب ايويورك.

عقدت الجولة الرابعة من المحادثات غير الرسمية فى الفترة من 16الى18 كانون الاول / ديسمبر 2010 فى نفس مكان الجولة الثالثة .

عقد الجولة من المحادثات غير الرسمية فى الفترة من 21الى23 يناير 2011 فى نفس مكان عقد الجولتين السابقتين .

عقد الجولة السادسة من المحادثات غير الرسمية فى المليحة ، مالطة،فى الفترة من 7 إلى 9 مارس 2011 بمساعدة لوجستية من حكومة مالطة، دون تحتيت تقدم جوهر على طريق عقد جولة خامسة من المفاوضات .

و التامت الجولة السابعة من تلك المفاوضات بمنهاست من 5 حتى 7 يونيو 2011.

وكان مجلس الامن الدولى قد صادق على القرار 1979 يوم 29 ابريل بموجبه جدد مامورية بعثة المينورسو العاملة فى الإقليم منذ زهاء 20سنة، حتى ابرايل 2012، داعيا الطرفين إلى مواصلة التعاون مع جهود الأمم المتحدة بغية تمكين الشعب الصحراوى من ممارسة حق تقرير المصير .

براى الملاحظين فانة رغم عدم احلراز «تقدم جوهرى» فى طريق تطبيق استفتاء تقرير المصير فى الصحراء الغربية المعرقل بفعل تعنت الرباط وفقدان ارادة سياسية فى حل النزاع كما اوضحت مرادا جبهة البوليساريو لكن الطرفين واصلا دراسة «الافكار»المعروضة فى المقترحين اللذين سبق تقديمهاما من لدن جبهة البوليساريو والمغرب نتذ2007، لكن لم يحظ اى منهما بالموافقة كإطار «وحيد» للتسوية كما اوضح كريستوفر روس فى ختام الجولة السابعة من تلك المفاوضات.

الى ذلك ، اوضح السيد روس فى تصريح صحفى عقب الجولة السابعة 7 يونيو2011 بان طرفى النزاع استعرضا القرار الاخير (1979) الذى صادق عليه مجلس الامن للامم المتحدة فى ابريل الماضى حول الوضع فى الصحراء الغربية وخصوصا العناصر الجديدة المتضمنة فى هذا القرار.

وقال السيد روس انه «من اجل ايجاد حل سياسى عادل ودائم ومقبول من الطرفين الذى يؤدى إلى تقربر المصير لشعب الصحراء الغربيةة فى إطار تسوسات مطابقة للاهداف والمبادئ المتضمنة فى ميثاق الأمم المتحدة فقد واصل الطرفان تعميق المباحثات حول المقترحين من بينها ميسالة الهيئة الانتخابية واليات تقرير المصير».

ولاحظ السيد روس انه فى ختام الاجتماع الماضى «واصل كل طرف رفض اقتراح الطرف الاخر كاساس وحيد للمفاوضات المقبلة».

للتذكير فان الطرفين شرعا كذلك فى بحث طرقة «مقاربة» مواضيع المباحثات التى حظيت الاخر كاساس وحيد الجولات السابقة، رخاصة الطبيعة وازالة الالغام توسيع برنامج تدابير الثقة، لكن الأمم المتحدة طالبت المساعدة من اجل اقتراح إطار للتفكير من اجل التبادلات مستقبلا، بحسب الدبلوماسى الأمريكى روس.

للإشارة اختار روس دبلوماسية مكوكية زار مدينتى العيون الداخلة وقدم مقاربة اغضبت الرباط مما جعله يتقدم على سحب الثقة من روس قبل ان يعود للملف تحت الضغط الدولى وتشكيل زيادتة الجديد للمنطقة (يناير 2014) عقب اكثر من اربع زيارات و8 جولات من المفاوضات المارطونية فرصة جديدة لتحرك مسار التسوية «المتجمد» بفعل عدم الارادة السياسية من الرباط بحسب جبهة البوليساريو/ خاصة فى موضوع رفض توسيع صلاحيات بعثة المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان والتقرير عنها كما تطالب البوليساريو ومعها عديد الهيئات الدولية المعية بحقوق الانسان فى نظر المراقبين.[149]

(149)إنظر: فى شبكة المعلومات الالكترونية (نت) مارس 2015م

الباحث فى سطور

- المؤلف شغل وظيفة وكيل أول وزارة التعاون الدولى ومستشار الوزير .

- شغل العديد من الوظائف منها وكيل الوزارة للموارد البشرية بالوزارة- ومدير عامن الادارة العامة للتعاون مع المنظمات والمجتعات الاقتصادية فى القارة الأفريقية فى وزارة الخارجية ومثل مصر فى كثير من المئتمرات الدولية كما حضر بعص هذه المؤتمرات بدعوة من منظمة الأمم المتحدة.

- شغل المؤلف أيضاً من الوظائف قبل ذلك منها مدير عام برئاسة الجمهورية وايضاً مدير عام بمجلس الوزراء كما ان نشاطة العلمى غضو بهيئة التدريس الدراسات العليا (دبلوم المفاوضات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة)

- له العديد من البحث فى الشئون الأفريقية ودول حوض النيل والتى نوقشت فى ندوات عملية معهد البحوث والدراسات الأفريقية جماعة القاهرة من عام 1997 وشارك ايضا فى اعداد التقربر الاستراتيجى عن أفريقيا .

- للباحث العديد من المؤلفات العلمية الصادرة عن الهيئة العامة الكتاب دار المعارف ومجلة كان افريقى الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات ومجله الوجدة الاقتصادية العربية الصادرة عن حامعة الدمل

إصدارات المؤلف

اولاً- إصدارات صادرة عن الهيئة العامة للكتاب.

1- دور مصر فى منظمة الوحدة الأفريقية عام 2002م

2- دور منظمة الوحدة الأفريقية فى مواجهة المشكلات الاقتصادية فى أفريقيا من عام 1963-2002مطبعت الطبعة الاولى عام 2003و اعيد طبعة «الثانية» عام 2013م.

3- بؤر التوتر والنزاع حول المياه فى حوض النيل والعالم العربى والاستراتيجية المصرية للسياية المائية فى حوض النيل عام 2004م.

4- المنظومة الأفريقية ومبادرة الشركة الجديدة للتنمية فى أفريقيا (مينبا) بين النظرة والتطبيق (رؤية مستقبلية عام 2006م

5- أفريقيا مابين منظمة الوحدة والاتحاد الافريقى (رؤية مستقبلية)

دراسة وثائقية وتحليلية فى إطار العلاقات السياسية الدولية.

ثانيا- اصدار عن مكتبة جزيرة الورد.

6- تجرية التكامل المصرى السودانى بين النظرية والتطبيق (رؤية مستقبلية)

دراسة تحليل فى إطار العلاقات السياسة والاقتصاد الدولية.

ثالثاً- إصدارات عن دار المعارف المصرية.

7- التكامل الاقتصادى القارى فى أفريقيا .

8- التكامل الاقتصادى الإقليمى فى أفريقيا.

9- الصين وأفريقيا – علاقة شراكة ام تبعية – جزء اول.

10- الصين وأفريقيا – علاقة شراكة ام تبعية – جزء تانى.

رابعاً اصدار اخرى فى إطار القانون الجنائى:

11- التماس إعادة النظر فى احكام المحاكم بكافة أنواعها.

12- شرح قانون الاجراءات الجنائية فى ضؤ الفقة واحكم محكمة النقض.

13- شرح قانون العقوبات فى ضؤ الفقة وأحكام محكة النقض مع دراسة خاصةللأحكام وقواعد قانون الشيك الجديد.

خامساً: مؤلفات عملية تحت الطبع:

14- الانقاق السياسى والخيارات الصعبة حول فى ازمة الصحراء الغربية.

15- الجامعة العربية وثورات الربيع العربى.

16- نحو دور افضل للمراة فى ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية.

المحتويات

بطاقة فهرسة 2

المقدمة 3

الفصل الأول الأهمية الجيوبولوتيكية للصحراء الغربية وجذور أبعاد الصراع ومراحل التطوير 15

المبحث الأول الأهمية الجيوبولوتيكية وجذور وأبعاد الصراع حول الصحراء المغربية 16

المبحث الثاني مراحل الصراع وتطوره حول الصحراء لغربية 72

الفصل الثاني الانشقاق السياسي حول حق تقرير المصير المصير ومواقف أطراف النزاع 115

المبحث الأول الانشقاق السياسي حول حق تقرير المصير وموقف أسبانيا والمغرب وموريتانيا من النزاع 116

المبحث الثاني الانشقاق السياسي حول حق تقرير المصير وموقف الجزائر والبوليساريو من النزاع .. 182

الفصل الثالث الانشقاق السياسي في إطار المنظمات الإقليمية ومنظمة الأمم المتحدة 226

المبحث الأول الانشقاق السياسي حول الصحراء الغربية في إطار المنظمات الإقليمية 227

المبحث الثاني الانشقاق السياسي حول الصحراء الغربية في إطار منظمة الأمم المتحدة 292

الفصل الرابع الانشقاق السياسي وردود الفعل حول الاستفتاء ومخطط التسوية الأمني والهوية 381

المبحث الأول الانشقاق السياسي وردود الفعل حول الاستفتاء ومخطط التسوية الأمني 385

المبحث الثاني الانشقاق السياسي حول أزمة تحديد الهوية في إطار الأمم المتحدة 408

.الختام 441

الباحث فى سطور 522

المحتويات 526